الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

معهد أصول الدين
قسم الكتاب والسنة

جوانب نقدية

في جهود الشيخ أحمد محمد شاكر الحديثية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الحديث

إعداد الطالب:

يوسف عبد اللاوي

إشراف الأستاذ:

الدكتور: **نصر سلمان**

السنة الجامعية 1418-1419هـ 1997-1998م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إنجاز مؤسسة النور للإعلام الآلي -قصرية - الشطر الثاني - سطيف

العلامة أحمد محمد شاكر (بلباس القضاء الشرعي)

العلامة أحمد محمد شاكر (بجوار مكتبته العامرة)

جامعة أم القرى للعلوم الإسلامية

الإهداء

- إلى من تحملا شظف العيش و ألم الفراق في سبيل دفعي إلى ساحة العلم و واحة المعرفة والديّ الكريمين أطال الله بقاءهما.
- إلى من تحملت مني و معي ما يعجز عن وصفه اللسان و ينقطع دونه مداد الأقلام زوجتي أم آية.
- إلى روح العلامة أحمد محمد شاكر الطاهرة و عائلته الكريمة الأحياء منهم و الأموات خصوصا أسامة و سعود.
- إلى من حبّب إلى قلبي علوم الشرع فكان لي المعلم الحكيم و المرشد المعين شيخي الفاضل عبد الكريم بلقط.
- إلى من حبّب إلي الحديث و علومه و قلّدني من دفائنه الكنوز و الدرر أستاذي حمزة عبد الله الماليباري.
- إلى من تحمّل معي عبء مواصلة المشوار فسدّد العمل بملاحظاته القيمة أستاذي الدكتور نصر سلمان.
- إلى كل من يحمل في قلبه حرقة على هذا الدين و محبة للعلم و أهله.
- إلى كل أبناء هذا الوطن الحبيب ممن واصلوا مشوارهم العلمي رغم كيد الكائدين و حقد الحاقدين.
- إلى كل من قدّم لي يد العون و المساعدة من الأصدقاء الأحبة و الأساتذة الكرام .
- إلى كل إخوتي و أخواتي و أقاربي و أبناء بلدتي واد سوف.

إلى كل هؤلاء

أهدي هذا العمل المتواضع

يوسف أبو آية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمـــــــة

الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه، و الصلاة و السلام على محمد رسول الله صلى الله عليه و سلم و على آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

النقد الحديثي ملكة نادرة الوجود، رغم كثرة المشتغلين بالسنّة و علومها في مختلف الأزمان، فليس كل من دوّن في أصول الحديث أو تكلّم على بعض المرويات يعدّ ناقدا محققا. خصوصا في هذا العصر الذي اندلقت فيه المؤلفات في مختلف الفنون و المعارف، كالسيل العرم و لم يسلم منها بطبيعة الحال علم مصطلح الحديث، حتى غدا كل من صنف في هذا الفن يعد محدّثا.

و قد بلغ النقد الحديثي ذروته في القرون الأولى، حيث كان القرب من عهد التنزيل و الإعتماد على الرواية المباشرة و الأسانيد و كذا الهمة العالية في البحث و التحصيل و التمحيص و التدقيق و كذا الإخلاص و التجرد من كل النوازع و الأهواء لدى المشتغلين بعلوم السنة من العوامل المساعدة على ذلك.

و لقد استطاع الأئمة المحققون في ذلك العهد أن يرسموا معالم منهج علمي متكامل لحفظ السنة من كل دخيل و حمايتها من الأكاذيب و الأراجيف و التحريفات و التصحيفات و اشترطوا لذلك شروطا دقيقة و مضبوطة في الراوي حتى يعرف الثقة من غيره، وكذا في الرواية حتى يُميَّز صحيحها من سقيمها، فكان هذا المنهج بقواعده المضبوطة الدقيقة علامة مضيئة في تراثنا الخالد، و صار بمثابة الميزان الذي يتحاكم إليه المصنّفون في شتى المعارف الإنسانية في مجال البحث و التحقيق، بل و استطاع هذا المنهج أن يبهر مفكري أوربا و علمائها من المستشرقين، فلم يترددوا في الإستفادة منه في علومهم و معارفهم بغية تطويرها و كان لهم ما أرادوا، حتى لقد بلغت معارفهم اليوم الغاية في الدقة و الإتقان، في الوقت الذي يشهد فيه العالم الإسلامي تراجعا مريبا في دقة التصنيف و جودة التحرير على خلاف ما كان عليه الحال عند المتقدمين.

و لقد شهدت المسيرة التاريخية للسنة النبوية الشريفة، مرحلتين زمنيتين لكل منهما معالمها و خصائصها و آثارها.

أما الأولى فهي" مرحلة الرواية " و تبدأ من عصر الصحابة و تمتد إلى نهاية القرن الخامس الهجري تقريبا و أبرز خصائصها، تلقي الأحاديث بواسطة الرواية المباشرة و عبر الأسانيد، و الذي هو من خصائص هذه المرحلة.

أما المرحلة الثانية فيمكن تسميتها بمرحلة ما بعد الرواية و الذي اعتمد فيها على ما صنف من كتب في المرحلة الأولى[1].

و من هنا برز الإختلاف بين مناهج المحدّثين من كلا المرحلتين، حيث اتّسم حفّاظ المرحلة الأولى بالعمق في سبر المرويات و الإحاطة بالملابسات التي تتعلق بالراوي وما يرويه، أما حفّاظ المرحلة الثانية فاتسموا بالتقليد

---

[1] انظر ما كتبه شيخنا الدكتور حمزة عبد الله المليباري حول هذا الموضوع في كتابه القيم "نظرات جديدة في علوم الحديث" تحت عنوان "المعنيون بالمتقدمين و المتأخرين" هذا الكتاب من طبع دار الأندلس بقسنطينة.

و إن جنحوا إلى الابتكار و التجديد فعلى حساب مخالفة ما ذهب إليه الأئمة المتقدمون في تصحيح الأحاديث و تعليلها[1] .

و عندما نتحدث عن المتأخرين نعني بهم أيضا المعاصرين، و الذين تفنن الكثير منهم في ردّ ما وصلت إليه اجتهادات المتقدمين في كلامهم عن الرواة و المرويات، بدعوى أن باب الإجتهاد مفتوح على مصراعيه، و لا يملك أحد قدرة على غلقه، لكن أيّ اجتهاد هذا الذي هو مفتوح؟ و من هذا الذي يمكن أن نطلق عليه اسم المجتهد؟

إن الإجتهاد المقبول في مثل هذه المسائل بالذات هو الذي يكون مبنيا على قواعد متينة و أسس سليمة و اعتبارات معينة، و لا يقدر على ذلك إلاّ من كانت له قدم راسخة و ممارسة طويلة في علوم السنة، و هذا ما يعز و جوده في عصرنا هذا، و ليس هذا من باب التشاؤم أو التقليل من شأن بعض الباحثين في هذا الفن.

و لست بهذا مدعيا العصمة للأوائل من المحققين، و أن مخالفتهم هي من قبيل الممنوعات، لكنني أردت أن أنبه بعض الغافلين ممن يحلوا لهم رد كلام المتقدمين، دون أن يمتلكوا أبسط و سائل الإجتهاد، و يفتقدون أدنى ملكات النقد، أنّ صنيعهم هذا يضر بالنسبة أكثر مما يفيدها أو يضيف لها جديدا نافعا.

من هنا جاء الدافع للكتابة حول طريقة المعاصرين في تعاملهم مع الرواة و المرويات، و مقارنتها بالجانب التطبيقي عند المتقدمين، و قد اخترت من هؤلاء المعاصرين رجلا أشهر من نار على علم، أفنى عمره في عالم التحقيقات و التصحيحات، و خصص جلّ وقته لخدمة علوم السنة، و على رأسها أشهر مسند في الدنيا "مسند الإمام أحمد" حتى صار يلقب بمحدث مصر إنه العلاّمة أحمد محمد شاكر -رحمه الله-.

و لست أقصد من وراء هذا الإختيار لهذا العالم المحقق الكبير لمزه أو الإنتقاص من شأنه أو مقارنته بأي باحث كان في علم الحديث في هذا العصر -حاشا لله- بل لأنه -رحمه الله- كان من أشهر الذين خالفوا المتقدمين فيما حكموا به من تضعيف كثير من الأحاديث و الرجال كما سيظهر ذلك جليا في هذا البحث .

و حديثنا فيما يلي عن دواعي اختيارنا لهذا الموضوع، سيكشف ما نصبوا إلى تحقيقه من وراء هذه الأطروحة العلمية. هذه الدواعي و الأسباب ألخصها في النقاط الآتية.

1- من أجل المساهمة في خدمة السنة النبوية الشريفة التي أرى -و الله أعلم- أنها مازالت بحاجة إلى مزيد بحث في علومها و تنقيب عن مكنوناتها، رغم ما يبدو في الظاهر من تعدد المصنفات و تنوع الموضوعات في المكتبة الحديثية.

2- أردت أن أبيّن أن خدمة السنة، ليست حكرا على المتقدمين دون غيرهم، بل هناك من المعاصرين -على قلتهم- من بلغ مبلغا كريما في مجال التصنيف و التحقيق في هذا الفن و من هؤلاء العلاّمة أحمد محمد شاكر.

---

[1] نتحدث عن الأعم الأغلب، و إلاّ فقد ظهر في هذه المرحلة أئمة محققون شهدت لهم مصنفاتهم بالبراعة و الإقتدار في مجال النقد من أمثال ابن رجب الحنبلي و ابن دقيق العيد و ابن حجر العسقلاني و غيرهم.

3- أردت الكشف على الجهود العلمية الجبارة التي بذلها الشيخ أحمد محمد شاكر -رحمه الله- في خدمة الثقافة الإسلامية بجميع معارفها، و كيف استطاع أن ينتشل عددا من أعز الذخائر و المصنفات من دائرة النسيان و الإهمال، و ذلك بانكبابه عنها درسا و تحقيقا حتى وصلت إلى القارئ في أبهى حللها.

4- أردت من خلال هذا البحث، أن أسلّط الضوء عن جهود الشيخ الحديثية، سيما طريقته في نقد الأحاديث و الرجال.

5- محاولة الكشف عن المستوى العلمي الذي بلغته تحقيقات أحمد شاكر و شروحه و مدى قدرته و تمكّنه من علوم السنة.

6- محاولة الكشف عن مدى تساهل الشيخ -رحمه الله- في تصحيح كثير من الأحاديث التي أعلّها النقاد و الأسباب التي أدّت به إلى ذلك.

7- أردت من خلال اختياري للشيخ أحمد شاكر كنموذج للدراسة، الكشف عن طريقة المعاصرين عموما في نقد الأحاديث و الرجال، و مقارنتها بمنهج المتقدمين، و ذلك لإبراز مدى تباين الفريقين في منهج النقد.

8- عدم عثوري على أي أطروحة علمية -بعد بحث و تحرير- تبحث جوانب من جهود الشيخ -رحمه الله- دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع، لعلي بذلك أفتح شهية الباحثين للبحث فيه من شتى جوانبه المتعددة و الغنية.

● و قد اخترت لبحثي هذا العنوان الآتي:

"الجهود العلمية للشيخ أحمد محمد شاكر في خدمة السنة -دراسة و تقويم-".

و قد قسمته إلى ثلاثة فصول تضم في مجموعها ثمانية مباحث، هذا بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة.

* **أما الفصل الأول:** فقد عقدته للحديث عن الشيخ أحمد محمد شاكر و أعماله في الشروح و التحقيقات و قد اشتمل على ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: التعريف بالعلاّمة أحمد محمد شاكر.

و قد حاولت جهدي في هذا المبحث أن أعطي صورة متكاملة الجوانب عن حياة الشيخ -رحمه الله- مبتدئا بعصره الذي عاش و ترعرع فيه و تفاعل مع أحداثه، مرورا بنسبه و مولده و نشأته و طلبه للعلم و المناصب التي تولاها و سماعاته وإجازاته، و أسماء شيوخه الذين تلقى عليهم العلم، و ثناء العلماء عليه، و انتهاء بآثاره العلمية.

-المبحث الثاني: جهوده في تحقيق بعض المصنفات الحديثية

و قد اخترت في هذا المجال أمهات الكتب التي أولاها عناية فائقة و اشتهر بها بين العلماء و الباحثين، سواء ما تعلق منها بمصنفات الرواية أو الدراية، وأولها و بلا منازع أكبر و أهم مسند في الدنيا، مسند الإمام أحمد بن

حنبل، هذا بالإضافة إلى سنن الترمذي، و صحيح ابن حبان، و كتاب الخراج، و ألفية السيوطي، و اختصار علوم الحديث لابن كثير.

و قد تحدثت في كل هذا عن دواعي اختياره لهذه المصنفات و عن معالم منهجه فيها.

- **المبحث الثالث**: جهوده في مختلف المعارف الإسلامية.

و كان هذا المبحث ضروريا في مثل عملنا هذا، حتى نكشف عن ثراء شخصيته و غزارة علمه في شتى فنون الثقافة الإسلامية، و اخترت من الكم الهائل لتحقيقاته و تصحيحاته و مؤلفاته، تسعة عناوين أراها -و الله أعلم- كافية للتدليل على جوانب هذا الثراء العلمي و توزّعت بين العلوم التالية (التفسير، و العقيدة، و الأصول و الفقه، و الأدب، و المعارف العامة) و التي توزعت هي بدورها بين التأليف الخالص -على قلته- (نظام الطلاق في الإسلام، و أبحاث في أحكام، و كلمة الحق) و بين الشروح و التعليقات فيما تبقّى من مصنفات، و قمت بنفس العمل الذي صنعته في المبحث الثاني.

* **أما الفصل الثاني**: فقد تحدّثت فيه عن طريقته في نقد الحديث .

و رأيت أن أكتفي بثلاث مسائل عليها مدار كلام الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- في الأغلب الأعم، و هي تعد أمهات القضايا التي كانت محل خلاف بينه و بين المتقدمين و التي كانت من أثرها الحكم على الأحاديث قبولا و ردّا و هي (التفرد، و زيادة الثقة، و جهالة الراوي) و قد جعلت كل مسألة عنوانا لمبحث، فحوى بذلك هذا الفصل، ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: موقفه من مسألة التفرد

و قد تحدثت في هذا المبحث، عن أهمية التفرد في الكشف عن العلل، و عن حقيقة التفرد، فمثّل ذلك الجانب النظري في المسألة، ثم انتقلت إلى الجانب التطبيقي فذكرت مثالين عمليين.

أولهما: حديث (لا تقرأ الحائض و لا الجنب شيئا من القرآن)

و الثاني: حديث (من ذرعه القيء و هو صائم فليس عليه قضاء و من استقاء فليقض) فبيّنت أن كلا الحديثين معلولان بالتفرد. الأول بتفرد إسماعيل بن عيّاش به و الثاني بتفرد عيسى بن يونس به. و كيف أن بعض المتأخرين و المعاصرين و منهم الشيخ أحمد شاكر تعقّبوا هذا التعليل بالتصحيح، بناء على أن تفرد الثقات لايضر، و بيّنا بما لا يدع مجالا للشك تهافت هذا الحكم.

-المبحث الثاني: موقفه من زيادة الثقة

تحدثت فيه في البداية عن الجانب النظري في المسألة، بالكشف عن حقيقة زيادة الثقة عند المحققين من أهل هذا الفن، و أنها تنقسم إلى زيادة في السند، كالوصل في مقابل الإرسال و الوقف في مقابل الرفع، و زيادة في المتن، كزيادة في متن الحديث و توصلت إلى أن المحققين يرون أن قبول هذه الزيادة من ردها يدور على الملابسات و القرائن التي تحيط بهذه الزيادة، فتقبل تارة و ترد أخرى، و بينت كيف أن الشيخ أحمد شاكر، يرى وجوب قبول الزيادة في كل الحالات و مهما كان نوعها.

و دلّلنا على ذلك بمثالين عمليين، الأول: ما تعلق بالزيادة في السند و اكتفيت بتعارض الوصل مع الإرسال، على اعتبار أن الوقف و الرفع مشابه له في الحكم، كما هو الحال عند الشيخ -رحمه الله- فلم نورد فيه مثالا، و الحديث الذي أوردناه كمثال على تعارض الوصل مع الإرسال هو: (أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه و سلم، فذكرت له أن أباها زوّجها و هي كارهة، فخيرّها النبي صلى الله عليه و سلم)، حيث ورد الحديث مرة موصولا و أخرى مرسلا، و قد رجّح المحققون طريق الإرسال على الوصل على اعتبار أن ذلك هو المحفوظ، بينما رأى الشيخ أحمد شاكر و غيره من المتأخرين ترجيح الوصل على اعتبار أن فيه زيادة ثقة و هي مقبولة، و أثبتُّ أن الصواب في المسألة كان حليف المتقدمين بترجيح طريق الإرسال على الوصل.

و الثاني: ما تعلّق بزيادة في المتن، و اكتفيت بمثال واحد يتعلق بزيادة لفظة في متن الحديث و هو الحديث الذي رواه ابن عباس بقوله: (قدم علينا رسول الله صلى الله عليه و سلم و هم يسلّفون في التمر السنة و السنتين، فقال رسول الله، من سلّف فليسلّف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)، وبيّنت كيف أن المتقدمين قبلوا هذه الزيادة، بناء على مرجّحات تدل على صحتها و ثبوتها، و كيف وافقهم الشيخ أحمد شاكر بناء على مذهبه المعروف في المسألة.

المبحث الثالث: موقفه من جهالة الراوي.

و قد سرت فيه بنفس منهج سيري في المبحثين الأولين، حيث بدأت بالجانب النظري بالكشف عن حقيقة الجهالة عند المتقدمين و المتأخرين، و بينت تساهل الشيخ -رحمه الله- في توثيق كثير من المجاهيل إذ يكتفي في توثيقه بمجرد رواية الواحد عنه، و بتوثيق من تفرد عنه أو غيره بغض النظر عن مدى رسوخ قدم من وثقوه في علم الرجال.

و دلّلت على ما قرّرته بثلاثة نماذج حديثية، الأول حديث نزول أوائل سورة المؤمنون الذي رواه يونس بن سُليم، و الثاني (لعنت الخمر بعينها و شاربها....الحديث) الذي رواه عبد الرحمان الغافقي، و الثالث حديث : (إنها ستأتي على الناس سنون خدّاعة...الحديث) الذي رواه إسحاق بن أبي بكر بن الفرات، و هؤلاء الرواة

الثلاثة مجاهيل عند كثير من أهل النقد، لكن الشيخ -رحمه الله- رأى أنهم معروفون و ثقات و بناء على ذلك صحّح مروياتهم.

* أما الفصل الثالث: فقد تحدثت فيه عن طريقته في نقد الرجال. و فيه مبحثان:

المبحث الأول: نماذج عملية في تعامله مع الرواة.

و اقتصرت فيه على مثالين معروفين جدا في تعاليق الشيخ أحمد شاكر على الرجال، و هما عبد الله بن لهيعة المصري و عبد الرحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي، حيث اشتهر الشيخ -رحمه الله- برأيه فيهما، و ذلك بالتوثيق المطلق رغم أن المحققين يكادون يجمعون على تضعيفهما، و قد بسطت آراء المتكلمين فيهما بالتضعيف و هم الأغلب و بالتوثيق و هم القلة وخلصنا إلى رأي وسط في الحكم عليهما، و أوردنا نماذج عملية من أحاديث الرجلين التي أعلّت من طرف النقاد و صححها أحمد شاكر.

المبحث الثاني: المعايير العلمية لنقده الرجال.

و هو من أهم المحطات في مبحثنا هذا، حيث تتبعت فيه كثيرا من تعاليق الشيخ -رحمه الله- على الرجال و خلصنا إلى جملة من المعايير التي كان كثيرا ما يتحاكم إليها في توثيق الرواة و كانت السبب المباشر في تساهله المفرط في الحكم على الرجال، و قد لخصناها في ستة معايير دون أن ندّعي الحصر فيها و هي ما يلي:

أولا: اعتماده على توثيق ابن حبان.

ثانيا: اعتماده سكوت البخاري عن الراوي كدليل على التوثيق

ثالثا: ترجيحه التوثيق على الجرح في حالة الراوي المختلف فيه.

رابعا: اعتماده العدالة الدينية كدليل على التوثيق.

خامسا: تقديمه التعديل الصادر ممّن تلقوا عن الراوي أو من أهله و أقاربه أو من أهل بلده.

سادسا: اعتباره أن التابعين على الستر و القبول حتى يثبت فيهم ما يخرجهم.

- و قد سجلت في خاتمة الموضوع، جملة من النتائج التي توصلت إليها، بعضها متعلق بالمستوى الرفيع الذي ببغته أعمال الشيخ -رحمه الله- من حيث جودة التحرير و دقة التحقيق و براعة الإستفادة من جميع المصادر و البعض الآخر متعلق بالجانب النقدي عنده حيث كانت لي عليه ملاحظات، تمثلت في الردود العلمية على بجمل آرائه في نقد الأحاديث و الحكم على الرجال و التي أثبتناها أثناء البحث.
- و قد التزمت في جميع مباحث هذه الرسالة بالمنهج العلمي المقارن و سلكت في ذلك طريق التتبع و الإستقراء و الذي يستمد أصوله من منهج علما ئنا سلفا و خلفا و التزمت الأمانة العلمية في كل ما نقلته بعزو الأقوال

إلى أصحابها من مصادرها الأصيلة، و في بعض الأحيان أنقلها عن مراجع نقلت عن تلك المصادر و ابتعدت في كل ما حرّرته عن العصبية و الهوى و مجانفة الحق.

● و أجد نفسي مضطرا للحديث عن الصعوبات الجمة التي اعترضت إنجازي هذه الرسالة. و التي كادت أن توقفني عن مواصلة البحث في هذا الموضوع، و سألخصها في جملة من النقاط.

1-كون الموضوع لم يبحث من ذي قبل -فيما أعلم- حيث لم أعثر على أي أطروحة علمية (ماجيستير أو دكتوراه) تتحدث عن أي جانب من الجوانب العلمية للشيخ أحمد شاكر على كثرتها و تنوعها، و هذا بعد بحث طويل و مراسلة لبعض المراكز العلمية، و كل ماكان موجودا بعض المقالات المنتشرة عبرصفحات مجلة الأزهر على الخصوص، و بعض الصحف الأخرى و التي لا تتعدى بعض الصفحات و تتحدث عن حياة الشيخ رحمه الله-- على وجه العموم.

2- لم استطع العثور على كل أعمال الشيخ -رحمه الله- في مكتباتنا هنا بالجزائر- التي تيسّر لي زيارتها- على الرغم من كون الرجل معاصرا و كتبه كلها مطبوعة بل و جدت صعوبة كبيرة حتى في الحصول على أمهات أعماله، و على رأسها مسند أحمد الذي كانت نسخه قليلة جدا في مكتبة الجامعة في بداية الأمر، و لم يتيسر لي الحصول عليه أطول مدة ممكنة، على اعتبار تداول طلبة العلم عليه، أما أعماله غير الحديثية و التي كان من الضروري عليّ أن أطلع على بعضها على الأقل، لاستيفاء كامل جوانب الموضوع، فكان الحصول عليها في غاية الصعوبة، كاد اليأس أثناءها أن يتملّكني.

3- لم أعثر و لو على مصدر واحد يشفي الغليل، للتعريف بالعلاّمة أحمد شاكر، و كل ما وجدته.

-في بداية الأمر-بعض المقالات التي لا تتعدى الصفحتين أو الثلاثة تتناول حياته باختصارشديد، و كان أجودها على الإطلاق ما كتب بقلم أخيه الأديب الكبير محمود محمد شاكر.

● هذه المصاعب و العراقيل جعلتني أفكر جديّا في زيارة علمية للقاهرة موطن الشيخ -رحمه الله- لكن الظروف حالت دون تحقيق هذه الأمنية إلاّ في وقت متأخر أي بعد إنجازي لجزء مهم من الرسالة لكنني توكلت على الله و شددت الرحال إلى أرض الكنانة مصر، لتدارك ما فاتني و تذليل الصعاب التي ذكرتها سلفا، و كم كانت تلك الرحلة مفيدة لي و لبحثي على قصر المدة التي مكثتها، و كانت البداية بزيارة المراكز العلمية، و على رأسها الأزهر الشريف -نفع الله به الإسلام و المسلمين- و قد فوجئت بعثوري بمكتبة كلية أصول الدين بالازهر، قسم الرسائل الجامعية على رسالة ماجستير، كانت قد نوقشت سنة 1412هـ الموافق 1992م، للطالب علاء عنتر محمد مصطفى بعنوان "العلاّمة الشيخ أحمد محمد شاكر و جهوده في السنة المطهرة". و يغلب على ظني أنها الرسالة الوحيدة التي تحدثت عن هذا الموضوع إلى يومنا هذا.

هذه الأطروحة و إن اقتربت من حيث عنوانها من موضوع بحثي، إلاّ أنني تأكدت بعد إطلاعي عليها، أنني أختلف مع صاحبها من حيث المضمون، إذ كان جل تركيزه حول حياة الشيخ أحمد شاكر

-رحمه الله- و آثاره العلمية، و اقتصر فيها على الوصف فقط وبطريقة تختلف عن تلك التي انتهجتها في الفصل الأول من بحثي هذا، بينما ركّزت أنا على الجانب النقدي.

و لا أنكر أنني استفدت منها، حيث فتحت لي الطريق للوصول إلى بعض أعمال الشيخ -رحمه الله- التي لم أرها من قبل، على اعتبار أن الطالب صاحب الرسالة قد أحصى جميع أعماله من شروح و تحقيقات و تصحيحات و مؤلفات، و التي فاقت في مجموعها الستين عملا، و تكلم عنها جميعا بعضها بإضاب و بعضها الآخر باقتضاب.

و قد تمثّل عليّ الخالق سبحانه و تعالى بمنّة عظيمة، حيث أكرمني بلقاء ابني الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- الإبن الأصغر الأستاذ سعود، والإبن الأكبر الأستاذ أسامة، هذا الأخير فتح لي بيته و قلبه، و تحدث لي عن جوانب كثيرة من حياة والده الشخصية و العلمية على اعتبار أنه عاصر والده قرابة الأربعين عاما، و كم كانت سعادتي لا توصف و أنا أسجل شهادات حيّة من أقرب المقربين إلى الشيخ -رحمه الله-.

و في مقابل ذلك تأسفت كثيرا من عدم تمكني الإلتقاء بشقيقه الأصغر العالم الكبير و الأديب المحقق الشيخ محمود محمد شاكر الذي يعرف الكثير عن أخيه الأكبر الشيخ أحمد، حيث كانا قد اشتركا في جملة من الأعمال العلمية - كما سترى لاحقا- و ذلك لكوني وحدته ومنذ شهور في العناية المركزة بإحدى مستشفيات القاهرة، فقد تجاوز 86 سنة - شفاه الله و أمدّ في عمره و متع به-[1].

و على العموم سمحت لي هذه الرحلة بتدارك النقص الذي كنت أشعر به من قبل، و سدّت بعض الثغرات التي ما كان لها أن تسد لولا توفيق الله تعالى لي في هذه الزيارة الميمونة.

● أما فيما يخص المصادر و المراجع التي استعنت بها في تحرير الموضوع، فكان التركيز منصبا بداية على تجميع أهم أعمال الشيخ أحمد شاكر، لأنها تمثل العمود الفقري لهذه الرسالة، و بدونها لا أستطيع أن أتقدم خطوة واحدة. و قد تيسر لي ذلك بعد طول عناء و بحث-كما أشرت آنفا- و من هذه الأعمال ما اكتفيت بوصفها و إبراز أهم معالم منهجه فيها، و منها ما ظلت ترافقني إلى آخر محطة من هذا البحث كمسند الإمام أحمد و سنن الترمذي، لأن شروحه و تعليقاته عليهما يعد في نظري و نظر الكثير من الباحثين، الخزان الحقيقي لمجمل آراء الشيخ الحديثية و غيرها.

أما فيما يتعلق ببقية المصادر و المراجع، فقد راعيت فيها التنوع قدر المستطاع، و حصة الأسد نالتها المصنفات الحديثية سواء، ما تعلق منها بالرواية أو الدراية أو كتب الرجال، و هذا راجع إلى ضيعة الموضوع. و قد اعتمدت على المصادر الأصيلة لكل نوع منها:

فكتب الرواية كان مدار الإعتماد فيها على الأصول الستة و مسند الإمام أحمد.

و كتب الدراية اعتمدت فيها على وجه الخصوص على ما يلي: (الكفاية، و مقدمة ابن الصلاح، و النخبة، و النكت، و التقييد و الإيضاح، و التدريب، و فتح المغيث، و توضيح الأفكار) مع عدم إهمالي لغيرها.

---

[1] و قد سمعت و انا في آخر مراحل طبع الرسالة أنه انتقل إلى رحمة الله في هذه الصائفة (صائفة 1997) فرحمه الله رحمة واسعة .آمين.

و أما كتب الرجال و التراجم فكانت الإستفادة منها وافرة و استعنت فيها بأشهر ما صنف في هذا الباب مما تيسر لي الحصول عليه.

فإذا تعلق الأمر بما قيل في الرواة من حيث مراتبهم في الرواية، فالإتجاه يكون منصبا مثلا على(التاريخ الكبير و الجرح و التعديل، و الثقات، و المجروحين، و تهذيب الكمال، و تقريب التهذيب، و شذرات الذهب).

و إذا كان الأمر يتعلق بترجمة أحد الحفاظ، فالإعتماد على كتاب طبقات الحفاظ للسيوطي.

و إذا كانت الترجمة لأحد المعاصرين مسلمين كانوا أو مستشرقين، فالإعتماد الكلي تقريبا على كتابي الأعلام للزركلي، و معجم المؤلفين لرضا كحالة.

هذا بصفة الحال على وجه العموم و الإجمال، و إلا فالإستفادة كانت أيضا من غير ما سميتا كما سيظهر في التهميشات هذا البحث و كذا قائمة المصادر و المراجع.

وخارج هذه الدائرة الكبيرة، استعنت ببعض المصادر و المراجع غير الحديثية منها بعض معاجم و قواميس اللّغة كلسان العرب و القاموس المحيط و مختار الصحاح و معجم مقاييس اللّغة، و ذلك لشرح ما استغرب من الألفاظ و التراكيب.

وبعض كتب الأصول، كالإحكام لابن حزم و الإحكام للآمدي، و البرهان في أصول الفقه و اللمع و إرشاد الفحول، إذا تعلق الأمر بمسألة مشتركة بين علمي الأصول و الحديث كزيادة الثقة و الجهالة مثلا.

و بعض الكتب الفقهية، كالمحلى لابن حزم و المجموع شرح المهذب و بعض شروح السنة التي تبسط الآراء الفقهية كفتح الباري و شرح مسلم للنووي، و تحفة الأحوذي و نيل الأوطار و سبل السلام، و ذلك إذا تعلق الأمر بضرورة الكشف عن آراء بعض الفقهاء في مسألة فقهية معينة.

كما لم أهمل الإستفادة من بعض المجلات و الدوريات، كالأزهر و مجلة المجلة و الأصالة فيما يتعلق بجوانب من حياة الشيخ -رحمه الله- و آثاره العلمية.

هذه على وجه الإجمال إطلالة عامة على مصادر و مراجع هذا البحث و كيفية الإستفادة منها .

● و فيما يتعلق بالأحاديث و الآثار، فقد التزمت تخريج أغلبها فيما رأيت أن لها تعلّقا بالموضوع و ذلك بعزوها إلى مصادرها الأصيلة من دواوين السنة الشريفة، و لم أستثن إلاّ عددا يسيرا منها مما رأيت أنه ذكر عرضا.

و أما تراجم رواة الأحاديث و الأعلام ، فلم ألتزم بالترجمة لجميع من وردت أسماؤهم في البحث على اعتبار أنهم كثيرون جدا، وهذا راجع لطبيعة الموضوع، و حاولت جهدي أن أترجم لجملة منهم ممن كان لكتبهم تعلّقا بصلب الرسالة و لو كانوا من المعروفين، كما ترجمت لمن رأيت بأنهم بحاجة إلى تعريف و أعرضت عمن وردت أسماؤهم عرضا.

● و أجد نفسي و بعد إكمالي لهذه الرسالة-بتوفيق الله- مدينا لأستاذي و شيخي الفاضل الدكتور حمزة عبد الله المالياري و هو المشرف الأول على بحثي حيث تابعني و أمدّني بنصائحه القيمة في معظم مراحل الرسالة، و كانت أمنيته و أمنيتي أنا أيضا، أن يصل بها إلى طاولة المناقشة، و لكن حالت الظروف دون ذلك، فنشكر الله سعيه و أعانه على خدمة علم الحديث و طلبته.

و في المقام الثاني أوجه جزيل الشكر و خالص امتناني للأستاذ الكريم الدكتور نصر سلمان الذي قبل الإشراف عليّ و مواصلة المشوار معي، و كم كانت توجيهاته قيمة و بصماته واضحة المعالم خصوصا في الإطار العام للرسالة أسلوبا و منهجا.

كما أشكر القائمين على جامعة الأمير عبد القادر الذين فتحوا لي الباب واسعا لأكون ضمن طلابها الباحثين في الدراسات العليا، و يسروا لي كل السبل لإنجاز بحثي في حدود ما تملكه الجامعة من وسائل.

كما لا أنسى في هذا المقام الكريم توجيه شكري لكل من أمدّ لي يد العون من قريب أو من بعيد من أساتذة كرام و طلبة أعزاء، و أخص منهم بالذكر الأستاذ الكريم حسّان ميهوبي الذي شجعني كثيرا على مواصلة المشوار المتعب، و ضرورة زيارة موطن الشيخ أحمد شاكر (القاهرة) و تابعني قبل الذهاب و بعد الرجوع، فجزاه الله خيرا، و أعانه على مواصلة مشواره العلمي.

كما أخصص جزيل شكري إلى القائمين على مكتبة كلية أصول الدين بالأزهر الشريف على كرم الضيافة أولا، و على إمدادي بتلك الرسالة الجامعية التي تحدثت عن الموضوع نفسه بالنظر فيها و الإستفادة من إيجابياتها -على الرغم من أنّه لم يسمح لي بالتصوير و لو لبعض فصولها-.

و الشكر نفسه أوجهه إلى القائمين على الهيئة العامة المصرية للكتاب [1]، و مكتبة المصطفى [2]

و أخصص شكري أيضا للقائمين على دار التأصيل [3] و مديرها الشيخ عادم محمد أبو تراب الذي أفادني بملاحظات قيّمة و كان السبب المباشر في التقائي بأبناء الشيخ -رحمه الله-.

و في المقام الأخير أجد نفسي عاجزا عن التعبير عما يختلج في صدري تجاه الأخوين الكريمين سعود و أسامة ابني الشيخ أحمد شاكر ، فالشكر وحده لا يكفي و الإمتنان الخالص بالتوفيق و السداد قد لا يف بما قدّماه لي فلا أملك إلاّ أن أقول لهما و لأسرتهما عموما هذه الرسالة هي عربون وفاء و محبة لوالديكما في المقام الأول و لأسرته الكريمة الطيبة ثانيا.

و في الختام أسأل الله تعالى التوفيق و السداد و الهداية و الرشاد و أن ينفعنا بما علّمنا و يزدنا علما ، إنّه بالإجابة جدير و على كل شيء قدير و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

[1] الواقع مقرها ميدان باب الخلق القاهرة جمهورية مصر العربية .

[2] مكتبة المصطفى أنشأها الشيخ أحمد إبراهيم و عنوانها الحالي بشارع رقم 17 وحدة الدمرداش شقة 4

[3] هي دار التأصيل للبحث و النشر و الترجمة تأسست عام 1987 و صاحبها رجل أعمال سعودي، كان مقرّها بادئ الأمر بالسعودية ثم انتقل إلى القاهرة و كانت تحمل اسم دار الوحيين (الكتاب و السنة) و هي الآن بصدد إعداد موسوعة ضخمة في فقه المعاملات في الإسلام قسم "الحديث و الآثار" و برمجتها على الحاسوب.

الفصل الأول

العلامة أحمد محمد شاكر و أعماله في الشروح و التحقيقات

في ثلاثة مباحث

المبحث الأول: التعريف بالعلامة أحمد محمد شاكر

المبحث الثاني: جهوده في تحقيق بعض المصنفات الحديثية (رواية و دراية)

المبحث الثالث: جهوده في مختلف المعارف الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول
التعريف بالعلامة أحمد محمد شاكر

و سوف نتناول هذا المبحث بالدراسة عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول: عصره

و لد العلاّمة أحمد محمد شاكر، و نشأ في عصر عرفت فيها مصر و جميع البلاد العربية و الإسلامية، هزّات و انتكاسات على جميع الأصعدة السياسية منها و العسكرية و الإجتماعيّة و حتى العلمية.

و من المنطقي أن يتفاعل العلماء و المفكرون في محيطهم، محاولين الاصلاح مااستطاعوا و كان العلاّمة أحمد محمد شاكر في طليعة هؤلاء، حيث سخّر قلمه و هو سلاحه المفضل في التوعية و التوجيه و التنوير.

و فيما يلي ملامح العصر الذي نشأ فيه، و كيف كان موقعه فيما يجري حوله من أحداث.

أولا: الحالة السياسية

كانت البلاد العربية و الإسلامية إذ ذاك، مقسمة إلى مستعمرات بريطانية و أخرى فرنسية و ثالثة إيطالية و غيرها.

و كانت مصر، داخلة تحت الإنتداب البريطاني، و الذي خرّب البلاد و أذلّ العباد و سعى بكل ما يملك من الوسائل لطمس معالم الشخصية الإسلامية الأصيلة للشعب المصري فكان الشيخ أحمد شاكر و بحكم موقعه الهام و الخطير، يلهب حماس الجماهير عبر كتاباته، يدعوهم فيها إلى اليقظة و الحيطة و الحذر، و يستنهض شعوب الأمة الإسلامية لفك أغلال الاستعباد و القهر. فكتب من بين ما كتب مقالا بعنوان: "أيها الأمم المستعبدة"[1] و كان شديدا في وقعه بعيدا في تاثيره، جاء فيه: "يوشك أن تقع الواقعة، و قد تكون هي الحاسمة المدمّرة، على رأس الطغاة المستبدين المستكبرين، فحذار أن تخدعوا عن أنفسكم و عن أممكم كما خدعتم من قبل...الخ"[2] .

و شهدت مصر كما شهد العالم بأكمله، حربين عالميتين و قعنا في حياة الشيخ -رحمه الله- و ماكادت تضع الحرب أوزارها، حتى أعلن قيام الكيان الصهيوني باسم "دولة إسرائيل" في قلب فلسطين، و كان ذلك قمة التحدي الصليبي السافر.

---

[1] انظره في "كلمة الحق" مكتبة السنة القاهرة ط 2: 1408هـ ص (96-100)

[2] المرجع نفسه ص 96

و لم يقف الشيخ إزاء هذا الحدث العظيم مكتوف اليدين، بل سخّر قلمه و لسانه للدفاع عن هذا الحق المغصوب، فقد ذهب بالنيابة عن أبيه لتحية ضيوف المؤتمر العربي في قضية فلسطين، و من يقرأ صيغة هذه التحية يدرك أنّه كان واسع الأفق بعيد النظر يجيد خطاب الساسة و يحسن عرض دعوته و نشر فكرته[1].

كما شهد التحولات الداخلية على الساحة المصرية، من نشوء أحزاب سياسية بمختلف تياراتها الوطنية منها و التغريبية، و كذا نشوء العديد من الجماعات الإسلامية، و كان موقفه من كل هذا، موقف الناصح الأمين، يسدد و يقارب و يرفض كل جنوح إلى التشدد و التطرف و الإستعجال في معالجة المشاكل.

كما كانت للشيخ -رحمة الله عليه- مساهمات في الجانب التشريعي، حيث استغل المناصب التي تولاّها في المحاكم الشرعية و تقدّم باقتراحات لإصلاح المنظومة القضائية.

ثانيا: الحالة الإجتماعية

الحالة الإجتماعية لم تكن بمعزل عمّا يجري من أحداث على الساحة السياسية فقد كان للإحتلال البريطاني، تأثير مباشر على الحياة الإجتماعية للمواطن فزيادة على الفقر و الحرمان، برزت و من داخل المجتمع المصري، أصوات تدعو إلى ما يسمىّ بالحرية الشخصية، أي إبعاد هيمنة الدين الإسلامي على تصرفات الأفراد، و كذا ضرورة تحرير المفكرين من سلطة رجال الدين- كما يسمونهم- و ذلك بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية، كما دعيت المرأة إلى التحلل من الأخلاق و الفضيلة و الخروج سافرة كالأوروبية.

و قد وقف الشيخ -رحمه الله- كالسد المنيع مع المخلصين من أهل بلده في وجه هؤلاء المسوخين و مقالاته التي نشرها عبر صفحات الجرائد و المجلات، و كذا تعليقاته في بعض أعماله، أكبر شاهد على ذلك [2] .

ثالثا: الحالة العلمية

كما كان للإحتلال البريطاني تأثير سلبي على الناحية التعليمية في مصر، حيث كان التعليم منحصرا بين مؤسستين كبيرتين، هما الأزهر و ما يتبعه من الكتاتيب و الزوايا، و المدارس الأميرية و الأجنبية.

و كان الأزهر هو رائد النهضة في مصر بلا منازع و حامل لوائها، حيث كان يمثل القلعة الحصينة، التي تعبر عن أصالة مصر و حصانتها. و لما تفطن المستعمر لأهميته حاول أن يتدخل في مناهجه التعليمية، عبر الحكومة المصرية الموالية له، و أفلح إلى حد كبير في ذلك، حيث خرج من رحم الأزهر عدة مفكرين مبتوري الصلة

---

(1) انظر المقال في المرجع السابق تحت عنوان "تحية المؤتمر العربي في قضية فلسطين"ص 195

(2) انظر كأمثلة على ذلك مقال: "الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا" و "حجارة حقيقية" في كلمة الحق ص 105 و ص 158.

عن تاريخهم وحضارتهم، و أخذوا يروجون لأفكار منحرفة هدامة، تشكك في أكثرها في صلاحية الشريعة الإسلامية الخالدة لهذا العصر. و انقسم بذلك الأزهر بين تيارين متنافرين، الاتجاه السياسي القومي العلماني و اتجاه الإصلاح الديني.

فسخّر الشيخ -رحمه الله- لسانه و قلمه لمحاربة ذوي الإتجاهات المنحرفة من مثيري الشبهات و الأغاليط، حيث ردّ على طه حسين فيما أثاره في كتابه "الشعر الجاهلي" و كذا على سليم بك حسن، في كتابه "مصر القديمة" في مقال بعنوان" جرأة عجيبة على تكذيب القرآن" [1] و كذا على الذين يدعون إلى إحلال العامية مكان الفصحى و كتابة الفصحى بالحروف اللاتينية من بينهم عبد العزيز فهمي باشا في سنة 1943م حيث ردّ عليه -رحمه الله- في بعض مقالاته، طبعت بعد ذلك على شكل كتيب صغير، بعنوان: الشرع و اللغة[2].

---

[1] المرجع السابق، ص 18 و سنشير إلى هذا المقال بشيء من التفصيل في موضع لاحق. -بإذن الله-

[2] سيأتي الحديث عنه باختصار، عند عرضنا لآثاره العلمية.

المطلب الثاني: حياة العلاّمة أحمد محمد شاكر

و لما كان للشيخ -رحمه الله- كل هذا التأثير في محيطه و بيئته، و التي تكشف بلا شك المكانة الرفيعة، التي كان يتمتع بها بين علماء عصره فحري بنا أن نتعرف عن أطوار حياته الشخصية، و عمّا خلفه لنا من آثار علمية نفيسة.

أولا: إسمه و نسبه و مولده و لقبه و كنيته

هو أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، من آل أبي علياء. ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب.

وولد الشيخ -رحمه الله- بعد فجر يوم الجمعة 29 من جمادى الآخرة سنة 1309هـ الموافق لـ: 29 يناير سنة 1892م، بمنزل والده بدرب الإنسية، بقسم الدرب الأحمر بالقاهرة، و سمّاه أبوه:" أحمد شمس الأئمة، أبو الأشبال"[1] ، و لد لأبوين مصريين من (جُرجا) بصعيد مصر، لذلك فهو جرجاوي أو جرجوي النشأة و الميلاد.

ثانيا: أسرته

والده هو الإمام الشيخ محمد شاكر[2] -رحمه الله- و كيل مشيخة الأزهر -سابقا- و عضو هيئة كبار العلماء. و جدّه هو العالم الجليل الشيخ هارون عبد الرزاق،[3] إمام العربية غير مدافع- كما يقول الشيخ أحمد شاكر[4] - و أشقاؤه ستة، ثلاث ذكور و هم:علي[5] ، محمد[6] ،ومحمود[7] ، و قد شاركوا الشيخ -رحمه الله- بعض أعماله العلمية -كما سنشير لاحقا إن شاء الله-

---

[1] و قد أخبرني الاستاذ أسامة نجل الشيخ أحمد شاكر، أنّه كان من عادة جده محمد شاكر أن يعطي لكل واحد من أبنائه لقبا خاصا به، فقد لقّب الشيخ عمي بأبي تراب، و هو ثاني أكبر أبنائه الذكور

[2] ستأتي ترجمته أثناء حديثنا عن شيوخ العلاّمة أحمد شاكر

[3] و لد هارون عبد الرزاق بقرية "بنجا" و هي قرية قديمة من قرى مركز طهطا بمديرية جُرجا في يوم الخميس 25 جمادى الأولى سنة 1249هـ و توفي فجر يوم السبت 26 جمادى الأولى سنة 1336هـ-رضي الله عنه. انظر ترجمته بقلم أحمد شاكر في هامش مقدمة سنن الترمذي -طبعة شاكر- دار الفكر بيروت (92/1).

[4] المصدر نفسه (92/1).

[5] هو السيد علي محمد شاكر ثاني أكبر أبناء الشيخ محمد شاكر من الذكور، و لد بالقاهرة و قت أذان العصر من يوم السبت 26 ذي الحجة سنة 1311 هـ و نال شهادة العالمية من الجامع الأزهر الشريف في يوم الإثنين 14 محرم سنة 1339هـ و عين قاضيا بالمحاكم الشرعية في رمضان سنة 1345هـ و تدرج في مناصب القضاء، كما اشتغل بتحقيق جزء من التراث مع أخيه الاكبر الشيخ أحمد محمد شاكر -كما سنرى لاحقا- انظر المصدر نفسه (10/1)

[6] هو السيد محمد محمد شاكر ثالث أكبر أبناء محمد شاكر من الذكور، لم ينل شهرة أخوته الآخرين لأنه لم يشتغل بالتأليف أو التحقيق.

[7] هو محمود محمد شاكر أصغر إخوة الشيخ أحمد شاكر، و هو شيخ العربية بلا منازع، ولد بالاسكندرية 10محرم سنة 1327هـ الموافق لأول فبراير 1909م، إلتحق بكلية الآداب بالجامعة المصرية، و نشب بينه و بين أستاذه طه حسين خلاف شديد، حول منهج دراسة الشعر الجاهلي، أفضى به إلى مغادرة الجامعة و التوجه إلى الحجاز، ثم عاد إلى القاهرة، و اشتغل بالكتابة و التأليف في فنون الأدب و الشعر و الإسلاميات، كما شارك أخاه أحمد شاكر في تحقيق بعض الأعمال أبرزها "تفسير الطبري" و مازال إلى حد كتابة هذه السطور حيا يرزق. مجلة الازهر عدد (11 ذو القعدة 1466 -مارس-أفريل 1996) ص (1696-1697)

و ثلاث إناث و هنّ: عزيزة و صفية و فاطمة الزهراء.

و له من الولد ثلاثة بنين و هم: أسامة[1] ، و فرناس[2] و سعود[3] ، و ست بنات و هن: كوثر، و ثماضر الخنساء، شجرة الدر، و رباب، و نعمت الله و فاطمة الزهراء.

و من الجدير بالذكر أن الأستاذ عبد السلام هارون، المحقق المشهور هو ابن خال الشيخ -رحمه الله- وواضح من سجل هذه الأسرة، أنّها ضربت بسهم وافر في العراقة والمجد و السؤدد مما جعلها قبلة المتفقهين في الدين و مقصد الغيورين من اللغويين.

ثالثا: نشأته و طلبه للعلم.

لما بلغ الشيخ أحمد شاكر سن الثامنة، صدرت أوامر الدولة إلى والده بالعمل في السودان، حيث أسند إليه منصب قاضي قضاة السودان في 10 من ذي القعدة سنة 1317 (11 مارس 1900م)، عقب خمود الثورة المهدية، فرحل بولده إلى السودان، و ألحقه بكلية "غوردون" فبقي تلميذا بها حتى عاد أبوه من السودان، و تولى مشيخة الإسكندرية في 26 من أبريل سنة 1904م، فألحق ولده أحمد شاكر بمعهد الإسكندرية الذي يتولاه، و كان السيد أحمد منذ عقل وطلب العلم، محبا للادب و الشعر، كدأب الشباب في صدر أيامه، فاجتمع في الإسكندرية و أديب من أدباء زمانه في هذا الثغر، هو الشيخ عبد السلام الفقي، من أسرة الفقي، المشهورة بالمنوفية، فحرّضه على طلب الأدب، و حرّض معه أخاه عليا، و هو أصغر منه، و صار يقرأ هما أصول كتب الأدب في المنزل زمنا طويلا ثم أراد الشيخ عبد السلام أن يختبر تلميذيه، فكلّفهما إنشاء قصيدة من الشعر، فعمل عليّ -رحمه الله- أبياتا، أما أحمد فلم يستطع أن يصنع غير شطر واحد ثم عجز، فمن يومئذ إنصرف أخوه علي، إلى الأدب، وانصرف هو إلى دراسة علم الحديث بهمة لا تعرف الكلل منذ سنة 1909م إلى يوم وفاته، و لكنه لم ينقطع قط عن قراءة الآداب: حديثها و قديمها، و مؤلفها و مترجمها، كما سيظهر بعد ذلك من الكتب التي تولى نشرها في حياته -رحمه الله-.

و عندما عيّن والده وكيلا للأزهر في 29 من أبريل 1909 ميلادية، عاد بابنه إلى القاهرة حيث انتظم ضمن طلاّب الأزهر الشريف واستمر في الدراسة حتى حاز شهادة العالمية في سنة 1917 ميلادية.

و ما من شك أن مادرسه الشيخ في الأزهر، و ما تلقاه مباشرة من شيوخه قد ساهم في تكوينه العلمي و وصوله إلى الدرجة العليا في الحديث و التفسير و الفقه و الأصول و اللّغة و الأدب و غيرها، مما جعله يقف عالما بارزا في عصره و إماما يقصد في مصره.

---

[1] هو السيد محمد أسامة المعتز أكبر أبناء أحمد شاكر ولد بالقاهرة سنة 1919م تخرج من كلية التجارة، علوم سياسية سنة 1945. و تدرّج في الوظائف الحكومية آخرها مدير عام لشؤون المالية بمحافظة القاهرة، أحيل للمعاش 1977. و قد شرفني الله بلقائه بيته في القاهرة

[2] هو السيد محمود فرناس من مواليد 1931، كان من الفدائيين و اشتغل في قناة السويس إلى أن أحيل على المعاش و مقيم -حاليا- بالإسماعيلية

[3] هو سعود أحمد شاكر أصغر الأبناء و هو ليس أخا شقيقا لبقية أبناء أحمد شاكر فضّل الوظائف الحرة على الحكومية يشتغل في محل لقطع غيار السيارات بشارع أحمد سعيد بالعباسية و قد استقبلني في محلّه و قدم لي يد المساعدة.

رابعا: المناصب التي تولاّها

حصل الشيخ -رحمه الله- على الشهادات التي أهلته للعالمية، و دخل امتحان العالمية سنة 1917م و اجتازه بنجاح و حصل عليها[1] **و من المناصب التي تولاّها.**

- مدرّس بمدرسة ماهر، و لكنه لم يبق بها غير أربعة أشهر[2] .

- قاضي بمحكمة الأزبكية الشرعية، و محكمة المحلّة الكبرى[3] .

- رئيس بمحكمة المنصورة الإبتدائية الشرعية في 08 ديسمبر 1947م 25 محرم 1367هـ[4] .

- رئيس محكمة شبين الكوم الإبتدائية الشرعية سنة 1368هـ-1949م[5]

- عضو المحكمة العليا الشرعية[6] .

- عضو في لجنة وضع المناهج في التفسير و الحديث و قد إختاره لذلك شيخ الأزهر آنذاك محمد مصطفى المراغي[7] .

عضو في اللجنة المشرفة على طباعة سلسلة ذخائر العرب، و قد رشحته لذلك دار المعارف مع الأساتذة: حلمي عيسى وأحمد أمين و طه حسين، و علي الجارم و عبد الوهاب عزّام و إبراهيم مصطفى[8] .

- رئيس تحرير مجلة الهدي النبوي لمدة عامين، و هي مجلة جمعية أنصار السنة المحمدية و قد ساهم الشيخ -رحمه الله- في تأسيسها[9].

و يبدوجليا أن أكثر المناصب التي تولاّها قضائية، حيث قضى أكثر من ثلاثين سنة يتنقل فيها من محكمة إلى أخرى، و يتدرج في مختلف مناصبها من موظف قضائي إلى قاضي إلى عضو في المحكمة العليا الشرعية ثم تشرف برئاستها إلى أنّ أحيل على المعاش سنة 1952، لكن رغم كثرة اشتغاله و ثقل تبعات المرافعات القضائية، لم ينقطع قلمه عن التأليف و التحقيق في شتّى صنوف المعرفة، و على رأسها الحديث النبوي الشريف[10] ، و في ذلك يقول الدكتور السيّد الجميلي أثناء ترجمته له في الأزهر:" و من المفارقات العجيبة

---

(1)، (2) انظر ترجمة أحمد شاكر بقلم أخيه محمود شاكر في مجلة "الحلة" المجلد (2) الصادرة سنة 1958م ص 120.

(3) انظر أجابات في أحكام) مكتبة ابن تيمية للطباعة و نشر الكتب السلفية القاهرة. ط:2 سنة 1407هـ ص (5 و 134)

(4) انظر اصلاح المنطق لابن السكّيت بتحقيق أحمد شاكر و بمشاركة عبد السلام هارون دار المعارف. الطبعة الرابعة. ص 5

(5) المصدر نفسه ص7.

(6) انظر "الحلة" ص120.

(7) مقدمة الباعث الحثيث شرح إختصار علوم الحديث-أحمد شاكر دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1403-1983) ص 05 -و سيأتي الكلام على هذا الكتاب لاحقا-

(8) نقلا عن العلاّمة "الشيخ أحمد شاكر و جهوده في السنة المطهرة" ص16 -رسالة ماجستير-للطالب علاء عنتر محمد مصطفى، محفوظة في مكتبة كلية أصول الدين بجامعة الأزهر و الذي بدوره نقلها عن "مدخل إلى تاريخ نشر التراث".

(9) انظر هامش "كلمة الحق" ص 16.

(10) كما سيظهر بعد قليل، عندما نعرض سلسلة مؤلفاته و تحقيقاته و تصحيحاته، و التي تفوق الستين عملا، و قد أكّد لي الإبن الاكبر للشيخ أحمد شاكر-رحمه الله- الاستاذ أسامة أثناء زيارتي له في بيته في القاهرة، أنّ والده كان إذا انتهى من عمله المرهق في المحكمة يتوجه إلى بيته ليأكل ما تيسر من الطعام و يستريح قليلا، ثم ينكّب على مكتبه للإشتغال بالعلم إلى ساعة متأخرة من الليل-رحمه الله-.

جديرة بالذكر و الإعتبار، أنّ الشيخ أحمد محمد شاكر، وهو رئيس محكمة برغم عمله المستمر المرهق. كان مضطلعا بنشاط علمي كبير، لم يتقاعس و لم يتوان فيه لحظة واحدة في همة عالية" [1]

خامسا: سماعاته و إجازاته

سمع الشيخ -رحمه الله- و تلقى على والده صحيح مسلم و سنن الترمذي و الشمائل، و سنن النّسائي، و بعض صحيح البخاري، و تفسير البغوي و تفسير النسفي و شرح الأسنوي على المنهاج، و جمع الجوامع في أصول الفقه، و شرح الخبيصي و شرح القطب على الشمسية في المنطق، و الرسالة البيانية في البيان، و كتاب الهداية في فقه الحنفية و غير ذلك من الرسائل الصغيرة[2] كما سمع من العلاّمة المحدث السيّد عبد الله بن إدريس السنوسي عالم المغرب و محدّثها و تلقىّ عليه طائفة كبيرة من صحيح البخاري، و شيئا من مسند الإمام أحمد بن حنبل و أجازه الشيخ -رحمه الله- برواية البخاري و باقي الكتب الستة[3].

كما سمع أيضا المحدث محمد الأمين الشنقيطي، و أخذ عنه كتاب بلوغ المرام و أجازه به وبالكتب الستة و لقي أيضا الشيخ أحمد بن الشمس الشنقيطي، عالم القبائل الملثمة، فأجازه بجميع علمه. وتلقى أيضا عن الشيخ شاكر العراقي الذي أجازه بجميع كتب السنّة [4].

كما تلقى عن الشيخ سليم البشري- وكان شيخا للأزهر-و أخذ عنه "شرح الموطأ". و كذلك عن الشيخ حبيب الله الشنقيطي و أخذ عنه "زاد المسلم" كما لقي خلاف من سبق ذكرهم، كثيرا من علماء السنّة سمع منهم أو قرأوا عليه، فكان من أثر هذا اللقاء المتتابع للعلماء أن مهّد له أن يستقل بمذهب في علم الحديث، إستطاع به أخيرا أن يقف في منتصف هذا القرن الميلادي من زماننا المعاصر عَلما مشهورا في إمامة الحديث[5].

---

[1] انظر مجلة الأزهر العدد الصادر بتاريخ 11 من ذي القعدة 1416 الموافق (مارس /أبريل) 1996م.ص 1689

[2] انظر ترجمته لوالده التي عنونها بـ"كلمة عن والدي" و التي أثبتها في المقدمة الرائعة التي صنعها لتحقيقه و شرحه على سنن الترمذي (1/95-96).

[3] نقلا عن "العلاّمة المحدث أحمد شاكر و جهوده في السنّة المطهرّة"-رسالة ماجستير- و الذي بدوره نقلها مما قاله الشيخ أحمد شاكر نفسه، في نسخة البخاري التي صحّحها.

[4] انظر الترجمة التي كتبها أخوه محمود محمد شاكر عن حياة أخيه أحمد و المطبوعة في مقدمة كتاب "العمدة في الأحكام في معالم الحلال و الحرام" والذي قام بتحقيقه الشيخ أحمد شاكر و هو من تأليف الحافظ عبد الغني المقدسي مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط:3 (1407هـ).ص(ر)

[5] انظر مجلة الأزهر ركن من "أعلام الأزهر" بقلم المستشار محمد عزّت الطهطاوي عدد جمادى الآخرة 1410هـ يناير 1990 الجزء السادس السنة الثانية و السبعون ص 578.

سادسا: شيوخه الذين تلقى عليهم العلم

كانت إقامة الشيخ أحمد شاكر بالقاهرة، بدء عهد جديد في حياته، فاتصل بعلمائها و رجالها و عرف الطريق إلى دور كتبها في مساجدها و غيرمساجدها، و تنقل بين دكاكين الكتبية، و كانت القاهرة يومئذ مستزادا لعلماء البلاد الإسلامية.[1]

و من المنطقي لأمثاله و في مثل هذه الحاضرة الإسلامية الكبرى، أن يلتقي بعشرات من مصر و من خارجها. و لأن المجال يطول و يصعب في آن واحد لذكرهم جميعا، فإننا سنقتصر -بإذن الله- على أهمهم و أعظمهم أثرا في حياته العلمية. و الذين أشار إليهم -رحمه الله- في بعض أعماله، و أكثرهم ممن اشتغلوا بالحديث النبوي الشريف. و سنعرّف بعضهم- ممّن عثرت على ترجمته-باختصار، مبتدئين بحول الله وقوته، بأبيه العالم الجليل محمد شاكر-رحمه الله-.

1-محمد شاكر: و هو محمد بن أحمد بن عبد القادر ولد ببلدة جُرجا عام 1282 هـ (1866م) و انتقل إلى القاهرة، و جاور الأزهر، تخرج فيه على مذهب الحنفية، و كان من شيوخه محمد العباسي المهدي الذي تولى بعد ذلك مشيخة الأزهر و منصب مفتي الديار المصرية، فأقام صاحب الترجمة في عام 1307هـ-1890م أمينا للفتوى و في عام 1900م عيّن في منصب قاضي قضاة السودان، و بعد أربع سنوات عيّن شيخا لمعهد الإسكندرية الديني، و في عام 1909م عيّن وكيلا للجامع الأزهر لعهد الشيخ سليم البشري وباشر تطبيق قانون الأزهر الذي صدر عام 1911م، و هو الذي قسّم الدراسة في الأزهر إلى مراحل، كما انتخب عضوا في جماعة كبار العلماء التي تألفت في العام نفسه، و في عام 1913 انتخب عضوا في الجمعية التشريعية، و عند انفجار الثورة الوطنية عام 1919م، كان ممن خاضوها من رجال الدين. من مؤلفاته المطبوعة، "الإيضاح لمتن الساغوجي" في المنطق، "الدروس الأولية في العقائد الدينية"، "القول الفصل" رسالة في ترجمة القرآن، و له في السياسة المصرية "من الحماية إلى السيادة" توفي سنة 1358هـ-1939م[2].

2- الشيخ محمود أبو دقيقة: و هو من شيوخه بمعهد الإسكندرية، و هو باحث مصري من علماء الازهر، كان أستاذا فيه بكلية أصول الدين ، له مذكرات التوحيد ثلاثة أجزاء في مجلد، توفي سنة 1940م[3]

3- الشيخ محمد رشيد رضا: و هو محمد رشيد بن علي رضا البغدادي الأصل الحسيني النسب، صاحب مجلة المنار، أحد رجال الإصلاح، كان عالما بالحديث و الأدب و التاريخ و التفسير، ولد في القلمون (من أعمال طرابلس الشام) سنة 1282هـ/1856م، تعلّم بها و بطرابلس رحل إلى مصر و تتلمذ على يد الشيخ محمد عبده،

---

[1] هذا الكلام من ضمن ما كتبه أخوه الأديب محمود محمد شاكر في ترجمته للشيخ أحمد شاكر: انظر مقدمة العمدة في الاحكام ص(ز).

[2] القاموس الإسلامي، وضع أحمد عطية الله مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط:1 (1390-1976) (4/20-21) و كان الشيخ أحمد شاكر كثير الإشادة بوالده، حتى أنّه خصص له ترجمة مفصلة في كتاب مستقل، و كان مما قاله عن والده:"هو والدي و استاذي و معلّمي، و له عليّ و على مئات -بل ألوف- من إخواني و مشايخي الأيادي البيضاء، و النعم السابغات" انظر مقدمة تحقيقه لسنن الترمذي(1/92).

[3] الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين: ط:7 أيار (مايو) 1986م، (2/135).

ثم أصدر مجلة المنار لبث آرائه في الإصلاح، و أنشأ مدرسة الدعوة و الإرشاد بمصر، ثم قصد سوريا حيث انتخب رئيسا للمؤتمر السوري فيها، رحل إلى الهند والحجاز و أوربا و عاد و استقر بمصر حيث توفي فيها سنة 1354هـ/1935م. من أشهر آثاره. مجلة المنار، و تفسير القرآن الكريم و لم يكمله[1] .

4- **الشيخ جمال الدين القاسمي عالم الشام:** هو جمال الدين بن محمد سعد بن قاسم الحلاق، إمام الشام في عصره. ولد في دمشق سنة 1283هـ/1866م، متضلّعا في فنون الأدب و كان سلفي العقيدة لا يقول بالتقليد توفي بدمشق سنة 1332هـ/1914م. له تصانيف كثيرة منها: دلائل التوحيد، و قواعد التحديث، إصلاح المساجد من البدع و العوائد، محاسن التأويل و هو تفسير للقرآن الكريم في 17 مجلدا[2] .

5- **الشيخ محمد الأمين الشنقيطي:** و هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجُكني الشنقيطي مفسر و مدرس، و لد بشنقيط سنة 1325هـ/ 1907م، و تعلم بها و حج سنة 1367هـ و استقر مدرسا في المدينة المنورة ثم الرياض، و أخيرا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، توفي بمكة سنة 1393هـ/1973م، له كتب منها، أضواء البيان في تفسير القرآن، آداب البحث و المناظرة، ألفية في المنطق، رحلة خروجه من بلاده إلى المدينة[3].

6-**الشيخ الحافظ محمد عبد الحي الكتاني:** و هو محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي عالم بالحديث و رجاله، مغربي و لد في (1305هـ/1888م) بفاس و تعلم فيها، كان جمّاعا للكتب، ذخرت خزانته بالنفائس، توفي بباريس (1382هـ/1962م) له تآليف عديده منها الترتيب الإدارية، تخريج الدلالات السمعية لأبي الحسن الخزاعي، إختصار الشمائل، وسيلة الملهوف، ثلاثيات البخاري[4].

7- **الشيخ طاهر الجزائري عالم السنّة المتنقل:** و هو طاهر بن صالح (أو محمد صالح) بن أحمد بن موهوب السمعوني الجزائري ثم الدمشقي، من أكابر العلماء باللّغة و الأدب في عصره، و لد في دمشق سنة (1268هـ/1852م)، ساعد على إنشاء دار الكتب الظاهرية في دمشق، و المكتبة الخالدية في القدس، إنتقل إلى القاهرة سنة 1352هـ. وعاد إلى دمشق سنة (1338هـ/1920م) فكان من أعضاء المجمع العلمي العربي. توفي بعد عودته إلى دمشق بثلاثة أشهر، كان يحسن عدة لغات كالعربية و السريانية و الحبشية و التركية و الفارسية. ترك مصنفات عديدة، منها الجواهر الكلامية في العقائد الإسلامية،

---

[1] المرجع السابق (126/6)

[2] الأعلام (135/2)

[3] المرجع نفسه (45/6)

[4] المرجع نفسه (187/6-188)

بديع التلخيص في البديع، تمهيد العروض إلى فن العروض، توجيه النظر إلى علم الأثر، تفسير القرآن في أربع مجلدات[1] .

8- الشيخ سليم البشري: و هو **سليم بن أبي فراج بن سليم بن أبي فراج البشري شيخ الجامع الأزهر من فقهاء المالكية، و لد في محلّة بشر من أعمال شرخيت بمصر سنة (1284هـ/1867م)، تولى نقابة المالكية، ثم مشيخة الأزهر مرتين، توفي بالقاهرة سنة (1335هـ/1917م)، و له المقامات السنية في الرد على القادح في البعثة النبوية**[2] .

9- الشيخ حبيب الله الشنقيطي: و هو محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد مايابي الجُكني الشنقيطي، عالم بالحديث، و لد عام (1295هـ/1878م) بشنقيط و تعلم بها، وانتقل بين مراكش و المدينة و مكة و القاهرة أخيرا، حيث درس بكلية أصول الدين بالأزهر، و بها توفي سنة (1363هـ/1944) من مؤلفاته، زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري و مسلم، دليل السالك إلى موطأ مالك، هدية المغيث في آراء المؤمنين في الحديث، الخلافة النافعة[3].

10-الشيخ عبد الله بن إدريس السنوسي: تلقى عنه الحديث و أجازه بمصر سنة 1330هـ[4]

11- الشيخ شاكر العراقي[5] .

12- الشيخ أحمد بن الشمس الشنقيطي[6] .

---

[1] المرجع السابق (3/221-222)

[2] الأعلام (3/119)

[3] المرجع نفسه (6/79)

[4] لم أعثر على ترجمته

[5] لم أعثر على ترجمته

[6] لم أعثر على ترجمته

سابعا: ثناء العلماء عليه.

لا شك أنّ ما قدّمه العلاّمة أحمد شاكر للمكتبة الإسلامية تأليفا و تحقيقا و تصحيحا، في شتى فنون المعرفة الإسلامية و خاصة في الحديث و علومه -كما ستتعرف على ذلك لاحقا- مما ساهم في نفض الغبار على جزء هام من تراثنا الإسلامي الأصيل، جعله محط إعجاب الكثير من العلماء و الدارسين، فأثنوا عليه بما يليق بمقامه، فرأينا من الواجب علينا و نحن بصدد الحديث عنه و عن آثاره، أن نثبت بعض أقوال مادحيه، ليبدو لكل ذي بصيرة مكانة الرجل في ساحة العلم و العلماء و رأينا من الإنصاف أيضا أن نبدأ بما قاله صديقه الحميم الشيخ محمد حامد الفقي[1] .

قال الشيخ محمد حامد الفقي:[2]

"و قد وهبه الله صبرا دائبا على الدرس، و حافظة قويّة لا يندّ عنها شيئ و ذوقا رفيعا في استكناه الآثار و اعتبارها بالعقل و النقل، و إجالة النظر و إعمال الفكر دون تقليد لأحد، أو تقبل لرأي سبق، و قد ساهم الأستاذ في إحياء كتب السنّة مساهمة مشكورة، فنشر كثيرا من كتبها نشرا علميا ممتازا"[3].

و يقول في موضع آخر:" و أنا أعرف النّاس بقيمة آرائه في الأقطار الإسلامية، و بالأخص في الهند و الحجاز، وأنّهم ليتلقفون نتائج عمله بشغف و ثقة و اطمئنان لأنّه من العلماء المحققين، وإنّه أجرأ من عرفت في قول كلمة الحق واضحة خالصة لله وحده".[4]

و قال فيه الأستاذ محمود محمد شاكر-أخوه الأصغر[5]

" هو الأستاذ أحمد محمد شاكر، المحدث المشهور، و هو أحد الأفذاذ القلائل الذين درسوا الحديث النبوي في زماننا دراسة وافية، قائمة على الأصول التي اشتهر بها أئمة هذا العلم في القرون الأولى، و كان له اجتهاد عرف به في جرح الرجال و تعديلهم، أفضى به إلى مخالفة القدماء و المحدثين، و نصر رأيه بالأدلة البيّنة، فصار له مذهب معروف بين المشتغلين بهذا العلم، على قلّتهم"[6] .

---

[1] لقد كانت تجمع بين الشيخ أحمد شاكر و محمد حامد الفقي صداقة حميمية و عميقة دامت قرابة نصف قرن إشتراكا مع بعضهما في جملة من الأعمال العلمية-سنراها لاحقا بحول الله- كما جمعتهما طويلا "جماعة أنصار السنة المحمدية" معملا في إطارها و أثريا بمجلتها:"الهدي النبوي" بكثير من المقالات في مختلف مجالات المعرفة الإسلامية، لكن تعكّرت صفو العلاقة بينهما في أواخر عمريهما بسبب خلاف شديد نشب بينهما و قد تحدث الشيخ أحمد شاكر عن ذلك في مقال عنونه بـ"بيني و بين الشيخ حامد الفقي" أنظره في "كلمة الحق"ص 273.

[2] و لد بمصر سنة 1309هـ، إلتحق بالأزهر و نال شهادة العالمية، من آثاره أثر الدعوة الوهابية في الإصلاح الديني و العمراني في جزيرة العرب و غيرها، شذرات البلاغين، و من دفائن الكنوز، توفي بالقاهرة في 07 رجب سنة 1378- معجم المؤلفين عمر رضا كحاله، دار إحياء التراث العربي- بيروت (172/09)

[3] مسند أحمد-بشرح شاكر-(373/2)، و هو جزء من مقال نشره الفقي في مجلة "الكتاب" عدد أبريل سنة 1947.

[4] أنظر مقدمة نظام الطلاق في الإسلام للشيخ أحمد شاكر، دار الطباعة القومية بالفجالة بمصر ط:2 (1389هـ). ص 6

[5] تقدمت ترجمته

[6] أنظر ما كتبه محمود شاكر ترجمة لحياة أخيه أحمد شاكر و المطبوع مع عمدة الأحكام ص(أ)

و قد لقبه الأستاذ الكبير عبد السلام هارون-إبن خاله-بإمام أهل الحديث في عصره.

و مما قاله في شأنه:" كان الشيخ الإمام في قمة عالية من تواضع العلماء، يلتمس الحقّ أنّى وجد، و يعترف لكل ذي فضل أو علم بفضله و بعلمه، و يبتغي الشاردة من العلم في أدنى مواقعها، كما يتطلبها في أعلى مجاليها"[1]

و قال الدكتور محمد رجب البيومي:

"كان الأستاذ أحمد محمد شاكر، عالما مبرزا في فنون كثيرة، فهو محدث فقيه محقق ناقد... و هو عالم فقيه و قاضي شرع و إمام حديث، و الحديث النبوي سلوك و عمل، قبل أن يكون كلاما و حروفا و التزام المحدثين-أو الخيار منهم بأوامر الحديث و منهياته، مما سيجعل لهم قدم صدق عند الله، و قد كان في سلوك الشيخ المحدث ما يضيئ صحيفته على رؤوس الأشهاد-بإذن الله تعالى- إذ أن أبرز صفاته الواضحة هي الأمانة العلمية الدقيقة"[2] .

و قال الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط:

"العالم الجليل المحدّث، من بلغ في معرفة حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم رواية و دراية، مبلغا لم يجاره به أحد في هذا العصر، و يعد رائد نشر نصوص الحديث النبوي في هذا القرن و تحقيقه على هذا النحو الذي تابعه عليه غير واحد من المختصين في الحديث الشريف"[3] .

و قال المستشار محمد عزّت طهطاوي:

"قمة عالية من تواضع العلماء، كان يبتغي الشاردة من العلم في أدنى مواقعها، كما يتطلبها في أعلى مجاليها، درس علوم الإسلام جميعها، فكان عالما في فنون كثيرة، فهو فقيه و محقق و أديب و ناقد، لكنه برز في علم الحديث الذي أولاه من نفسه دراسة وافية، حتى صار إماما من أئمته في هذا العصر، رغم اشتغاله بأعمال القضاء الذي تدرج فيه حتى وصل إلى عضوية المحكمة العليا الشرعية"[4] .

و قال الدكتور السيّد الجميلي:

"كان الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله-عالما بالحديث و التفسير، ذا باع طويل، و يدا مبسوطة، و قدما راسخة في العلوم الشرعية، حفظ القرآن الكريم في صباه، و كان شمسا متألقة في سماء الفكر الإسلامي، و له أدوار

---

[1] أنظر ترجمة حياة أحمد شاكر بقلم عبد السلام هارون-كتبها كمقدمة لكتاب "كلمة الحق" ص3

[2] أنظر كتاب النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين ص 115-123 نقلا عن "العلاّمة الشيخ أحمد محمد شاكر و جهوده في السنة" -رسالة ماجيستير-

[3] أنظر مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، بتحقيق شعيب الأرنؤوط (62/1) نقلا عن رسالة الماجيستير

[4] أنظر مجلة الأزهر، عدد جمادى الآخرة 1410 هـ ص 576

مشهورة، و مصنفات نفيسة، و تحقيقات رصينة، و شروح مكينة تدل على سبق فريد، و فضل سابغ، و علم وافر، و رصيد ثري من الأخلاق المرضية"[1] .

و قال خير الدين الزركلي:

" لم يخلفه مثله في الحديث بمصر"[2] .

و قال محرر ركن "الكتب" من مجلة الأزهر (في معرض وصفه لعمل أحمد شاكر في صحيح ابن حبّان):

"و الشيخ أحمد شاكر أعلم من نعلم بهذا الفن، و أقدرهم على تحقيق أصوله، و حسن إصدارها و إتقان نشرها"[3] .

و يقول في موضع آخر من نفس الموضوع: " و الذين اطّلعوا على تحقيق الأستاذ و تعليقاته على الطبعة الثانية من مسند الإمام أحمد و غير ذلك من الكتب، ككتاب الخراج" ليحيى بن آدم القرشي، و رسالة الأصول للإمام محمد بن إدريس الشافعي، لا يحتاجون إلى التنويه بالمجهود العلمي العظيم الذي يقوم به لكتب أئمة الملة مما لا مطمع الآن في الزيادة عليه"[4].

ثامنا: و فاته.

بعد حياة حافلة بالعلم و المعرفة قضّاها بين التأليف و التحقيق، إنتقل إلى رحمة الله إثر مرض عضال[5] ألمّ به ، و فاضت روحه إلى بارئها في الساعة السادسة بعد فجر السبت 26 من ذي القعدة سنة 1377هـ الموافق 14 يونيه سنة 1958م فرحمك الله يا شمس الأئمة و يا أبا الأشبال رحمة واسعة و تغمدك بعفوه و ستره و رضاه -آمين-

---

[1] أنظر مجلة الأزهر عدد ذي القعدة 1416هـ ص 1688

[2] أنظر الأعلام (273/1)

[3]، [4] مجلة الأزهر ركن "الكتب" عدد جمادى الأولى 1372-15 يناير 1953ص 631، و لم يشر إلى اسم المحرّر.

[5] هو السرطان -عفانا الله- كما أخبرني بذلك ابنه أسامة.

المطلب الثالث: آثاره العلمية[1]

خلّف لنا العلاّمة أحمد محمد شاكر أكثر من ستين عمـلا علميا، موزّعـة بين شتى العلـوم الشـرعية، القـرآن و علومه و الحديث و فنونه، و الفقه و أصوله و اللّغة و آدابها و العقيدة و أصولها و غير ذلـك. جمعـت بين التأليف و التحقيق و الشرح و التصحيح، و سنذكر فيمـا يلي قائمـة أبحاثه كاملـة و موزعـة حسـب نوعيـة المادة[2] .

أولا: القرآن و علومه.

1- تفسير الطبري المسمى (جامع البيان عن تأويل آي القرآن). و قد قـام بمراجعـة الكتـاب و تحقيـق نصوصـه و تخريج أحاديثه بالإشتراك مع أخيه الأصغر الشـيخ محمـود محمـد شـاكر. لكـن عاجلتـه المنيـة، فحـالت دون متـاركة أخيه في إتمام هذا العمل[3] ، فتحمل أخوه محمود مسؤولية استيفائه على ثقل المهة.

2- عمدة التفسير إختصار تفسير ابن كثير[4].

3- تفسير الجلالين: جلال الدين المحلي و جلال الدين السيوطي، فسر العلاّمة الأول مـن البقـرة إلى الإسـراء، و الثاني أكمل الباقي، و قد حقق الشيخ أحمد شاكر نصّه و صححه بالإشتراك مـع أخيـه علـى محمـد شـاكر. و قد طبعته دار المعارف سنة 1954م.

4- هداية المستفيد في أحكام التجويد للشيخ محمد محمود المشهور بأبي ريمة، و هي رسالة احتوت على غـالب علم التجويد في صورة سؤال و جواب مختصر، و قد قام -رحمه الله- بتصحيحها و ضبطها بالحركات، و أول طبعة صدرت له بتصحيحه في دار المعارف سنة 1373هـ.

5- منجد المقرئين و مرشد الطالبين للإمام محمد بن محمد بن الجزري - و قد قام بتصحيحه[5]

---

[1] استمدت قائمة مؤلفاته و أعماله من المصادر التالية

- و ثيقة بها جمل مؤلفاته و تحقيقاته، كتبها الشيخ في حياته ووقّع عليها بخط يده، مؤرخة في 05 شعبان سنة 1375هـ-18 مارس 1956، و قد سلّمها إلى شخصيا ابنه أسامة.
- فهارس دار الكتب المصرية (الهيئة المصرية العامة للكتاب-ميدان باب الخلق-القاهرة).
- رسالة الماجستير التي كتبت عن الشيخ و جهوده في السنة-و قد أشرنا إليها.

[2] و قد حمّصنا بعض الأبحاث في رسالتنا، تناولنا فيها أهمّ أعماله-في تقديرنا-بالوصف و التحليل و في شتى فنون المعرفة الإسلامية، مركزين على الحديث الشريف موضوع بحثنا.

[3] و في ذلك يقول أخوه محمود شاكر أثناء ترجمته لحياة أخيه-وقد أشرنا إليها-"وشارك أخاه الأستاذمحمود محمد شاكر في نشر تفسير الطبري، فنوى جزءا من تخريج أحاديثه إلى الجزء التاسع، و علق على بعضها إلى الجزء الثالث عشر، ثم وافته منيته، و لم ينظر بعد في أحاديث الجزء الرابع عشر".

[4] سيأتي الحديث عنه لاحقا إن شاء الله.

[5] نشرته مكتبة القدس بالقاهرة سنة 1931م.

ثانيا: الحديث و علومه.

1- المسند للإمام أحمد بن حنبل حقّق نصوصه و خرّج أحاديثه و صنع فهارس علمية دقيقة له، على نحو لم يصنع من قبل. ظهر منه 15 جزءا و مات قبل إتمامه[1].

2- سنن الترمذي: قام بتحقيق نصه تحقيقا دقيقا. و شرحه شرحا مسهبا ظهر منه جزءان، و لم يكمله[2] .

3- صحيح ابن حبّان، حقق نصوصه و خرّج أحاديثه، ظهر منه المجلد الأول و لم يكمله[3] .

4- مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري مع معالم السنن لأبي سليمان الخطابي و تهذيب الإمام ابن قيم الجوزية، قام بتحقيق نص ثلاثة أجزاء فقط و التعليق عليها بالإشتراك مع الشيخ محمد حامد الفقي، و باقي الأجزاء من تحقيق محمد حامد[4] .

5- العمدة في الأحكام في معالم الحلال و الحرام (وهو في أحاديث الأحكام) للحافظ عبد الغني المقدسي، قام بتحقيق نصه و تصحيحه، مع بعض التعليقات ضمن مجموعة سمّاها من الروائع[5] .

6- الأربعون النووية بشرح النووي و قد قام الشيخ بتحقيق النص و تصحيحه[6] .

7- الخراج ليحيى بن آدم، حقق نصوصه و خرّج أحاديثه، و شرحه شرحا متوسطا، و صنع فهارسه[7]

8- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد. و قد حققه بالإشتراك مع الشيخ محمد حامد الفقي[8] .

9- شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني، حقق الشيخ نصّه[9]

10- ألفية السيوطي، بشرح واف مسهب[10].

11- الباعث الحثيث في مصطلح الحديث. بشرح واف مسهب[11] .

---

[1] سيأتي الحديث عنه بالتفصيل في موضع لاحق-بإذن الله-

[2] مثل سابقه.

[3] مثل سابقه

[4] طبعته مطبعة أنصار السنّة، لأول مرة سنة 1948م.

[5] طبعته دار المعارف سنة 1373هـ-1954م في طبعته الأولى. و الثانية و الثالثة في مطبعة سكتة السنة بالإشتراك مع مؤسسة الكتب الثقافية سنة 1407هـ.

[6] طبعته دار المعارف سنة 1954، و أعادت دار عالم الكتب طبعه سنة 1406-1986م.

[7] سيأتي الحديث عنه لاحقا.

[8] طبعته في الأولى مطبعة السنة المحمدية سنة 1374هـ-1955، و الثانية عالم الكتب بالإشتراك مع دار الكتب السلفية سنة: 1407هـ-1987م.
و هذه الطبعة نسبت التحقيق على غلاف الكتاب للشيخ أحمد شاكر و حده. و هذا و هم و خطأ.

[9] طبعته في الأولى دار المعارف سنة 1954، و الثانية دار الكتب السلفية سنة 1406هـ.

[10] سيأتي الكلام عليه، لاحقا.

[11] مثل سابقه.

12- كتاب التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي، و هو كتاب يعرض فيه مؤلفه لمسائل الخلاف و مختلف الحديث، و قد حقق الشيخ-رحمه الله- ثلثه، كما أشار إلى ذلك محمد حامد الفقي، الذي حقق الكتاب فيما بعد[1].

13-أربع رسائل حقق فيها ثمانية أحاديث من جامع العلوم و الحكم لابن رجب و صنعة الشيخ فيها، كما يقول الاستاذ الدكتور محمد الأحمدي أبو النور- محقق الكتاب- تحقيق النص مع بعض المباحث الحديثية و اللّغوية بين الحين و الحين، و لم يعط فيها عناية كافية لتخريج الأحاديث[2].

14-ضبط و تصحيح ألفية العراقي، ضبطها بالحركات لا بالحروف و صححها[3].

15-تعريفه بمفتاح كنوز السنّة لفينسنك[4].

16-ترجمة الإمام أحمد بن حنبل من تاريخ الإسلام للذهبي، حقّق النص و صحّحه[5].

17- خصائص مسند الإمام أحمد للإمام أبي موسى المديني و هي رسالة صغيرة، حققها و صححها، و كان يعلق أحيانا[6].

18- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد لابن الجزري، حققه و صححه[7].

ثالثا: الفقه و الأصول.

1- المحلّى لابن حزْم الظاهري، قام بتحقيق نص ثلثه و التعليق عليه، ستة أجزاء في ثلاث مجلدات، و الثلثان الباقيان من تخريج غيره[8].

2- الروض المرْبع للبهوتي بشرح زاد المستقنع لأبي النّجا الحجاوي، و هو كتاب في الفقه الحنبلي صححه و راجعه الشيخ -رحمه الله- بالإشتراك مع أخيه على محمد شاكر[9].

3- أحصر المختصرات في فقه الإمام أحمد بن حنبل، صححه وراجعه مع أخيه علي محمد شاكر.[10]

4- الرسالة للإمام الشافعي، أول كتاب ظهر في علم الأصول، قام بتحقيق نصه مع شرح واف مسهب، و مقدمة علمية تاريخية كبيرة و فهارس علمية دقيقة واسعة.[11]

---

[1] طبعته في الأولى مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة 1948م.

[2] من رسالة-الماجستير-نقلا عن مقدمة جامع العلوم و الحكم للدكتور، محمد الأحمدي أبو النور: دار الكتاب الجديد سنة 1969م. (42/1)

[3] صدر في طبعته الأولى من دار المعارف سنة 1954م و الثانية مكتبة السنّة بالقاهرة دون تاريخ.

[4] طبع مع الكتاب في مطبعة معارف لاهور سنة 1397هـ-1977 إدارة ترجمان السنّة.

[5] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف سنة 1946 في أكثر من سبعين صحيفة.

[6،7] طبع دار المعارف سنة 1946م. و قد طبعا مع شرحه على المسند.

[8] سيأتي الحديث عنه لاحقا -إن شاء الله-.

[9] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف 1954، و نشرته دار التراث بعد ذلك مصورا على الطبعة السابقة.

[10] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف 1954-و أعادت طبعه دار عالم الكتب سنة 1986م.

[11] سيأتي الحديث عنه لاحقا. إن شاء الله.

5- جماع العلم للإمام الشافعي، حقق نصه و علّق عليه و صنع له فهارس.[1]

6- الإحكام في أصول الأحكام للإمام ابن حزم الأندلسي، حقق نصه و علّق عليه[2] .

7- قواعد الأصول و معاقد الفصول (مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول و الجدل) لصفي الدين البغدادي الحنبلي، و هو في أصول فقه السادة الحنابلة، قام بتصحيحه و مراجعته[3] .

8- مختصر المقنع (في فقه الإمام أحمد بن حنبل)، قام بتصحيحه و ومراجعته[4]

9- نظام الطلاق في الإسلام، بحث علمي دقيق، على الأساس الإسلامي الصحيح في التمسك بالكتاب و السنة، و في آخره مشروع قانون دقيق لشؤون الطلاق على هذا الأساس[5] .

10- كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر، بحث علمي وتحقيق واف[6] .

11- أوائل الشهور العربية-هل يجوز شرعا إثباتها بالحساب الفلكي[7] .

12- رسالة في شروط الصلاة، لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب[8]

13- الروضة الندية شرح الدرر البهية للعلاّمة محمد الصديق حسن خان، قام الشيخ -رحمه الله- بتحقيق النص و التعليق عليه في بعض الأحيان[9] .

رابعا: العقيدة.

1- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، لقاضي القضاة صدر الدين ابن أبي العز الحنفي قام بتحقيق النص و تصحيحه و التعليق عليه[10] .

2- كتاب التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب، قام بتحقيق النص و مراجعة الشرح و تنقيحه[11] .

3- الأصول الثلاثة و أدلتها لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب. صححه و راجعه[12] .

4- القواعد الأربع لشيخ الإسلام ابن عبد الوهاب، صححه و راجعه[13] .

---

[1] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف 1940م، و الثانية مكتبة ابن تيمية لنشر الكتب السلفية (1407-1986).

[2] سيأتي الحديث عنه لاحقا إنشاء الله.

[3] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف 1954، و في أخرى عن عالم الكتب (1406هـ-1986م)

[4] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف 1954م.

[5] سيأتي الحديث عنه لاحقا إن شاء الله.

[6] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف سنة 1951م

[7] صدر في طبعته الأولى عن مطبعة مصطفى بابي الحلبي سنة 1939م.

[8] صدر في طبعته الأولى عن دار المصارف سنة 1954، و صورتها دار عالم الكتب سنة (1406-1986)

[9] لم أعثر على الطبعة المصرية الأصلية. و بين يديّ طبعة دار ابن تيمية بالبليدة لسنة 1412-1991 و قد تكون مصورة عن الطبعة الأصلية.

[10] سيأتي الكلام عليه لاحقا إن شاء الله.

[11] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف سنة 1954، و الثانية سنة 1974. و قد أخرجه الشيخ مرة أخرى لكن بدون شرح، و تعاون معه أخوه علي في تحقيق نصه و طبعته دار المعارف سنة 1954.

[12] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف سنة 1954. و الثانية سنة 1974م.

[13] صدر بنفس طبعات سابقه.

5 العقيدة الواسطية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، صححه و راجعه[1] .

6- المناظرة في العقيدة الواسطية بين شيخ الإسلام ابن تيمية و علماء عصره في مجلس نائب السلطنة الأفرم بدمشق سنة 705هـ. قام بالتصحيح و المراجعة[2] .

7- لمعة الاعتقاد الهادي الى سبيل الرشاد للإمام موفق الدين أبي محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت 620هـ). قام بتصحيحه و مراجعته[3] .

8- عقيدة أهل السنّة و الجماعة للحافظ أبي الفرج بن الجوزي، و يطلق عليها المنظومة الدالية، و هي نظم نظّمه الحافظ أبو الخطاب الكلوداني، قام بالتصحيح و المراجعة[4]

9- الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية، قام بتحقيق النص و تصحيحه بالاشتراك مع أخيه على محمد شاكر. و هي من (الروائع)[5] .

10- الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية، قام بتحقيق النص و تصحيحه بالتعاون مع شقيقه علي[6] .

خامسا: اللّغة و الأدب.

1- لباب الآداب للأمير أسامة بن منقذ. قام بتحقيق النص و تصحيحه مع شرح متوسط و تخريج لأحاديثه، مع مقدمة و فهارس[7] .

2- المفضليات للضبي (في الشعر القديم)، حقق نصوصها و شرحها شرحا ميسرا، مع الفهارس الدقيقة، بالاشتراك مع ابن خاله العلاّمة و المحقق المشهور عبد السلام هارون[8] .

3 الأصمعيات للأصمعي (في الشعر القديم) قام بنفس العمل كسابقه مع عبد السلام هارون[9] .

4- إصلاح المنطق لابن السكيّت (في اللّغة). قام بتصحيحه وتحقيقه مع عبد السلام هارون[10] .

5- الشعر و الشعراء، لابن قتيبة، حقق نصه و صححه، مع شرح متوسط و مقدمة و فهارس[11] .

---

[1] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف 1954. و أعادتها دار عالم الكتب سنة 1406هـ-1986م.

[2] صدر عن دار المعارف في طبعته الأولى 1954.

[3] صدر في طبعته الأولى، عن دار المعارف 1954م.

[4] كسابقه.

[5] مثل سابقه.

[6] مثل سابقه.

[7] سيأتي الحديث عنه لاحقا إن شاء الله

[8] صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف 1942م ثم 1952م و طبع العديد من المرات بعد ذلك.

[9] صدر عن دار المعارف الأولى سنة 1955 و طبع مرات عديدة

[10] صدر عن دار المعارف في طبعته الأولى 1946 ثم سنة 1956 عن نفس الدار.

[11] صدر في طبعته الأولى سنة 1950 عن دار احياء الكتب العربية، و في الثانية عن دار المعارف بين سنتي (1958م-1967م).

6 - المعرّب للجواليقي، حقق نصه و صححه، مع شرح واف و مقدمة مفيدة و فهارس مفصلة دقيقة. و معه مقدمة أخرى للدكتور عبد الوهاب عزّام[1] .

7- الكامل في اللّغة و الأدب للمبرّد، حقق الشيخ -رحمه الله- نص الجزئين الثاني و الثالث و علّق عليهما، أما الجزء الأول فقد حققه الدكتور: زكي مبارك -رحمه الله-.[2]

8- الشرع و اللّغة: و هو قسمان: الأول في الرّد على عبد العزيز فهمي باشا في مشروعه لكتابة العربية بالحروف اللاتنية، و في عدوانه على الإسلام و أئمته، و الثاني في الدعوة إلى وجوب أخذ القوانين من الكتاب و السنة و رسم الخطة العملية لتنفيذ ذلك.[3]

سادسا: التاريخ و السيرة.

-جوامع السيرة لابن حزم، تحقيق الدكتور إحسان عباس و الدكتور ناصر الدين الاسد مع مراجعة الشيخ -رحمه الله- و كتابة بعض التعليقات.[4]

سابعا: ما يتعلق بالأنساب

1- جمهرة أنساب العرب لابن حزم، تحقيق الدكتور ليفي بروفنال، قام الشيخ -رحمه الله- بتصحيح النص و تحقيق كثير من الأعلام و الأنساب و كتابة تعليقات مفيدة[5] .

2- نسب قريش للمصعب الزبيري، بنفس التحقيق السابق و نفس عمل الشيخ -رحمه الله-[6] .

ثامنا: المعارف العامّة.

1- كلمة الحق. و هو عبارة عن مجموعة من الأبحاث و المقالات المتنوعة، سياسية إجتماعية ثقافية و غيرها. كانت مفرقة في العديد من الجرائد و المجلات، فجمعت في هذا الكتاب[7] .

2- أبحاث في أحكام (فقه- قضاء- قانون)[8] .

---

(1) صدر في طبعته الأولى عن دار الكتب المصرية سنة 1942م.

(2) صدر في طبعته الأولى عن مكتبة مصطفى البابي الحلبي سنة 1939م.

(3) صدر عن دار المعارف في طبعته الأولى سنة 1945م.

(4) صدر عن دار المعارف في طبعته الأولى سنة 1956م.

(5) صدر عن دار المعارف في طبعته الأولى سنة 1948. وقد حقق هذا الكتاب بعد ذلك تحقيقا علميا متقنا لكبير المحققين عبد السلام هارون. إعتمد على نسخة بروفنال، و ضم إليها تعليقات الشيخ أحمد شاكر، منسوبة إليه، و طبعته دار المعارف.

(6) صدر في طبعته الأولى عن دار المعارف سنة 1953م.

(7) سيأتي الحديث عنه لاحقا إن شاء الله

(8) كسابقه

د- الكتاب و السنّة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر[1] .

4- تعليقات في أبحاث دقيقة على (دائرة المعارف الإسلامية)، التي ألّفها مجموعة من المستشرقين، و فيها بعض الشبه حول الإسلام و علومه، فتعقبهم الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- و كتب تلك التعليقات مع طبعة دار الشعب و صدر فيها 14 جزءا[2] .

5- مقالات كثيرة في الصحف و المجلات منذ سنة 1911م منها في جرائد المؤيد، و الأهرام، و المقطّم، و مجلات المقتطف و الرسالة و الثقافة و الكتاب و الهدي النبوي و غيرها و في العلوم الإسلامية و السياسية و نقد الكتب و غيرها[3] .

6- بيني و بين الشيخ محمد حامد الفقي[4] .

---

[1] صدر عن دار المعارف في طبعته الأولى سنة 1945م. و الثانية عن دار الكتب السلفية سنة 1406هـ و الثالثة عن نفس الدار سنة 1407هـ.

[2] و كتب أحمد شاكر في وثيقته التي بها مؤلفاته كإشارة إلى سنة طبع الموسوعة: إبتداء من سنة 1933م.

[3] جمع بعضها في كتاب بعنوان (كلمة الحق) الذي سوف نتكلم عنه لاحقا بإذن الله.

[4] رسالة صغيرة يحكي فيها عن قصة الخلاف الذي نشب بينه و بين صديقه الحميم الشيخ محمد حامد الفقي، و قد طبعتها دار المعارف في الأولى سنة 1955، ثم جمعت مع ما جمع له من مقالات في (كلمة الحق).

المبحث الثاني
جهوده في تحقيق بعض المصنفات الحديثية (رواية و دراية)

و سوف نتناوله خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: شروحه و تعليقاته على مسند الإمام أحمد بن حنبل.[1]

مسند الإمام أحمد بن حنبل هو من أعظم دواوين السنّة الشريفة، و أكثرها جمعا للأحاديث النبويّة صنّفه أحد أنبغ علماء الإسلام على مرّ العصور و أكثرهم حفظا لسنة المصطفى صلى الله عليه و سلم. و صاحب واحدة من أهم المدارس الفقهية السنيّة. إنّه الإمام المجتهد الحافظ الحجة أحمد بن حنبل رحمه الله و رضي عنه،[2] هذا المصنّف "شهد له المحدثون في القديم و الحديث بأنّه أجمع كتب السنة للحديث، و أصحها بعد الصحيحين، و أوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في زاده و معاده بغير مين، فهو كتاب لا تزال بركته شاملة، يقدره من يعرف قدر السنة النبوية الفاضلة، و لا يزال هذا العمل مشكورا للإمام أحمد ما دام في الأرض إسلام و مسلمون."[3]

و رغم المكانة الرفيعة التي يتبوأها هذا الكتاب بين دواوين السنة، إلاّ أن أيادي من امتدت إليه شرحا و تحقيقا قليلة جدا فيما نعلم.

لذلك بقي هذا الكتاب على مر العصور يصعب التعامل معه لكثرة حديثه و تكررها في مواطن متفرقة و انعدام ترقيمها. و لعل هذه ميزة تشترك فيها أكثر دواوين السنة التي رتبت على المسانيد بدل الأبواب.

هذه الأسباب و غيرها، إنيرى العلاّمة المحقق أحمد شاكر للقيام بهذا العمل الجليل الذي كان أمنية حياته منذ سن الشباب فيقول متحدثا عن بداية ظهور رغبته في خدمة هذا المصنّف الجليل:"فإني هديت إلى حب السنّة النبوية المطهرة. و الشغف بالفقه فيها، و التعمق في علومها، و التنقيب عن روائعها و نفائس كتبها، وذلك

---

[1] الطبعة التي اعتمدتها هي لدار الجيل للطباعة 14 قصر اللؤلؤة -الفجالة- نشر مكتبة التراث الإسلامي -القاهرة-مصر.

[2] هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، و لد في ربيع الأول سنة أربع و ستين و مائة (164هـ) و هو من أقران علي بن المديني و يحيى بن معين و أحمد بن صالح المصري روى عن الكثيرين و على رأسهم الإمامين سفيان بن عيينة و الإمام الشافعي رحمة الله عليهما، و قد ابتلى في محنة خلق القرآن و من أهم آثاره المسند الذي جمع فيه زهاء ثلاثين ألف حديث من أحاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم مرتبة على مسانيد الصحابة، توفي في نفس الشهر الذي و لد فيه من عام واحد و أربعين و مائتين (241هـ) رحمه الله رحمة واسعة -آمين-

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير و الأعلام: للحافظ شمس الدين الذهبي: تحقيق د: عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي-بيروت. ط1 (1411هـ-1991م) ص(18 / 61-144) باختصار شديد.

[3] مقدمة الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع شرحه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني كلاهما من تأليف أحمد عبد الرحمان البنا-الملقب بالساعاتي دار إحياء التراث العربي-بيروت (1/8-9).

منذ بضع و ثلاثين سنة في أوائل الشباب بعد استكمال الدراسة الأولى. وجدت في دارنا في كتب أبي -رحمه الله- الصحاح الستة و غيرها، ووجدت فيما وجدت الديوان الأعظم . (الكتاب المسند) لإمام الأئمة، ناصر السنة و قامع البدعة، الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- فوجدته بحرا لا ساحل له، و نورا يستضاء به و لكن تنقطع الأعناق دونه فإنه رتب على مسانيد الصحابة و جمعت فيه أحاديث كل صحابي متتالية دون ترتيب، فلا يكاد يفيد منه إلاّ من حفظه كما كان القدماء الأولون يحفظون، و هيهات و أنى لنا ذلك، فشغفت به و شغلت، و رأيت أنّ خير ما تخدم به علوم الحديث، أن يوفّق رجل لترتيب هذا المسند الأعظم للنّاس، حتى تعم فائدته. و حتى يكون للناس إماما، و تمنيت أن أكون ذلك الرجل"[1]. ثم يقول: "فكان هذا المقصد أمنية حياتي، و غاية همي سنين طويلة، أن أقرّب هذا المسند للناس، حتى وفقني الله، منذ أكثر من خمسة عشر عاما، إلى ما أريد على النحو الذي أريد، أن يكون المسند بين أيدي العلماء و المتعلمين كما هو ، كما أنّه مؤلفه الإمام، و أن تكون له فهارس وافية متقنة علمية و لفظية "[2]

و لقد كان العلاّمة أحمد شاكر فخورا بعمله راض بما وصلت إليه إجتهاداته فقال في هذا الشأن:"و أرجو أن يكون عملي هذا محققا لكلمة الإمام أحمد لابنه عبد الله إحتفظ بهذا المسند فإنه سيكون للناس إماما"[3] .

و نقل في هذا الشأن، ما رواه الحافظ شمس الدين بن الجزري عن الحافظ الذهبي في كتاب "المصعد الأحمد" قوله:"فلعلّ الله تبارك و تعالى، أن يقيض لهذا الديوان السامي من يخدمه و يبوّب عليه و يتكلم على رجاله، و يرتب هيئته و وضعه، فإنه محتو على أكثر الحديث النبوي، و قلّ أن يثبت حديث إلاّ و هو فيه"[4].

و تعقيبا على دعوة الذهبي، قال الشيخ أحمد شاكر:"و إني أرجو أن تكون دعوة الذهبي أجيبت بما صنعت، و أسأل الله سبحانه الهدى و السداد، و العصمة و التوفيق، و ما أبغي أن أتمدّح بعملي أو أفخر به، و لكني أستطيع أن أقول: إني في بعض ما حققت من الأسانيد، قد حللت مشاكل، و بيّنت دقائق، و صححت أخطاء فاتت على كثير من أئمة الحديث السابقين، لا تقصيرا منهم، و لا اجتهادا مني، و لكن هذا الديوان (السامي) كما سماه الحافظ الذهبي، كان مفتاحا لما أغلق، و منارا يهتدى به في

---

[1] مقدمة تحقيقه لمسند أحمد (6/1)

[2] المصدر نفسه: (7/1)

[3] المصدر نفسه: (12/1)

[4] المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، للحافظ شمس الدين بن الجزري، مطبوع مع مسند الإمام أحمد، -بتحقيق أحمد شاكر- (23/1).

العلمات و كان للناس إماما، حين وفّق رجل لخدمته، و حين حققت أحاديثه تحقيقا مفصلا"[1].

و من أجل أن نتعرف أكثر على هذا العمل الجليل الذي قام به العلاّمة أحمد محمد شاكر، خدمة لهذا الكتاب و صاحبه، بل و خدمة السنة الشريفة كلها، سنحاول إبراز أهم محاور هذا العمل الضخم، إن شاء الله.

أبرز معالم عمله في هذا الكتاب:

كانت البداية بمقدمة جد مفيدة، ألقى من خلالها الضوء على منهجه في التحقيق و التعليق على هذا الكتاب، و تحدث فيها عن بداية ظهور رغبته في هذا العمل، و كيف استطاع أن يحقق أمنيته في خدمة هذا المصنف، بل و ذهب إلى حد الإفتخار بهذا المجهود، و بما استطاع أن يصل إليه مما فات كثير من أئمة الحديث السابقين، و قد أشرنا إلى بعض أقواله في ذلك آنفا. و سنلخص معالم منهجه في هذا التحقيق من خلال ما ذكره في المقدمة و نزيد على ذلك بعض الأمثلة العملية مما حوته تعليقاته النفيسة.

أ- كما يقتضيه المنهج العلمي في التحقيق، استعان ببعض نسخ المسند المطبوعة و المخطوطة، حتى يضمن أكبر سلامة لعمله و يحاول تجنيب المسند من الأخطاء ما أمكن و من أهم تلك النسخ.

1- المسند المطبوع بمصر في المطبعة الميمنية إدارة السيد أحمد البابي الحلبي سنة (1313هـ) في ستة مجلدات كبار و رمز لها بالحرف (ح).

2- و جزء صغير مطبوع بالمطبعة الحيدرية في بمبي بالهند في سنة 1308هـ، و هي نادرة الوجود -كما قال- ورمز لها بالحرف (هـ).

3- و نسخة بخط مغربي دقيق، مصورة بالتصوير الشمسي عن نسخة عالم المغرب و محدثه السيد عبد الحي الكتاني، و هي كما قال، صحيحة جيدة الضبط و الإتقان نادرة الغلط، و رمز لها بالحرف (ك).

---

[1] مقدمة تحقيقه للمسند:(13/1).

و مما يجدر ملاحظته أن العلاّمة أحمد شاكر رافقته المنية، قبل أن يتم شرح الكتاب كله ووصل إلى ما يقارب الثلث، قبل إتمامه التعليق على صحيفة "همام بن منبه" من مسند أبي هريرة عند الحديث رقم 8193 فاستوعبت بذلك تعليقاته خمسة عشر جزءا و قليل في الجزء السادس عشر (أنظر طبعة التراث الإسلامي بالقاهرة).

و قد أكد لي الأستاذ أسامة أحمد شاكر، أن والده قد وصل في تعليقاته إلى ما يقارب نصف أحاديث المسند، و ذلك أنه و بعد أن عثر على نسخة قديمة للمسند من ثلاث مجلدات ضخام في مكتبة والده العلاّمة الكبير محمد شاكر، أخذ يكتب تعليقات خفيفة بالقلم الأحمر إتّخذها كعلامات هادية لما سيكتبه من تعليقات حافلة بعد ذلك، و قد وصلت تعليقاته تلك وكما أشرنا إلى حوالي نصف أحاديث المسند، لكن ما حظي بعنايته و تمحيصه ما أشرف على طبعه في حياته، و هو ما يقارب الثلث-كما ذكرنا- مما هو مطبوع و متداول.

أما بقية التعليقات الأخرى الخفيفة، فقد سلمها ابنه الأكبر أسامة، إلى رئيس جامعة الأزهر -حاليا- الدكتور أحمد عمر هاشم، و هو الآن يواصل التعليق على ما تبقى من الأحاديث على منوالها.

أ - نسخة (الرياض)[1] مخطوطة من ثلاث مجلدات كبار، و هي كما قال، ليست بقديمة و لكنها صحيحة و معتمدة و فيها تصحيحات نفيسة، و رمز لها بالحرف (م).

و لم يقتصر في تصحيح الكتاب على هذه النسخ فحسب، بل عمل في تصحيح متون الأحاديث، و أسانيدها على الإستعانة بكتب الحديث و الرجال، و معاجم اللغة و غريب الحديث، و الأمثلة على هذه التصحيحات كثيرة جدا و منها ما يلي:

تصحيحه لخطأ في متن الحديث رقم: 237 من مسند عمر بن الخطاب، حيث و ردت كلمة "اجتمعا" في النسختين (ح،هـ) بصيغة "اجتمعنا"، فرأى الشيخ -رحمه الله- أنها خطأ، و صحّحها من نسخة (ك) بصيغة "اجتمعا"[2].

و منها أيضا إسقاطه للحديث رقم 2951، الثابت في النسخة (ح) و عدم اعتباره له من مسند أحمد و حمّل فيه الخطأ إلى الناسخين، و لأنه أيضا لم يثبت في النسخة (ك) و سياق الكلام يقتضي إسقاطه و عدم ثبوته[3] أيضا تصحيحه لخطأ وقع في إسناد الحديث رقم (7288) حيث ثبت الإسناد في المسند على الشكل التالي: "حدثنا سفيان عن الزهري عن عبد الرحمان عن أبي هريرة مرفوعا... الحديث" و قد جزم أحمد شاكر بأن هذا الإسناد خاطئ، و صحّحه من الصحيحين، و بعض كتب السنن التي روت هذا الحديث و قال عقب تخريجه: " فهذه الروايات كلها مطبقة على أن سفيان بن عيينة رواه عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن: فالرواية الثابتة هنا في أصول المسند الثلاثة التي فيها "سفيان عن الزهري عن عبد الرحمن" -هي عندي- خطأ من الناسخين القدماء، تداولته نسخ المسند، و ما أظن أنه وقع للحفّاظ المتقدمين، إذن لأشاروا إليه:إما ببيان أنه غلط و إما ببيان أنها رواية أخرى عن سفيان و قد أشار كثير منهم خصوصا الحافظ بن حجر إلى رواية ابن عيينة، في اختلاف بعض الألفاظ في متن الحديث، و لو كان بين أيديهم هذا الإختلاف في الإسناد لأشاروا إليه و لم يهملوه"[4].

و الأمثلة من هذا النوع متعددة يرجع إليها في ثنايا التحقيق.

ب- لم يلتزم العلاّمة أحمد شاكر بتخريج كل الأحاديث مخافة أن يطول الكتاب، بل اقتصر في كثير من المواضع على تبيين درجة الحديث من الصحة و الضعف فيقول في هذا الشأن:"و لم ألتزم في الكلام على الأحاديث أن أخرّجها كلها، فذلك أمر يطول جدّا، و إنما جعلت همي و كدّي أن أبيّن درجة الحديث، فإن كان صحيحا ذكرت ذلك، و إن كان ضعيفا بيّنت سبب ضعفه، وإن كان في إسناده رجل مختلف في توثيقه

---

[1] و قد تحصّل على هذه النسخة أثناء رحلته إلى الحجاز، واعتمدها في التصحيح إبتداء من الجزء السابع.

[2] أنظر تحقيقه للمسند (127/1).

[3] المصدر نفسه (342/4).

[4] المصدر نفسه (12/13)

و تضعيفه إجتهدت رأيي على ما و سعني علمي، و ذكرت ما أراه، و في كثير من مثل هذا أخرج الحديث بذكر من رواه من أصحاب الكتب الأخرى »[1].

جـ- لم يتعرض العلاّمة أحمد شاكر في عمله هذا، إلى شرح الأحاديث فقها و استنباطا بل اقتصر على تخريج الأحاديث و تصحيح الأخطاء و ترتيب الأحاديث و ترقيمها، و صنع فهارس علمية لتقريبه للباحثين كما سنرى بعد قليل. فيقول في ذلك: "و لم أعرض في شرحي لشيء من أ بحاث الفقه و الخلاف و نحوهما، فما هذا من عملي في هذا الكتاب، إنما هو عمل المستفيد المستنبط بعد أن تجتمع له الأحاديث بدلالة الفهرس العلمي، و ليس (المسند) من الكتب المرتبة على الأبواب حتى يستقيم هذا لشارحه"[2] .

د- مع أنّه لم يقصد من عمله الأحاديث و تحليل ألفاظها و معانيها -كما أشرنا آنفا- إلا أنّ ذلك لم يمنعه من تفسير بعض الكلمات الغريبة إذا دعت إلى ذلك الضرورة. فقال في هذا الشأن:"واقتصرت في تفسير غريب الحديث على ما تدعو إليه الضرورة جدا، و على ما وجدت أصحاب الغريب، قد قصروا فيه، أو كان لي رأي يخالف ما قالوا، و هو شيء قليل نادر"[3] .

و من ذلك تفسيره للفظة "يقيّم" الواردة في الحديث رقم (5545) و سياقها في المسند:" و هو يقيم حلّة من حرير يبيعها...الحديث".

فقال أحمد شاكر:"يقيّم حلّة .فسرها النووي في شرح مسلم بقوله :أي يعرضها للبيع .و لم يزد فلم يصنع شيئا، و القيمة: الثمن كما هو معروف.

فيقولون: قوّم السلعة تقويما، و أهل مكة يستعملون في هذا المعنى الإستقامة ففي" اللّسان" عن أبي عبيد قوله: إذا استقمت، يعني قوّمت، و هذا كلام أهل مكة، يقولون: استقمت المتاع، أي قومته و هما بمعنى. و أما أقام بهذا المعنى، فإني لم أجده في المعاجم، و هو ثابت كما ترى في هذا الحديث، هنا و في صحيح مسلم، ووجدته أيضا في كلام الإمام الشافعي في الرسالة، وهو أفصح العرب في عصره و أعرفهم بلغة قومه و قد فصّلت القول في شرحي على الرسالة رقم 1461"[4] .

هـ- كما عمل على ترقيم أحاديث الكتاب للتسهيل و التيسير على الباحث فيقول : "و جعلت لأحاديث الكتاب أرقاما متتابعة من أول الكتاب إلى آخره، و جعلت هذه الأرقام كالأعلام للأحاديث بنيت عليها الفهارس التي ابتكرتها كلّها" [5].

---

(1) المسند - بشرحه -(11/1)

(2) المصدر نفسه (11/1)

(3) المصدر نفسه (11/1)

(4) أنظر تعليقاته على المسند (7/258-250)

و قد وردت هذه الكلمة " أقام يقيم " بهذا المعنى في رسالة الشافعي في" باب الإستحسان" في الفقرة رقم "1461" و سياقها " أقسم عبدا و لا أمة" أي قدّر ثمن العبد أوالأمة: أنظر الرسالة ص 56 ليس عليه بيانات الطبع.

(5) مقدمة تعليقه على المسند: (7/1).

و إذا كان الحديث مكررا فإنّه يشير إلى مواطنه فيقول:"و أحاديث المسند تتكرر كثيرا فيروي الحديث الواحد بأسانيد متعددة و ألفاظ مختلفة أو متقاربة، و بعضها مطول و بعضها مختصر، فرأيت أن أذكر بجوار كلّ حديث رقم الرواية التي سبقت في معناه أو لفظه، فإن كان مكررا بنصه أو قريبا من نصه قلت: مكرر كذا و ذكرت الرقم الذي مضى، و إن كان الآخر أطول من الأول قلت:مطول كذا و إن كان أوجز منه، قلت مختصر كذا" [1].

و - و أعظم إنجاز لهذا الكتاب -فيما نرى و يرى كثيرون غيرنا-هو ابتكاره لفهارس عديدة و متنوعة، لتكون بمثابة الأعلام الهادية الموصلة إلى مغاليق المسند، هذه الفهارس الوافية و المتقنة قسمّها إلى قسمين كبيرين، فهارس لفظية، وفهارس علمية.

و نترك الشيخ أحمد شاكر يتحدث بنفسه عن هذه الفهارس فيقول:

"أما الفهارس اللفظية[2] فهي أنواع:

1- فهرس للصحابة رواة الأحاديث، مرتب على حروف المعجم، فيه موضع بدء مسنده من هذا المسند، ببيان الجزء و رقم الصفحة، و فيه أرقام الأحاديث التي من روايته، سواء أكانت في مسنده الخاص أم جاءت في مسند غيره من الصحابة، و كثيرا ما يكون الحديث من مسند صحابيين أو أكثر إما مشتركين فيه، و إما منسوبا كل جزء منه لراويه، فهذا يجب أن يوضع رقمه في مسند كل صحابي له رواية فيه، ثم أستثني من أرقام مسند الصحابي الأحاديث التي ليست من روايته أصلا، واضعا للأمور في مواضعها، و ما كان من رواية صحابي لم يسمّ و ضع في اسم التابعي الذي رواه عن الصحابي المبهم.

2- فهرس الجرح و التعديل، و هو فهرس للروّاة الذين تكلم عليهم الإمام أحمد أو إبنه عبد الله في المسند و هم قليل، و للرواة الذين أتكلم عليهم في كلامي على الأحاديث.

3- فهرس للأعلام التي تذكر في متن الحديث.

4- فهرس للأماكن التي تذكر في متن الحديث.

5- فهرس لغريب الحديث، أي للألفاظ التي تحتاج إلى شرح، فأذكر (المادة) و أذكر من الحديث موضع الشاهد الذي تحتها، وأشير إلى رقم الحديث.

---

[1] المصدر السابق (12/1)

[2] هذه الفهارس اللفظية لم يثبتها الشيخ -رحمة الله عليه- في أواخر أجزاء المسند عكس ما فعله مع الفهارس العلمية. و كان في نيته أن يفردها بتأليف خاص اسمه "مقاليد الكنوز" و قد شرع في ذلك. لكن المنية حالت دون إتمام العمل الجليل و في ذلك يقول الشيخ نور الدين عتر في معرض كلامه عن عمل أحمد شاكر في مسند أحمد: "و شرع يعدّ فهارس مفردة شاملة للكتاب كله في تأليف خاص أسماه "مقاليد الكنوز" و هي تسمية لائقة بهذا العمل الكبير" غير أن الشيخ أحمد شاكر لم يكمل العمل بل انتهى إلى ما يقارب الثلث و حالت المنية دون بلوغ الأمنية و لا حول و لا قوة إلا بالله".

من كتاب الأصالة: ملتقى السنة النبوية الشريفة (و هو الملتقى السادس عشر من ملتقيات الفكر الإسلامي المنعقد في تلمسان (6-13 شوال 1402- 27 يوليو-غشت 1982م) طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية 1989م-الجزائر).

أما الفهارس العلمية[1]، فهي الأصل لهذا العمل العظيم الذي ما أظن أحدا سبقني إليه. و قد بيّنت هذه الفهارس أيضا على الأرقام للأحاديث، بل إن الأرقام هي التي سددّت الفكرة، و حدّدتها و قد قرأت من أجل هذا الفهرس كل فهارس كتب السنة، و كتب الفقه، و كتب السير، و كتب الأخلاق التي يسر لي الحصول عليها، ثم ضممت كل شبه إلى شبهه، و كل شكل إلى شكله و تخيرت في ترتيبها أقرب الطرق إلى عقل المحدّث و الفقيه، بعد أن قسّمتها إلى كتب جاوزت الأربعين، فيها أكثر من ألف باب، و كلما رأيت بابا فيه شيء من العموم كثّرت أرقام أحاديثه، واجتهدت في تقسيمه إلى معان فرعية، ليحصر أقرب المعاني إلى بعضها في أرقام يسهل على القارئ الرجوع إليها"[2].

ي- إضافة إلى الفهارس التي هي أصل هذا العمل الجليل، أضاف بعض الملاحق الأخرى التي رآها ضرورية، لاستكمال العمل على أتم صورة، هذه الملاحق هي:

1-ثبت المصادر و المراجع التي اعتمدها في الشرح و التحقيق و هذا في كل جزء من الأجزاء التي أخرجها.

2- فهرس للاستدراكات و التعقيبات، بدأها من الجزء الثالث و شملت الجزءين الأولين، و استمر العمل على هذا الشكل في بقية الأجزاء.

3- فهرس للتحقيقات في العلل و الرجال، ذكر فيه أهم المحطات التي وقف عندها مطولا و كانت محلا للبحث و التنقيب سواء ما تعلق منها بتحقيق صحة حديث أو ضعفه أو توثيق راو أو توهينه، أو حل لاسناد مشكل أو تحليل لبعض الألفاظ الغريبة...الخ.

---

[1] الفهارس العلمية المرتبة على الكتب و الأبواب، مثبتة في آخر كل جزء، كل منها خاص بالمسانيد و الأحاديث التي تحويها.

وكان في نية الشيخ -رحمة الله عليه- أن يفرد هذه الفهارس العلمية و اللفظية التي ابتكرها في مؤلف خاص أسماه. "مقاليد الكنوز" -كما أشرنا- ، و قد ذكر لي الأستاذ أسامة، أن هذه الفهارس المبتكرة، كانت ستصل حسب تقدير والده، خمسة عشر جزءا، مضاف إليها خمسة و أربعون جزءا، و هو ما قدّره لتعليقاته على أحاديث المسند كله، و بذلك كان الكتاب سيصل مع فهارسه- و حسب تقدير المؤلف دائما-إلى حوالي ستين جزءا، و هو إنجاز عظيم جدا لو رأى النور -فجزاه الله خير الجزاء على ماقدم، و تغمده برحمته الواسعة.

و قد بدأت تظهر في السنوات الأخيرة بعض المحاولات لإتمام التعليق على ما تبقى من أحاديث المسند، منها تلك التي شرع فيها الدكتور أحمد عمر هاشم، مسترشدا ببعض تعليقات أحمد شاكر التي لم تطبع، و قد وصلت تعليقاته الخفيفة إلى الجزء الثاني والعشرين عند الحديث رقم (11554 (انظر طبعة التراث الإسلامي بالقاهرة)، و الأجزاء التي أخرجها من طبع دار المعارف على اختلاف سنوات إصدار كل جزء.

و منها أيضا ما قام بإنجازه الأستاذ حمزه أحمد الزين، حيث أكمل المسند كله مبتدئا تعليقه عند الحديث رقم (8783)، و قد ذكر في مقدمة عمله، أنه التزم طريقة الشيخ أحمد شاكر مع بعض الإضافات الضرورية -حسب نظره- و قد قامت بإخراجه في طبعته الأولى دار الحديث بالقاهرة سنة (1416هـ-1995م).

و الحق يقال أنّ الفرق واضح جدا بين مجهودات أحمد عمر هاشم، و حمزة أحمد الزين-المشكورين على عمليهما- و ما قام بإنجازه محدثنا الكبير الشيخ أحمد محمد شاكر. فلعل الله تعالى يقيض لهذا العمل الجليل من يتمه، ممن هم في حجم الشيخ -رحمه الله-.

[2] انظر مقدمة تحقيقه للمسند (1/7-10) باختصار.

المطلب الثاني: تعليقاته على سنن التّرمذي[1]

لقد كانت الرغبة جامحة من طرف الشيخ أحمد محمد شاكر، في خدمة هذا المصنف الجليل، سنن التّرمذي منذ سن مبكرة، حيث أكرمه الله تعالى بأن سمع الكتاب كلّه-إلاّ فوتا يسيرا كما قال- من والده الأستاذ الأكبر محمد شاكر فتولّد لديه الشغف الكبير بهذا الكتاب، لما يحويه من كنوز و درر يندر وجودها في غيره من المصنفات. و انطلاقا من هذه الرغبة واستئناسا بخبرته و تجربته في مجال التحقيق، شرع في شرح سنن التّرمذي. و نترك أحمد شاكر يحدثنا بنفسه عن بداية ظهور رغبته فيقول:"فإني منذ بضع و عشرين سنة أو على التحقيق في أواخر جمادى الآخرة سنة 1329هـ شرعت في كتابة شرح على (سنن التّرمذي) و لم أكد أبدأ حتى وضعت القلم، إذ و جدتني أقدم على عمل لم تتهيأ لي أسبابه، و كان نزوة من نزوات الشباب، و ما أقدمت عليه إلا عن حبي لهذا الكتاب ثم صار فكرة تدور في رأسي، و أمنية تجول في خاطري، و كنت أرجو أن أوفّق إلى إخراجها في يوم من الأيام، لما أيقنت في نفسي، عن مراس و خبرة و تجربة ، أنّ هذا الكتاب (كتاب التّرمذي)، أنفع كتب الحديث تعليما عمليا، فيكشف للقارئ عن درجة الحديث من الصحة و الضعف، مبيّنا ما قيل في رجاله ممن تُكلم فيهم، مرجحا بين الروايات اذا اختلفت، فإنّ فن تعليل الأحاديث أعوص أنواع (علوم الحديث) و أكبرها خطرا، و أدقها مسالك.

لا يتقنه إلاّ من رسخت قدمه في معرفة الطرق و الرجال، و استنارت بصيرته بالكتاب و السنة.... إلى أن يقول: ثمّ قيّض الله لنا إخواننا الأفاضل أولاد المرحوم السيد مصطفى الحلبي فتحدثنا في شأن (سنن التّرمذي) و رغبوا في طبعه طبعة علمية محققة. و أن يشرح الكتاب شرحا وسطا، فاتفقنا على ذلك، و حمّلت هذه الأمانة الخطيرة مستعينا بالله، مهتديا به، متوكلا عليه، و لست أدري أأفادتني السنين علما على علم، أم هي الثقة بالنفس و الغرور بها؟ و لكني أقدمت و أمري إلى الله-وظني بربي أن يجعل نيّتي خالصة لوجهه الكريم.."[2].

و لقد كان عمل أحمد شاكر في هذا الكتاب متميزا من حيث الدقّة و الضبط و الإتقان. و كانت أمنيته أن يوفقه الله تعالى لإتمام عمله في هذا الكتاب، و لكن نتيجة للظروف و الشواغل لم يتمكن إلا من إتمام جزءين إثنين. و لو أتم شرحه و تحقيقه لسنن الترمذي لصار من أجلّ الخدمات التي قدمت لهذا المصنف، و لصاحبه

---

[1] النسخة التي اعتمدها هي من طبع دار الفكر -بيروت-لعام 1408هـ-1988م و مؤلف الكتاب هو الإمام الترمذي و هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الترمذي الضرير، أحد الأئمة الذين يقتدي بهم في علم الحديث، صنف كتاب الجامع، و التواريخ و العلل. كان عالما متقنا يضرب به المثل في الحفظ و الضبط تلميذ لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري و شارك معه في شيوخه، روى عنه محمد بن سهل الغزال، و بكر بن محمد الدهقان و غيرهم كثيرون، و لد سنة 209هـ و توفي بقرية بوغ، إحدى قرى ترمذ سنة هـ279.

انظر: الأنساب للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السّمعاني تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) ط1 (1408-1988) (459/1) بشيء من التصرف.

[2] مقدمة تحقيقه لسنن الترمذي: (6/1-7).

الإمام التّرمذي--رحمه الله- و سنحاول فيما يلي إبراز الخطوط العريضة التي تميز بها هـذا الشرح وطريقته في ذلك، مركزين على المقدمة الرائعة التي افتتح بها الكتاب و ضمنها طريقته في عمله فيه.

أهم معالم عمله في الشرح و التحقيق.

1- صدّر الشيخ أحمد محمد شاكر عمله في هذا الكتاب بمقدمة نفيسة و مفصلة تحدث فيها عن بداية ظهور رغبته في خدمة سنن التّرمذي. وعن النسخ التي اعتمدها في التحقيق و التي بلغت سبع نسخ بين المخطوط و المطبوع.

ثم ركّز الحديث عن تصحيح الكتب و تحقيقها و الذي اعتبره من أشق الأعمال و أكبرها تبعة، مستشهدا في ذلك ببعض أقوال علماء هذا الفن. كما أشار في معرض كلامه إلى العبث الحاصل في كثير من كتب التراث عندما يعاد طبعها في بعض المطابع العربية.

وقد حمل أحمد شاكر حملة شعواء على أولئك الذين يمجّدون المستشرقين[1] و يعتبرونهم أصحاب الفضل كلّه في المحافظة على التراث الاسلامي، حيث يقول: "ثم غلا قومنا غلوا غير مستساغ، في تمجيد المستشرقين و الإشادة بذكرهم و الإستحذاء لهم[2] . و الإحتجاج بكل ما يصدر عنهم من رأي، خطأ أو صواب، يتقلدونه و يدافعون عنه، و يجعلون قولهم فوق كلّ قول، و كلمتهم عالية على كل كلمة، إذ رأوهم اتقنوا صناعة من الصناعات، صناعة تصحيح الكتب، فظنوا أنّهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الإسلام و العربية الغاية، وأنهم اهتدوا إلى ما لم يهتد إليه أحدٌ من أساطين الإسلام و باحثيه، حتى في الدين و التفسير و الحديث و الفقه"[3].

ثم أخذ يفنّد هذه الشبهة. رغم اعترافه بالجهد المشكور للمستشرقين في إحياء تراثنا الخالد، بالتذكير بسبق علماء الإسلام المتقدمين في ابتكار قواعد التصحيح،وأورد للتدليل على ذلك ما قاله أبو عمرو بن الصلاح في كتاب علوم الحديث"[4] عن كيفية تصحيح الكتب عند المتقدمين و أبرز من نبغوا في هذا الميدان ثم عقّب في

---

[1] أصل الكلمة: استشرق يستشرق استشراقا، و هي مصدر استشرق، و حركة الاستشراق هي اتجاه الغربيين نحو العناية بتراث الشرق و حضارته. انظر المعجم العربي الأساسي تأليف و إعداد جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ص 683.

[2] الاستحذاء هو الاستكانة و الذل، و أصلها مستأحذ: و المستأحذ الذي به أحذٌ من الرمد: و المستأحد المطأطئ الرأس من رمد أو وجع أو غيره، قال أبو عمرو: يقال أصبح فلان مؤتحذا لمرضه و مستأحذا إذا أصبح مستكينا. انظر لسان العرب دار المعارف (38/1).

[3] مقدمة شرحه لسنن الترمذي (19/1).

[4] أنظر كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح تحقيق مصطفى ديب البغا مطبعة الصباح دمشق ط1 (1404-1984) (104 - 119) و مؤلفه الإمام ابن الصلاح: و هو تقي الدين بن الصلاح شيخ الإسلام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردي الشهر زوري الموصلي الشافعي، ولد سنة 577هـ و سمع من عبيد الله بن السّمين و منصور الفراوي و طبقتهما، و تفقه و برع في المذهب و أصوله، و في الحديث و علومه و صنّف التصانيف. درّس بالرواحية، و لي مشيخة دار الحديث ثلاث عشرة سنة و توفي في الخامس و العشرين من ربيع الآخر سنة 643هـ. انظر العبر في خبر من غبر للذهبي -دار الكتب العلمية ط 1: (1405هـ-1985م) (3/246-247) .

الأخير على كلام ابن الصلاح بقوله: "و هذه القواعد التي ذكرها ابن الصلاح يصلح أكثرها في تصحيح الكتب المطبوعة و هي كلّها إرشاد للمصحح عند النقل من الكتب المخطوطة حتى يعرف قيمة الأصول التي يطبع عنها، أهي مما يوثق به، أم مما يحتاط في الأخذ عنه، و لو كانت الفرصة مواتية لحرّرت قواعد التصحيح المطبعي. ووضعت له القوانين الدقيقة على أساس ما رسم لنا أئمتنا المتقدمون، و علماؤنا الأعلام الثقات لتكون دستورا للمطابع كلّها، و مرشدا للمصححين أجمع، و عسى أن أفعل، إن شاء الله بتوفيقه و هدايته و عونه"[1]

ثم تحدث عن الفهارس المعجمة و عن ابتكار العرب المعاجم و الفهارس، و سبقهم لغيرهم من المستشرقين.

و في الأخير تحدّث عن عمله في تصحيح كتاب التّرمذي و الذي اعتمد فيه -على حد قوله- أصحّ قواعد التصحيح و أدقها على الرغم من عدم وجود و لو نسخة واحدة يصّح أن تسمّى "أصلا" بحق. و أشار إلى نوعية الفهارس التي أوردها في الكتاب و التي كانت متنوعة و متعددة و مفصلة، و قد اعتبر أحمد شاكر عمله هذا متميزا في الدقة و الإتقان، حتى أنّه يفوق بذلك كلّ عمل المستشرقين في هذا الميدان فقال في هذا الشأن:"و إنّما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف، و مثالا يحتذى في التصحيح و التنقيح و أصلا موثوقا به حجة. و ليعلم الناس أنّا نتقن هذه الصناعة من تصحيح و فهارس و نحوها، أكثر مما يتقنها كل المستشرقين، و لا أستثني و ما أبغي بهذا فخرا و لا أقوله غرورا بالنفس، و إنما أقول ما أراه حقا، لي أو علي"[2].

و انتهى به المطاف في آخر هذه المقدمة النفيسة الرائعة، للحديث عن طريقته في الشرح و التعليق على أحاديث سنن التّرمذي. كما سنرى فيما يلي:

2- لقد بذل الشيخ -رحمه الله- جهودا مضنية في الإستفادة من جميع نسخ الكتاب المخطوط منها و المطبوع. بمقابلة بعضها مع بعض و ما كان من زيادة فيشير إليه بين قوسين هكذا [ ] ، مع الإشارة في التعليق إلى مصدر الزيادة . فيقول في ذلك: " و ذكرت كلّ ما في النسخ من اختلاف، سواء أكان صحيحا أو خطأ إنما أذكر في المتن. ما أراه أصحّ من غيره في نظري، مع إيضاح وجه الترجيح إن كان هناك و جه له"[3].

3- إعتماده اللّغة العربية منطلقا أساسيا، في التحقيق، فقد اعتمد على قواميس اللغة في ضبط كثير من الألفاظ، بل كانت له أبحاث مفصلة في ثنايا التحقيق لبعض الألفاظ و التراكيب، تنمّ على مقدرة فائقة و إطّلاع واسع و معرفة كبيرة بفنون اللّغة العربية و خباياها.

و من ذلك تجويزه لتذكير كلمة "كف"و تأنيثها.فنقول "كف واحد" و "كف واحدة" رغم أنها وردت في جميع النسخ الأصلية لسنن التّرمذي بالتذكير فقط و أورد في ذلك ما جاء في نسخ صحيح مسلم و كذا

---

[1] مقدمة شرحه لسنن الترمذي (42/1-43)

[2] المصدر نفسه: (62/1)

[3] المصدر نفسه (62/1)

البخاري و أيضا سنن أبي داود و غيرها، حيث ثبتت في بعضها مؤنث و بعضها الآخر مذكر[1] . و الأمثلة من هذا النوع كثيرة.

4- كما كانت له مداخلات في العديد من المسائل الفقهية بين الحين و الآخر و التي كانت محط اختلاف نظر الفقهاء، و أحجم عن الكلام في بقية المسائل حتى لا تطول أبحاثه، يقول في هذا الشأن:"و قد بدا لي أول الأمر أن أوفي القول في ذلك، ثم أحجمت إذ لو فعلت طال الكتاب جدّا، و لخرج عن كل تقدير قدّرناه له في طبعه، و لم أجد من الوقت ما يسع القيام به على الوجه الذي أريد، فاقتصرت على مسائل قليلة من دقائق مسائل الخلاف، مما اختلفت فيه أنظار العلماء، و دقّ وجه الصواب فيه، و جعلتها كالمثال لما لم أذكر، يحتذيه العالم و المفيد و المستفيد"[2] .

و من تلك المسائل التي أطال القول فيها: حكم الوضوء من مس المرأة هل يجب أم لا ؟ و قد رجّح عدم الوجوب بعد سوقه لجملة من الأدلة، و حرّر أصل الخلاف في المسألة و المتمثل في اختلاف نظر الفقهاء في تفسير كلمة اللمس هل تعني الجماع أم مجرد اللمس باليد؟[3] .

و من ذلك أيضا حديثه عن حكم قراءة البسملة في بداية كل سورة، و قد أطال القول فيها جدا، و ساق أدلّة القائلين بالوجوب و أدلة الذين ذهبوا إلى خلاف ذلك و رجّح في الأخير إيجاب قراءتها عند بداية كل سورة عدا سورة التوبة، فقال: "ولذلك كلّه لا نرى بأسا أن نقول: أن قراءة من قرأ بحذف البسملة بين السورة في الوصل: قراءة غير صحيحة إذ هي تخالف رسم المصحف، فتفقد أهم شرط من شروط صحة القراءة، و أن البسملة آية من كل سورة في أولها، سوى براءة على ما ثبت لنا تواترا صحيحا قطعيا من رسم المصحف و الله أعلم بالصواب"[4] .

5- توسع العلاّمة أحمد محمد شاكر -رحمة الله عليه- في تحقيق دقائق التعليل كما كان الشأن بالنسبة للإمام التّرمذي صاحب السنن و كانت له مع معظم الأحاديث من كلا الجزئين و قفات متأنية تخريجا لها و تحقيقا لما استشكل من ألفاظها مع بيان درجتها من الصحة أو الضعف. و من ذلك تحقيقه للحديث الذي أدرجه التّرمذي في باب ما يقال بعد الوضوء. و حكم عليه باضطراب إسناده و بأنّه لا يصح في هذا الباب كبير شيء

---

[1] لمزيد بيان أنظر المصدر السابق (42/1).

[2] مقدمة شرحه لسنن الترمذي (67/1)

[3] انظر المصدر نفسه (139/1 و ما بعدها)

[4] المصدر نفسه (16/2-25) و للإطلاع على أمثلة أخرى انظر الصفحات: 230،430 من ج-1- و الصفحات 41-124 من ج 2

- كما قال فرأى أحمد شاكر خلاف التّرمذي حيث أثبت عدم اضطراب الحديث و بأن أصله صحيح مستقيم الإسناد و ما كان من اضطراب فإنما هو في الأسانيد التي نقلها التّرمذي أو ممّن حدّثه بها[1] .

و منها أيضا تحقيقه رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده و اعتباره أن القول بتضعيفها مرجوح و الراجح عنده أنها من أصح الأسانيد[2] .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] فصّل العلاّمة أحمد شاكر القول في هذا الحديث، فليرجع إليه في المصدر السابق (79/1 و ما بعدها).

[2] انظر (140/2) و قد نقل كامل بحثه في ذلك من شرحه على ألفية السيوطي ص(246-248) و لمزيد بيان و للاطّلاع على أمثلة أخرى انظر الصفحات 51-98-135-203 من ج-1- و الصفحات: 167-405 من ج-2-.

المطلب الثالث: تعليقاته على صحيح ابن حبّان [1] بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي [2]

بعد تردد طويل كان مرده عدم وجود الفرصة السانحة للعمل، و كذا عدم توفره على نسخة أصلية من صحيح ابن حبان ذاته، و المعروف عند أهل العلم بالتقاسيم و الأنواع، قرّر العلاّمة أحمد محمد شاكر طبع ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي على صحيح ابن حبّان و المسمّى "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"، على اعتبار أنّ صاحبه -رحمه الله- حافظ على النّص الأصلي لابن حبان و لم يكن عمله فيه سوى ترتيب أحاديثه على الأبواب الفقهية لتقريبه للناس.

فيقول متحدثا عن ذلك: "فلمّا تهيّأت الفرصة بعون الله و توفيقه، فكرت في طبع ترتيب الأمير علاء الدين، على كراهيتي التصرف في كتب الأئمة القدماء، و حرصي على أن تخرج للنّاس على الوضع الذي صنعه عليه مؤلفوها -رحمهم الله- و لكن لم أجد أبدا مما ليس منه بد. لأنّ كتاب ابن حبان الأصلي غير موجود فيما وصل إلينا من العلم بالكتب و مظان وجودها. ثم وجدت ثلاث قطع من كتاب ابن حبان الأصلي، المعروف عند أهل العلم بالحديث باسم التقاسيم و الأنواع، فاقتنيت صورا شمسية منها، و بلغني وجود قطعة رابعة في إحدى مكاتب الإستانة، و أنا بسبيل الحصول على صورة منها أيضا"[3].

و الجدير بالذكر أن الشيخ -رحمه الله- عاجلته المنية، فحالت بينه و بين تحقيق مراده من إتمام الكتاب كله، و لم يخرج غير الجزء الأول منه، فحقق مقدمة ابن حبان لصحيحه، و تناول 138 حديثا تحقيقا و شرحا، و انتهى به المطاف عند باب "الفطرة" من كتاب "الإيمان".

---

[1] مكتبة ابن تيمية للطباعة و نشر الكتب السلفية

و ابن حبان هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ ابن سعيد بن شهيد التميمي الحافظ العلاّمة أبو حاتم البستي، توفي في شوال من سنة 354هـ له من التصانيف، كتاب آداب الرحلة، كتاب تفسير القرآن، كتاب التقاسيم و الأنواع كتاب الجرح و التعديل، كتاب الثقات، وكتاب الضعفاء و غيرها.

انظر هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين من كشف الظنون المؤلفه إسماعيل باشا البغدادي دار الفكر بيروت (1402-1982) (6/44-45) و المطبوع مع كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون للعلاّمة حاجي خليفة.

[2] هو علي بن بلبان بن عبد الله الأمير علاء الدين أبو الحسن الفارسي المصري الحنفي ولد سنة 675هـ و توفي 739هـ. له من الكتب، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان تسع مجلدات، تحفة الحريص شرح التلخيص، تلخيص الإلمام في احاديث الأحكام لابن دقيق العيد، تنبيه الخاطر على زلة القاري و الناكر ، مناسك الحج، ترتيب معجم الطبراني. انظر المصدر نفسه (5/718).

[3] انظر مقدمة تحقيقه لصحيح ابن حبان ص 07

لكن ومع ذلك جاء الكتاب في أرقى ما يكون من حيث التصحيح و التحقيق[1] و استطاع أن يجعله -رحمه الله- مفتاحا لمغاليق هذا المصنف الجليل، بدليل أن الذين أخرجوا الكتاب بعد ذلك متقنا محققا اعتمدوا كلية على عمل الشيخ -رحمه الله- و قد صرّحوا بذلك في مقدمة تحقيقهم[2].

وكعادتنا سنبرز أهم معالم عمله في هذا الكتاب كي تتجلى لنا جهود الشيخ -رحمه الله-

ابرز معالم عمله في الكتاب:

1- صدّر عمله بمقدمة ضمّنها بداية ظهور رغبته في خدمة هذا المصنف، و حقق فيها الإسم الحقيقي لصحيح ابن حبّان كما وضعه المؤلف[3].

و تحدّث فيها عن منزلته بين الصحاح، و أنّه يقدم على سنن ابن ماجة من حيث المرتبة، وأنّ ابن حبّان التزم الشروط التي وضعها في صحيحه و كانت شروطا دقيقة واضحة فيقول في ذلك: "ولكني أستطيع أن أجزم أو أرجّح أنّ ابن حبّان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطا دقيقة واضحة بيّنة، و أنّه و فّى بما اشترط، كما قال الحافظ ابن حجر، إلاّ ما لا يخلو منه عالم أو كتاب، من السهو و الغلط، أو من اختلاف الرأي في الجرح و التعديل. و التوثيق و التضعيف، و التعليل و الترجيح[4].

كما تحدّث عن طريقة ابن حبّان في ترتيب الأحاديث على منهج فريد بناه على خمسة أقسام تنطوي على أربعمائة نوع[5].

ثم أشاد بالعمل العظيم الذي قام به صاحب "الإحسان" علاء الدين الفارسي الذي قرّب الكتاب للطالبين بعد أن كان عسير المنال، حيث أعاد ترتيبه على الكتب و الأبواب بل وجعل صنيعه هذا فهرسا دقيقا و فريدا في بابه لأحاديث صحيح ابن حبّان[6].

---

[1] قال عنه ركي" الكتب" من مجلة الأزهر واصفا هذا الجزء بقوله: " وهكذا جاء الجزء الأول من صحيح ابن حبّان بتحقيق الشيخ أحمد شاكر مصححا متقنا مقارنا بروايات الأئمة معلقا عليه بملاحظات و تحقيقات علمية عظيمة النفع..." انظر مجلة "الأزهر" ص 628 الجزء الخامس القاهرة في غرة جمادى الأولى 1307-15 يناير 1953-المجلد الرابع و العشرون رقم (01)

[2] الإشارة هنا إلى الأستاذين: شعيب الأرناؤوط و كمال يوسف الحوت الذين حققا الكتاب كاملا و طبعته دار الكتب العلمية في سبع مجلدات سنة (1407هـ-1987م).

[3] و هو المسند الصحيح على التقاسيم و الأنواع، من غير وجود قطع في سندها و لا ثبوت جرح في ناقليها، و عرف بين علماء الحديث باسم "التقاسيم و الأنواع" و اشتهر على ألسنة الناس باسم "صحيح ابن حبان".

[4] انظر مقدمة تحقيقه لصحيح ابن حبان، ص 14-15

[5] و في ذلك يقول السيوطي: "صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب و لا على المسانيد، و هذا سماه "التقاسيم و الأنواع" و سببه أنه كان عارفا بالكلام و النحو و الفلسفة". تدريب الراوي للإمام السيوطي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار التراث الإسلامي القاهرة ط:2 (1392هـ-1972) (109/1).

[6] انظر كلام الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- في عمل علاء الدين الفارسي فإنّه مهم من مقدمة تحقيقه لصحيح ابن حبان ص 17-19

ثم عدّد بعض ما ألّف على صحيح ابن حبان اختصارا له، أو تجريدا لزوائده على الصحيحين أو غير ذلك، ثم تحدّث عن منهج عمله في الكتاب، و الذي توخّى فيه الدقّة و الإختصار.

ثم أطال في وصف نسخ القطع الأربعة المخطوطة التي وصلت إليه من صحيح ابن حبّان الأصلي و كذا نسخة الإحسان لعلاء الدين الفارسي و أثبت صورها في المقدمة، و ختم مقدمته الوافية بالترجمة لصاحب الصحيح ابن حبان، و لصاحب الإحسان علاء الدين الفارسي.

2- كعادة الشيخ أحمد شاكر و التي رأيناها في عمليه السابقين، و سنراها -بإذن الله- في بقيّة أعماله، كان شديد التحري في ضبط النصوص، و ذلك بمقابلة النسخ المخطوطة و المطبوعة ببعضها، مع الإستعانة بكتب الرواية و الرجال و الأنساب و الأماكن و البلدان و دواوين اللّغة و غيرها، حسب الموضوع المحقق و من ذلك مثلا عند تحقيقه لنسب الإمام ابن حبان، فقال "محمد بن حبّان بن أحمد بن حبّان بن معاذ بن معبد بن سعيد بن سَهيد بفتح السين المهملة و كسر الهاء"[1]، فرجّح ضبط " سَهيد " بسين مهملة مفتوحة، رغم أنّ عامّة الكتب المطبوعة التي ترجمت لابن حبان ضبطته بالشين المعجمة (شهيد)، إلاّ أنّ عدم وثوقه بهذه النسخ المطبوعة التي عادة ما يكثر فيها التحريف و التصحيح خصوصا في عهده، جعلته يعتمد بل و يرجّح ما ذهب إليه علاء الدين الفارسي في "الإحسان" و الإمام الذهبي في" المشتبه"ظ و ذلك بضبطها بسين مهملة مفتوحة.

و في ضبطه لكلمة "بُخارا" هل تكتب بالألف أم بالياء؟. رجّح الشيخ -رحمه الله- كتابتها بالألف[2]، على غير ما تعارف عليه كثير من النسّاخ و الكتّاب، و كان عمدته في ذلك مخطوطة كتاب "الإحسان". و "معجم البلدان" في بعض طبعاته -كما أشرنا إلى ذلك- وكذلك المشتبه للذهبي و"الأنساب" للسمعاني و"اللباب" لابن الأثير، ثم قال بعد ذكره لمجموع الكتب التي اعتمد عليها في ضبط الكلمة: "و هو المطابق لقواعد الصحيحة و الرّسم"[3].

أيضا ضبطه لكلمة "قِيعان" الواردة في الحديث الثالث المكرر من ترتيب الفارسي في "الإحسان" إعتمادا على نسخة "الإحسان" نفسها، و على ما في رواية الشيخين و غيرهما، على خلاف ما ثبت في بعض نسخ صحيح ابن حبان من الأجزاء التي تحصّل عليها أحمد شاكر -كما صرّح هو بذلك- حيث ثبت في نسخة، ضبط الكلمة على هذا الشكل "قِعْلال"، و هو وزن سماعي نادر، كما قال العلاّمة أحمد شاكر، و في أخرى بنفس الرسم لكن بدون نقط[5] .

---

(1) انظر المصدر السابق (51/1)

(2) ضبطها حسب ترجيح العلاّمة أحمد شاكر لها "وبخارا" بلد مشهور معروف من بلاد العجم فيما وراء النهر، و هو بلد الإمام البخاري "محمد بن إسماعيل صاحب الصحيح". انظر معجم البلدان لياقوت الحموي تحقيق فريد عبد العزيز الجندي-دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى (1410هـ-1990) (419/1-423)

(3) صحيح ابن حبان بشرحه (53/1)

(4) المصدر نفسه (137/1-138)، و القيعان جمع قاع

(5) المصدر نفسه (138/1) و فيه بحث لغوي طريف.

3 قام الشيخ أحمد شاكر، بتخريج كل أحاديث هذا الجزء دون استثناء، و كانت له وقفات مطولة مع كثير من الأحاديث، يعزوها إلى مصادرها الأصيلة من دواوين السنة و يتكلم على رجالها، و يعرض أقوال الحفّاظ في التعليل و التصحيح، ثم يختار ما بدا له وجه الصواب فيه، و من ذلك مثلا، تعليقه على الحديث الأول الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه و سلم:(كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع)[1]، فبعد تخريجه الحديث، ذكر أقوال الحفاظ في تضعيفه بقرّة بن عبد الرحمان[2]، منهم الإمام أحمد بن حنبل و يحيى بن معين، لكنّه رجّح توثيقه وتصحيح الحديث بناء على توثيق ابن حبّان و ذكره له في صحيحه، و ما ذكره ابن ماجّه من تحسين ابن الصلاح و النووي لهذا الحديث.

وأيضا تعليقه المستفيض على حديث ابن عبّاس في سؤاله لعثمان بن عفان عن سبب قرنهم بين سورتي "الأنفال" و "براءة"[3]، حيث أشار إلى التعريف البديع للإمام التّرمذي بين يزيد الفارسي (راوي الحديث)و بين يزيد بن أبان الرّقّاشي، و يزيد بن هرمز المدني و كلهم تابعيون و الأولان بصريان، و الثالث مدني، ثم استغرب أحمد شاكر تصحيح الحاكم لإسناد الحديث و جعله على شرط الشيخين و موافقة الذهبي له، فقال "وأيّا ما كان فادّعاء أنّه على شرط الشيخين دعوى عريضة، لا تقوم لها قائمة[4] ثم ذكّر بما قاله في هذا الحديث في شرحه على المسند[5] ، من أنّه حديث لا أصل له، و لأنّ راويه يكاد يكون مجهولا، فضلا على أنّ فيه تشكيك في معرفة سور القرآن، إلى آخر ما قاله هناك.

و أحاديث أخرى كثيرة[6] و قف عندها و أبدى رأيه فيها حسب طريقته التي سنتعرف عليها لاحقا -إن شاء الله-.

---

[1] انظره في المصدر السابق، باب" ما جاء في الإبتداء بحمد الله تعالى"، ذكر "الإخبار عمّا يجب على المرء من ابتداء الحمد لله جلّ و علا في أوائل كلامه عند بغية مقاصده" (135/1).

[2] هو قرّة بن عبد الرحمان بن حَيْوَئيل، يقال اسمه يحيى، صدوق له مناكير من السابعة مات سنة 147هـ، انظر تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية-بيروت، ط:1 (1413هـ1993م) (29/2).

[3] انظر الحديث كاملا في صحيح ابن حبان-بشرحه- كتاب "الوحي"، باب "ذكر ما يأمر النبي صلى الله عليه و سلم بكتبه القرآن عند نزول الآية بعد الآية" (186/1). كما أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب "و من سورة براءة" (337/4) و أبو داود في كتاب "الصلاة"، باب "من جهر ببسم الله الرحمان الرحيم" تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع -بيروت (208/1-209) و الحاكم في المستدرك، في كتاب "التفسير" باب "وجه إقتران سورة الأنفال بالبراءة" دار الكتاب العربي بيروت، (221/2) وأحمد في مسنده (197/1-199) و كلهم رووه من طريق يزيد الفارسي عن ابن عباس، أنه سأل عثمان بن عفان، وبألفاظ متقاربة

[4] انظر صحيح ابن حبان بشرحه (187/1)

[5] المسند بتحقيقه (197/1-199).

[6] انظر الصفحات: 162 و ما بعدها، 167، 180، 254، 298...الخ في ج1 من صحيح ابن حبان بشرحه.

3) كما كان يتكلّم في الرجال و يتحدث عن أحوالهم، و يخالف في بعض الأحيان نقّاد الحديث إذا ما قدحوا في راو و كان يرى هو خلاف ذلك بما ترجّح لديه من الأدلة، و من ذلك مثلا حديثه عن حمّاد بن سلمة[1]، و تعريض ابن حبان بالبخاري الذي لم يخرج لحماد في صحيحه إلاّ متابعة واحدة[2] رغم أنّه خرّج لثلاثة من الرواة كانوا يخطئون كما يخطئ حمّاد-كما ذكر ابن حبان- و هم شريك بن عبد الله بن أبي نمر و هشيم بن بشير و أبو بكر بن عيّاش و قد أشار العلاّمة أحمد شاكر أنّ ابن حبان لم يرتض هذا الصنيع من البخاري[3] و من ذلك أيضا حديثه عن أبي بكر بن نافع العمري راوي حديث(أقيلوا ذوي الهيئات زلاّتهم)[4] ، أهو أبو بكر بن نافع مولى عبد الله بن عمر، أم أبو بكر بن نافع مولى زيد بن الخطاب أم كلاهما واحد، و قد ترجّح لديه أن ابن حبان يذهب إلى أنّهما واحد و هناك أمثلة أخرى كثيرة لا يتّسع المقام لذكرها[5] .

4 كما اعتنى الشيخ -رحمة الله- على عادته دائما، بتفسير غريب الألفاظ الواردة في الأحاديث، و ذلك باعتماده على أصول دواوين اللّغة، و على ما حباه الله تعالى من علم و فهم باللّغة و فنونها، فلا تكاد تمر صفحة من صفحات تعليقه إلاّ و يشرح مفردة أو يفك عبارة، و هذا من أجل مساعدة القارئ على فهم المعنى اللّفظي للحديث. و من أمثلة ما قام بشرحه من الألفاظ ما يلي: (امتحشو -تأبير-يتحنّث-الدّيماس-تنتجون...الخ)[6] .

5- و لقد كانت للعلاّمة أحمد شاكر محطات يتوقف عندها لإبراز المعاني و الدلالات التي يرمي إليها الحديث خاصة إذا ما تعلّق الأمر بشبهة أو لبس أو ما شابه ذلك، كوقوفه عند حديث تأبير النخل و ما قاله

---

[1] هو حمّاد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ثقة عابد، أثبت النّاس في ثابت، تغيّر حفظه بأخره من كبار الثامنة، مات سنة 167هـ تقريب التهذيب (238/1).

[2] يقول الحافظ ابن حجر:"استشهد به البخاري-أي بحمّاد- تعليقا، و لم يخرج له احتجاجا و لا مقرونا و لا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره، و هو في كتاب "الرقاق" و هذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة و في المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده" انظر هدي الساري لابن حجر تحقيق محب الدين الخطيب دار المعرفة -بيروت. ص 399.

[3] انظر صحيح ابن حبان بتعليقه -(115/1-116)

[4] انظر المصدر نفسه (253/1 وما بعدها) و قد توسع في الكلام عليه في بحث طريف.

[5] انظر أيضا كلامه على ذلك الصفحات: 150-158-179....إلخ من المصدر نفسه.

[6] انظر الصفحات 97-157، 170، 206، 295، من المصدر نفسه.

رسول الله صلى الله عليه و سلم: (أنتم أعلم بأمور دنياكم)[1] . ورده على الملحدين الذين يفكرون بعقول إفرنجية الذين يدّعون بأن الإسلام أعطى الحريّة للفرد كي يفعل في دنياه ما يشاء دون رقيب و لا حسيب.

إنّما المقصود من هذا الحديث كما قال: "في أمور الصناعات و الأمور المادية و التجارب و ما إليها ليس فيما يتعلق بالأحكام و الآداب و الأخلاق و نحوها مما يتصل بأمور النّاس في الدنيا و معاملاتهم و كل شأنهم، فهذه من أمور الدين يقينا"[2]

---

[1] و قد ورد لفظ الحديث في صحيح ابن حبان -بشرحه- (157/1) على النحو التالي: قال رافع بن خديج: قدم نبي الله صلى الله عليه و سلم المدينة و هم يؤبّرون النخل -يقول يلقحون- قال فقال:"ما تصنعون؟" فقالوا: شيئا كانوا يصنعونه، فقال:"لو لم تفعلوا، كان خيرا" ، فتركوها، فنفضت أو نقصت فذكروا ذلك له، فقال صلى الله عليه و سلم: "إنما أنا بشر إذا حدثتكم بشيء من أمر دينكم، فخذوا به، و إذا حدثتكم من دنياكم فإنما أنا بشر". و هو نفس اللفظ تقريبا عند الإمام أحمد، انظر المسند -بشرح شاكر- (2/ 364)

أما لفظ "أنتم أعلم بأمور دنياكم" فهي من رواية أنس بن مالك التي أخرجها مسلم في صحيحه. كتاب"الفضائل"باب"وجوب امتثال ما قاله شرعا" دون ما ذكر صلى الله عليه و سلم من معايش الدنيا على سبيل الرأي" دار الفكر بيروت (95/7) الحديث رقم (2361-2363) لكن رواه بإفراد لفظة أمر: (أنتم أعلم بأمر دنياكم).

[2] صحيح ابن حبان -بشرحه- (157/1) وأمثلة أخرى من نفس الجزء انظرها في الصفحات 110، 196، 200، 221، 230.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الرابع: تعليقاته و شروحه على كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي[1]

هذا الكتاب على صغر حجمه، من الكتب الجليلة النافعة في مجاله يضم بين دفتيه جملة من الأحاديث التي رويت من طريق يحيى بن آدم القرشي مؤلف الكتاب يدور موضوعها حول ما يسمى بالخراج[2].

و رغم أن الإمام النووي قد وصفه بأنه من أصحاب التصانيف إلا أن، ما وصل إلينا منها فقط هو هذا الكتاب، الذي ينمّ على عبقرية صاحبه.

من هذا الباب جاء اهتمام الشيخ أحمد شاكر بوجوب خدمته و الذي يحتاج إلى مزيد ضبط و تصحيح، رغم مجهود الجبار الذي بذله صاحب الفضل الأول في نشر هذا الأثر النفيس المستشرق العلامة الدكتور "ث،و، جوينبول"[3] و الذي أشاد الشيخ بمجهوداته القيمة في هذا الكتاب. و ما قام به أحمد شاكر من تصحيح و شرح ووضع للفهارس يعد من أجلّ الخدمات التي قدّمت لهذا الكتاب، و لمؤلفه يحيى بن آدم و التي كلفته جهدا مضنيا في البحث و الإستقصاء.

و يقول العلاّمة أحمد شاكر متحدثا عن طريقة عمله في الكتاب:"و ليس ما كتبته على هذا الكتاب بشرح واف، وإنما هو تعليق صغير يغلب فيه الكلام على الأحاديث من جهة تصحيحها أو تضعيفها. و ذكر ما فيها من العلل و الرجال على طريقة أهل صناعة الحديث قصدا إلى الترغيب في هذه الصناعة الشريفة وقد صار المتبحر فيها نادرا، و أعرض عنها المشتغلون بالعلوم الشرعية في هذه الأزمان و هي الجديرة بالعناية، و لو أدرك الناس أسرارها، لأيقنوا أنّها أصح طريق علمي لإثبات الأدلة الشرعية و تحقيق وقائع التاريخ.

و بذلت ما أملك من جهد في تصحيح الكتاب، فلم أترك حديثا و لا أثرا و لا كلمة فيه بغير مراجعته على ما بين يدي من الكتب-وسأذكر المصادر التي رجعت إليها، و حققت ما فيه من أسماء الرجال إلى غاية ما وصل إليه علمي فإنها لا تعرف بالقياس و لا من سياق الكلام، و إنما يعتمد الوثوق من صحة ضبطها على النقل فقط. و هي أهم أساس للتحقيق العلمي على قواعد علم الحديث.

---

[1] كتاب الخراج طبع بنشره المطبعة السلفية و مكتبتها: الطبعة الثانية 1384 و مؤلفه هو الإمام الحبر أبو زكريا يحيى بن آدم الكوفي المقرئ الحافظ الفقيه أخذ القراءة على أبي بكر بن عياش، و سمع من يونس بن أبي إسحاق و مضر بن حميمة و هذه الطبقة،و صنّف التصانيف ذكره ابن المديني فقال: رحمه الله، أي علم كان عنده؟. و لد بعد الثلاثين و مائة و توفي سنة ثلاث و مئتين في شهر ربيع الأول: انظر العبر في خبر من غبر للذهبي (1/268-269).

[2] الخراج و هو شيء يخرجه القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم قال الزّجّاج: الخراج المصدر و الخراج اسم لما يخرج و الخراج: غلة العبد و الأمة، و الخرج و الخراج: الإتاوة تؤخذ من أموال الناس، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم (الخراج بالضمان) انظر لسان العرب (1126/2).

[3] جوينبول: (1216-1277هـ-1802-1861) تيودور- فيلم جان-جوينبول هولندي الأصل و لد في روتردام و تعلم فيها، دخل في سلك خدمة الدين في بلاده و كان متضلعا باللّغة العربية متفننا في تاريخ دول المشرق وآدابهم فعلّم اللّغة العربية في مدارس مختلفة حتى صار من أساتذة كلية ليدن إلى سنة وفاته، عني بنشر:1-مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة و البقاع لصفي الدين عبد المؤمن.

2- الجزء الأول و الثاني من النجوم الزهراء لابن تغري بردي انظر: معجم المطبوعات المعربة و المعربة جمعه و رتبه يوسف إليان سركيس طبع في مصر (725/1) -و الأعلام للزركلي(95/1).

و ستكون هذه الطبعة - إن شاء الله- خيرا وأصح من طبعة "الدكتور جوينبول" و سيرى قارئها أنّا خالفناه في كثير من تصحيحه، بما ظهر لنا من دليل مقنع و لسنا نبخسه بهذا شيئا من فضله، فإنّه هو صاحب الفضل الأول على كل حال و من اطّلع على طبعته و أمعن النظر في تصحيحه، اقتنع بأنّ الرجل بذل جهدا غير قليل، و عمل عملا مشكورا، و لا بد من ظهور شيء دائما في النظرة الثانية، و قد أبى الله العصمة لكتاب غير كتابه و ياليتنا نعنى بآثار سلفنا الصالح، و نعمل فيها كما يعمل القوم، فهم الذين فتحوا لنا طريق الإنتفاع بها، وآثاروا لنا دفائنها، فما من كتاب نفيس إلا و كان السبق في نشره لعلماء المشرقيات من الأوروبيين و نحن نيام لا نحسّ بما تحت أيدينا من كنوز[1].

و من أجل التسهيل على القارئ عمل العلاّمة أحمد شاكر على تقسيم الكتاب إلى فقرات متتالية، لأنها خير الطرق لنشر الكتب -كما قال- بل و تمنى من كل الناشرين أن يتبعوها في كل الكتب العربية و بصفه خاصة في كتب السنة الشريفة.

ثم ختم عمله في هذا الكتاب بوضع فهارس دقيقة، أولها لأبواب كتاب "الخراج" و ثانيها لرجال "الخراج". و ثالثها لشيوخ "يحيى بن آدم"، و رابعها للقبائل و الأمم و خامسها للأماكن.

كما يجدر بنا في الأخير أن ننوّه بالترجمة التي خصصها أحمد شاكر لمؤلف الكتاب، رغم قلة المصادر التي تتحدث عن حياته و قد بذل في ذلك جهودا مضنية خاصة و أن هناك جوانبا من حياته لم يكتب عنها شيء إلا أنّه حاول بعد استقراء طويل أن يكشف المستور دون أن يدّعي الجزم بذلك.

---

[1] كتاب الخراج مقدمة الناشر ص 05.

المطلب الخامس: تعليقاته على ألفية السيوطي في علم الحديث.

لا يختلف إثنان في كون الشيخ أحمد محمد شاكر واحد من أعلام فن مصطلح الحديث في هـذا العصر، و من أكثر المشتغلين بالحديث رواية و دراية، و من أنبغهم تدقيقا و تمحيصا للمرويـات، و رغـم كـل هـذا، فإنّـه لم يخلف لنا كتابا يجمع فيه أبحاث هذا الفن الجليل، بل اكتفى بالتعليق على بعض ما كتبه غيره من أسـاطين هـذا العلم، ممن اهتموا بجمع مباحث علوم الحديث.

و هذا الكتاب على صغر حجمه يعد أولّ ما ألّفه الشيخ -رحمه الله- في علوم الحديث، بـأن أتـى علـى جميـع أبحاثه عن طريق تعليقه على ألفيـة السـيوطي في مصطلـح الحديـث، و لقـد كـانت نيتـه بـأن يكتـب تعليقـات مختصرة، إلاّ أنها طالت في مواضع عديدة لتصبح شروحا حافلة و قد أقرّ بذلك في آخر تعليقاتـه فقـال: "هـذه تعليقات من رأس القلم على ألفية المصطلح للحافظ السـيوطي -رحمـه الله- لم أقصـد بهـا أن تكـون شـرحا، و لكنّها طالت في بعض المواضع فكانت أكثر من شرح، و لعلها أن تكون تمهيدا لجمع كتـاب واف في علوم الحديث و تحقيق مسائل الاصطلاح إن شاء الله و أسأل الله العون و التوفيق"[1] و سنحاول فيما يلي أن نبرز أهم الخطوط العريضة التي تميز بها شرحه على الألفية و طريقته في تصحيحها و التعليق عليها.

طريقته في تصحيح و شرح الألفية.

أولا: لم يقتصر عمل أحمد شاكر على الشرح فقـط بـل تعـدّاه إلى تصحيـح الأخطـاء، و الـتي كـان بارعـا في إبرازهـا، و يمكن تلخيص عمله على ضربين.

أ- أخطاء في الأصل المقروء على المصنف في التركيب أو ضبط بعض الكلمات، أو تكون الكلمة في حدّ ذاتهـا مطموسة[2]. فيعمل على تصحيحها أو ضبطها أو ملئ ذلـك الفـراغ، كـل ذلـك بالاسـتعانة بنسـخة الشـارح محفوظ التّرمسي[3] أو ببعض النسخ الأخرى المقابلة على الأصل.

ب- قام بترتيب أبيات الألفية في بعض المواضع[4] وذلك بالاسـتعانة بنسـخة الشـارح أو حسـب مـا يقتضيـه المعنى.

ثانيا: لم يكن الشيخ -رحمه الله- مجرد شارح مسلّم بآراء صاحب النظم الإمام السيوطي بـل خالفـه في كثـير من آرائه، و من ذلك:

---

[1] ألفية السيوطي ص 291.

[2] انظر المصدر نفسه الصفحات 190-215-254-273

[3] المقصود بنسخة الشارح: كتاب "منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تأليف محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي و كمثال على ذلك سجّع ما جاء في الأصل "و يبق ذاكرا" بحذف الألف فصارت العبارة "ويبق ذكرا" انظر ص 190 و الأمثلة كثيرة انظر أيضا 215-254-273. من ألفية السيوطي -بشرحه-

[4] المصدر نفسه ص 51-65

خصصته لمناظم الذي يعتبر أن الحديث الضعيف و لو كان بسبب فسق لراوي أو كذبه إذا تعددت الطرق من هذا النوع، يزيد الحديث ضعفا إلى ضعفه، إنما الضعف الذي يرتقي بالتعدد إلى الحسن ما كان نتيجة لسوء حفظ الرّاوي أو نحوه [1] .

ب- مخالفته للإمام السيوطي صاحب النظم في اعتبار "صدقة عن فرقد عن مرّة" من أوهى الأسانيد عن الصديق أبي بكر. فقال: "وضعّف الإسناد من أجل الكلام في صدقة و فرقد و لم يحسن المؤلف في هذا إذ أنه يوهم أن الإسناد من أوهى الأسانيد مع أن ضعفهما محتمل بل قد وثّقهما بعض الأئمة"[2] و أمثلة مخالفته لمناظم كثيرة ليس هنا موضع ذكرها[3].

ثالثا: و لم تقتصر مخالفته للإمام السيوطي صاحب النظم، بل كشف أثناء شرحه أخطاء العديد من علماء هذا الفن حسب ما يقتضيه الموضع، و من ذلك مخالفته للإمام البيهقي في الحكم على حديث (في كل أرض نبي كنبيكم وآدم كآدم و نوح كنوح و إبراهيم كإبراهيم و عيسى كعيسى)[4] الحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي.

فقد قال الإمام السيوطي في التدريب[5] :"و لم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له حتى رأيت البيهقي قال: إسناده صحيح و لكنّه شاذ بمرّة" فيقول أحمد شاكر ردا على ذلك: "و لست أرى أنه من الشاذ، كما ذهب إليه البيهقي، لأن الحاكم روى بعده قطعة منه من طريق شعبة عن عمرو بن مرّة عن أبي الضحى عن ابن عباس، و إنما علّة الحديث أنه موقوف على ابن عباس في الطريقين فيحتمل -بل يرجّح- أنه من الإسرائيليات التي كان الصحابة لا يرون بأسا بنقلها عن اليهود -و الله أعلم"[6] .

---

[1] المصدر السابق ص 16.

[2] ألفية السيوطي -بشرحه- 20.

[3] انظر المصدر نفسه الصفحات 14-17-19-108-120-205.

[4] رواه الحاكم في المستدرك كتاب التفسير، تفسير قوله تعالى: ﴿الذي خلق سبع سموات و من الأرض مثلهن﴾ (493/2) و قال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي و قال ابن كثير في تفسيره "رواه البيهقي من حديث شعبة عن عمرو بن مرّة عن أبي الضحى عن ابن عباس في قول الله عز وجل ﴿الله الذي خلق سبع سموات و من الأرض مثلهن﴾ قال:(في كل أرض نحو إبراهيم عليه السلام) ثم قال البيهقي: إسناد هذا عن ابن عباس صحيح و هو شاذ بمرّة لا أعلم لأبي الضحى، عليه متابعا و الله أعلم" تفسير ابن كثير دار الأندلس للطباعة و النشر و التوزيع بيروت (48/7) و قال السيوطي في الدر المنثور (أخرجه ابن جرير و ابن أبي حاتم و صحّحه، و البيهقي في الشعب، و قال البيهقي إسناده صحيح و لكنّه شاذ لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعا) الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي دار المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع -بيروت (238/6).

[5] تدريب الراوي (233/1)

[6] ألفية السيوطي -بشرحه- ص42

و كذا خالفه المحافظ العلائي[1] في الحكم على حديث (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة)[2]، الذي اعتبره هذا الأخير عزيزا عن النبي صلى الله عليه و سلم رواه عنه حذيفة بن اليمان و أبو هريرة، و مشهورا عن أبي هريرة. رواه عنه سبعة من الرّواة، أبو سلمة بن عبد الرحمان، و أبو حازم وطاوس، و الأعرج و همام و أبو صالح. و عبد الرحمن مولى أم برثن. و لكن أحمد شاكر يعتبره عزيزا رغم شهرته عن أبي هريرة، حيث يقول في هذا الشأن:" وكذلك إذا انفرد به اثنان في أي طبقة من طبقات الإسناد كان عزيزا وإن اشتهر بعد ذلك بكثرة الرواة "[3].

رابعا: عمل أحمد شاكر لم يكن شرحا و تحليلا لكل معاني و ألفاظ ألفية السيوطي، بل اقتصرت تعليقاته على المواضع التي هي بحاجة إلى تحليل، و التي كانت تطول في بعض الأحيان لتصبح شرحا ضافيا لتلك المسألة المعلّق عليها، كما فعل أثناء حديثه عن الحديث المعلول[4] و كذا عن الوجادة[5]. و في مواضع أخرى من الكتاب، و اكتفى في بقية المواضع بتعليقات بسيطة تتمثل في شرحه بعض الألفاظ الواردة في النظم و التي كان غالبا ما يستعين في شرحها بما ورد بهامش الأصل أو بذكره للإسم الكامل لعلم من الأعلام ذُكر مختصرا في النظم، أو يورد استطرادات يستفيد منها القارىء تتعلق بالمسألة المذكورة.

---

[1] هو الإمام العلاّمة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الشافعي كان إماما محدثا متقنا جليلا أصوليا نحويا، و له سنة 694هـ و توفي سنة 761، انظر طبقات الحفاظ للإمام السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت، ط:1 (1403هـ-1983م) ص 533.

[2] رواه البخاري، "كتاب الجمعة" باب فرض الجمعة لقول الله تعالى:﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة، فاسعوا إلى ذكر الله و ذروا البيع، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون﴾ دار الفكر بيروت ط: 1(1401هـ-1981م) (211/1).

و النمط الكامل للحديث عند البخاري هو كما يلي: نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنّهم أوتوا الكتاب من قبلنا، ثم هذا يومهم، الذي فرض عليهم، فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فالناس لنا فيه تبع، اليهود غدا و النصارى بعد غد".

و رواه البيهقي في سننه في كتاب الجمعة دار الفكر (107/3) مع زيادة لفظ "وأوتيناه من بعدهم".

[3] ألفية السيوطي -بشرحه- ص 50.

[4] المصدر نفسه ص (55-64).

[5] المصدر نفسه ص (140-145).

المطلب السادس: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث [1] لابن كثير.

لقد بذل العلاّمة أحمد محمد شاكر من خلال هذا الكتاب جهدا معتبرا للنهوض بعلم مصطلح الحديث في هذا العصر، و من خلاله نستطلع آراءه في معظم مسائل هذا الفن الجليل.

و قد اختاره للدراسة و التحقيق، لكونه كتابا فذا في موضوعه ألّفه إمام عظيم من الأئمة الثقات المحقّقين هو الإمام ابن كثير[2] فضلا على أنه نسخة نادرة الوجود أنذاك، و أما السبب الرئيس الذي أدّى به إلى أن يقوم بهذا العمل فيقول عنه هو نفسه:" لما وافقت اللجنة[3] على اختيار الكتاب للدراسة و لم يجد الطلاب منه نسخا من -طبعة مكة- و تعسّر الوصول إليها مع تكرار الطلب أشار عليّ بعض الإخوان أن نسعى في إعادة طبعه نصر و رغبوا إليّ أن أصححه، و أكتب عليه شبه شرح لأبحاثه مع تحقيق بعض المسائل الدقيقة في علم المصطلح فبادرت إلى النزول عند إرادتهم"[4] .

و لقد كانت البداية، بأن صحح الشيخ -رحمة الله عليه- هذا الكتاب و علّق على أكثر مسائله و حرص على إثبات أكثر الحواشي التي كتبها الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في طبعة مكة، لكونه أول من قام بتصحيح هذا الكتاب و التعليق عليه.

أما في الطبعة الثانية للكتاب فقد جعل الشرح كلّه من قلمه، و استقر الكتاب على ذلك و اشتهر بين الناس بشرح العلاّمة أحمد محمد شاكر.

أبرز معالم عمله في هذا الكتاب

أولا: على عادة المحققين، قام بتصحيح الكتاب و ذلك بمقابلة النسخ المخطوطة -على ندرتها- بعضها ببعض، مع الاستعانة بالطبعة التي أشرف على تصحيحها محمد عبد الرزاق حمزة.

فقد قام بتصحيح الكثير من الأخطاء و الألفاظ المطموسة إما بالرجوع إلى سياق الكلام أو بالإستعانة بكتاب

---

[1] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير تأليف أحمد محمد شاكر. دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1403هـ-1983م) و قد أشار محمد أبو شهبة في كتابه "الوسيط في علوم الحديث" اثناء ذكره لمصادر كتابه و الذي كان الباعث الحثيث واحدا منها. أن أحمد شاكر قد صدره في العنوان الأصلي للكتاب، حيث سمّى كتاب ابن كثير (الباعث الحثيث على علوم الحديث) بـ (اختصار علوم الحديث) وسمّى تعليقاته " الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث". انظر الوسيط عالم المعرفة جدة ط1 (1403-1983م) ص 711.

[2] هو الإمام الحافظ، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير القيسي البصروي، و لد سنة 700هـ و جمع الحجار و الطبقة، و أجاز له العراقي و الحنبلي، و تخرج بالمزي ولازمه و برع، له التفسير، و التاريخ و تخريج أدلة التنبيه و له مسند الشيخين و علوم الحديث و غيرها قال ابن حجر كان كثير الإستحضار، و سارت تصانيفه في البلاد في حياته، و انتفع به الناس بعد وفاته، و هو من تحدثي الفقهاء.

صفات الحفاظ ص 533- 534.

[3] هي لجنة متخصصة في علوم التفسير و الحديث للمعاهد الدينية و التي اختير أحمد شاكر عضوا فيها من طرف شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغي.

[4] الباعث ص 104.

"علوم الحديث" لابن الصلاح أو ببعض كتب الحديث رواية أو بكتب الرجال. و الأمثلة على ذلك كثيرة تكاد تتكرر في كل صفحة من صفحات الكتاب و من ذلك ما ورد في أصل الكتاب من حديث (أيما امرأة نكحت نفسها) فصحّحه مما هو معروف من الرواية الصحيحة (أيما امرأة نكحت بغير إذن و ليّها فنكاحها باطل)[1].

و تصحيحه لكلمة (لا يَرون) و التي وردت في الأصل بالنفي. لكنّها في "مقدمة ابن الصلاح" و "تدريب الراوي" للسيوطي "يَرون" بالإثبات و هو الصحيح[2].

ثانيا: قام بزيادة بعض العناوين الفرعية تحت العناوين الأصلية التي وضعها كاتب الأصل، تيسيرا على القارئ و الباحث كما أشار هو إلى ذلك في هامش الكتاب[3].

ثالثا: لم يكن الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- مسلّما بكل الآراء التي أوردها المصنف ابن كثير، بل أبدى اعتراضه على العديد منها بطريقة علمية محققة. و من ذلك رفضه رأي المصنّف الذي اعتبر أن مسند الإمام أحمد قد فاته أحاديث كثيرة، و رأى أن ذلك من الغلو الشديد في حق المسند و صاحبه ثم أثبت بأنه لم يفته من الأحاديث الشيء الكثير[4].

كما اعترض على الصنف الذي اعتبر الإمام التّرمذي من تلاميذ الإمام أحمد بن حنبل كما يستوحى ذلك من كلامه، فالتّرمذي لم يلق الإمام أحمد و لم يرو عنه كما ذكر أحمد شاكر.

كما اعتبر أن الحديث الذي أورده ابن كثير في الإستدلال على جواز الوجادة[5] غير متجه فقال: "هذا الإستدلال الذي ذهب إليه ابن كثير فيه نظر، ووجوب العمل بالوجادة لا يتوقف عليه. لأن مناط وجوبه إنما هو البلاغ، و ثقة المكلف بأن ما وصل إلى علمه صحّت نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم"[6].

---

(1) المصدر السابق ص 198

(2) الباعث الحثيث. ص94 و للإطلاع على أمثلة أخرى انظر الصفحات: 61-87-146.

(3) المصدر نفسه: ص19.

(4) المصدر نفسه ص 30.

(5) الوجادة هي إحدى الطرق الثمانية لتحمل الحديث و منع العمل بها أكثر الفقهاء و المحدثين و جوزه البعض الآخر -انظر الباعث: ص123.

(6) المصدر نفسه ص 126 و أما الحديث الذي احتج به ابن كثير على تجويز الوجادة فهذا نصه: (أي الخلق أعجب إيمانا؟ قالوا الملائكة، قال: وكيف لا يؤمنون و هم عند ربهم؟ و ذكروا الأنبياء، فقال: و كيف لا يؤمنون و الوحي ينزل عليهم؟ قالوا: فنحن: قال: وكيف لا تؤمنون و أنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال. قوم يأتون من بعدكم يجدون صحفا يؤمنون بما فيها) هذا الحديث من رواية الحسن بن عرفة عن إسماعيل بن عياش عن المغيرة بن قيس التميمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا كما قال ابن حجر، و قال: هذا حديث غريب، و له شاهدان أخرجهما الحاكم، الأول من طريق أبي عامر (4/85-86) و قال فيه صحيح الإسناد، و الثاني من طريق اسحاق بن راهوية (1/260) و قال صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

ينظر كلام ابن حجر على هذا الحديث و شواهده في كتابه الأمالي المطلقة تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي بيروت ط1 (1416هـ 1995م) ص(38-40).

رابعا: لقد كانت شروحه على **الكتاب مركزة، فلم يعتمد** التطويل الممل و لا الإختصار المخل، و لم يعلق على كافة المسائل بل **اقتصر على المواضع التي تحتاج إلى** تعليق لزيادة إيضاح و بيان، وبين هذا وذاك قام بتخريج الأحاديث التي **أوردها المصنف عارية عن ذلك**[1] .

خامسا: لقد ظهر الشيخ **أحمد شاكر من خلال شروحه** على الكتاب ناقدا نافذ البصيرة صاحب **مذهب** يدافع و ينافح عن آرائه، و كان لا **يتردد في تصحيح أغلاط** لكبار العلماء في هذا الفن، رغم تسليمه لهم **بالمعرفة** الواسعة و العلم الغزير. فقد رمى **الحافظ العراقي بعدم فهم** كلام ابن كثير على **وجهه الصحيح في مسألة** ما سكت عنه أبو داود في سننه[2]، و **تصليحه لخطأ** غريب وقع فيه الإمام السيوطي الذي ادّعى رواية الزهري عن سفيان الثوري، رغم أن الزهري لم يرو أبدا عن الثوري[3] ، و كذا ردّه للعلّة التي أعلّ بها الإمام الحاكم حديث (المؤمن غرّ كريم و الفاجر خبّ لئيم)[4] .

---

[1] كأمثلة على ذلك انظر الصفحات: **38-89-161-164-175-238** من الباعث.

[2] المصدر نفسه ص **40**

[3] المصدر نفسه ص66.

[4] المصدر نفسه ص 66. أخرجه أحمد في مسنده -طبعة شاكر- باب "الإيمان" (17/143-144) من طريق سفيان الثوري عن الحجاج بن مراصة عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا، (مع ملاحظة أنّ هذا الجزء و ما يليه من تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم) .
و الحاكم في كتاب الإيمان (1/43) من الطريق نفسه مع ذكره للرجل المجهول الذي روى عن أبي سلمة و هو يحي بن أبي كثير
و أخرجه الحاكم أيضا في الموضع نفسه من طرق بشر بن رافع عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا، و هو شاهد للطريق الأول ما صرّح بذلك الإمام الحاكم. انظر المستدرك (1/44).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث
خصوصه في مختلف المعارف الإسلامية

و سوف نتناول هذا المبحث خلال المطالب الآتية

المطلب الأول: عمدة التفسير إختصار تفسير ابن كثير[1] للعلاّمة أحمد محمد شاكر

قلم العلاّمة أحمد محمد شاكر لا يعرف حدود التخصص، فهو يخوض ميادين متعددة في شتى علوم الشريعة و فنون اللّغة و آدابها كما رأينا ذلك عند عرضنا لسلسلة مؤلفاته و تعليقاته و تصحيحاته أثناء ترجمتنا لحياته و عمدة التفسير واحد من أنفس آثار أحمد شاكر على الرغم من عدم إتمامه له[2]، كما هو الحال بالنسبة لكثير من أعماله، و كان غرضه الأول من هذا الإختصار و التنقيح تنبيه جمهور المطالعين على ما في طبعات تفسير ابن كثير التي كانت رائجة في عهده من أخطاء و تحريفات، و في ذلك يقول محرر ركن "الكتب" في مجلة الأزهر[3] : "ما كادت تنشر الطبعة الثانية من تفسير الحافظ ابن كثير (700-774هـ) من مطبعة المنار سنة (1343، 1347ه) حتى ذاعت نسخه في الأقطار الإسلامية، و عرف الخاص و العام أهميته ثم تداولت المطابع في مصر طبعه طبعات تجارية فانتفع النّاس به ما شاء الله أن ينتفعوا، لكنهم كانوا يتألمون لكثرة ما في طبعاته كلها من أخطاء كانت تزداد كلما ازداد هذا التفسير إنتشارا بتعدد طبعاته و قد تصدى الآن لتصحيحه و تنقيحه و تحقيقه الأستاذ العلامة أحمد محمد شاكر في طبعة مختصرة حافظ فيها كل المحافظة على الميزة التي انفرد بها تفسير ابن كثير...".

و قد تحدث الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- عن منهجه و طريقته في العمدة إجمالا فقال[4] :" هو اختصار دقيق، تحقق تحقيقا علميا، من تفسير الحافظ ابن كثير، اجتهدت فيه في المحافظة على مزايا هذا التفسير العظيم: على تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة الصحيحة، و على عبارة ابن كثير نفسه في بيان معاني الآيات و مقاصدها.

و تعبيره بقلمه من السهل الممتع، الذي لا غموض فيه و لا إسهاب، و الذي يمتاز بالروعة و العلّو، و حذفت منه الإسرائيليات و الأسانيد، و الأحاديث الضعيفة، و المكرر من الاحاديث الصحاح، و فروع

---

[1] قامت بنشره في طبعته الأولى دار المعارف بمصر، و الطبعة التي رأيتها و أنا بصدد وصفها هي طبعة التراث الإسلامي بالقاهرة.

[2] صدر منه خمسة أجزاء فقط

و قد أكّد لي الأستاذ أسامة الإبن الأكبر للشيخ أحمد محمد شاكر- أثناء إقامتي بالقاهرة- أنّ والده -رحمه الله- كانت له بعض التعليقات الأخرى زيادة على ما هو مطبوع من عمدة التفسير -كما هو الحال بالنسبة للمسند كما أشرنا آنفا- و هي الآن في عهدة الدكتور أحمد عمر هاشم عميد جامعة الأزهر، و قد سلّمها له الأستاذ أسامة شخصيا.

[3] مجلة الأزهر المجلد28، الجزء الخامس -القاهرة في غرة جمادى الأولى 1376هـ الموافق: 30 ديسمبر 1956.

[4] المسند -وبتحقيقه- (250/15).

الفقه، و تفاصيل بعض المسائل الكلامية، و نحو ذلك ، مما بينته بالتفصيل في مقدمته، و قصدت به أن يكون مرجعا للطبقة المثقفة المتوسطة، لتفهم القرآن فهما سليما صحيحا، على ما يطابق معاني الكتاب و السنّة، ممّا لا يخرج على ماكان عليه السلف الصالح".

و قد فصّل -رحمه الله- منهجه هذا تفصيلا دقيقا في المقدمة التي صنعها لهذا الكتاب ممّا لا مطمع لنا بالزيادة عنه و لا قدرة لنا عن وصفه أكثر أو أدق مما قام به صاحب الإختصار نفسه العلاّمة أحمد شاكر.

لذلك سنثبته كاملا كما أورده صاحبه في مقدمة اختصاره لتفسير ابن كثير.

معالم منهجه في عمدة التفسير

يقول العلاّمة أحمد شاكر متحدثا عن منهجه في هذا الإختصار:

1 - حافظت كل المحافظة على الميزة الأولى لتفسير ابن كثير الميزة التي انفرد بها عن جميع التفاسير التي رأيناها، و هي تفسير القرآن بالقرآن، و جمع الآيات التي تدل على المعنى المراد من الآية المفسرة أو تؤيده و تقويه، فلم أحذف شيئا مما قاله المؤلف الإمام الحافظ في ذلك.

2- حافظت على آراء المؤلف و ترجيحاته في تفسير الآيات، مجتهدا في إبقاء كلامه بحروفه ما استطعت.

3- إخترت من الأحاديث التي يذكرها أصحّها و أقواها إسنادا، وأوضحها لفظا فإن المؤلف -رحمه الله- كثيرا ما يذكر الحديث الواحد بروايات متعددة، و من أوجه مختلفة.

4- حذفت أسانيد الأحاديث التي أذكرها، فإن الحافظ ابن كثير يذكر الأحاديث بأسانيدها مفصلة من دواوين السنة.

5- فاكتفيت من ذلك بذكر الحديث عن الصحابي راويه، أو التابعي إذا كان الصحابي غير مسمى ثم أذكر بعد ذلك من رواه من الأئمة، معتمدا في ذلك على مل ذكره المؤلف -رحمه الله- و هو حجة في ذلك فلم أرجع إلى المصادر التي يذكرها إلاّ عند الضرورة القصوى، لتحقيق لفظ الحديث، أو لغير ذلك من المقاصد العلمية الدقيقة، التي تتعلق بالرواية أو الدراية، و لم أزد على تخريجه إلا ما لم يكن منه بد.

6- حذفت كل حديث ضعيف أو معلول، إلاّ أن يكون إثباته في موضعه ضرورة علمية، لرفع شبهة أو بيان معنى حديث صحيح، بحديث ليس ضعيفا بمرة، أو رد على احتجاج به لذي هوى أو ضغن على الإسلام و أهله، أو غير ذلك من المقاصد العالية.

7- حذفت المكرر من أقوال الصحابة في التفسير، و كثيرا من آراء التابعين اكتفاء ببعضها خصوصا و أنّها كثيرا ما تختلف لفظا و تتفق أو تتقارب معنى.

8- نقّيت عن كتابي هذا كل الأخبار الإسرائيلية و ما أشبهها، فإن المؤلف -رحمه الله- قد جاء بها في مواضع كثيرة من تفسيره، و أبان عن خلطها و ضررها، و أنحى باللائمة على روايتها وروّاتها، و رسم لنفسه

حظّة في شأنها. و مع ذلك فإنّه - فيما يبدو لي - لم يستطع أن يسير على ما رسم و غلبه ما وجد من الروايات في كثير من المواطن، فأثبت طائفة منها غير قليلة فحذفتها كلّها و الحمد لله -.

9- حذفت أكثر ما أطال به المؤلف -رحمه الله- من الأبحاث الكلامية و الفروع الفقهية، و المناقشة اللغوية اللفظية- مما لا يتصل بتفسير الآية اتصالا وثيقا، و أبقيت من ذلك ما لم أجد منه بدا في إيضاح معنى الآية أو تقوية المعنى الراجح المختار في تفسيرها.

10- أحيانا يذكر المؤلف الحافظ حديثا طويلا لمناسبة تفسير آية أو لمعنى يتعلق بها، و لا يكون كله موضع الشاهد المتعلق بالآية بل بعضه فقط، فرأيت أن أقتصر في مثل هذه الحال على موضع الشاهد منه، لأنّ المقصد الأصلي هو التفسير، لا رواية الحديث كله و أشير بكلمة تدل على ذلك، و أضعها بين معكفين هكذا: [ ] دون أن أنبه عليه، ليعلم القارئ أن هذا من صنيعي، لا من صنيع ابن كثير.

11- و أصنع مثل هذا فيما يذكر المؤلف من الأحاديث التاريخية المطوّلة، التي تتعلق بالتفسير، فأضع الملخص الذي أكتبه بين المعكفين أيضا دلالة على أنه من كلامي لا من كلامه.

12- أما الزيادات التي أضعها بين المعكفين أثناء الكلام، سواء أكانت زائدة في المخطوطة الازهرية على المطبوعة، أم كانت زيادة من قبلي لتصحيح الكلام، مما لا يفهم الكلام أو لا يتم إلاّ به، فإني أنبه على ذلك و على سبب الزيادة في الهامش، حتى يثق المطلع على الكتاب أني لم أتصرف في الأصل إلاّ على أساس علمي صحيح، و أصيب و أخطئ كما يخطئ الناس و يصيبون و التوفيق من الله.

13- و هنا تغيير، أكتفي بالإشارة إليه هنا، و هو ما اقتضاه حذفي للاسانيد التي يسوقها المؤلف للأحاديث -كما بينت في الفقرتين الرابعة و الخامسة- فإما أن أذكر الحديث أولا، مبتدئا باسم الصحابي مثلا "عن فلان" ثم أذكر الكتب التي نسبها إليه الحافظ، و إما أن أذكر الكتاب الذي ذكره المؤلف، بعد سياق الحديث، دون أن أشير في كل موضع إلى هذا التغيير، فإنّه بديهي، ألجأ إلى حذف الإسناد.

14- و تغيير آخر بسيط، في سياق أقوال الصحابة أو التابعي فمن بعدهم، في تفسير الآيات فقد أذكر القول ثم أبيّن قائله، و قد أقدم اسم قائل ذلك، بعد حذف الإسناد كله على ما يقضي به نظام الكلام و سياقه.

15- وآيات القرآن الحكيم المفسرة، التي يذكرها الحافظ ابن كثير و يبدأ بها مجموعة، نرسمها على رسم المصحف العثماني، مضبوطة بالشكل الكامل، على الرسم الثابت في المصحف الذي طبعته الحكومة المصرية مرارا، بعد تصحيحه و مراجعته في لجنة علمية عظيمة، برئاسة الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسين، شيخ المقارئ المصرية إذ ذاك -رحمه الله- في سنة 1337هـ.

16- و نثبت في آخر كل آية رقمها على ما في ذلك المصحف الجليل.

17 - و أما الوقوف أثناء الآيات، فنضع بجوارها شولة هكذا، دون تقيد بالإصطلاح فيه بين و قف جائز مع أولوية الوصل، إلاّ الوقف اللازم فإننا نضع فوق الشّولة ميما صغير هكذا (م).

18 - وأما الكلمة التي فيها وقفان: قبلها و بعدها، و التي لا يجوز فيها إلاّ أحدهما - و لها اصطلاح خاص في ذلك المصحف، فإنا نستخير أجودها وأولاها في المعنى. مثل:﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه، هدى للمتقين﴾[1] فإن الوقف بعد" فيه" أدق في المعنى و أجود من الوقف قبلها.

19 - و نضع في رأس كلمة كل صفحة، اسم السورة و رقم الآية المفسرة حتى يسهل على القارئ البحث عما يريد من التفسير دون عناء.

20 - و نثبت بجوار أوائل أجزاء القرآن الثلاثين -بالهامش -كلمة "جزء" و تحتها رقمه.

21 - و نثبت بجوار أوائل الأرباع، بالهامش أيضا كلمة ربع و معناها ربع الحزب و الحزب و نصف جزء، و لكن لا نتقيد بذكر الأحزاب و لا أرقّم أرباعها "نصف الحزب" "ثلاثة أرباع الحزب"، المثبتة بهامش المصحف لأنّ أكثر الناس لا يعرفون إلاّ أنها كلها أرباع فذلك أيسر لهم.

22 - وإذا كان أول الربع أول الآيات التي يذكرها الحافظ المفسر، اكتفينا بكلمة "ربع" أما إذا كان أثناء الآيات، فإنّا نضع بجواره، بعد رقم الآية التي قبله، نجمة صغيرة هكذا * للدلالة على ذلك.

23 - و نكتب بالهامش أيضا بجوار مواضع السجدات في الآيات -كلمة "سجدة" ليعرف موضع السجود عند التلاوة، إن شاء الله"[2] .

تلكم هي النقاط التي أبان الشيخ فيها عن منهج اختصاره، و قد ذكر بعد ذلك الأسباب التي دعته إلى الإختصار.

و في خاتمة المقدمة تكلم الشيخ -رحمه الله-.

أ - كلمات لابن كثير بشأن الإسرائيليات.

ب- مخطوطة الكتاب التي اعتمدها في التصحيح[3]

جـ- ترجمة للحافظ ابن كثير.

- و قد كانت للشيخ -رحمة الله عليه- تعليقات علمية مفيدة في كثير من مواطن الكتاب. فقد علّق على كلام ابن كثير بشأن الإسرائيليات[4] ، و حذّر من مغبّة التساهل في رواية الإسرائيليات، و استدرك بذلك على الحافظ ابن كثير. و رأى أنه لا ينبغي الأخذ بها لتفسير كتاب الله.

---

[1] البقرة الآية 1

[2] انظر مقدمة عمدة التفسير: (1/6-10) مكتبة التراث الإسلامي.

[3] و هي أصل قديم لتفسير الحافظ ابن كثير في المكتبة الأزهرية رقم 168 تفسير في سبعة مجلدات كتبت سنة 825 في دمشق بالمدرسة الشميساطية المجاورة للباب الشمالي من مسجد بني أمية (أخذت هذه المعلومات من مجلة الازهر عدد جمادى الأولى 1376-03 ديسمبر 1956 ص 503).

[4] انظر عمدة التفسير (1/12-14)

و منها أيضا حديثه عن **تعدد الروايات في سبب نزول الآية الواحدة و ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ ليسوا سواء من أهل الكتاب...﴾[1] .**

فرأى أنّ الراجح في مثل هذه الحالات هو الجمع بين الروايات و الإعتبار بكل رواية صحت و تدخل في عموم لفظ الآية و معناها[2] .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] آل عمران: 113.

[2] عمدة التفسير (3/25-26) ط دار المعارف.

المطلب الثاني: شروحه و تعليقاته على كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي[1]

" هذا كتاب (الرسالة) **للشافعي و كفى الشافعي مدحا أنّه** الشافعي، و كفى الرسالة، تقريظا أنّها تأليف الشافعي و كفاني فخرا أن أنشر بين الناس علم الشافعي".[2]

هذا أول ما ابتدأ به العلاّمة أحمد محمد شاكر كلامه في تحقيق الرسالة و الذي يدل دلالة لا تدع مجالا للشك، تعلّقه بالإمام الشافعي و ما خلّفه من مصنفات و آثار.

و كتاب الرسالة من أنفس ما خلّفه لنا هذا الإمام العبقري الذي ألّف كتبا كثيرة ضاع معظمها و لم يبق منها إلاّ القليل الذي طارت شهرته في الآفاق، و كان كافيا للتعبير على نبوغ الشافعي في شتى العلوم و المعارف و على عبقريته الفذّة في تحقيق المسائل و استنباط الأحكام، و على فصاحته السليقية إذ لم تهجّنه عجمة[3] و لم تدخل على لسانه لكنة [4].

و لم تحفظ عليه لحنة أو سقطه حتى قال في شأنه عبد الملك بن هشام النحوي[5] صاحب السيرة "طالت مجالستنا للشافعي، فما سمعت منه لحنة قط، و لا كلمة غيرها أحسن منها"[6] و قال أيضا:" الشافعي كلامه لغة يحتج بها"[7] و هذا الكتاب "الرسالة" -على ماقاله أحمد شاكر- أول كتاب ألّف في "أصول الفقه" بل هو أول كتاب ألّف في أصول الحديث، فضلا على أنّه مع غيره من كتب الشافعي كتاب أدب و لغة و ثقافة، حتى أنّه أي أحمد شاكر- اقترحه كمقرّر في الأزهر الشريف و كلياته، فقال في هذا الشأن: "وإني أرى أن هذا لكتاب (كتاب الرسالة) ينبغي أن يكون من الكتب المقروءة في كليات الأزهر و كليات الجامعة، وأن تختار

---

[1] في هذا الكتاب لم يشر إلى المطبعة التي تكلفت بطبعه و لا تاريخ الطبع.

و الإمام الشافعي هو محمد بن إدريس بن العبّاس أبو عبد الله الشافعي المكي المطلبي الفقيه نسيب رسول الله صلى الله عليه و سلم، و لد بغزّة سنة خمسين و مائة للهجرة و نشأ بمكة و أقبل على الأدب و العربية و الشعر و الحديث و الفقه و شتى أبواب العلوم، و كان الإمامان مالك و سفيان بن عيينة من أجلّ شيوخه. و أحمد بن حنبل و الرّبيع بن سليمان المرادي و أبو يعقوب البويطي من أجلّ تلامذته، و هو صاحب مدرسة فقهية مشهورة و أحد الأئمة الأربعة نزل بغداد و مصر، و صار له أتباع كثيرون في شتى الأقطار الإسلامية توفي يوم الخميس سنة مئتين و أربعة 204هـ و له تيف و خمسون سنة -رحمة الله عليه- انظر تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي (304/14 و ما بعدها) باختصار و تصرف.

[2] الرسالة بتعليقه ص 5.

[3] من العجم جمع الأعجم الذي لا يُفصح، قال أبو إسحاق: الأعجم الذي لا يفصح و لا يبيّن كلامه. انظر لسان العرب لابن منظور (2825/4).

[4] اللكنة، عجمة في اللسان و عيّ، يقال ألكن بيّن اللّكن، الذي لا يقيم العربية من عجمة في لسانه. لسان العرب: (4070/5).

[5] عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري-و قيل الذهلي-أبو محمد البصري النحوي نزيل مصر، مهذّب السيرة النبوية، سمعها من زياد البكّائي صاحب ابن إسحاق و نقّحها، و حذف من أشعارها جملة، و نقه أبو سعيد بن يونس، و توفي سنة ثماني عشر، و قيل ثلاث عشرة و مائتين و له السيرة، شرح ما وقع في أشعار السيرة من الغريب، أنساب حِمير و ملوكها و كان يقول الشافعي حجة في اللغة.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة للحفاظ السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ط2 (1399هـ-1979م) الترجمة رقم 1580 (115/2).

[6] [7] الرسالة بشرحه ص 13 و 15

منه فقرات لطلاب الدراسة الثانوية في المعاهد و المدارس، ليفيدوا من ذلك علما بصحة النظر و قوة الحجة، و بيانا لا يرون مثله في كتب العلماء و آثار الأدباء"[1].

و هذا ما حدا بالشيخ أحمد شاكر إلى التقرّب منه شرحا و تحقيقا، و ممّا زاده رغبة في ذلك، هو تلك الطبعات الهزيلة لهذا الكتاب التي صدرت بمصر و التي كانت في معظمها محرفة و مغلوطة تخالف الأصل في العديد من المواضع.

و صار الكتاب بعد هذا العمل الجبار الذي بذله العلاّمة أحمد محمد شاكر- رحمه الله- في الشرح و التحقيق نسخة قريبة في ألفاظها و معانيها من أصل الشافعي، حتى أصبحت "الرسالة" مشهورة بهذا التحقيق و كل طباعتها على اختلافها لا تخل من اسم الشيخ أحمد شاكر فرحمة الله عليه و أجزل له المثوبة.

و كعادتنا نحاول باختصار أن نبرز الخطوط العريضة التي تميّز بها هذا الشرح و التحقيق و الطريقة التي انتهجها في ذلك.

أبرز معالم الشرح و التحقيق.

1 - أول ما يلفت إنتباهنا في هذا الكتاب القيّم، هو تلك المقدّمة الرائعة التي افتتح بها الكتاب، و التي بيّن فيها تفاصيل عمله فيه، و قد ضمّنها ترجمة جد موجزة عن الإمام الشافعي وبيّن فيها نبوغه و تفوقه و ثناء العلماء عليه، و تحدّث فيها عن الرسالة و ما امتازت به من خصائص، و بذل جهدا كبيرا في نفي الشبهة التي تحاول إثبات الرسالة -بل و حتى الأم- إلى غير الشافعي و رجّح أنه أملى "كتاب الرسالة" على تلميذه و خادمه الربيع بن سليمان[2] إملاء،و قدّم لذلك حججا دامغة -ليس هنا موضع عرضها- كما تحدث فيها عن شرّاح الرسالة و عن النسخ المتوفرة للكتاب، سواء منها المخطوط أو المطبوع، ثم أطال الحديث عن أصل الربيع الذي اعتمده أحمد شاكر كأساس للتحقيق و الشرح- ثم عن نسخة ابن جماعة التي لا تخل من مواضع عديدة خالفت فيها الأصل.

و بعد المقدمة، ذكر أحمد شاكر كل السماعات، أو تلك النسخ التي كتبها كثير من الشيوخ و صححوها على أصل الربيع، ثم حيّز قسطا لابأس به لعرض اللوحات المصّورة للنسخ المخطوطة للكتاب سواء كانت أصل الربيع أو نسخة ابن جماعة أو السماعات.

---

[1] المصدر السابق ص 14.

[2] الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، مولاهم أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي و راوي كتب الأمهات عنه، روى عن أيوب بن سويد و عبد الله بن وهب و الإمام الشافعي، وروى عنه أبو داود و النسائي و ابن ماجه و غيرهم كثير، و كان ثقة في حفظه. توفي يوم الإثنين لعشر بقين من شوّال سنة 270هـ. انظر تهذيب الكمال للحافظ المزّي تحقيق. د: بشار عوّاد معروف-مؤسسة الرسالة بيروت ط:2 (1403هـ1983م) (87/9 و ما بعدها) باختصار.

فكانت هذه المقدمة و توابعها. بحق دليلا على عبقرية أحمد شاكر و قدرته الفائقة في تحقيق التراث.

2 - لقد حاول الشيخ -رحمة الله عليه- أن يستوفي جميع شروط التحقيق الدقيق حتى تكون رسالة الشافعي سليمة من الاخطاء التي لزمتها طوال قرون، فاستقدم كل نسخ الرسالة المخطوط منها و المطبوع، بما في ذلك أصل الربيع بن سليمان المرادي الذي أملاه عليه شيخه الإمام الشافعي- رضي الله عنهما- و عمل على الإنتصار للأصل، حتى في تلك المواضع التي تظهر فيها بعض الإشكالات الفقهية أو اللغوية أو غيرها، و يقدّم الأدلة على صحة ما هو موجود في الأصل، و ما تكاد صفحة من صفحات الكتاب تخلو من مداخلة له ينتصر فيها لما في الأصل و يرد ما أثبت في غيرها من النسخ[1] .

و من شدة دقته و تمحيصه، إستطاع أن يكتشف أخطاء للربيع نفسه كاتب الأصل على قلتها و التي كانت بسبب خطأ في الكتابة[2] .

و عبقرية الشيخ -رحمه الله- و فطانته بلغت قمّتها لما استطاع أن يكتشف خطأ للإمام الشافعي نفسه، بقي طوال قرون دون تغيير و لا تبديل، رغم ما لقيته الرسالة من عناية كبيرة من طرف العلماء، و ما ذلك إلاّ لكونهم ما كان يخطر على بالهم أن الشافعي، و هو إمام الأئمة، و حجة هذه الأمة يخطئ في تلاوة آية من القرآن، تم يخطئ في وجه الإستدلال بها كما قال الشيخ -أحمد شاكر- و مرد ذلك كله لتقليدهم له و ثقتهم به، و يتمثل هذا الخطأ في كون الشافعي أثبت هذه الآية الكريمة على الشكل التالي: ﴿فآمنوا بالله و رسوله، و لا تقوقوا ثلاثة، انتهوا خير لكم...﴾ الآية و استدل بها على أنّ الله قرن الإيمان برسوله محمد عليه الصلاة و السلام بالإيمان به. و الحقيقة أن هذه الأية لم ترد بصيغة الإفراد و في جميع القراءات مشهورها و شاذها -كما قال شاكر- بل جاءت على النحو التالي:﴿فآمنوا بالله و رسله...﴾ الآية [3] فالأمر فيها، بالإيمان بالله و رسله كافة، فسبحان من تنزّه عن الخطأ و النسيان[4]

3 - لم يكن عمل أحمد شاكر في هذا الكتاب مجرد ضبط للأصل و تخريجا لأحاديثه بل تعداه إلى العديد من المداخلات الفقهية شرحا لكلام الشافعي، و انتصارا لرأيه أو ابداء لنظراته الخاصة و لو كانت بخلاف ما ذهب إليه الشافعي، و كلامه عن استقبال القبلة والإنحراف عنها في حالات الضرورة[5] ومسألة إدّخار لحوم

---

[1] كأمثلة على ذلك انظر الصفحات 33-89-118-131...الخ من الرسالة -بشرحه-

[2] و مثاله ما ورد في اصل الربيع من قول الشافعي (غير أن لا تطوفي بالبيت و لا تطهري) و هذا خطأ، و الصحيح: (غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري) المصدر نفسه ص 119.

[3] سورة النساء: الآية 171.

[4] انظر كلام الشيخ -رحمه الله-عن هذا الخطأ في تعليقه على الرسالة من (73-74) الفقرة 237.

[5] انظر المصدر نفسه ص 122، و قد ذهب إلى جواز الإنحراف عن القبلة في الصلاة في حالات الضرورة.

الأضاحي[1] ، و كذا صلاة المأمون خلف الإمام القاعد[2] ، و بسطه لآرائه في مسائل الطلاق[3] لخير دليل على سعة معارفه الفقهية.

4- لقد أبدى فضيلته -رحمة الله عليه- إهتماما بالغا، باللّغة و النحو و الشعر و الأدب عامة، و بلغة الشافعي خاصة، و هذا يدفعنا إلى الإعتقاد بأن ثقافته لا تعرف الحدود، و لا تقف عند حدود التخصص، فقد استعان بكثير من المعاجم اللغوية، و كذا بمسائلة كبار اللغويين في مصر، زيادة على ما في رصيده من ذلك، فكان هذا التحقيق بحق مستوف جميع الشروط و الأركان. و كل صفحات الكتاب تقريبا لا تخلو من تعليقاته في حقل اللغة و الأدب، و من ذلك تفسيره لكلمة "الإستئهال" التي وردت في سياق كلام الشافعي حيث قال: " الإستئهال أن يكون أهلا له، و هذا الإستعمال من الشافعي حجة في صحة هذا الحرف، فإن بعض العلماء أنكره، قال الجوهري: نقول: فلان أهل لكذا و لا نقل مستأهل و العامة تقوله. وأنكر عليه الفيروزابادي ذلك، و أنّها لغة جيدة، و قال شارحه الزبيدي: قد صرح الازهري و الزمخشري و غيرهما من أئمة التحقيق بجودة هذه اللغة، و تبعهم الصاغاني، ثم نقل كلام أبي منصور الأزهري في التهذيب، و أنّه سمعها من أعرابي بحضرة جماعة من الأعراب و قال الزمخشري في الأساس:سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالا واسعا "[4] .و منها أيضا تجويزه لتذكير كلمة "طريق" و تأنيثها بناء على فعل الإمام الشافعي ذلك، و في جملة واحدة، قال أحمد شاكر: "و قد استعمل الشافعي كليهما هنا في جملة واحدة كما ترى، و هو شيء طريف"[5]

5- لقد كشف تحقيقه للرسالة و تخريجه لأحاديثها و كلامه عن أسانيدها أنه صاحب مذهب في نقد الرجال -و هذا قلّ ما يتوفر لغيره في هذا العصر- لا يهاب من خوض غمار المسائل التي أشكلت على غيره، و لو كانوا من كبار الحفاظ حيث يتناولها بالبحث و التنقيب و التحقيق إلى أن يهتدي -بإذن الله- إلى ما تطمئن إليه نفسه، و لعل تحقيقه النفيس و الفريد حول شخصية المطّلب بن حنطب و للحديثين اللذين أخرجهما،يؤيد ما ذهبنا إليه حيث ذهب إلى تصحيح إسناده و بسط الحديث عن موضع الإشكال و هو "المطلب بن حنطب" الذي اضطربت بشأنه الأقوال[6]

---

[1] المصدر السابق ص 242 وقد ذهب إلى تفسير نهي النبي صلى الله عليه و سلم عن إدخار الأضاحي بعد ثلاث، على أنه تصرّف منه على سبيل تصرف الإمام و الحاكم، فيما يطرأ فيه لمصلحة الناس، و ليس على سبيل التشريع في الأمر العام، و أن ذلك الأمر فرض لحدّد بوقت أو بمعنى خاص.

[2] الرسالة -بشرحه- ص 258، و قد ذهب مذهب أحمد بن حنبل، أي و جوب اقتداء المأمومين بإمامهم إذا صلى جالسا لعذر.

[3] لقد كانت للشيخ آراء متميزة في بعض أحكام الطلاق. أثارت ردود فعل العديد من العلماء في عصره و قد جمعها في كتاب مستقل أسماه "نظام الطلاق في الإسلام" سيأتي الحديث عنه لاحقا -إن شاء الله-.

[4] تعليقاته على الرسالة ص 434.

[5] المصدر نفسه ص 353، و قد خصص في هذا الشأن فهرسين،الأول للمفردات المفسرة في الكتاب و شرحه، و الثاني للفوائد اللّغوية.

[6] لقد اختار الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- إسنادي الحديثين من المشكلات العويصة، و وصل إلى نتيجة اعتبرها أقرب إلى الصواب و صحّح وفق دقيق الإسناد حيث توصّل بعد طول بحث و تحرّي أن المطّلب بن حنطب صحابي على خلاف ما يدل عليه كلام رجال الحديث فيه في كتب تراجم و الرجال و قدّم الأدلة على صحة ما ذهب إليه. انظر هذا البحث الطريف في الرسالة -بشرحه- ص (97-103)

6- رغم ولوعه الشديد بالإمام الشافعي و انبهاره بسعة علمه و إصلاعه، و لذين أديا به إلى أن يقول: "و لو جاز للعالم أن يقلد عالما، لكان أولى الناس عندي أن يقلّد الشافعي فإني أعتقد غير غال و لا مسرف، أنّ هذا الرجل لم يظهر مثله في علماء الإسلام في فقه الكتاب و السنة و نفوذ النظر فيهما و دقة الإستنباط...الخ"[1].

و مع ذلك لم يكن أحمد شاكر من المتعصبين لآرائه و لا لآراء غيره، بل خالفه في الكثير مما ذهب إليه في هذا الكتاب، سواء تعلق الأمر بمسائل حديثيّة فقهيّة أو غيرها و مثال ذلك ما ذهب إليه الإمام الشافعي، من اعتبار حديث:(لا يجمع بين المرأة و عمتها و لا بين المرأة و خالتها) لم يصح عن النبي صلى الله عليه و سلم إلاّ من طريق أبي هريرة[2].

و كذا تعجّبه من صنيع الإمام الشافعي الحجة، الذي احتج بحديث: (أوّل الوقت رضوان الله وآخره عفو الله) رغم أنّه موضوع، حيث أن مداره على "يعقوب بن الوليد المديني" الذي قال فيه أحمد بن حنبل: "كان من الكذّابين الكبار، و كان يضع الحديث"[3].

7- و من ميزات هذا التحقيق أن صاحبه لم يهمل أي أثر جاء في الكتاب حيث قام بتخريجها، و بالكلام عما فيها من إشكال أو اختلاف آراء، و ترجم لأعلام كثيرين و بصفة خاصة لمن لم يكن معروفا[4]، وإن لم يترجم فيحيل إلى النظر في كتب التراجم[5].

8- و إتماما لعمله في هذا الكتاب العظيم، ختمه بفهرسة مفصلة شاملة سمّاها "مفاتيح الكتاب" و ضمّنه فهرس آيات القرآن المذكورة في الكتاب، و فهرس أبواب الكتاب و فهرس الأعلام، و فهرس للأماكن و فهرس الأشياء من حيوان و نبات و معدن و نحو ذلك، و فهرس المفردات المفسّرة في الكتاب، و آخر للفوائد اللّغوية المستنبطة منه وآخر فهرس كان لمواضيع الكتاب و مسائله في الأصول و الحديث و الفقه على حروف المعجم، و زيادة على هذه الفهارس، و إتماما للفائدة، كتب قائمة بجملة إستدراكاته على نفسه، و كذا جريدة للمراجع.

---

(1) مقدمة شرحه على الرسالة ص 5

(2) المصدر نفسه ص 228

(3) المصدر نفسه ص 280، و لمزيد بيان انظر الصفحات 132، 237، 258، (306-307)، 351، 365، 568، من نفس المصدر

(4) كخلف بن هبة انظر المصدر نفسه ص 34 .

(5) كما فعل مع ساعدة بن جُؤيّة و لَقيط بن يعمر الإيادي و كل هؤلاء شعراء. انظر المصدر نفسه ص 35.

المطلب الثالث: تعليقاته على الإحكام في أصول الأحكام للإمام ابن حزم[1]

الإمام ابن حزم علم من أعلام الإسلام البارزين، سطع نجمه في سماء الأندلس في القرن الخامس و عمّت كلّ أرجاء الدنيا، و هو صاحب المؤلفات الكثيرة التي تبلغ نحوا من أربعمائة مجلد و تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة.

و لقد كانت له الكثير من الآراء الحديثية و الفقهية و الأصولية و غيرها التي خالف فيها جمهور علماء الإسلام و انتصر فيها لآرائه و هاجم فيها مخالفيه. ولقد بنى مذهبه على ظواهر النصوص و على أسس لم يعهدها أصحاب المذاهب الأخرى المشهورة و التي كانت منطلقا لكثير من آرائه التي اشتهر بها و شذ بها عن المألوف.

و لقد اهتمت بهذا الرجل الأسطورة، دراسات حديثة، عربية و أجنبية نشرت عنه و عن جوانب من تراثه.

كل هذه الميزات و الصفات جعلت الشيخ أحمد محمد شاكر، يهتم بجزء من تراثه بل بأهم و أشهر ما خلّفه لنا لنا ابن حزم، مما وصل إلينا، منها كتاب "المحلى" و الكتاب الذي بين أيدينا "الإحكام في أصول الأحكام".

و المطلع على مؤلفات أحمد شاكر في الشروح و التعليقات يكتشف مدى تأثره ببعض آرائه، و احتجاجه بأقواله في العديد من المواطن، لكن هذا لم يمنعه من مخالفته، و انتقاد الكثير مما ذهب إليه.

و عرضنا لأهم معالم تحقيقه لهذا الكتاب سيكشف لنا كل ذلك.

أبرز معالم عمله في هذا التحقيق:

1- إعتمد كما هو معلوم على جملة من المخطوطات لتحقيق هذا الكتاب، منها النسخة المصرية و الأندلسية و الجربدنية، زيادة على اعتماده على كتب الصحاح و السنن لضبط ألفاظ الحديث أو أسماء الرجال، و كذا كتب اللّغة و قواميسها لشرح المبهمات، حتى صارت نسخة أحمد شاكر مرجعا يعتمد عليه، و تقابل عليه طبعات الكتاب. و هذا دليل آخر على قدرته الفائقة على تحقيق التراث و تفوقه على أقرانه في ذلك.

2- قلة تدخلات أحمد شاكر و تعليقاته في هذا الكتاب، تشعرنا بصحة النسخة الأصلية و وضوحها و سلامتها من التلّف على عكس ما عليه الحال في رسالة الإمام الشافعي -كما رأينا-.

3- رغم قلة تعليقاته في هذا الكتاب، إلا أنّها كانت علمية و مركزّة و مختصرة و تعددت ألوانها، فمنها الحديثية، و منها الفقهية و الأصولية، و منها الإعتقادية و اللّغوية، و غيرها. فضلا على أنه أرادها أن تكون

---

[1] إعتمدنا على طبعة دار الآفاق الجديدة -بيروت ط2 (1403ه-1993م).

و ابن حزم هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري كان أولا شافعيا ثم تحول ظاهريا، و كان صاحب فنون و زهد، إليه المنتهى في الذكاء و الحفظ و سعة الدائرة في العلوم، أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام له المحلى على مذهبه و اجتهاده "و الملل و النحل" و "الإحكام في أصول الأحكام" و يروي عنه ابنه الفضل، أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليفه، نحو أربعمائة مجلد، توفي سنة 457هـ و قيل 456هـ. انظر طبقات الحفاظ للسيوطي: ص435 الترجمة رقم 981 و العبر في خبر من غبر للذهبي (316/2)

تعليقات خفيفة من رأس القلم، و لم يردها أن تكون شرحا كما فعل في الرسالة أو مختصر علوم الحديث لابن كثير أو مع مسند الإمام أحمد بن حنبل و غيرها.

4- مما هو ملاحظ أن أحمد شاكر لم يخرج جميع الأحاديث، و الآثار الواردة في الكتاب، على عكس عادته فيما حققه من الكتب الأخرى، و لعل ذلك راجع إلى مخافة طول الكتاب، فاقتصر على بعض الأحاديث التي يرى ضرورة تخريجها أو ما كان فيها مخالفا لصاحب الكتاب ابن حزم في صحة أو ضعف أو تأويل، كما خالفه في تعليل حديث (البر حسن الخلق و الإثم ما حاك في صدرك و كرهت أن يطّلع عليه الناس)[1] حيث رأى ابن حزم تضعيفه بمعاوية بن صالح لكن أحمد شاكر رأى تصحيحه فقال:" كلاّ بل معاوية إمام ثقة، قال ابن سعد: كان بالأندلس قاضيا لهم و كان ثقة كثير الحديث،و قد روى الحديث الترمذي و صححه أيضا فلا عبرة بتضعيف ابن حزم إيّاه"[2] و الأمثلة من هذا النوع كثيرة يرجع إليها في مواضعها من الكتاب.

5- رغم إعجاب أحمد شاكر بكثير من آراء ابن حزم و احتجاجه بها، ظهر ذلك جليا في بعض تحقيقاته، و حتى في هذا الكتاب، إلاّ أن ذلك لم يكن يمنعه من انتقاده بل و رفضه للعديد من آرائه و التي تعتبر شاذة عمى بها درج عليه جمهور العلماء و ما أكثرها في هذا الكتاب، و الذي بيّن فيه ابن حزم أسس مذهبه. و هذه بكثير من آراء غيره، و لو كانو من الأئمة الأعلام. فقد خالفه في بعض مسائل النهي[3] و بعض مسائل العقيدة كمسألة اشتقاق أسماء الله تعالى[4] و التي يعتبرها ابن حزم يستلزم منه حدوث أسماء لله تعالى كما خالفه في مسائل فقهية عديدة، كالضجعة التي بين الفجر و صلاة الصبح و التي ذهب ابن حزم إلى فرضيتها و بطلان صلاة من لم يضطجعها[5]. و كذا مسألة مرور المرأة هل يقطع الصلاة أم لا[6] بل وصل الأمر بالعلاّمة أحمد شاكر إلى اتهام ابن حزم في الإبداع في المغالطة، في بعض تطبيقاته فيما يجوز فيه النسخ و فيما لا يجوز فيه النسخ[7] زيادة على مخالفته إياه في تعليله لبعض الأحاديث[8] و الرواة[9] إلى غير ذلك من مواضع الخلاف.

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البر و الصلة و الآداب "باب" تفسير البر و الإثم" (7/8) من طريق معاوية بن صالح عن عبد الرحمان بن جبير بن نفير عن أبيه عن النوّاس بن سمعان الأنصاري مرفوعا.

(2) المحلى -بشرحه -(6/6)

(3) الإحكام -بتحقيق شاكر -(61/3)

(4) المصدر نفسه (12/4)

(5) المصدر نفسه (52/4).

(6) المصدر نفسه (55/4)

(7) المصدر نفسه (76/4).

(8) المصدر نفسه (159/4)، (22/5-23)، (80/6)

(9) المصدر نفسه (136/5)، (6/6)، (24/6).

6- ما يثير الدهشة و الإستغراب هو موافقة أحمد شاكر الكاملة لإبن حزم فيما ذهب إليه في الإجماع[1]. و مخالفته لذلك جمهور العلماء و الأصوليين، رغم أنه كان يخالفه في أكثر آرائه التي شذّ بها عن الجمهور. فها هو يقول تعليقا على كلام ابن حزم في الإجماع: "هذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الحق في معنى الإجماع و الإحتجاج به، و هو بعينه المعلوم من الدين بالضرورة، و أما الإجماع الذي يدعيه الأصوليون فلا يتصور وقوعه و لا يكون أبدا، و ما هو إلاّ خيال، و كثيرا ما ترى الفقهاء إذا حزّ بهم الأمر، و أعوزتهم الحجة إدعوا الإجماع و نبزوا مخالفه بالكفر و حاش لله، و إنّما الإجماع الذي يكفّر مخالفه هو المتواتر المعلوم من الدين بالضرورة"[2].

لكن هذا الرأي رغم شذوذه عما ذهب إليه الفقهاء و الأصوليون، إلاّ أنّه يعبر عن عدم تخوف أحمد شاكر من الإنفراد بآراء يراها صحيحة و لو كانت مما تخالف المألوف، و هي في حدّ ذاتها إشارة إلى تضلّعه في شتى العلوم و المعارف. إذ أنّه لا يتصور أن يصدر آراء، بمثل هذا الحجم في ميادين لا يمتلك و سائل اقتحامها.

7- أولى أحمد شاكر كعادته، اهتماما بالغا بالتحقيقات اللّغوية، التي أظهر براعته فيها، مما أضفى على أعماله، طابع الشمول، و من ذلك عدم موافقته لابن حزم حينما استخدم لفظ "أوْعَاد" كجمع لكلمة "وعد" فقال ردا عليه: "و لكن لا دليل عليه فقد قال في اللّسان عن الأزهري: الوعد و العدّة يكونان مصدرا واسعا، فأما العدّة فتجمع عُدَّات، و الوعد لا يجمع.

و كذلك عن الجوهري، و قال الراغب الأصفهاني: الوعد مصدر لا يجمع و كذلك قال الفيّومي، و نقل في اللّسان عن ابن جنّي جمعه على وعود فقط"[3]

و هكذا كان للشيخ -رحمة الله عليه- بين الحين و الآخر. تدخلات لغوية اعتمد فيها على أشهر معاجم و قواميس اللغة[4].

---

[1] و الإجماع عند ابن حزم، لا يخرج عن أحد قسمين، الأول: كل ما لا يشك فيه أحد من أهل الإسلام في أنّ من لم يقل به فليس مسلما، كالشهادتين، و وجوب الصلوات الخمس...الخ. و الثاني: شيء شهده جميع الصحابة -رضي الله عنهم- من فعل رسول الله صلى الله عليه و سلم أو قوله أو تقريره فلا إجماع من غير نص عنده، و لا إجماع يمكن أن يتحقق بالمعنى الصحيح إلا إجماع الصحابة .
انظر الإحكام -بتعليقه-(4/128-151).

[2] المصدر نفسه (4/142).

[3] المصدر نفسه (5/20).

[4] كمثال ذلك انظر الصفحات 13، 16 من ج2 و 132 من ج 7.

المطلب الرابع: تعليقاته على المحلى لابن حزم[1]

كتاب المحلى من أبرز مؤلفات الإمام ابن حزم -رحمة الله عليه- و التي بلغت نحوا من أربعمائة مجلد كما أشرنا إلى ذلك آنفا، و لقد استطاع هذا الكتاب القيّم، أن يحتل مكانة رفيعة فيما خلّفه لنا الأسلاف من التراث الفقهي و قد ضمّنه صاحبه آراء كثيرة و في شتى المسائل، يناقض في الكثير منها ما ذهبت إليه جماهير العلماء. و ذلك تبعا لمذهبه الذي يأخذ بظواهر النصوص دون النظر إلى المقاصد الحقيقية لها.

و مع هذا الشطط و المغالات في العديد من الأحكام، إلاّ أن هذا الكتاب يبقى علامة مضيئة في تراثنا الخالد، لما حواه من كنوز و درر يعزّ وجودها في غيره من المؤلفات. و لقد سلك ابن حزم مسلك الإستدلال بالنصوص لاستنباط الأحكام الفقهية، فكان يسرد في بعض الأحيان عشرات الأدلة لنصرة مذهبه، ثم يسوق أدلة الآخرين لينقضها دليلا دليلا.

و نظرا لأهمية هذا الكتاب أولاه العلاّمة أحمد محمد شاكر عناية فائقة و ذلك بتصحيحه و التعليق عليه، و كان موفّقا في ذلك أيما توفيق حتى صارت طبعته من الطبعات المعتمدة التي تقابل عليها نسخا أخرى من هذا المؤلف و ما يجدر التنبيه إليه هو أنّ الشيخ -رحمه الله- لم يتمكن من التعليق على كامل ما في المحلى من أبواب، فكانت نهاية شروحه و تصحيحا ته في آخر الجزء السادس من المجلد الثالث من الطبعة التي بين أيدينا و توقف قلمه عن التعليق على المحلى في كتاب الصوم عند المسألة رقم 774 (حكم من أفطر عامدا في قضاء رمضان).

و حتى نكتشف حقيقة المجهود الذي بذله العلاّمة احمد شاكر في هذا الكتاب. سنبرز كعادتنا أهم الخطوط العريضة التي سار عليها عمله في الشرح و التحقيق.

أهم معالم الشرح و التحقيق

1) كعادة أي محقق متمكن متمرس في تحقيق التراث، قام أحمد شاكر بالإعتماد على بعض النسخ المخطوطة كالنسخة المصرية و النسخة اليمنية. في تصحيح بعض الألفاظ أو إثبات جمل و عبارات أو حذفها، فتارة يأخذ بما في المصرية و تارة أخرى باليمنية، حسب ما يقتضيه الإنصاف و العدل في المسألة، و قد يرفض ما جاء في كلا النسختين، خاصة إذا تعلّق الأمر بضبط بعض أسماء الرواة، أو تصحيح بعض الأسانيد والمتون، إذا ما تعارض ما فيها مع ما في كتب الرجال المشهورة، أو ما في الصحاح و السنن، كما فعل في المسألة رقم 116

[1] المحلى لابن حزم الأندلسي دار الفكر بيروت.

عندما اعتمد في تصحيح اسم أحد الرواة على ما في المصرية، دون اليمنية، و هو محمد بن أحمد بن مفرّج[1] و الذي ورد في هذه الأخيرة -أي اليمنية- باسم"أحمد ابن محمد ابن مفرّج".

و قد اعتمد في التصحيح على ماجاء في "تذكرة الحفاظ" للذهبي و" لسان الميزان" لابن حجر[2].

و في موضع آخر و فيما يتعلق بنفس الراوي، رفض ما جاء في النسختين اللتين أثبتتا أن ابن حزم يروي عن ابن مفرّج مباشرة، فقال العلاّمة أحمد شاكر:"و كلاهما خطأ، لأنّ ابن حزم إنما يروي عن ابن مفرج بالواسطة، كما مضى مرارا."[3] ، كرواية ابن حزم عن عبد الله بن ربيع عن محمد بن أحمد بن مفرّج[4] أو ما ورد في الإحكام من رواية ابن حزم عن أحمد بن محمد الطلمنكي عن ابن مفرّج[5]. و الأمثلة كثيرة تكاد تتكرر في جميع الهوامش المكتوبة برأس قلم أحمد شاكر و لولا خشية الإطالة، لذكرنا العديد منها.

2- لم يكن أحمد شاكر شارحا للمحلى، و إنّما اقتصر عمله على تصحيح الكتاب بالدرجة الأولى و ضبط ألفاظه، لكن و مع ذلك كانت له مداخلات فقهية أو حديثية في مواطن عدة، خاصة إذا كانت المسألة مثار خلاف و نزاع و سرى بعض الأمثلة بعد حين.

3- لم تكن تخريجاته للأحاديث مفصلة كما فعل في شرحه لسنن الترمذي و لمسند الإمام أحمد و رسالة الشافعي كما رأينا، فكان يقتصر في كثير من الأحيان على التخريجات الفنيّة المختصرة، فيعزو الحديث إلى رواته من كتب الصحاح و السنن و المسانيد، لكنّه وقف مع بعض الأحاديث و قفات طويلة لاقتضاء الحال. فيسرد طرقه و يتكلم على رجاله خاصة إذا كان فيها مخالفا لما ذهب إليه المصنف -رحمه الله- و الحالة هذه تنطبق مثلا على ما فعله في المسألة رقم (286) عند تعليقه على حديث: (لا صلاة بعد طلوع الفجر إلاّ ركعتي الفجر)[6] ، الذي حكم ابن حزم بوضعه لضعف بعض رواته، و جهالة بعضهم الآخر. و تدليس آخرين، و قد تعقبه أحمد شاكر و اعتبره قد شطّ في الحكم على الحديث بالكذب، ثم أخذ يتتبع طرق الحديث، فحكم على بعضها بالصحة، كطريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي[7]، و حكم على بعضها الآخر على ما فيها

---

[1] الحافظ الإمام القاضي أبو عبد الله و أبو بكر محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرّج الأموي يعرف بابن الفنتوري كان حافظا بصيرا بأسماء الرجال و أقواهم من أعنى الناس بالعلم و أحفظهم للحديث قال حميدي: حافظ جليل له كتب في الفقه وفقه التابعين، صنف فقه الحسن وفقه الزهري مات في رجب 380هـ: طبقات الحفاظ ص 400.

[2] المحلى -بشرحه- الهامش رقم (04) المسألة 116 (82/1).

[3] المصدر نفسه الهامش رقم (3) المسألة 137 (173/1)

[4] المصدر نفسه (82/1)

[5] الإحكام في أصول الأحكام: (132/4).

[6] رواه البيهقي في سننه في كتاب "الصلاة"، باب "من لم يصل بعد الفجر إلا ركعتي الفجر ثم بادر بالفرض" (466/465/2)

و الطبراني عن إسحق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعا... انظر: نصب الراية، دار الحديث القاهرة (256/1).

[7] سيأتي الكلام عنه مفصلا في آخر بحثنا إن شاء الله.

من ضعف بأنها جابرة لبعضها، و لمزيد بيان ينظر إلى المسألة في موضعها من الكتاب[1] .

4- كثيرا ما كان أحمد شاكر يتعقب الإمام ابن حزم، إذا ما تغالى في الحكم على راو من الرواة، خاصة إذا كانوا من الثقات عنده، تسايرا مع منهجه الذي عرف به في نقد الرجال و الذي ستتعرف عليه في آخر فصل من هذا البحث-إن شاء الله-.

و من ذلك اعتباره لبقيّة بن الوليد[2] من الثقات إذا صرح بالسماع على خلاف ابن حزم الذي حكم عليه بالضعف[3] . و توثيقه لعبد الله بن صالح[4] كاتب الليث الذي ضعّفه المصنف -رحمة الله عليه-[5] .

5- لم يقتصر عمله -رحمة الله عليه- على تصحيح بعض الألفاظ أو تخريج أحاديث، أو الكلام عن الأسانيد، بل كانت له مداخلات فقهية دقيقة، يوضح فيها بعض المسائل أو يرد فيها على ما ذهب إليه ابن حزم الذي عرف بكثير من الآراء الشاذة، كما أشرنا آنفا. و من ذلك رده على ابن حزم الذي اعتبر أن و لوغ الكلب[6] في الإناء هو الذي يوجب غسله سبع مرات أولاهن بالتراب، أما إذا سقط فيه بكلّه أو أصابه بذيله أو أكل فيه فلا يهرق ماؤه و لا يغسل، و الإناء باق على طهارته.

فقال العلامة أحمد شاكر -رحمه الله-:"كل هذا تغال و مبالغة في التمسك بالظاهر بدون نظر إلى معاني الشريعة. و ما يتفق مع المعقول، فما حرم الله شيئا إلاّ و هو قذى مؤذ. و لا حكم بنجاسة شيء إلاّ و كان مما تتجنبه الطباع النقية، وإزالة النجاسات واجب معقول المعنى، فمن العجيب إذن، أن يفرق ابن حزم بين أكل الكلب من الإناء و بين شربه بل الأعجب أن يفرق بين الشرب و بين وقوع الكلب في الإناء !! و الكلب قذر بكل حال، و قد ثبت من الطب الحديث، أنه يحمل كثيرا من الامراض الخبيثة ينقلها للإنسان، و التوقي منه ضروري، و هذا مصدق لما نفهم من معاني الشريعة في هذا الباب، و النظافة من الإيمان"[7] .

و الأمثلة من هذا النوع كثيرة لا مجال لذكرها يرجع إليها في مواضعها[8] .

---

[1] انظر التعليق على المحلى في الهامش رقم (01) (33/3)

[2] بقيّة بن الوليد هو ابن صائد أبو يُحمد الحمصي الكلاعي التيمي الحمصي الحافظ أحد الأعلام مدلّس و مختلف في توثيقه، و لد سنة 110هـ مات سنة 197هـ. ميزان الإعتدال للإمام الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي دار المعرفة بيروت- (331/1) الترجمة رقم 1250 باختصار.

[3] التعليق على المحلى الهامش رقم (2) (231/1).

[4] عبد الله بن صالح بن محمد مسلم الجهني، المصري كاتب الليث بن سعد ، مختلف في توثيقه و الجمهور على تضعيفه ولد سنة 137هـ و قيل 139هـ و مات سنة 222هـ و قيل سنة 223 روى له أبو داود و الترمذي وابن ماجة انظر تهذيب الكمال (98/15 و ما بعدها) الترجمة رقم (3336) باختصار

[5] التعليق على المحلى الهامش رقم (03) (269/2).

[6] و لغ: و لغ الكلب في الإناء يلغ، و لوغا أي شرب ما فيه بأطراف لسانه. انظر: مختار الصحاح لأبي بكر الرازي دار الفكر (1401-1981) ص 735-736.

[7] نفس التعليق على المحلى الهامش رقم (01) من المسألة رقم127 (1-109)

[8] و منها أيضا مخالفته للمصنف الذي حكم ببطلان الوضوء بالماء المغصوب: (212/1) و موافقته لما ذهب إليه ابن حزم، من أن صلاة المأموم خلف إمام مسوح مخالفا بذلك، ما ذهب إليه أئمة الحديث و منهم البخاري و قد أطال الحديث في المسألة:(66/3).

6- لقد كان الشيخ أحمد شاكر دقيق الملاحظة جدا حيث أشار إلى خطأ و تناقض وقع فيه المصنف، حيث ضعّف أسامة بن زيد الليثي في الإحكام[1] و اعتبر حديثه ساقطا و لكن لتأييد مذهبه في المحلى احتج بحديثه. قال أحمد شاكر: "و من الغريب أن يحتج ابن حزم بهذا الإسناد مع أنّ فيه أسامة بن زيد الليثي، و قد قال فيه هو في الأحكام، أنّه ضعيف لا يحتج بحديثه، و حكم على حديثه من روايته بأنّه مكذوب، و قد أخطأ في حكمه، ثمّ في الإسناد معاذ بن عبد الله بن خبيب هذا و قد نقل ابن حجر عن ابن حزم أنّه قال فيه "مجهول" فهل صار أسامة قويا و ابن خبيب معروفا لدى المؤلف" [2].

7- لقد تجلّى لنا من خلال بعض تعليقاته على المحلى أن معارفه واسعة و شاملة، لم تقتصر على الجوانب الشرعية و المباحث اللغوية بل تعدّته إلى اهتمامات قلّ من يهتم بها من علماء الشريعة خاصة في هذا العصر، و من ذلك اهتمامه بعلم الفلك و الحساب، حيث حلّل ظاهرتي كسوف الشمس و خسوف القمر و فرّق بين التنجيم المعروف قديما و الحساب المعتمد في هذا العصر بأحدث الوسائل و الذي يمكّن من معرفة ما وقع في الماضي و ما قد يقع في المستقبل -بإذن الله- و المسألة مفصلة في موضعها فليرجع إليها.[3]

---

(1) أسامة بن زيد الليثي: أبو زيد المدني صدوق يهم من السابعة مات سنة ثلاث و خمسين بعد المائة و هو ابن بضع و سبعين.
انظر تقريب التهذيب (76/1).

(2) انظر المحلى -تعليقه-(230/4) المسألة رقم:494 الهامش رقم 05.

و معاذ بن عبد الله هو بن خبيب الجهني المدني، عن أبيه و عقبة بن عامر و ابن عباس و عنه زيد بن أسلم، و هشام بن سعد ثقة مات سنة 118هـ.
انظر الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام الذهبي، تحقيق عزّت علي عطية و موسى محمد علي الموشي. دار الكتب الحديثة (154/3) الترجمة رقم (5597).

(3) المحلى -تعليقه- (103/5) المسألة (555) الهامش رقم (02)

و للشيخ أحمد شاكر مؤلف خاص تحدّث فيه عن مثل هذه المسائل تحت عنوان "أوائل الشهور العربية" و قد أشرنا إليه في سلسلة آثاره العلمية.

المطلب الخامس: تعليقاته على شرح الطحاوية في العقيدة السلفية لصدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي [1]

ليس غريبا أن يتناول العلاّمة أحمد شاكر هذا الكتاب القيّم بالتصحيح و التّحقيق، فلقد كان شغوفا بإحياء كتب التّراث مهما كان موضوعها سواء تعلّق الأمر بالحديث أو الفقه أو الأصول أو العقيدة أو اللّغة -كما رأينا فيما تقدّم-.

لذلك ما إن اكتشف أهمية الكتاب و حاجته إلى العناية و التصحيح، فبادر إلى ذلك بعزيمة لا تعرف الكلل و لا الملل، رغم صعوبة المسلك و وعورة الطريق، حيث لم يعثر -رحمه الله- على مخطوطة معتمدة لهذا الشرح، بل لم يتيسر له حتى الحصول على المخطوط الأصلي [2] الذي طبع عنه الطبعة الأولى للكتاب.[3]

لذلك قال - رحمه الله-:" و وجدتني حُمّلت عبئا عظيما من تحقيقه، إذ لم أجد منه مخطوطة معتمدة، بل لم أجد المخطوط الأصلي الذي طبع عنه الطبعة السالفة. فاجتهدت في تصحيح كلام الشارح ما استطعت، و عدت إلى الأحاديث و الآثار و النصوص التي ينقلها -فيما أجد من أصولها عندي" [4]

و هكذا لم يكن في متناول الشيخ - رحمة الله عليه - كأصل يعتمد عليه إلاّ النسخة المطبوعة المشار إليها في الهامش ، لكن حنكته و تجربته الطويلة الراسخة المكينة في التحقيق و التصحيح مكّنته من إخراج الكتاب في أبهى حلّة من حيث التصحيح و التنقيح ، و كأنما كانت نسخ الكتاب المخطوط بين يديه، و من أهم أسباب نجاحه في عمله هو استعانته الكبيرة بكتب الرواية و الرجال و دواوين اللغة و غيرها فضلا على عمق فهمه لسياق الكلام.

فإذ تعلّق الأمر بحديث تخريجا أو ضبطا فيستعين بكتب السنة [5] أو براو فكتب الرجال [6] .أو لفظة مستشكلة

---

[1] هو صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي الصالحي اشتغل قديما و مهر و درّس و أفتى و خطب بجسبان مدة ثمّ ولي قضاء دمشق ثم قضاء مصر، توفي في ذي القعدة سنة 792هـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي -دار الكتب العلمية - بيروت (326/3)

[2] و قد وصفها أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه بقوله: "مخطوطة الشرح التي وجدت كانت غفلا من اسم المؤلف، فلم يعرف إذ ذاك من هو؟ و كانت نسخة سقيمة كثيرة الغلط و التحريف و لما توجد منه مخطوطة صحيحة بعد" انظر مقدمة تحقيقه لشرح الطحاوية -طبع بمطابع المختار الإسلامي القاهرة ص5.

[3] بصعوبة الأولى هذا الشرح كانت بمكة المكرمة بالمطبعة السلفية سنة 1349 و عنى بتصحيحه و الإشراف على طبعه جلة من المشايخ و العلماء برئاسة العلاّمة الشيخ عبد الله بن حسن بن حسين آل الشيخ ، رئيس القضاة في الحجاز (آنذاك) و كان كثير الأغلاط كما أشار إلى ذلك العلاّمة أحمد شاكر في المقدّمة" ص06.

[4] انظر المصدر نفسه ص6

[5] انظر كأمثلة على ذلك الصفحات: 89-115-139-215-308-324 من المصدر نفسه.

[6] كأمثلة على ذلك، انظر الصفحات: 14-109-277 من المصدر نفسه .

أو مستغربة فدواوين اللغة [1] ، وكعادته في التحقيق إذا ما تعلّق الأمر بتصحيح حديث و الرد على من أعلّوه بعلل غير قائمة - في نظر الشيخ رحمه الله- فإنّه يستوفي الكلام حقه و يطيل في الكلام قدر الحاجة، كما فعل مع حديث ابن عباس : (... و الذي نفسي بيده ليأتين بهم سوء رأيهم ... الحديث) [2] ، حيث نفى عنه شبهة الإعلال براويه بقيّة بن الوليد لكونه مدلّسا، و ذلك بعد انفراده بالرواية عن الأوزاعي بل تابعه أبو المغيرة كما ورد ذلك في الرواية التي أخرجها أحمد في مسنده في موضعين. [3]

و كذا ردّه قول الشارح الذي أعلّ حديث الملائكة التي اعترضت - في ظاهر الأمر- على ما أعطاه الله بني آدم[4] سندا و متنا، بما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته على مسند أبيه، و قال أن متنه مستقيم المعنى.[5]

وكان في أكثر صفحات الكتاب يشير إلى أخطاء النسخة المطبوعة إمّا بما ترجّح لديه من سياق الكلام، أو بما ثبت في الأصول الصحيحة.

و لم تكن للشيخ -رحمه الله- كثير تعليقات على شارح الطحاوية، و لعلّه قد اكتفى بما صنعه ابن أبي العز الحنفي في هذا الشرح، خصوصا و قد أشاد بمجهوده في مقدمة تحقيقه للكتاب [6] .

---

[1] كأمثلة على ذلك انظر الصفحات:78-290-437 من المصدر السابق.

[2] و نص الحديث كما ورد في شرح الطحاوية ص190-191: روي اللالكائي من حديث بقيّة عن الأوزاعي، حدّثنا العلاء بن الحجاج عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس قال: [قيل لابن عباس] : "إن رجلا قدم علينا يكذّب بالقدر، فقال: دلوني عليه و هو يومئذ أعمى، فقالوا ما تصنع به؟ فقال: و الذي نفسي بيده لئن استمكنت منه لأعضنّ أنفه حتى أقطعه و لئن وقعت رقبته بيدي لأدقّنها، فإني سمعت رسول الله صلّى الله عليه و سلّم يقول: (كأني بنساء بني فهر يطفن بالخرزج تصطفق أليانهن مشركات، هذا أوّل شرك في الإسلام، و الذي نفسي بيده ليأتينّ بهم سوء رأيهم حتى يُخرجوا الله من أن يقدّر الخير، كما أخرجوه من أن يقدّر الشر).

[3] انظر الحديث رقم 3055-3056 من المسند بشرحه (5/21-22) و قد اعتبر أحمد شاكر في تعليقه عليه أنه حسن على الأقل.

[4] و نص الحديث كما ورد في شرح الطحاوية ص 241 أن رسول الله صلى الله عليه و سلّم قال:("إنّ الملائكة قالت: يا ربنا أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها و يشربون و يلبسون و نحن نسبح بحمدك، ولا نأكل و لا نشرب و لا نلهو، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة؟ قال: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له، كن فكان)

[5] انظر تعليقه على الحديث و على كلام الشارح في شرح الطحاوية ص 241-242

[6] يقول أحمد شاكر منبها بهذا الشرح : فما إن شرعت في قراءته و التحقّق منه حتى وجدت بين يدي كتابا يندر أن يؤلف مثله في دقته و عمقه، و تحقيقه و بيانه، و التزامه مذهب السلف الصالح، من غير حيدة عنه،و لا تأول و لا تمحّل" انظر تعليقاته على شرح الطحاوية ص6.

المطلب السادس: نظام الطلاق في الإسلام.

هذا كتاب يحوي بين دفتيه إنتفاضة قوية على كثير من أحكام الطلاق المألوفة و المعروفة عند عامة الناس، و التي مصدرها في غالب الأحيان المذاهب الأربعة السنية ، فكان بذلك من الكتب التي أثارت ضجة كبيرة بين العلماء كما أشار إلى ذلك أخوه الأديب الكبير محمود محمد شاكر. [1]

هذا الإجتهادات التي اقترحها أحمد شاكر عبر هذا المؤلّف، والتي قصد من خلالها التيسير على الناس و التوسعة عليهم من خلال ما ترجّح لديه من أدلة، أثارت حوله حملة مسعورة من ذوي التوجه المذهبي المتعصب[2]، الذين لا يستجيزون الخروج عن اجتهادات أئمة مذهبهم. لكنّها في المقابل.لقيت إستحسانا و قبولا، عند من يرون ضرورة الإستفادة من إجتهادات كافة المذاهب الإسلامية السنية و غيرها، و كان من بين هؤلاء صديقه الحميم المحقق الكبير الشيخ محمد حامد الفقي، الذي كتب ينوّه بهذا العمل فقال:"هذا بحث طريف، عالج فيه أخي في الله الأستاذ العالم المحقق المجتهد "محدّث مصر" السيد أحمد محمد شاكر. موضوعا خطيرا، و حلّ به مشكلا اجتماعيا ظالما ضاقت منه صدور، و جرحت به نفوس و لقد كان يفكر في أمثال هذه المسائل من نيف و عشرين سنة، درس فيها الكتاب الكريم و السنة النبوية المباركة و أقوال الصحابة، و الأئمة من السلف الصالحين و من تبعهم على منهجهم من الخالفين، فكان لا يسمع بكتاب مطبوع أو مخطوط إلا سعى إليه، و بذل فيه ما لا يهون على غيره من مال و جهد، ثم يكب عليه درسا و تحقيقا"[3].

و لقد بدا العلاّمة أحمد شاكر، مفاخرا بعمله، معتزا بما وصلت إليه إجتهاداته التي من شأنها أن ترفع القيود و الأغلال التي وضعها بعض الفقهاء، في بعض مسائل الطلاق، و التي كان لها تأثيرها السلبي على واقع الأسرة المسلمة.

فقال متحدثا بعمله:" هذه الأبحاث ليست من أبحاث الفقهاء الجامدين المقلدين، و لا هي من أبحاث المترددين، و لا هي من أبحاث المجردين الهدّامين و لا هي من أبحاث المجدّدين العصريين، إنما هي -كما قال- أبحاث علميّة

---

[1] أشار إلى ذلك أثناء ترجمته لحياة أخيه انظر مقدمة :" العمدة في الأحكام" ص2 و مجلة "المجلة" ص121.

[2] و على رأس هؤلاء الشيخ زاهد الكوثري -رحمه الله- الذي رفض ما اقترحه الشيخ أحمد شاكر من أحكام جملة و تفصيلا، و رماه بأبشع الأوصاف، فمعه بالجهل و قلة الفهم و التبجح و الجناية في حق شريعة الله، و الخروج عن الكتاب و السنة و إجماع فقهاء الأمة، بل وصل به الحد، إلى أن يقترح عليه ترك الكتابة في الفقه و الحديث لأنهما ليسا من صناعته -حسب زعمه- فقال في هذا الشأن:" وأرى من الواجب الديني أن أوصيه-إن كان التيه أبقى عنده من العقل بقية صالحة للتعقل- أن يترك الكتابة في الفقه و الحديث لأنه استبان من كتاباته ما يقضي عليه قضاء لا مرد له بأنهما ليسا من صناعته و العاقل يترك ما لا يحسنه، و قد قال الشاعر العربي: خلق الله للحروب رجالا. و رجالا لقصعة و ثريد"

انظر "الإشفاق على أحكام الطلاق" محمد زاهد الكوثري دار ابن زيدون - بيروت ط 1 ص 8.

و أرى أن الشيخ زاهد الكوثري، كان في غنى عن كل هذا التحامل المتعصب في حق من شهد له الكثيرون بالفضل و الصلاح و التفوق العلمي، فلو لم يكن للشيخ أحمد شاكر من فضل غير ما قدمه من خدمة جليلة لمسند الإمام أحمد، لكان ذلك كاف في رفعه إلى مصاف الراسخين في العلم، مكيف و قد نفض غبار السنين عن عشرات أمهات كتب التراث حتى صارت أعماله مثالا يحتذى به في عالم التحقيق العلمي الرصين.

فكان بإمكان الشيخ زاهد أن يكتفي بالردود العلمية و فق ما يراه موافقا للنظر الصحيح، و لا ينتقص من فضل الرجل -رحمهما الله و غفر لهما-.

[3] مقدمة نظام الطلاق في الإسلام ص5

حرّة على نهج أبحاث المجددين الصادقين من السلف الصالح- رضوان الله عليهم- و لست أرى بأسا من وصفها بما وصف أبو الطيب[1] شعره.

قوافٍ إذا سرن عن مقولي و ثبن الجبال و خضن البحارا" [2]

و قال في وصف اجتهاداته و آرائه المثارة في الكتاب:" ولأني أكتب في موضوع ذي خطر شديد، يحتاج إلى بيان و إسهاب، و قد يكون فيما فهمته و ذهبت إليه أشياء تخالف كثيرا من الأقوال و الآراء المقررة في كتب الفقه، و في أقوال المفسرين، و شرّاح الحديث، و إن كان ما ذهبت إليه لا يخرج في جملته عن مجموع أقوالهم، و كلّه و لله الحمد، مؤيّد بالأدلة الصحيحة الواضحة من الكتاب و السنة"[3] .

و قال عنها أيضا:"فهذه آراء و تحقيقات في نظام الطلاق في الإسلام ليست بنت الساعة و لا عفو الخاطر. و إنما هي نتيجة دراسة واسعة للشريعة الإسلامية، منذ نيّف و عشرين سنة، في مصادرها الأصلية، و منابعها الصافية. الكتاب الكريم و الأحاديث النبوية الشريفة، مع الإطلاع على أقوال الأئمة السابقين الأربعة و غيرهم و مؤلفات العلماء في العصور الإسلامية المختلفة، لم أتقيّد فيها بمذهب من مذاهب و لا تعصّبت فيها لرأيي و لا لرأي غيري، و لكن انتصرت لما يؤيده الدليل، و تنصره الحجة"[4].

أبرز معالم عمله في الكتاب:

أ- بدأ عمله بتمهيد و ضّح فيه الظروف التاريخية التي أدت به إلى أن يكتب هذه الأبحاث فبيّن مسيرة المحاكم الشرعية في مصر، و كيف كانت تتعامل بالقول الراجح من مذهب الإمام أبي حنيفة، و تمنع الإقتباس من بقية المذاهب، حتى و لو كان الحل في الإحتكام إليها مما أوقع الناس في حرج شديد. هذه الوضعية المزرية عجّلت بإلغائها و استبدالها بمحاكم تتعامل بالقوانين الوضعية إلاّ في بعض الدوائر الضيّقة مما تسمى "بالأحوال الشخصية". ثم أخذ يسرد قصة والده محمد شاكر مع قضية الإصلاحات في بعض مسائل الطلاق، حيث كان يرى ضرورة الإستفادة من كل المذاهب و عدم التعصب لأي رأي مهما كان قائله، لكنه اصطدم بمعارضة شديدة ممن يرون خلافه، و لكنه لم يفتر، بل واصل رحلة الإقناع بآرائه رغم صعوبة المسلك، إلى أن اقتنعت الوزارة بالوصيّة بضرورة إجراء إصلاحات عميقة على المنظومة القضائية في هذه المسائل، فكان الشيخ -رحمة الله عليه- من أكثر المساهمين بآرائه و التي جمعها في هذا الكتاب القيّم[5].

ب-جمع العلاّمة أحمد شاكر -رحمه الله- في هذا الكتاب بين طريقة المحدّثين و طريقة الفقهاء، فتراه يجمع الأحاديث في المسألة الواحدة سواء ما كان منها أدلة له أو أدلة لخصومه، و ينسب كلّ حديث إلى مصادره

---

[1] هو أحمد بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي المعروف بالمتنبي (أبو الطيب) شاعر حكيم و لد بالكوفة سنة 303هـ من آثاره ديوان شعر قتل بالقرب من النعمانية في رمضان 354هـ. انظر معجم المؤلفين (201/1).

[2] مقدمة نظام الطلاق في الإسلام ص (3-4) بشيء من الإختصار.

[3] المرجع نفسه ص 64.

[4] المرجع نفسه ص 136.

[5] انظر تمهيد المرجع نفسه ص (8-13) و سمّاه هنا ملخصا.

الأصيلة من دواوين السنة، بحكم تخصصه و تمكّنه من هذا الفن، و بين هذا و ذلك يسوق أقوال بعض الفقهاء، خصوصا من تأثر بآرائهم في مسائل الطلاق، و على رأسهم الإمامان ابن تيمية و تلميذه ابن قيّم الجوزية -رحمة الله عليهما-[1].

ج-تحكم عمل أحمد شاكر في المحكمة العليا الشرعية طيلة سنوات، كان على اطّلاع كبير بشتى القوانين و الأحكام. خصوصا ما تعلّق منها بهذا الموضوع، لذلك قام في آخر هذا الكتاب، بالتعليق على بعض القوانين الصادرة عام 1929م في هذا الشأن. و التي اعتبرها و ثبة كبيرة في سبيل الإصلاح[2].

د- جملة الأحكام التي ناقشها العلاّمة أحمد شاكر اختصرها في آخر الكتاب على شكل أحكام مقترحة في نظام الطلاق في الإسلام. و سنقتصر نحن هنا على ذكر أهمها-بإذن الله-.

1- المدخول بها إذا كانت من ذوات الحيض و لم تكن حاملا يجوز طلاقها طلقة واحدة في طهر لم يمسّها فيه .

2-لا يقع الطلاق في الحيض، و لا في النفاس و لا في طهر مسّها المطلّق فيه إلاّ إذا استبان حملها.

3- الطلاق المعلّق بجميع صوره و ألفاظه لا يقع به شيء أصلا.

4- اليمين بالطلاق لغو و لا يقع به الطلاق.

5- المعتدة لا يلحقها الطلاق.

6- الطلاق المقترن بعددٍ لفظا أو إشارة لا يقع به إلاّ واحدة.

7- لا يقع الطلاق إلاّ بلفظ، أو دليل عليه. قصد به الإنشاء.

8- لا يقع أي طلاق إلا إذا كان بحضرة شاهدي عدل سامعين فاهمين.

9- لا تقع الرجعة إلاّ بالقول -أو ما يدل عليه- و بحضرة شاهدي عدل سامعين فاهمين.

10- لا تصح الرّجعة إذا قصد بها المضارّة، و من المضارة أن يراجعها قاصدا إلى إيقاع طلقة أخرى بعد الرجعة.

11- لا تصدق المعتدة من ذوات الحيض في انقضاء عدّتها بالحيض قبل مضي ثلاثة أشهر كاملة من تاريخ الطلاق.

12- إذا ادّعت المعتدة من ذوات الحيض غير الحامل و غير المرضع أنّه لا يأتيها الحيض في كل شهر مرة، كانت عدتها ثلاثة أشهر كاملة من تاريخ الطلاق.

13- إذا ادّعت المعتدة المرضع ما تقدم في المادة السابقة كانت عدتها ثلاثة أشهر كاملة تبدأ من اليوم التالي لإتمام رضيعها السنة الأولى من عمره [3]

---

[1] لقد أثارت آراء الإمامين المذكورين في مسائل الطلاق في عصرهما، ضجة كبيرة في أوساط العلماء ممن لم يألفوا مثل هذه الإجتهادات الحرة التي تتحاكم للدليل الشرعي، و لمنطق العقل لا إلى التعصب المذهبي و مجاراة السلاطين و الحكام، فيقول أحمد شاكر بشأنهما:" و ثار بهما بعض العلماء و احتشدوا و شجروهما - و رموهما بالفري و الأكاذيب، و بالكفر و الضلال و مخالفة الإجماع !! وأوغروا عليهما صدور الملوك و الأمراء، و هما ثابتان ثبات الرواسي على ما تبين لهما من الحق، لم تزعزعهما الأهوال و الأرزاء و صبرا على الإضطهاد و البلاء في سبيل الله" نظام الطلاق في الإسلام : ص 9.

[2] انظر المرجع نفسه ص (113-117).

[3] هذه ثلاثة عشر حكما انتقيناها من الأربعة و عشرين حكما التي اقترحها العلاّمة أحمد شاكر لنظام الطلاق في الإسلام. و قد إلتزمنا ذكرها عارية عن أي تعليق لأن الموضع لا يسمح لنا بذلك و حسبنا أننا أعطينا نظرة شاملة على هذا الكتاب القيم.

المطلب السابع: تعليقاته و شروحه على لباب الآداب للأمير أسامة بن منقذ[1].

هذا الكتاب، ظاهره يوحي بأنّه كتاب في الفضائل و الأخلاق، إلاّ أن من يطلع عليه يدرك أنّ بين يديه كتاب من أنفس روائع أدبنا العربي.

يقول العلاّمة أحمد شاكر في مقدمة عمله في الكتاب:"فإني لا أظنّني مغاليا إذا قلت إنّ هذا الكتاب من أجود كتب الأدب و أحسنها، و سيرى قارؤه، أنّه يتنقل فيه من روض إلى روض، و يجتني أزاهير الحكمة، و روائع الأدب، و يقتبس مكارم الأخلاق، و فيه ميزة أخرى جليلة، أنّ فيه أقوالا من نثر و نظم لم نجدها في كتاب غيره من الكتب المطبوعة".[2].

و لأنّه بهذه الميزة الفريدة، انبرى له العلاّمة أحمد شاكر تصحيحا و تنقيحا و شرحا و كا ن له الفضل الأكبر في إخراج هذا الكتاب من دائرة النسيان.

و المطّلع على الكتاب يدرك من أوّل وهلة مدى العمل الجبار الذي بذله -رحمة الله عليه- في تصحيح الكتاب، خصوصا عندما نعرف أن نسخه كثيرة الأغلاط و الأخرام، كما أشار هو بنفسه في المقدمة[3] .

يقول أحمد شاكر :"و لقد عنيت بالكتاب، و بذلت فيه جهدا كثيرا، و حاولت أن أخرجه للنّاس مثالا يحتذى في جودة الطبع و دقة التصحيح"[4] .

من أجل ذلك و لضخامة المهمة، استعان -رحمة الله عليه- ببعض المقرّبين إليه المشتغلين بتحقيق التراث، حتى يوفي بوعده في إخراج الكتاب في أبهى صورة، فيقول[5] :"و لم يضنّ صديقي الفاضل الأديب لويس سركيس[6] بشيء من النفقة في سبيل ذلك. و أعانني في تصحيحه شقيقي الأصغر السيد محمود محمد شاكر، و كثيرا ما سهر الليالي في تحقيق بيت شعر أو تصويب جملة، و أعانني أيضا صديقي الفاضل الشيخ محمد حامد الفقي في مقابلة كثير من نسخ الكتاب على الأصلين، و في تخريج بعض الأحاديث الواردة فيه".

---

[1] المطبعة الرحمانية بمصر (1354-1935)

و أسامة بن منقذ هو أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ بن محمد بن منقذ بن نصر الكناني، الكلبي الشيزري، و له بشيزر في 27 جمادى الثانية 488هـ من أشهر مؤلفاته التعابير المريحة و المساعي المنجحة، كتاب الإعتبار، الشيب و الشباب توفي 23 رمضان 584 هـ بدمشق. معجم المؤلفين (225/2).

[2] مقدمة تحقيقه للكتاب ص 06.

[3] المصدر نفسه ص 4 مع تفاوت في نسخ الكتاب من حيث الجودة و الرداءة.

[4] المصدر نفسه: ص3.

[5] المقدمة شرحه للباب الآداب ص 05.

[6] لم أعثر على ترجمته.

أبرز محاور عمله في تحقيق الكتاب:

ا- بدأ عمله بمقدمة جد نفيسة- كعادته في تحرير المقدمات- ضمّنها ما يلي:

أ- أشاد بفضل صديقه الأديب لويس سركيس في إيعازه له بتصحيح هذا الكتاب.

ب- تحدث عن نسخ المخطوطة التي استعان بها على تحقيق الكتاب منها النسخة الأصلية المخطوطة و التي كان يملك صورة شمسية عنها منقولة عن الصورة الشمسية الموجودة في دار الكتب المصرية و المنقولة بدورها من النسخة الأصلية لصاحبها الدكتور يعقوب صروف [1] صاحب مجلة "المقتطف"، و هذه النسخة كتبت في حياة المؤلف، لذلك رمز إليها أثناء التحقيق بـ (الأصل)، و استعان أيضا بنسخة أخرى جديدة كتبت في آخر سنة 1066 هجرية، موجودة أيضا بدار الكتب المصرية و رمز إليها بحرف (جـ)[2] .

جـ- ثم ذكر الجهد الذي بذله في التصحيح و التحقيق، و من كان لهم الفضل في إعانته على تحقيق الكتاب.

د- كما نبّه-رحمه الله- على ضعف بضاعة صاحب الكتاب (الأمير أسامة) في الحديث الشريف ممّا كان سببا في إيراده الكثير من الأحاديث الواهية و غير المعروفة، حتى لا يغتر بذلك، و أمر بأخذ الحيطة و الحذر من هذا الجانب، إلاّ ما بيّنه هو أثناء التحقيق و استطاع أن يصل إلى درجة صحته، فقال في هذا الشأن: "والمؤلف رحمه الله يذكر في أوائل الأبواب بعض الأحاديث النبوية، و لكنّه لم يكن من العلماء بالسنّة، فيأتي بأحاديث منها الصحيح و منها غير الصحيح، و لم أستجز لنفسي أن أترك حديثا واحدا من غير بحث عن أصله و صحته نصيحة للأمة، و أداء للأمانة، و على الرغم من كل هذا فإني عجزت عن معرفة كثير من الأحاديث التي فيه، و لذلك أنصح كل قارئ أن لا يحتج بشيء من الأحاديث في الكتاب إلاّ بما صرّحت أنّه حديث صحيح أو حسن، و أما الأحاديث التي لم أكتب شيئا عنها أو أشرت إلى أني لم أجدها، فإنّه لا يجوز الإحتجاج بها إلاّ أن يثبت للقارئ صحتها بالطريق العلمي الصحيح المعروف عند أهل هذا الفن، و هذا مما يجب على كل مسلم مراعاته بالدقة التامة في كل كتاب، و الحديث عن رسول الله صلى الله عليه و سلم شديد، و الإحتياط فيه واجب"[3] .

هـ- كما أشار إلى ما وضعه من فهارس كعلامات هادية للكتاب- كما سنرى إن شاء الله-.

---

[1] هو يعقوب بن نقولا صروف الدمشقي الأصل، و لد في الحدث بظاهر بيروت في 18 تموز سنة 1268 من آثاره: إعلام المقتطف، بسائط علم الفلك، العلم و العمران، رسائل الأرواح، و فتاة الفيوم، توفي بالقاهرة في 9 تموز سنة 1346هـ. معجم المؤلفين (253/13)

[2] و قدأشار إلى أنّه عثر على هذه النسخة بعد شروعه في طبع الكتاب عند وصوله إلى باب "الشجاعة"، فاستعان بها بداية من هذا الباب، و هي كثيرة الخطأ و الخرم- كما قال- انظر مقدمة تحقيقه للباب الآداب ص (3-4) و هامش باب الشجاعة ص 148.

[3] المصدر نفسه ص 5.

و- ثم نقل حرفيا ما كتبه الدكتور يعقوب صروف كمقدمة لهذا الكتاب و كان يصف فيها هذا المؤلف بدقة كبيرة، و نقل مقتطفات من عدة مقالات كتبها نفس الدكتور في أعداد من مجلته المقتطف، ثم تعقبه العلاّمة أحمد شاكر ببعض الإستدراكات حول الكتاب و مؤلفه.

ي- ثم ختم مقدمته هذه بترجمة مستوعبة لجوانب حياة هذا البطل العظيم الأمير أسامة بن منقذ[1] .

2- أكثر الأمير أسامة بن منقذ مؤلف الكتاب من الإستشهاد بالأحاديث و الآثار، و نظرا لقلّة معرفته بالحديث- كما أشرنا- إضطر الشيخ أحمد شاكر إلى أن ينظر في كل أحاديثه حتى ينبه على مواضع الزلل و الخطأ، فما كان منها صحيحا أو حسنا فيشير إليه[2] و ما كان ضعيفا كذلك[3]، و ما لم يصل إلى أصله بعد طول بحث، فيذكر ذلك -رحمه الله- [4] كما أنّه عزا كثيرا من الأحاديث إلى أصحابها دون تصحيح أو تضعيف[5] .

3- ترجم العلاّمة أحمد شاكر، لكثير من الأعلام سواء كانوا رواة الأحاديث و الآثار[6] أو من الأدباء و الشعراء[7] أو غيرهم[8].

4- و لأن الكتاب في أصله كتاب أدب و لغة، و لتمكن الشيخ أحمد شاكر من هذا الميدان- كما رأينا فيما مضى من تحقيقاته- فقد كان يشرح ما استُغرب من الألفاظ[9] و يحيل أبيات الشعر و الحكم إلى أصحابها و مظانّ و جودها[10].

5- وبذل العلاّمة أحمد شاكر جهدا جبارا في تصحيح الأخطاء في بعض الآيات و كذا الأحاديث و أبيات الشعر و الحكم، و ذلك بالرجوع إلى دواوين السنة، و دواوين الشعر و الحكم، و كتب الأدب و اللّغة و غيرها[11] .

6- ختم الشيخ أحمد شاكر عمله، بفهارس شاملة، قسّمها إلى خمسة أنواع من الفهارس.

---

[1] كان في نية الشيخ -رحمه الله- أن يفرد لحياة الأمير أسامة جزء خاصا (أنظر المقدمة ص 32)، و ذلك لثراء شخصيته، لكننا لم نر هذا العمل إلى يومنا هذا ربما بسبب كثرة أشغاله حالت دون ذلك -رحمة الله عليه-.

[2] انظر كأمثلة على ذلك الصفحات: 8، 155، 157 من لباب الآداب -بشرحه-.

[3] انظر على سبيل المثال الصفحات: 82، 163، 238، 331، من المصدر نفسه.

[4] انظر كأمثلة على ذلك الصفحات: 158، 172، 248، 252، 330 من المصدر نفسه.

[5] و هي كثيرة في تعليقاته لا تكاد تخلو منها صفحة.

[6] انظر كأمثلة على ذلك الصفحات: 35، 87، 105، 249 من لباب الآداب بشرحه.

[7] انظر كأمثلة على ذلك الصفحات: 89-180-208-275-349 من المصدر نفسه.

[8] لم يلتزم الشيخ أحمد شاكر بالترجمة لكل الاعلام و إنما اقتصر على ما تدعو إليه الحاجة -حسب ما رأينا-.

[9] انظر كأمثلة على ذلك الصفحات: 50، 61، 73، 100، 169، 184، من لباب الآداب -بشرحه-

[10] انظر كأمثلة على ذلك الصفحات: 108، 125، 185، 217، من المصدر نفسه.

[11] هذا الجهود بادٍ في كل صفحات التحقيق تقريبا، و كثرته أغنتنا عن ذكر أمثلة له.

أ- فهرس الابواب.

ب- فهرس الأعلام الذين ترجم لهم أم لم يترجم.

جـ- فهرس لأيام العرب.

د- فهرس للأماكن.

هـ- فهرس للقوافي.

و رتّب كل لفهارس على الحروف الأبجدية.

و بعد، لسنا ندّعي أننا أحطنا بكل ما قام به العلاّمة أحمد شاكر في هذا العمل. فذلك عمل تعجز عن حمله صفحات الرسالة بأكملها، لكن حسبنا أننا ذكرنا أهم و أبرز ما قام به في التصحيح و التحقيق و التعليق وحُقّ لشيخ -رحمه الله- أن يفخر بعمله هذا و يعتبره أنّه كاد يبلغ الغاية في الإتقان[1].

[1] و قد أشاد بعمله في هذا الكتاب في مقدمة شرحه على سنن الترمذي (1/64-65)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثامن: أبحاث في أحكام[1] – فقه و قضاء و قانون –

في هذا الكتاب جمع العلاّمة أحمد محمد شاكر بعض وقائع جلسات المحكمة الشرعية التي كان يديرها و يفصل فيها ، بمقتضى الشرع و القانون و قد تحدّث عن سبب جمعه هذه الأحكام في مقدمة الكتاب[2] فقال: "بدا لي أن أجمع هذه الأحكام لما فيها أو ما في بعضها من طرافة في البحث أو جدّة في الرأي أو صراحة في القول، و لا أزعم أنّ ما قلت فيها صواب كلّه فما يكون هذا لأحد من النّاس –حاشا الأنبياء– بل أثق أنّي لم أكتب إلاّ ما اقتنع به عقلي و اطمأنّ إليه قلبي، بعد أن تحريت الصواب من طريقه و قلّبت وجوه النظر في الأدلة و مقدماتها و نتائجها".

و قد تميزت حقا هذه الأبحاث بالجرأة في الحق و الصراحة في القول و تناولت جملة من القضايا تتعلق بالطلاق و النفقة و أحكام أهل الذمة و التجنّس و الزواج العرفي و جريمة الزنا و العقود و العقارات و الوقف و غيرها .

و كانت أكبر مشكلة تواجه الشيخ أحمد شاكر في كل هذه الأحكام هو تداخل الصلاحيات بين المحكمة الشرعية التي كان يدير بعض جلساتها ، وبين المحاكم الأهلية، و قد خصّص حيزا كبيرا من الكتاب للحديث عن هذه المسألة و اقترح في ذلك اقتراحا هاما لعلاج الإضطراب و القلق في شؤون القضاء ، أحببنا نحن أيضا أن نشير إليه هنا لأهميته، فيقول:[3] " فليس لهذا الإضطراب و القلق في شؤون القضاء، وهو موئل الناس في أمورهم و أعراضهم إلاّ علاج واحد، سأقول كلمتي فيه واضحة صريحة، و أرجو ألاّ تؤوّل إلى غير ما تدل عليه. و لا أدري أتغضب رجال القضاء و رجال القانون من الشرعيين و الأهليين، أم ترضيهم أم ترضي بعضا و تغضب بعضا؟ و لكني سأقولها ، لا أخشى غضبا،و لا أرجو رضا إلاّ من الله وحده.

ذلك أن نعمل بجد و حزم و جرأة مع حكمة و أناة، في سبيل توحيد القضاء بمزج القضاءين الشرعي و الأهلي في هيئة واحدة على قدم المساواة و العدل بين الفريقين ليكمل كل منهما ما في الأخر من نقص ، أوجّه القول إلى رجال القانون: أنتم أعلم بأسرار القوانين منّا، و نحن أعلم بأسرار الكتاب و السنة و أسرار الشريعة منكم فإذا تعاونا أخرجنا أبدع الآثار. و ليكون هذا تمهيدا لتعديل القوانين كلّها على أساس الشريعة الإسلامية بالطريق الذي رسمته في محاضرتي[4] فتحكم الأمة كلّها بقانون واحد و بقاض واحد"

---

[1] مكتبة ابن تيمية لطباعة و نشر الكتب السلفية – القاهرة ط2 . 1407هـ

[2] أنظر مقدمة أبحاث في أحكام ص4

[3] المرجع نفسه ص 47.

[4] يشير إلى المحاضرة التي ألقاها فضيلته –عليه الرحمة و الرضوان– حول هذا الموضوع يوم الخميس 6 ربيع الأول سنة 1360 –03 أبريل 1941م

المطلب التاسع: كلمة الحق.

هو من حيث الأصل مجموعة من المقالات نشرت على وجه الخصوص في مجلة " الهدي النبوي" عندما كان الشيخ – رحمه الله– رئيسا لتحريرها تحت عنوان "كلمة الحق" و كانت هذه المقالات و البحوث تمثل بصدق كامل و حقيقة لا لبس فيها ، كلمة الحق في وسط ذلك الباطل الذي كانت تعج به الساحة المصرية على الخصوص و الإسلامية على العموم، كانت عبارة عن صرخات قوية توقّع بامتداد عالم لا يعرف الخوف إلى قلبه سبيلا، إلاّ من خالقه و لا يتقن لغة المداراة و المحاباة. كان في كل سطر من سطورها بل في كل كلمة و حرف منها بمثابة الحارس الأمين و المدافع القوي عن أحكام الشريعة الإسلامية من كل تحريف و تأويل بالباطل. يدافع و ينافح عنها بعلمه المكين و فكره المستنير و قلمه الرصين هذا القلم الذي رأى من الواجب أن يقول كلمة الحق مهما كان الثمن فأقرّ –رحمه الله – بذلك فقال: "و أرى أن قد آن الأوان لنقولها ما استطعنا، وبلادنا بلاد الإسلام تنحدر في مجرى السيل إلى هوّة لا قرار لها، هوّة الإلحاد و الإباحية و الإخلال فإن لم نقف منهم موقف النذير و إن لم نأخذ بحُجَزِهم عن النّار ، انحدرنا معهم و أصابنا من عقابيل ذلك ما يصيبهم و كان علينا من الإثم أضعاف ما حمّلوا "[1]

و قال أيضا: "نريد أن نقول (كلمة الحق) في شؤون المسلمين كلّها نريد أن ننافح عن الإسلام ما استطعنا بالقول الفصل ، و الكلمة الصريحة لا نخشى فيما نقول أحدا إلاّ الله إذ نقول ما نقول في حدود ما أذن الله لنا به، بل ما أوجب علينا أن نقوله بهدي كتاب ربنا و سنة رسوله "[2] .

ولا غرابة من عنوانه بثقل الواجب إذا علمنا ما ساقه من آيات آمرة بذلك محذرة من عاقبة كتمان "كلمة الحق" و صدّرها بقوله تعالى :﴿ لتُبيّننّه للنّاس و لا تكتمونه﴾ [3]

أو ما أثبته من نصوص نبوية تؤكد ذلك و تشرحه، وصدّرها بقول رسول الله صلى الله عليه و سلّم:(ألا لا يمنعنّ أحدكم رهبة النّاس أن يقول بحق إذا رآه أو شهده ، فإنّه لا يقرّب من أجل و لا يباعد من رزق أن يقول بحق أو يذكّر بعظيم)[4]

و قد احتوى هذا الكتاب على مقالات نفيسة، و بحوث علمية مركزة، شملت جوانب متعددة من ثقافتنا الإسلامية، ففيها منافحة عن كتاب الله، و محافظة على أعراض المسلمين، و فيها حديث عن السياسة العليا

---

[1] كلمة الحق ص10

[2] مرجع نفسه ص12.

[3] سورة آل عمران الآية:187.

[4] رواه أحمد في مسنده –طبعة شاكر– رقم 11494 (197/22)

للأمة الإسلامية، و فيها تحرير لعقول المسلمين و قلوبهم من روح التهتك و الإباحية، و من روح التمرد و الإلحاد. و فيها محاربة للنفاق و المجاملات الكاذبة، و فيها أبحاث أخرى نفيسة في العقيدة و الحديث و الفقه و التاريخ و اللغة.

و من أهم تلك المقالات، هو الموضوع الذي افتتح به جملة أبحاثه تحت عنوان:"جرأة عجيبة على تكذيب القرآن". يرد فيه على المؤرخ الأثري" سليم بك حسن" على ما ادّعاه في كتابه المعروف "مصر القديمة" من كون تفاصيل قصة خروج موسى مع بني إسرائيل من مصر، التي ذكرت في التوراة و القرآن، أكاذيب و أساطير لا أساس لها من الصحة و حجته في ذلك عدم وجود أي أثر من نقوش على أحجار مثلا أو كتابة في أوراق و ليس في القرآن ما يثبت ذلك - كما ادّعى- و قد ردّ عليه الشيخ أحمد شاكر ردا قويا فيه من الحجج الدامغة و الأدلة الساطعة التي لم تترك لهذا المؤرخ موطأ قدم يستقر عليها لإثبات صحة ما يدّعيه.

و كتب أيضا بحثا فقهيا طريفا في أمر " ولاية المرأة القضاء" و أثبت المذهب الذي يراه حقا ، و هو عدم جواز ولايتها القضاء قط، و أنّ قضاءها باطل مطلقا في الأموال و غير الأموال.

و كتب في " السمع و الطاعة" يبين حدود الشرع في هذه المسألة الحساسة و الخطيرة .

و كتب يستنهض الأمم المقهورة مقالين، أولهما تحت عنوان "أيتها الأمم المستعبدة" و الثاني بعنوان "بيان إلى الأمة المصرية خاصة و إلى الأمم العربية و الإسلامية عامة". دعاهم فيها إلى عدم السكوت على الظّلم و إلى وجوب تكسير أغلال الإستعباد و الإذلال و أنّ الإستعمار كلّه ملّة واحدة مهما تخفّى وراء الشعارات البرّاقة الزائفة.

و كتب مقالا اجتماعيا و إنسانيا في "حق الخادم على سيّده" يبين فيه حقوق هذه الفئة المظلومة وفق منظور الشرع.

و تحدث في مقال بعنوان: "الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا" عن أولئك الذين يستوردون الجريمة و الفاحشة بأغلى الأثمان من بلاد الغرب ، ليستنبتوها في بلاد مصر حتى تفتك بالمجتمع،و بيّن خطورة هذا الأمر، و حذّر من مغبة التأثر و الإتباع حتى لا تشيع الفاحشة .

و كتب "في نحية المؤتمر العربي في قضية فلسطين"مقالا مؤثرا، دعا فيه قادة و زعماء العرب و المسلمين ممن حضروا المؤتمر إلى وجوب التصدي، لما يحاك من طرف حماة الصليب من مؤامرة رهيبة، لزرع كيان غريب منبوذ عند الله و عند الناس في قلب الأمة الإسلامية و في أرض الإسراء و المعراج فلسطين، و هم اليهود.

و بيّن لهم أنّه لا خوف على فلسطين من هؤلاء الأذلاء الجبناء شُذّاذ الأمم، و نفاية الشعوب و لصوص الدنيا، الذين لا محالة سيخرجون يوما ما يجرّون أذيال الخيبة و الهزيمة لكن شريطة أن تجتمع جهودكم و تتظافر للقضاء عليهم.

و كتب علاوة عن ذلك بحوثا علمية طريفة على طريقة العلماء المحققين. من ذلك تحقيقه لسنّ عائشة -رضي الله عنها- حين خطبها رسول صلى الله عليه و سلم و حين بنى بها.

و كتب في حكم البسملة مقالا بعنوان: "الإنصاف فيما جاء في البسملة من الإختلاف" وحقق مسألة حكم مس المرأة و أثبت أنه ليس ناقضا للوضوء.

و كتب في بعض مسائل الوقف و رأى ضرورة " إبطال و قف الجُنف و الإثم" أي الأوقات التي لا يراد بها وجه الله، و أورد في بحثه هذا فتوى شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في المسألة.

و كتب في تحقيق اسم أبي إبراهيم عليه السلام " آذر" و كذا في تعدد الزوجات.

و كتب يتحدث عن سبب الخلاف الذي جرى بينه و بين صديقه الحميم محمد حامد الفقي.

فهذه نماذج تعرض القليل ممّا جادبه قلم الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- في مختلف شؤون الإرشاد و الفتوى. و هي تعكس بصدق، الوجه الآخر لثقافة الشيخ -رحمه الله- التي تعدّت حدود التخصّص لتطير به إلى عوالم أخرى من الفكر و المعرفة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني

طريقته في نقد الحديث

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: موقفه من مسألة التفرد

المبحث الثاني: موقفه من زيادة الثقة

المبحث الثالث: موقفه من جهالة الراوي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول

موقف من مسألة التفرد

و سنتناول هذا المبحث خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول: أهمية التفرد في الكشف عن العلل.

ما دعانا إلى أن نقف عند هذه المسألة الحسّاسة و الخطيرة. هو أهميتها في الكشف عن علل الحديث، فالتفرد وسيلة لمعرفة ما يكمن في الأحاديث من أوهام و أخطاء. يقول ابن الصّلاح في مقدّمته: " و يستعان على إدراكها - أي إدراك علّة الحديث- بتفرّد الراوي و بمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك ، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم إلى غير ذلك. بحيث يغلب على ظنّه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه و كل ذلك مانع من الحكم بصحّة ما وجد ذلك فيه" [1].

و للكشف عن التفرّد، يقوم نقّاد الحديث بجمع الروايات و مقارنة بعضها ببعض ليتبين لهم تفرد الرّاوي من عدمه. و ذلك في كل طبقة من طبقات الإسناد، و يسمّون هذه العمليّة العلمية الدّقيقة بـ"الإعتبار".

يقول العلاّمة أحمد محمد شاكر: "تجد أهل الحديث يبحثون عما يرويه الرّاوي ليتعرّفوا ما إذا كان قد انفرد به أولا. وهذا البحث يسمّى عندهم الإعتبار"[2] و قد روي عن عليّ بن المديني قوله "الباب إذا لم تجمع طرقه لم تتبين خطأه"[3].

و لأهمية معرفة التّفرد، أولاه المصنّفون من أهل الحديث عناية بالغة، و أفردوه بالتأليف، و من أبرز هؤلاء الإمام الدّارقطني كما قال ابن كثير: "و للحافظ الدارقطني كتاب في الأفراد في مائة جزء، و لم يسبق إلى نظيره[4].

---

[1] مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص53.

[2] انظر تعليقات أحمد شاكر على ألفية السيوطي في علوم الحديث ص 51، و شرحه على اختصار علوم الحديث لابن كثير ص 56.

[3] مقدمة ابن الصلاح: ص53.

و قد نبّه نبيها الدكتور :حمزة عبد الله المليباري إلى الأهمية القصوى لهذه العملية و إلى غفلة كثير من المعاصرين عن إدراك فائدتها فقال:"و هي كما رأيت عملية علمية دقيقة خلافا لما يقوم به كثير من المعاصرين من تخريج الأحاديث معرضين- و للأسف الشديد- عن هذه الجوانب العلميّة و التي هي الغاية من التخريج، فظن كثير منهم أنّ التخريج هو غاية في حد ذاته، و حقيقة الأمر أنّه و سيلة لا غاية، فانقلبت الوسائل عندهم إلى غايات". انظر الموازنة العلمية بين المتقدمين و المتأخرين في تصحيح الأحاديث و تعليلها" للدكتور حمزة عبد الله المليباري دار البحث -فلسطين- ط 2 . ص 17.

[4] انظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص58.

و من هذه المصنفات **أيضا، غرائب مالك، و المعجم الأوسط**، و المعجم الصغير كلاهما للطّبراني، و المسند المعلّل للإمام البزار، و **حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني**، و التاريخ الكبير للإمام البخاري و الكامل لابن عديّ و الضعفاء للعقيلي، **و غيرها كثير.**[1]

و لقد برز تباين كبير في **التعامل مع الأحاديث الأفراد** بين نقّاد الحديث المتقدمين و المتأخرين و من حذا حذوهم من المعاصرين، فبينما **يرى المتقدّمون أن قبول الحديث الفرد** لا يكفي فيه ثقة الراوي المتفرد و عدم مخالفته من هو أولى منه بالحفظ و الإتقان. بل لا بد من توفر قرائن و مرجّحات، تبين صواب الرّاوي في روايته الحديث. يرى غيرهم من المتأخرين و المعاصرين و منهم العلاّمة أحمد شاكر خلافهم فيبنون حكمهم في قبول التفرّد من عدمه على مجرّد أحوال الرّواة. و قد تبيّن لنا ذلك جليا أثناء تتبعنا لتعقّبات أحمد شاكر على كبار الحفاظ الذين علّلوا بعض الأحاديث بتفرد الراوي فيستدرك عليهم بقوله:"فلان ثقة و لا يضرّ تفرّده".

من أجل هذا أردنا أن نحقق هذه المسألة، و نوازن بين موقف المتقدمين و المتأخرين في ذلك.

و تماشيا مع المنهج العلمي، سنتناول التفرد من جانبه النّظري أولا، ثم نعقبه بالجانب العملي بذكر بعض الأمثلة التوضيحية و موقف كل طرف في الحكم عليها، مع تحقيق المذهب الرّاجح في المسألة.

---

[1] انظر الموازنة العلمية بين المتقدمين و المتأخرين في تصحيح الأحاديث و تعليلها ص 16.

المطلب الثاني: حقيقة التفرّد.

لغة: قال في القاموس: "**الفرد نصف الزوج و المتّحد. جمع فراد، و من لا نظير له، جمعه أفراد و فرادى** و شجرة فارد متنحيّة، و **ظبية فارد منفردة عن القطيع، و ناقة فاردة و مفراد و فرود، تتفرّد عن المرعى**[1].

إصطلاحا: "**و هو ماينفرد بروايته شخص واحد في أيّ موضع وقع التفرّد من السّند**"[2] .

و لا يقع التنصيص عليه عند المحدثين **بلفظ التفرد فحسب** بل، تتعدّد تسمياته و ألقابه، وإن كانت الغاية واحدة و هي التنبيه إلى **تفرّد في سند الحديث، فيقولون مثلا، تفرّد به فلان**"، "حديث غريب" "أو هذا حديث لا يعرف إلاّ من هذا الوجه" أو "**لا نعلمه يروى عن فلان إلاّ من حديث فلان**" أو "**شذّ به فلان**".[3]

أقسامه: تعارف أهل الفن على تقسيم الحديث الفرد إلى قسمين " الفرد المطلق" و "الفرد النسبي".

أ- الفرد المطلق: "**الحديث الذي انفرد به راو واحد عن كلّ واحد من الثقات و غيرهم و إن تعدّدت الطرق إليه**"[4].

و قد لخّص الحافظ **ابن الصلاّح أقسامه و أحكامه** بقوله:"**و قد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:**

أحدها: أن يقع مخالفا منافيا **لما رواه** سائر الثقات، **فهذا** حكمه الرّد كما سبق في نوع الشاذ.

الثاني: أن لا تكون **فيه منافاة و مخالفة أصلا لما رواه غيره**، كالحديث الذي تفرّد برواية جملته، ثقة و لا تعرّض فيه لما رواه الغير **بمخالفة أصلا، فهذا مقبول** [5] ، و قد ادّعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه[6] .

---

[1] القاموس المحيط للفيروز أبادي دار الكتاب العربي (322/1).

[2] أصول الحديث النبوي- علومه و مقاييسه- الحسيني عبد المجيد الهاشمي -دار الشروق بيروت ط3 (1408هـ-1988م) ص 79.

[3] ممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ التفرد منشأ العديد من المصطلحات الحديثية المتعارف عليها عند أهل هذا الفن منها (الشاذ -المنكر- و المتروك- الغريب- و زيادة الثقة- و الحديث الفرد نفسه). لذلك يصعب على الباحث أن يجد المادة العلمية حول مسألة التفرد، إلاّ بالرجوع إلى جملة هذه المسائل و المصطلحات و كثيرا ما نجد المصنفين في علم الحديث لا يربطون بين هذه المصطلحات، بل و يباعدون بين مواضعها في كتبهم فيوهمون القارئ بتفكّكها و عدم ارتباطها ببعض.

و بمناسبة تجسير لتمويه بالجهود المبذولة من طرف شيخنا الفاضل الدكتور حمزة عبد الله المليباري. الذي حاول في العديد من بحوثه جمع شتات المصطلحات الحديثية. و ربطها بالمصطلح الأم-إن جاز هذا التعبير-حتى يكوّن لدى الباحث و القارئ صورة صحيحة و سهلة المأخذ عن علم مصطلح الحديث و يبرز هذا خاصة في كتابيه القيّمين:" الحديث المعلول قواعد و ضوابط" و "الموازنة العلمية بين المتقدمين و المتأخرين في تصحيح الأحاديث و تعليلها".

[4] نقلا في أصول الحديث: د/محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي.ط5 (1409هـ-1988) ص 287.

[5] هذا الذي عتبره ابن الصلاح و كثيرون غيره من التفرد المقبول، اعتبره الإمام الحاكم من نوع الشاذ. فيقول "فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات و ليس لحديثه أصل متابع لذلك الثقة"، انظر معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم. دار إحياء العلوم- بيروت ط1 (1406ه- 1986م) ص119 و قد عقب د حسين الأحمد على تعريف الحاكم هذا فيقول:"أما ما عرّف به الإمام الحاكم الحديث الشاذ فيلحظ فيه أنه قصره على قيد الثقة وحده فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ و غير الشاذ" انظر أسباب اختلاف المحدّثين د/ حسين الأحمد الدار السعودية للنشر و التوزيع ط1 (1405ه 1985) (1 370)

[6] يقول الخطيب البغدادي في معرض سوقه لأدلة ترجيح جواز الأخذ بزيادة الثقة." و الدليل على صحة ذلك أمور. أحدها اتفاق جميع أهل العلم على أنه لو انفرد ثقة بنقل حديث لم ينقله غيره لوجب قبوله، و لم يكن ترك الرواة لنقله، إن كانوا عرفوه و ذهابهم عن العلم به معارضا له و لا قادحا في عدالة راويه و لا مضعلا له" انظر الكفاية في علم الرواية -دار الكتب العلمية-بيروت (1409هـ-1988م) ص 425.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث"[1]

و ما يلاحظ على هذا التقسيم هو اقتصاره على تفرّد الثقات بالأحوال المذكورة و حتى يشمل التقسيم التعريف المشار إليه أعلاه، يجدر بنا أن نضيف قسما رابعا أشار إليه جمال الدين القاسمي. بعد ذكره للأقسام الثلاث الأولى التي لا تذهب بعيدا، عن تقسيم ابن صلاح المشار إليه آنفا.

فقال: "**القسم الرابع**: يبعد فيه الرّاوي عن درجة راوي الصحيح، فيشتد ضعفه فيكون حديثه شاذا منكرا مردودا"[2].

ب- الفرد النّسبي: "أي بالنسبة إلى جهة خاصّة، كقولهم تفرد به أهل مكة و الشام أو البصرة و الكوفة، أو خراسان، أو تفرد به فلان عن فلان و إن كان مرويا من وجوه عن غيره، أو أهل البصرة عن أهل الكوفة أو الخراسانيون عن المكّيين و شبهه، أو يقال: لم يروه ثقة إلاّ فلان"[3].

التفرد لا يقتضي ضعف الحديث: التفرد ليس علّة في ذاته، إنّما هو وسيلة يتوصل بها إلى معرفة ما في الأحاديث من علل و أوهام. و قد أشرنا إلى هذا في بداية حديثنا عن التّفرد، لذلك قد يعتريه حالات الضّعف و هي الغالبة و قد تعتريه حالات الصّحة. و قد أحسن الدكتور محمد أديب صالح تلخيص حكم الحديث المتفرد في معرض حديثه عن الفرد النّسبي فيقول:" أما حكم الفرد النّسبي فليس هناك ما يدعو إلى الحكم على حالاته الثلاث بالضعف من حيث كون الأحاديث أفرادا و كفى، بل لا بد من التفصيل فإذا كان القيد بالنسبة لمن روي ثقة، كان حكمه حكم الفرد المطلق أو قريبا منه لأنّ غير الثقة لا عبرة به، فروايته ككل رواية إلاّ أن يكون بلغ رتبة من يعتبر بحديثه فكأن الثقة قد انفرد بالحديث انفرادا مطلقا.

أمّا بالنسبة للنقيدين الآخرين، فالحكم على الحديث تابع للطريق الذي ورد منه، فإن استوفى شرائط الصّحيح حكمنا له بالصّحة، و إن كان دون ذلك فهو الحسن و إلاّ كان ضعيفا"[4].

ترادف "الفرد" و "الغريب": يفرّق بعض أهل الإصطلاح بين الفرد و الغريب و الحق أنّهما واحد و لا منافاة بينهما. يقول الحافظ ابن حجر "الغريب و الفرد مترادفان لغة و اصطلاحا، إلاّ أنّ أهل الإصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الإستعمال و قلته، فالفرد أكثر ما يطلقون على الفرد المطلق. و الغريب أكثرما يطلقونه على الفرد النّسبي، و هذا من حيث إطلاق الإسمية عليهما، و أما من حيث استعمالهم الفعل المشتق، فلا يفرقون، فيقولون في المطلق و النسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان"[5] .

---

[1] ينظر مقدمة ابن الصلاح ص 50.

[2] قواعد التحديث جمال الدين القاسمي دار الكتب العلمية - بيروت ط1 (1399-1979). ص 128 بشيء من التصرف

[3] ينظر تدريب الراوي للإمام السيوطي: (249/1).

[4] بحوث في أصول الحديث ص 289.

[5] نزهة النظر بشرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني- دار الشهاب باتنة الجزائر ص(17-18) و قد رأى الدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم خلاف ما ذهب إليه ابن حجر و المحققون فقال "لا يطلق على الفرد بالنسبة إلى جهة خاصة غريب. إلاّ إذا أريد انفراد واحد من البلد المعين فبينهما عموم و خصوص مطلق (كل غريب فرد و ليس كل فرد غريب) "أصول الحديث النبوي" ص80.

و نحن نرى أن ما ذهب إليه المحققون من أن كليهما مترادفان هو الصّواب في المسألة و يتفق مع الواقع التطبيقي لدى المحققين النّقاد.

تحقيق المذهب الرّاجح في الحكم على الحديث الفرد:

ممّا درج عليه المتأخرون و المعاصرون في كتبهم و مصنّفاتهم الحديثية، أنّه إذا كان المتفرد بالحديث ثقة حكموا على حديثه بالصّحة، و إذا كان ضعيفا فالحديث عندهم منحط عن درجة الصحيح. يقول ابن الصلاح. "إذا انفرد الرّاوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك و أضبط كان ما انفردبه شاذا مردودا، و إن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنّما هو أمر رواه هو و لم يروه غيره، فينظر في هذا الرّاوي المنفرد فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه و ضبطه قبل ما انفرد به. و لم يقدح الإنفراد فيه، وإن لم يكن ممّن يوثق بحفظه و إتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارما له مزحزحا له عن حيّز الصّحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضّابط المقبول تفرّده، استحسنّا حديثه ذلك و لن نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف و إن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به و كان من قبيل الشاذ و المنكر"[1].

و ذهب العلاّمة أحمد شاكر إلى نفس ما ذهب إليه ابن الصلاح فقال:"إذا كان الراوي ثقة ضابطا كان الحديث صحيحا. و إن كان متوسطا في الضبط و الحفظ كان الحديث حسنا، و إن كان غير ضابط كان الحديث مردودا"[2].

و قد ذهب كثيرون غيرهما نفس هذا المذهب. حيث يحكمون على الحديث الفرد على مجرد أحوال الرواة. فإذا كان الراوي ثقة فحديثه صحيح و إن كان ليس بعيدا عن درجة الحافظ الثقة فحديثه حسن، و إن كان ممن لا يوثق به كان حديثه ضعيفا. و قد تعاملوا مع الأحاديث الأفراد بهذه القاعدة على أنّها كليّة و مطّردة تصلح مع كل حديث في الحالات التي ذكروها.

و نوقع تنقدي عند المتقدمين لا يتماشى مع ما ذهب إليه المتأخرون في هذه المسألة، فالتفرد عندهم تطرأ عليه حالات مختلفة تؤثر في الحكم عليه. و يبدوا ذلك جليّا من خلال تعاملهم مع الأحاديث الأفراد-كما سنرى لاحقا إن شاء الله -أو من خلال ما نقل عنهم على ألسنة بعض المتأخرين.

يقول الإمام أحمد حنبل:"إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا الحديث غريب أو فائدة، فاعلم أنّه خطأ أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة و سفيان فإذا سمعتهم يقولون هذا لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح"[3] .

و يقول الإمام أبوداود:"و الأحاديث التي وضعتها في كتاب السّنن أكثرها مشاهير، و هي عند كل من كتب شيئا من الحديث، إلاّ أنّ تمييزها لا يقدر عليه كلّ النّاس، و الفخر بها أنّها مشاهير، فإنّه لا يحتج بحديث

---

[1] مقدمة ابن صلاح ص46.

[2] تعليقاته على ألفية السيوطي: ص 43.

[3] الكفاية: ص142

غريب و لو كان من رواية مالك و يحي بن سعيد و الثقات من أئمة العلم و لو احتج رجل بحديث غريب، وحدث من يطعن فيه و لا يحتج بالحديث الذي قد احتجّ به إذا كان الحديث غريبا شاذا"[1].

و حاصل كلام هذين الإمامين النّاقدين أنّ حفّاظ الحديث يتتبعون أفراد الرّواة و غرائبهم و يحكمون عليها حسب ما ترجّح لديهم من قرائن الأحوال. و قد يحكمون على الحديث بالخطأ و الوهن حتى و لو كان راويه أحد المشاهير إذا دلّت القرائن على خطئه.

و قد لخص الحافظ ابن رجب الحنبلي مذهب القوم في بحث نفيس فقال: "وأمّا أكثر الحفّاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرّد به واحد، و إن لم يرو الثقات خلافه. أنّه لا يتابع عليه، و يجعلون ذلك علّة فيه، اللّهم إلاّ أن يكون ممّن كثر حفظه و اشتهرت عدالته و حديثه كالزهري و نحوه. و ربما يستنكرون بعض تفرّدات الثقات الكبار أيضا و لهم في كل حديث نقد خاص، و ليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[2].

و بعد كلّ ما سقناه من أقوال عن الأئمة الحفّاظ اتضّح لنا ضعف مسلك المتأخرين في قبولهم لتفرّد الثقات بإطلاق.

و ترّجحّ لدينا ما ذهب إليه الحفاظ المتقدمون من ضرورة التّمحيص و التدقيق في تفرد هذا الثقة، كيف كان تلقّيه هذا الحديث مثلا؟ و عمّن أخذ الرّواية؟ و في أي مكان روى هذا الحديث؟ و هل كانت هذه الرواية من حفظه أو من كتابه؟ و هل روى بالعنعنة أو صرّح بالسّماع؟ إلى غير ذلك من الأحوال و الملابسات المحيطة بالرّواة و المرويّات.

و حتى تزداد المسألة و ضوحا، لا بدّ من ذكر بعض الأمثلة العملية التوضيحية التي سيتبيّن لنا من خلالها. -بإذن الله- الفروق الواضحة بين المتقدمين و المتأخرين و من حذاحذوهم من المعاصرين في التّعامل مع تفرّد الثقة. كما سيتضح لنا من خلالها صحّة ما رجّحناه من مذهب المتقدّمين.

---

[1] رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه تحقيق: محمد الصباغ دار المكتب الإسلامي-بيروت ط: 3 سنة 1401هـ ص 29.

[2] شرح علل الترمذي: للحافظ ابن رجب الحنبلي تحقيق صبحي السامرّائي: عالم الكتب: ط الثانية (14054-1985م) ص 28

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية لمسألة التفرد عند أحمد شاكر:

و سنتناول هذا المطلب بالدراسة من خلال الأمثلة العملية الآتية:

المثال العملي الأول:

يقول الإمام الترمذي: حدّثنا عليّ بن حُجر والحسن بن عرفة قالا: حدّثنا إسماعيل بن عيّاش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: (لا تقرإ الحائض، و لا الجنب شيئا من القرآن).

هذا الحديث أخرجه الترمذي و ابن ماجة و الدّارقطني و البيهقي و الطّحاوي [1] .

و قد أعلّه النّقّاد بتفرّد إسماعيل بن عيّاش به. و حذاحذوهم كلّ المتأخرين تقريبا في إعلاله بسبب ما قيل في إسماعيل بن عيّاش.

لكن العلاّمة أحمد محمد شاكر سلك مذهبا عجيبا مخالفا به كلّ من تكلّموا في هذا الحديث، فقبل تفرّد إسماعيل بن عيّاش به.

فقال في تعليقه على الحديث من سنن الترمذي:"إسماعيل بن عيّاش ثقة، و ما تكلم فيه أحد بحجّة، وأكثر ما زعموا أنّه يخطيء في روايته عن أهل الحجاز و العراق و لا بأس بذلك، فإذا علمنا خطأه في حديث احترزنا منه، و كلّ الرواة يخطئون، فمنهم المكثر و منهم المقلّ، قال ابن المديني: رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عيّاش و عبد الله بن لهيعة. و قال يعقوب بن سفيان: تكلم قوم في إسماعيل، و إسماعيل ثقة عدل، أعلم النّاس بحديث الشام. وأكثر ما قالوا يغرب عن ثقات المدنيين و المكيين . و قال يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عيّاش. ما أدري ما سفيان الثوري؟

و هذه الشّهادة من يزيد بن هارون غاية في التوثيق، إذ فضّله على سفيان الثوري في الحفظ و قد وثقه يحيى بن معين فيما رواه عنه أبو داود و عبّاس"[2]

---

[1] أخرجه الترمذي في سننه: في أبواب الطهارة" باب" ما جاء في الجنب و الحائض أنّهما لا يقرآن القرآن"دار الفكر-بيروت-ط:2 (1403هـ-1983) الحديث رقم 131: (1-87)

و ابن ماجة في سننه "كتاب الطهارة" باب" ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة"تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي -دار الفكر. الحديث رقم 595 (1 115)

و الدّارقطني في سننه: "كتاب الطهارة"باب" في النهي للجنب و الحائض عن قراءة القرآن" عالم الكتب -بيروت ط:4 (1406هـ-1986) (117/1)

و البيهقي في سننه: "كتاب الطهارة" باب" نهي الجنب عن قراءة القرآن" (89/1) و الطحاوي في شرح معاني الآثار:"كتاب الطهارة" باب" ذكر حيض و الحائض"تحقيق: محمد زهري النجار-محمد سيد جاد الحق-يوسف عبد الرحمن المرعشلي عالم الكتب ط1. (1414-1984). الحديث رقم 508 (88/1)

كلّهم رووه من طريق إسماعيل بن عيّاش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعا و قد ورد من بعض الطرق عن الدّارقطني أنّ إسماعيل بن عيّاش رواه عن موسى بن عقبة مع عبيد الله بن عمر عن نافع به.

[2] تعليقات أحمد شاكر على سنن الترمذي: (237/1).

و حتى نكتشف عمق التساهل الذي تعامل به الشيخ أحمد شاكر-رحمة الله عليه- مع هذا الحديث و مع رواية إسماعيل بن عيّاش، سنعرض آراء بعض المتقدمين و المتأخرين في الحديث وراويه، ثم نعقد المقارنة بينهما و بين ما ذهب إليه العلاّمة أحمد شاكر.

أقوال بعض النقاد من المتقدمين و المتأخرين في الحديث:

أحمد بن حنبل:قال عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي حديثا حدّثناه الفضل ابن زياد الطسيّ حدثنا ابن عيّاش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعا-وذكر الحديث- فقال أبي: هذا باطل. يعني أنّ إسماعيل و هم[1] .

الترمذي: بعد إيراده الحديث في سننه، عقب عليه بقوله:"لا نعرفه إلاّ من حديث إسماعيل بن عيّاش...ثم قال: و سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أن إسماعيل بن عيّاش يروي عن أهل الحجاز و أهل العراق أحاديث مناكير، كأنّه ضعّف روايته عنهم فيما يتفرّد به و قال: إنّما حديث إسماعيل بن عيّاش عن أهل الشام و قال أحمد بن حنبل: إسماعيل بن عيّاش أصلح من بقيّة و لبقيّة أحاديث مناكير عن الثقات.[3]

أبو حاتم: يقول ابن أبي حاتم في علل الحديث:"سمعت أبي و ذكر حديث إسماعيل بن عيّاش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه و سلم-و ذكر الحديث- ثم قال: فقال أبي هذا خطأ إنّما هو عن ابن عمر قوله"[4] .

البيهقي: يقول بعد روايته الحديث: قال محمد إسماعيل البخاري فيما بلغني عنه إنّما روى هذا إسماعيل بن عيّاش عن موسى بن عقبة و لا أعرفه من حديث غيره و إسماعيل منكر الحديث عن أهل الحجاز و العراق[5] .

ابن عديّ: قال ابن عديّ في الكامل:"هذا الحديث بهذا الإسناد لا يرويه غير إسماعيل بن عيّاش. و ضعّفه أحمد و البخاري و غيرهما. و صوّب أبو حاتم و قفه على ابن عمر انتهى"[6] .

المباركفوري: يقول في التحفة:"و الحديث ضعيف لأن إسماعيل بن عيّاش قد وثقه أئمة الحديث في أهل الشام و ضعّفوه في الحجازيين، و هو روى هذا الحديث عن موسى بن عقبة و هو من أهل الحجاز. قال البيهقي في

---

[1] ميزان الإعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي-دار المعرفة- بيروت (242/1).

[2] سنن الترمذي: (87/1).

[3] علل الحديث لابن أبي حاتم دار المعرفة -بيروت (145-1985م) (49/1).

[4] سنن البيهقي (89/1).

[5] نصب الراية للإمام الزيلعي (195/1).

المعرفة: هذا حديث يتفرد به إسماعيل بن عيّاش و روايته عن أهل الحجاز ضعيفة لا يحتج بها، قال أحمد بن حنبل و يحيى بن معين و غيرهما من الحفاظ و قد روى هذا عن غيره، و هو ضعيف[1] .

الشوكاني: قال في نيل الأوطار:"في إسناده إسماعيل بن عيّاش و روايته عن الحجازيين ضعيفة، و هذا منها و ذكر البزّار: أنه تفرّد به عن موسى بن عقبة، و سبقه إلى نحو ذلك البخاري و تبعهما البيهقي[2] .

الموازنة بين موقف نقّاد الحديث و بين ما ذهب إليه أحمد شاكر:

مما سبق ذكره من أقوال النّقاد في هذا الحديث، يتضح لنا كيف أن الإتفاق حاصل بين المتقدمين و المتأخرين في إعلال هذا الحديث رغم اختلاف مذاهبهم في الحكم على تفرّد الثقات. و لكنّ الشذوذ كان من العلاّمة أحمد شاكر الذي صحّح الحديث ووثّق إسماعيل بن عيّاش بإطلاق، و اعتبر الذين تكلموا فيه لا حجّة لهم.

و حتى نكتشف صحّة ما ذهب إليه الشيخ -رحمة الله عليه- من عدمه نستعرض مجمل ما قيل في إسماعيل بن عيّاش من كتب الرّجال بشيء من الإيجاز.

أقوال الحفّاظ في إسماعيل بن عيّاش:

عند تتبعنا أقوال المتكلمين فيه، و جدنا أنّهم ينقسمون إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: من وثّقه بإطلاق وهم قلّة.

الصنف الثاني: من وثّقه في أحاديث أهل الشام و ضعّفه في غيرهم إذا تفرّد عنهم و هم الأكثرون.

الصنف الثالث: من ضعّفه و ردّ حديثه في كلّ الحالات، وهم قلة أيضا.

أقوال الموثّقين بإطلاق:

قال يزيد بن هارون : ما رأيت شاميا و لا عراقيا أحفظ من إسماعيل بن عيّاش.

و يقول أيضا: ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عيّاش ما أدري ما الثوري؟ و يقول علي بن عبد الله بن جعفر: رجلان هما صاحبا حديث بلدهما إسماعيل بن عيّاش و عبد الله بن لهيعة.

و قال يعقوب بن سفيان: و تكلّم قوم في إسماعيل و إسماعيل ثقة عدل أعلم النّاس بحديث الشام و لا يدفعه دفع و أكثر ما تكلموا، قالوا يغرب عن ثقات المدنيين و المكيين.

و في رواية عن يحيى بن معين قال: إسماعيل بن عيّاش ثقة و العراقيون يكرهون حديثه.

---

[1] تحفة الأحوذي لشرح جامع الترمذي للإمام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف -دار الفكر ط2. 1399هـ- 1979م (410/1).

[2] نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: لمحمد بن علي الشوكاني تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد -مصطفى محمد اهواري. مكتبة الكليات الأزهرية، (بدون تاريخ الطبع) (302/1).

أقوال الذين وثقوه في أحاديث الشام و ضعفوه في غيرها:

قال الإمام البخاري: إذا حدّث عن أهل بلده فصحيح، و إذا حدّث عن غير أهل بلده ففيه نظر.

و قال الإمام أحمد بن حنبل: في روايته عن أهل العراق و أهل الحجاز بعض الشيء و روايته عن أهل الشام كأنّه أثبت وأصح.

و قال أبو زرعة: صدوق إلاّ أنّه غلط في حديث الحجازيين و العراقيين. و في رواية عن يحيى بن معين قوله: كان ثقة فيما يروي عن أصحابه، أهل الشام. و ما روى عن غيرهم فخلط فيهم.و قال أيضا: إسماعيل بن عيّاش ثقة فيما يروي عن الشّاميين، وأمّا روايته عن أهل الحجاز، فإنّ كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم.

و قال دُحيم: هو في الشاميين غاية و خلط في المدنيين.

وقال ابن المديني: سمعت أبي يقول: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من اسماعيل بن عيّاش، لو ثبت على حديث أهل الشام، و لكنّه خلط في حديثه عن أهل العراق.

أقوال الذين ضعفوه بإطلاق:

منهم عبد الرحمان بن مهدي الذي حدّث عنه قديما و تركه.

و قال عنه أبو إسحاق الفزاري: ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه. و قال أيضا: اكتبوا عن بقيّة ما حدّثكم عن المعروفين و لا تكتبوا عنه عمّن يعرف و عمّن لا يعرف.

و قال النسائي: ضعيف.

و قال ابن خزيمة: لا يحتّج به[1].

رأينا في إسماعيل بن عياش:

فإذا نظرنا إلى مجمل هذه الأقوال. فإنّنا لا نسلّم بتوثيقه المطلق و لا بتضعيفه المطلق: و إنّما نختار أعدل الأقوال و أوسطها. و التي صدرت من كبار المتكلمين في الرجال، كالإمام البخاري و أحمد بن حنبل و أبي زرعة. و يحيى بن معين و أمثالهم بأنّه ثقة فيما روى عن أهل الشام، أما روايته عن غيرهم فينظر فيه.

---

(1) رجعت في ترجمة إسماعيل بن عيّاش و إلى ما قيل فيه من الاصناف الثلاثة إلى الكتب التالية :

-الجرح و التعديل للإمام الرّازي (2/191-192)

-كتاب المجروحين لابن حبّان تحقيق محمود ابراهيم زايد دار الوعي. ط2: 1402هـ (1/124-125)

-تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: المكتبة السلفية- المدينة المنورة (6/222-223).

-مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر: لابن منظور تحقيق ابراهيم صالح -دار الفكر-دمشق-الطبعة (1408هـ-1987م) (4/374 و ما بعدها).

-ميزان الإعتدال في نقد الرجال للذهبي (1/240 و ما بعدها)

-كتاب الضعفاء الكبير لأبي جعفر بن حماد العقيلي المكي تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي-دار الكتب العلمية -بيروت ط1 (1404هـ-1984م) (1/89-90).

و يمكن أن نأخذ فيه بما قاله العلاّمة عبد الرحمان المعلّمي، و الذي لا يبتعد فيما قال عمّا أقرّه كبار النّقّاد:"إسماعيل ثقة في نفسه لكنّ عن غير االشاميين تخليط كثير، فحدّه إذا روى عن غير الشّاميين أن يصلح في المتابعات و الشواهد"[1] .

القول الراجح في الحكم على الحديث:

من المعروف أن نقّاد الحديث، لا يصدرون حكما على حديث، و لا يتكلمون في راويه إلاّ بعد السّبر و الإستقراء لجميع مروياته، و هذا يبطل ما قاله العلاّمة أحمد شاكر فيمن تكلّموا في إسماعيل حيث قال: "وأكثر ما زعموا أنّه يخطيء في روايته عن أهل الحجاز و العراق، و لا بأس بذلك فإذا علمنا خطأه في حديث احترزنا منه"[2] .

فنقول: أنّ ما غاب عنه من أمر إسماعيل، علمه النّقاد المتقدمون، فإنّهم لم يعلّوا الحديث بمجرد كون ابن عيّاش يخلط عن غير الشاميين، بل لأنّهم تأكّدوا من الخطأ الذي وقع فيه، بعد جمعهم طرق الحديث فلم يصحّ منها طريق.

فالإمام البخاري حكم بجواز قراءة الجنب و الحائض القرآن لمّا لم يصح عنده حديث في هذا الباب.

قال المباركفوري في التحفة:"إعلم أنّ البخاري عقد بابا في صحيحه يدلّ على أنّه قائل بجواز قراءة القرآن للجنب و الحائض فإنّه قال: باب تقضي الحائض المناسك كلّها إلاّ الطواف بالبيت"[3] .

و من المعروف عن البخاري أنّ ما يرجّحه في أي مسألة بعدذكره لمجمل الأحاديث التي قيلت فيها و من رو يته، يعنون بها الباب فتكون بمثابة رأيه في تلك المسألة. حتى قيل: فقه الإمام البخاري في تراجم كتابه و ما يؤكّد لنا من أنّ البخاري لم يثبت عنده حديث في هذا الباب.

ما قاله الحافظ ابن حجر في الفتح:"و لم يصحّ عند المصنّف -أي البخاري- شيء من الأحاديث الواردة في ذلك... إلى أن يقول: و أمّا حديث ابن عمر مرفوعا لا تقرأ الحائض و لا الجنب شيئا من القرآن، فضعيف من جميع طرقه. انتهى[4] .

و ذهب الإمام البيهقي، مذهب البخاري في تعليله لطرق الحديث فقال: "وقد روى عن غيره عن موسى بن عقبة و ليس بصحيح، و روي عن جابر بن عبد الله من قوله في الجنب و الحائض و النفساء و ليس بالقوي"[5].

---

[1] التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: للعلاّمة عبد الرحمن المعلّمي تحقيق محمد ناصر الدين الألباني- زهير شاويش-عبد الرزاق حمزة المكتب الإسلامي-بيروت: ط2:(1406-1986) ص 417.

[2] تعليقاته على سنن الترمذي (237/1).

[3] تحفة الأحوذي (411/1).

[4] فتح الباري لابن حجر تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي-محب الدين الخطيب دار المعرفة -بيروت-(220/2 و 222)

[5] سنن بيهقي (89/2)

و قد أورد الدّارقطني الحديث من طرق أخرى لكنّها معلولة، يقول الحافظ ابن حجر : "لكن رواه الدّارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرّحمن عن موسى، و من وجه آخر فيه مبهم عن أبي معشر و هو ضعيف عن موسى. و صحّح ابن سيد النّاس، طريق المغيرة و أخطأ في ذلك، فإنّ فيها عبد الملك بن مسلَمة و هو ضعيف"[1] .

كل هذا يوضّح لنا صحّة مسلك المتقدّمين و حتى المتأخرين في إعلال الحديث بتفردّ إسماعيل بن عيّاش به: لنحجج التّي ذكرناها، و بذلك تصبح حجة الشيخ أحمد شاكر -رحمة الله عليه- ، عليه و ليست له، فقد بدا واضحا من أنّه هو الذي وثّق إسماعيل بن عيّاش بإطلاق بلا حجّة و لا دليل، عكس ما اتهم به نقّاد الحديث من كونهم تكلّموا فيه بلا برهان.

و حتى نزيد المسألة إيضاحا فإنّنا نورد-بإذن الله- مثالا ثانيا و نسأل الله التوفيق و السداد .

---

[1] تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: تحقيق شعبان محمد اسماعيل. مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة- (بدون تاريخ للطبع) (139/1).

المثال العملي الثاني:

يقول الإمام ابن حزم في المحلى[1]:

حدثنا حُمام ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا حبيب بن خلف البخاري، ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد ثنا معلى ثنا عيسى بن يونس ثنا هشام بن حسّان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال:(من ذرعه القيء[2] و هو صائم فليس عليه قضاء و من استقاء فليقض).

الحديث أخرجه الترمذي و أبو داود و ابن ماجة و الدّارقطني و الدّارمي و الحاكم في المستدرك و الطّحاوي في شرح معاني الآثار.[3]

و قد أعلّه نقّاد الحديث المحقّقون بسبب تفرّد عيسى بن يونس به، و تعقبهم بعض المتأخرين و المعاصرين. بأنّه ثقة و لا يضرّ تفرده، وأنّ عيسى لم ينفرد به بل تابعه غيره من الرواة عليها.

تصحيح العلاّمة أحمد شاكر لما انفرد به عيسى بن يونس:

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر تعقيبا على كلام الترمذي في هذا الحديث: "وقد غلط الترمذي في دعوى انفراد عيسى به، فقد رواه ابن ماجة، من طريق الحكم بن موسى عن عيسى بن يونس به، و من طريق أبي الشعثاء عن حفص بن غيّاث كلاهما عن هشام بن حسّان به.

و كذلك رواه الحاكم من طريق علي بن حجر عن عيسى و من طريق يحيى بن سلمان الجعفي عن حفص. و قال أبو داود بعد حديث عيسى: رواه أيضا حفص بن غياث عن هشام مثله. فسقط تفرّد عيسى بروايته. بل نقل الدارمي عن عيسى أنّه قال "زعم أهل البصرة أنّ هشاما أوهم فيه، فموضع الخلاف ههنا. و هشام ثقة حجّة، قال ابن أبي عروبة: ما رأيت أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام.

---

[1] المحلى لابن حزم (175/6)

[2] يقول ابن منظور:" ذرعه القيء إذا غلبه و سبق إلى فيه، و قد أذرعه الرجل إذا أخرجه. و في الحديث: من ذرعه القيء فلا قضاء عليه أي سبقه و غلبه في الخروج". لسان العرب : لابن منظور (1497/3).

[3] أخرجه الترمذي: في أبواب "الصيام" "باب" ما جاء في "من استقاء عمدا" رقم 716 (111/2)

و أبو داود في كتاب "الصوم"باب" الصائم يستقيء عمدا" رقم 2380 (310/2)

و ابن ماجة في كتاب "الصيام" باب" القبلة للصائم" وقال رواته كلّهم ثقات (184/2)

و الدارمي في كتاب "الصوم" باب" الرخصة في القيء للصائم" دار الفكر –بيروت(14/2)

و الحاكم في مستدركه في كتاب "الصوم "باب" إذا استقاء الصائم أفطر وإذا ذرعه القيء لم يفطر" (427/1)

و الطحاوي في شرح معاني الآثار كتاب "الصيام" باب" الصائم يقيء" الحديث رقم 3410 (97/2).

كلهم رووه من طريق عيسى بن يونس عن هشام بن حسّان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا وبألفاظ متقاربة.

و قد رواه الحاكم و ابن ماجة من طريق آخر عن حفص بن غياث عن هشام بن حسان به .

و قال أبو داود. إنّما تكلّموا في حديثه عن الحسن و عطاء لأنّه كان يرسل، و الذي هنا من رواية ابن سيرين، و ليس الحكم بالوهم على الراوي الثقة بالهيّن، و لذلك صحّحه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذّهبي و هو الحق"[1]

و ما ذهب إليه الشيخ -رحمه الله- يخالف ما ذهب إليه النّقّاد المتقدمون كما سنرى ذلك بعد قليل -إن شاء الله-.

آراء بعض النقاد المتقدمين في الحديث:

أعلّ هذا الحديث الجهابذة النّقاد من أمثال البخاري و أحمد بن حنبل و الترمذي و البيهقي بتفرد عيسى بن يونس عن هشام بن حسّان به.

فقد نقل الترمذي عن البخاري قوله، "لا أُراه محفوظا"[2].

و قال أيضا فيما نقله عنه ابن حجر في الفتح "لم يصّح و إنّما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبُري عن أبيه عن أبي هريرة، و عبد الله ضعيف جدا"[3].

و نقل البيهقي عن أبي داود قوله: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: ليس من ذا شيء"[4] يريد بذلك كما قال الخطّابي: "أنه غير محفوظ"[5] وقال أيضا -أي الإمام أحمد فيما نقله عنه مُهنّا[6]. كما جاء في التّلخيص "حدث به عيسى و ليس هو في كتابه، غلط فيه و ليس هو من حديثه[7].

و علّق الترمذي على الحديث بعد إخراجه له في سننه بقوله:"حديث أبي هريرة حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النّبي صلى الله عليه و سلم إلاّ من حديث عيسى بن يونس.

ثم قال: و قد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النّبي صلى الله عليه و سلم و لا يصح إسناده"[8].

---

[1] المحلى لابن حزم (175/6-176).

[2] سنن الترمذي (111/2)

[3] فتح الباري: للحافظ ابن حجر (175/4)

قال الدارقطني:"عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبُري أبو عبّاد مدني و أخوه يحيى، متروك" انظر كتاب الضعفاء و المتروكين لأبي الحسن علي بن عمر الدّارقطني: تحقيق صبحي البدري السّامرّائي: مؤسسة الرسالة -بيروت ط2 (1406هـ-1986م ص 112.

[4] سنن البيهقي: (219/4).

[5] تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لابن حجر (201/2).

[6] و هو مهنأ بن يحيى الشامي، صاحب الإمام أحمد، روى عن بقيّة و الكبار قال الأزدي: منكر الحديث و قال الدارقطني: ثقة نبيل.

ميزان الإعتدال (197/4).

[7] تلخيص الحبير (201/2).

[8] سنن الترمذي (111/2)

و قال البيهقي في سننه:"تفرّد به هشام بن حسّان القردوسي و قد أخرجه أبو داود في السنن و بعض الحفّاظ لا يراه محفوظا. ثم يقول و قد روي من وجه آخر ضعيف عن أبي هريرة مرفوعا"[1] .

و حاصل كلام هؤلاء الأئمة هو أنّهم أعلّوا هذا الحديث بتفرد عيسى بن يونس به رغم كونه ثقة.

و لقد أجاد ابن بطّال[2] – فيما نقله عنه العيني في العمدة- في تلخيص رأيهم فقال: "تفرّد به عيسى بن يونس و هو ثقة إلاّ أنّ أهل الحديث أنكروه عليه ووهم عندهم"[3] ، أي أنّ حفّاظ الحديث على علم من كون عيسى ثقة. لكن هذا لا يمنع عندهم من توهيمه و تخطئته خصوصا و قد تفرّد بالرواية.

لكنّ بعض المتأخرين و المعاصرين تعقبوهم يكون عيسى بن يونس ثقة و لا يضرّ تفرّده.

و ها نحن نسوق بعض نصوصهم لنقارنها بما سبق من أقوال المتقدّمين لنخلص في الأخير إلى وجه الصّواب في المسألة.

نصوص بعض المتأخرين:

كنّا قد أشرنا آنفا إلى رأي العلاّمة أحمد شاكر الذي ذهب إلى تصحيح الحديث[4] . و سنذكر هنا أقوال المتأخرين و المعاصرين ممّن ذهبوا إلى نفس ما ذهب إليه الشيخ -رحمة الله عليه-.

يقول الإمام النوّوي في المجموع: "فالحاصل أنّ حديث أبي هريرة بمجموع طرقه و شواهده المذكورة حديث حسن. و كذا نصّ على حسنه غير واحد من الحفّاظ، و كونه تفرّد به هشام بن حسّان لا يضر لأنّه ثقة.

و زيادة الثقة مقبولة عند الجمهور من أهل الحديث و الفقه و الأصول"[5] .

أما الشيخ الألباني فقد فصّل في ردّه على من أعلّوا الحديث. فقال في الإرواء -ردا على ادّعاء الترمذي عدم معرفته الحديث إلاّ من طريق عيسى بن يونس[6] – "قد عرفه غيره من حديث غير عيسى بن يونس فقال أبو داود عقبه: رواه أيضا حفص بن غيّاث عن هشام مثله...ثم قال: وإنّما قال البخاري و غيره بأنّه غير محفوظ لظنهم أنّه تفرّد به عيسى بن يونس عن هشام. كما تقدم عن الترمذي، و ما دام أنّه قد توبع عليه من حفص بن غيّاث و كلاهما ثقة محتجّ بهما في الصّحيحين فلا وجه لإعلال الحديث إذن. على أنّنا نرى أنّ الحديث صحيح و لو تفرّد به عيسى بن يونس لأنّه ثقة كما عرفت"[7] .

---

[1] سنن البيهقي (219/4).

[2] هو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الله بن بطّال القرطبي، مؤلف شرح البخاري روى عن أبي المطرف القنازعي و يونس بن عبد الله القاضي و توفي في صفر سنة (449هـ انظر شذرات الذهب (283/2) و الأعلام (285/4).

[3] عمدة القاري شرح صحيح البخاري المسمّى العيني على البخاري لبدر الدين العيني: دار الفكر (35/11).

[4] انظر تحقيق مسند أحمد شاكر (175/6-176).

[5] المجموع شرح المهذب: للإمام زكريا محيى الدين بن شرف النووي دار الفكر: (316/6).

[6] انظر سنن الترمذي (111/2)

[7] إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: لمحمد ناصر الدين الألباني ط1 (1399هـ-1979م) (52/4).

و هكذا اتّفق ثلاثتهم على تصحيح الحديث، بكون عيسى بن يونس ثقة ولا يضرّ تفرّده، بل أخذوا يسوقون روايات أخرى متابعة لرواية عيسى لينفون عنه تفرّده بالحديث لزعمهم أنّ المتقدّمين قد غفلوا عن معرفة هذه الرّوايات أو عجزوا عن الوصول إليها.

و حتى نكتشف صحّة مسلك النّقاد المحققين في تعليلهم الحديث بالتفرّد لا بد من الموازنة بين كلا الموقفين.

الموازنة بين الموقفين:

رأينا من خلال عرضنا لجملة الآراء في الحديث، أنّ هناك مسلكين مختلفين، مسلك النّقاد المتقدمين الذين أعلّوا الحديث بالتّفرد، و مسلك المتأخرين و المعاصرين الذين صحّحوا الحديث بناء على أنّ المتفرّد به ثقة.

و إذا نظرنا إلى ظاهر الإسناد فهو صحيح و رواته ثقات، و لم نجد واحدا من أصحاب الحديث الأثبات تكلّم فيهم بما يقدح في عدالتهم و إتقانهم، سواء تعلّق الأمر بعيسى بن يونس أو هشام بن حسّان أو محمد بن سيرين فكلّهم بلغوا من الحفظ و الإتقان الغاية.

و انطلاقا من هذا رفض بعض المتأخرين و المعاصرين، تعليل المتقدّمين هذا الحديث بتفرّد عيسى بن يونس به و غفل هؤلاء أو تغافلوا على أن الحديث قد يكون ظاهره الصحة ، لكن فيه علّة تخفى عليهم إنقدحت في أنفس أهل هذا الفن، فيرون تعليل الحديث، فليس من المسوّغ أن يُتعقب عليهم بخلاف ما ذهبوا إليه بكون رواة الحديث كلّهم ثقات، كما فعل ذلك المتأخرون عادة.

يقول الإمام الحاكم:"وإنّما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، و علّة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدّثوا بحديث له علّة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا، و الحجّة فيه عندنا الحفظ و الفهم و المعرفة لا غير"[1].

و يقول العلاّمة عبد الرحمان المعلّمي:"إذا استنكر الأئمة المحققون المتن و كان ظاهر السّند الصّحة، فإنّهم يتطلّبون له علّة، فإذا لم يجدوا علّة قادحة مطلقا حيث وقعت. أعلّوه بعلّة ليست بقادحة مطلقا... إلى أن قال: و بهذا يتبيّن أنّ ما يقع ممّن دونهم من التعقب، بأنّ تلك العلّة غير قادحة و أنّهم صحّحوا ما لا يحصى من الأحاديث مع وجودها فيها، إنّما هو غفلة عمّا تقدّم من الفرق، اللّهم إلاّ أن يثبت المتعقّب أن الخبر غير منكر"[2].

هذا أعلّ الأئمة النّقّاد الحديث مع صحة إسناده ظاهرا، لعلمهم و فهمهم و معرفتهم بطرق الحديث و رجاله معرفة دقيقة مكّنتهم من إستكشاف علّته التي خفيت عن غيرهم، لذا صار فنّ العلل أغمض أنواع الحديث و لا يقدر عليه إلاّ الرّاسخون فيه.

يقول ابن حجر:"و هذا الفن أغمض أنواع الحديث و أدقّها مسلكا، و لا يقوم به إلاّ من منحه الله تعالى فهما غايصا و اطّلاعا حاويا و إدراكا لمراتب الرّواة و معرفة ثاقبة، و لهذا لم يتكلم فيه إلاّ أفراد أئمة هذا الشأن

---

[1] معرفة علوم الحديث: ص 112-113

[2] مقدمة التعريف المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام الشوكاني: تحقيق عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليماني المكتب الإسلامي بيروت ط2 1392هـ ص:ج.

وحدّ فيه. و إليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك و الإضلاع على غوامضه دون غيرهم ممّن لم يمارس ذلك"[1]. و إنكار الإمام البخاري لهذا الحديث و أنّه إنما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبري -كما قال-[2] هو أكبر دليل على أنّه ليس من حديث عيسى بن يونس عن هشام بن حسّان به. و ما يؤيد ما ذهب إليه البخاري هو ما قاله الإمام أحمد بن حنبل و الذي نقلناه آنفا: "حدّث به عيسى و ليس هو في كتابه، غلط فيه و ليس هو من حديثه"[3].

و شهادة هذين الإمامين الناقدين، كافية في الرّد على من صحّحوا الحديث فضلا على أنّ الإمامين الترمذي و البيهقي أيّداهما فيما ذهبا إليه.

و هكذا لم تبق للمتأخرين و المعاصرين حجّة فيما ذهبوا إليه، و ثبت من خلال ما أوردناه من نقول و سقناه من أدلة، صحّة مسلك المتقدّمين في تعليل الحديث[4]

و يجدر بنا في آخر هذه الموازنة أن نقف عند بعض ما قاله العلاّمة أحمد شاكر و الشيخ ناصر الدين الألباني في ردودهما على من أعلّوا الحديث من النقّاد فقد أشارا في تعليقهما[5] إلى أنّ معلليّ الحديث بالإنفراد لم يكونوا على علم بطرق الحديث الأخرى، خاصة طريق حفص بن غيّاث عن هشام بن حسّان به[6] و هذا كلام لا قيمة له، و مردود على أصحابه، تردّه تعليقات النّقاد أنفسهم على الحديث، فلقد كانوا يعرفون أن للحديث طرقا أخرى و لكنّها لم تصح عندهم و هذا ما زادهم تأكيدا في إعلال حديث عيسى بن يونس. و لا بأس بإعادة أقوالهم.

يقول البخاري"لم يصح، وإنّما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة و عبد الله ضعيف جدا"[7]

و قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: "ليس من ذا شيء"[8].

و قال الترمذي: "و قد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم و لا يصح إسناده"[9].

و قال البيهقي: "و قد روي من وجه آخر ضعيف عن أبي هريرة مرفوعا"[10].

---

[1] سكت على كتاب ابن الصلاح: للحافظ ابن حجر: تحقيق مسعود عبد الحميد السّعدني-محمد فارس دار الكتب العلمية بيروت ط 1 1414هـ 1994م ص 295..

[2] فتح الباري (175/4).

[3] تهذيب الكمال (201/2).

[4] و قد ذهب الإمام الكنوي إلى اعتبار هذا الحديث من قبيل الضعيف المتلقى بالقبول تماشيا مع مذهبه الذي يعتبر الحديث الضعيف إذ تأيّد بالعمل يرتقي من حالة الضعف إلى مرتبة القبول: انظر الاجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لعبد الحي اللكنوي. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة -دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة القاهرة.ط: 3 (1414هـ-1993م) ص (234 و 237) .

[5] نظر على سبيل المثال تعليق أحمد شاكر (175/6) - إرواء الغليل للألباني (52/4)

[6] طريق حفص بن غيّاث عن هشام بن حسّان به أخرجه الإمام الحاكم في المستدرك (426/1) من نفس الكتاب و الباب الذي أشرنا إليه آنفا عند تخريجنا لطريق عيسى بن يونس و ابن ماجة من نفس الكتاب و الباب المشار إليه آنفا (36/1) و قد أشار إلى هذا الطريق أبو داود بعد روايته الحديث من طريق عيسى بن يونس (2 310).

[7] فتح الباري (4 175)

[8] سنن البيهقي (219/4)

[9] سنن الترمذي (111/2)

[10] سنن البيهقي (219/4).

و ذهب الحافظ المناوي نفس مذهبهم فقال: "و قد روي من غير وجه لا يصح إسناده"[1] .

و كفى بهذه الأقوال حجّة قاطعة على معرفتهم التّامة بجميع طرق الحديث على عكس ما ادعّاه الشيخان الفاضلان.

ممن ينبغي أن يكون الوهم؟

مما تقدّم آنفا، رأينا أنّ المتقدمين، قد أعلّوا الحديث بتفرّد الثقة به و اعتبروا أنّ المتفرد بالحديث هو عيسى بن يونس و على ذلك سار المتأخرون و المعاصرون-أي في تحديد موضع التفرد-.

لكن الإمام البيهقي أعلّه بتفرد هشام بن حسّان به، و كذا صنع النّوويّ حيث حدّد موضع التفرّد من هشام بن حسّان.

فبعد أن رجّحنا إعلال الحديث بالتفرد. فممّن ينبغي أن يكون الوهم؟ من عيسى أو من هشام؟ مع العلم أنّ كليهما ثقتان مشهود لهما بالحفظ و الإتقان.

فمن خلال تقصّينا أحوالهم من كتب الرجال و صلنا إلى نتيجة مفادها أن الوهم من عيسى بن يونس ينبغي أن يكون. و ذلك لكون هشام بن حسّان من أثبت النّاس في محمد بن سيرين. فقد قال فيه شيخه محمد بن سيرين: هشام منّا أهل البيت و قال سعيد بن أبي عَروبة: ما رأيت أو ما كان أحد أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام.

و روى مخلد بن حسين أنّه كان إذا حدّث عن ابن سيرين سرده كما سمعه. و إن كان ابن سيرين ترسّل فيه هشام في حديث ابن سيرين خاصة. و قال حجّاج الأنماطي: كان حمّاد بن سلمة لا يختار على هشام في حديث ابن سيرين أحدا، و قال ابن المديني. أمّا أحاديث هشام عن محمد فصحاح. و كان أبو عبد الرحمان يقول: كان هشام بن حسّان صدوقا و كان يثبت في رفع الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، و قال يحيى القطّان هشام في محمد ثقة[2] .

و من كانت هذه حاله في ابن سيرين فلا ينبغي أن يكون الخطأ منه بل عامة أحاديثه عنه صحاح كما أشار إلى ذلك ابن المديني[3] فضلا على ما سقناه من أدلة و حجج على أنّ الخطأ هو من عيسى بن يونس.

---

[1] فيض القدير شرح الجامع الصغير: لعبد الرؤوف المناوي دار الفكر ط2 (128/6).

[2] انظر الجرح و التعديل (54/9 و ما بعدها) و ميزان الإعتدال (295/4 و ما بعدها).

[3] انظر الجرح و التعديل (55/9).

المبحث الثاني

موقفه من زيادة الثقة

و سوف نتناول هذا المبحث خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: حقيقة زيادة الثقة

لقد بيّن العلاّمة أحمد محمد شاكر رأيه في هذه المسألة بكل وضوح من خلال تعليقاته و شروحه، و كان فيها منتصرا لرأي المتأخرين الذين يرون قبولها على الإطلاق، فصار من واجبنا أن نقف عند أقواله و نناقشها بالحجة و البرهان، و نعقد المقارنة بينها و بين ما ذهب إليه المتقدمون النّقاد و ذلك من خلال بعض الأمثلة العملية الحديثية التي كانت محلا لتحقيقاته و تعليقاته، ثم نخلص إلى الرّأي الذي يتفق مع وجه الحق و الصواب و يتماشى مع الواقع الحديثي و طريقة المحققين من أعلام هذا الفن.

و لكن قبل هذا يجدر بنا أن نمر بمقدّمات عامة حول هذه المسألة من حيث تعريفها و أقسامها و ما يتصل بها من أحكام. مع ملاحظة أنّني سوف لن أفرق بين تعارض الوصل و الإرسال أو الرفع و الوقف أو زيادة لفظة في الحديث كما يفعل كثير من المتأخرين في مصنّفاتهم. فكلّها تدخل في باب زيادات الثقات.

تعريفها: "هي ما يتفرّد به الثقة في رواية الحديث من لفظة أو جملة في السّند أو المتن"[1].

و يوضح محمد محي الدين عبد الحميد صورتها أكثر فيقول:" إذا روى حافظان ثقتان عدلان حديثا واحدا، ووقعت في رواية أحدهما لهذا الحديث زيادة لا يرويها الآخر.أو روى الحافظ الواحد الثقة العدل حديثا مرّتين. ووقعت في إحدى روايتيه زيادة لم يروها في الرواية الأخرى، فقد تكون هذه الزيادة مما يتعلق به حكم شرعي و قد لا تكون، و قد تكون ممّا يغيّر حكما ثابتا بغير هذا الحديث و قد لا تكون و قد تكون ممّا يوجب نقض حكم ثبت بخبر ليست هذه الزيادة فيه و قد لا تكون"[2].

و زيادات الثقات من الأبواب التي أولاها المحدّثون و الفقهاء عناية فائقة، وذلك بجمع الطرق و الأبواب و تفتيش الأسانيد للكشف عن تلك الزّيادة، لما يترتب عليها من آثار فقهية و حديثية سواء تعلّق الأمر بزيادة لفظة في الحديث، أو كان التعارض بين حديثين في الوصل و الإرسال أو الوقف و الرفع.

أقسامها:إنطلاقا من التّعريف فإنّنا نقسّمها إلى قسمين. زيادة في السّند و زيادة في المتن.

1) الزيادة في السّند: أي زيادة الوصل في مقابل الإرسال، و زيادة الرفع في مقابل الوقف. و قد اختلف نقّاد الحديث في ترجيح أحدهما عن الآخر، علما أنّ الأئمة المحققون لم يفرقوا بين زيادة في السّند أو في المتن أثناء

---

[1] منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر –دار الفكر– دمشق ط: 3 (1412-1992) ص 423

[2] تعليقات محمد محي الدين عبد الحميد على توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني المكتبة السلفية المدينة المنورة. ص(16/2)

حديثهم عن حكم زيادات الثقات. و لقد كان صنيع أكثر المتأخرين و المعاصرين فيما إذا تعارض الوصل و الإرسال أو الرّفع و الوقف، وكان الواصل و الرافع ثقة، فإنّهم يأخذون بالوصل و الرّفع لأنّها زيادة من ثقة فتقبل على إطلاقها، و من هؤلاء العلاّمة أحمد محمد شاكر الذي يقول: "قد يروي الثقات الحديث الواحد من طريق واحد ثم يختلفون فيه فبعضهم يرويه مرسلا و بعضهم موصولا، أو يرويه بعضهم مرفوعا و بعضهم موقوفا فالقول الرّاجح في هذا و هو صحيح عند المحدثين و الفقهاء و الأصوليين أن تقدم الرّواية التي فيها الزّيادة من الوصل و الرفع، لأن الزيادة من الثقة واجب قبولها"[1].

فما مدى صحّة ما ذهب إليه أحمد شاكر؟ هذا ما سنتعرف عليه من خلال عرضنا لجمل الآراء التي وافقت مذهبه أو التي عارضته، مع الإشارة إلى أنّنا سوف نرجئ الحديث عن آراء النّقّاد المحققين من المتقدمين عند تحريرنا لمذهبهم في المسألة في نهاية هذا المبحث.

يقول الخطيب البغدادي: "قال أكثر أصحاب الحديث أنّ الحكم في هذا أو ماكان بسببه للمرسل، و قال بعضهم إن كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه فالحكم لهم، وقال بعضهم إن كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل و لا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله و منهم من قال: لا يجوز أن يقال في مسند الحديث الذي يرسله الحفاظ أنه عدل لأن إرسالهم له يقدح في مسنده فيقدح في عدالته. و منهم من قال الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة ضابطا للرّواية فيجب قبول خبره، و يلزم العمل به وإن خالفه غيره، و سواء كان المخالف له واحد أو جماعة و هذا القول هو الصحيح عندنا...."[2].

و قد عقب الحافظ ابن رجب على قوله هذا و رماه بالتناقض فقال: "و قد صنّف في ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب مصنّفا حسنا سمّاه: (تمييز المزيد في متصل الأسانيد) و قد قسّمه قسمين ، أحدهما: ما حكم فيه بصحّة ذكر الزيادة في الإسناد و تركها، و الثاني: ماحكم فيه بردّ الزيادة و عدم قبولها، ثمّ إنّ الخطيب تناقض فذكر في كتاب الكفاية: للنّاس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث و وصله، كلّها لا تعرف عند أحد من متقدّمي الحفّاظ إنّما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنّه اختار أنّ الزيادة من الثقة تقبل مطلقا، كما نصره المتكلمون و كثير من الفقهاء، و هذا يخالف تصرّفه في كتاب تمييز المزيد، و قد عاب تصرّفه في كتاب تمييز المزيد بعض محدّثي الفقهاء و طمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية"[3].

و يفهم من كلام ابن رجب، أنّ الخطيب البغدادي، يفرّق بين حكم تعارض الوصل و الإرسال أو الوقف و الرفع و بين زيادة لفظة في متن الحديث، حيث اعتبر أنّ جماهير المحدّثين يأخذون بالمرسل إذا تعارض مع الموصول، بينما يحكمون بقبول زيادة الثقة مطلقا إذا ما تعلّق الأمر بزيادة لفظة في المتن، وكأنّ تعارض الوصل و الإرسال و الوقف و الرّفع ليس من قبيل زيادة الثقة.

---

[1] تعليقات أحمد شاكر على ألفية السيوطي: ص29.

[2] الكفاية في علم الرواية ص 411.

[3] شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ص 243-244.

و قد حاول الحافظ ابن حجر أن يجد محملا لكلام الخطيب فقال: "و يمكن الجواب عن الخطيب، بأنّه لما حكى الخلاف في المسألة الثانية عنهم و عن أهل الفقه و الأصول صار الأكثر في جانب مقابله، و لا يلزم من تلك دعوى فرق بين المسألتين و الله أعلم"[1].

و قال الإمام النووي في معرض حديثه عن حكم زيادة الثقة: "وأما إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلا و بعضهم مرسلا، أو بعضهم مرفوعا، أوبعضهم موقوفا أو وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله أو وقفه في وقت، فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدّثين و قاله الفقهاء و أصحاب الأصول، و صحّحه الخطيب البغدادي أنّ الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر و أحفظ لأنّه زيادة ثقة و هي مقبولة إنتهى[2] .

و قال الحافظ العراقي:" "إختلف الثقات في حديث فرواه بعضهم متصلا و بعضهم مرسلا فاختلف أهل الحديث فيه، هل الحكم لمن وصله أو لمن أرسله أو للأكثر أو للأحفظ على أربعة أقوال، أحدها: أنّ الحكم لمن وصل و هو الأظهر كما صحّحه الخطيب"[3] .

و قال السيوطي: "إذا روى بعض الثقات الضّابطين الحديث مرسلا، و بعضهم متصلا، أو بعضهم موقوفا، و بعضهم مرفوعا، أو وصله هو أو رفعه في وقت أو أرسله ووقفه في وقت آخر، فالصّحيح عند أهل الحديث و الفقه و الأصول، أنّ الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله في الحفظ و الإتقان أو أكثر منه،لأنّ ذلك -أي الرفع و الوصل- زيادة ثقة و هي مقبولة انتهى"[4] .

و في المسألة أقوال أخرى لا داعي لذكرها، و قد أشار إليها الخطيب البغدادي فيما نقلناه عنه في الكفاية.

و لأئمة المحققين نظر في المسألة، مغاير لما طرحه المتأخرون ممّن أشرنا إلى آرائهم ، سنعرفه في موضعه إن شاء الله.

2) الزيادة في المتن: "و هي أن يروي أحد الرّواة زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره"[5] .

و لم يفرّق العلاّمة أحمد شاكر في الحكم بين ما تعلّق بزيادة في السند أو في المتن فكلاهما مقبول عنده بل و جب الأخذ به. فيقول في شرحه على اختصار علوم الحديث "فإذا روى العدل الثقة حديثا وزاد فيه زيادة لم يروها غيره من العدول الذين رووا نفس الحديث أو رواه الثقة العدل نفسه مرة ناقصا و مرّة زائدا.

فالقول الصّحيح الرّاجح، أنّ الزّيادة مقبولة. سواء أوقعت ممّن رواه ناقصا أم من غيره، و سواء أتعلق بها حكم شرعي أم لا،وسواء غيّرت الحكم الثابت أم لا،و سواء أوجبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هي فيه أم لا؟

---

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح ص 286.

[2] مقدمة شرح مسلم للنووي دار الفكر- بيروت (32/1).

[3] التذكرة و التبصرة شرح ألفية العراقي للحافظ العراقي دار الكتب العلمية: بيروت لبنان (174/1-175).

[4] تدريب الرّاوي (221/1).

[5] منهج النقد في علوم الحديث ص 425.

و هذا هو مذهب الجمهور من الفقهاء و المحدّثين، و ادّعى ابن طاهر الإتّفاق على هذا القول"[1] .

و يقول الخطيب البغدادي بعد عرضه لمحمل الآراء في المسألة:"و الذي نختاره من هذه الأقوال أنّ الزّيادة، الواردة مقبولة على كل الوجوه و معمول بها إذا كان راويها عدلا حافظا و متقنا ضابطا"[2] .

و يقول ابن الصلاح: "و مذهب الجمهور من الفقهاء و أصحاب الحديث فيما حكاه الخطيب أبو بكر: أنّ الزيادة من الثقة مقبولة إذا انفرد بها، سواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه ناقصا مرّة و رواه مرة أخرى و فيه تلك الزّيادة، أو كانت الزّيادة من غير من رواه ناقصا، خلافا لمن ردّ من أهل الحديث ذلك مطلقا. و خلافا لمن ردّ الزيادة منه و قبلها من غيره"[3] .

و يقول ابن حزم في الإحكام:"إذا روى العدل زيادة على ما روى غيره فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره، منه أو دونه أو فوقه، فالأخذ بتلك الزيادة فرض.. ثم يقول: و لا فرق بين أن يروي الرّاوي العدل حديثا، فلا يرويه أحد غيره، أو يرويه غيره مرسلا، أو يرويه ضعفاء، و بين أن يروي الرّاوي العدل لفظة زائدة لم يروها غيره من رواة الحديث، و كلّ ذلك سواء واجب قبوله"[4] .

و في المسألة أقوال أخرى كثيرة ذكرها أغلب من كتبوا في فنّ مصطلح الحديث، وحسبنا أن نعرف أنّ الآراء التي ذكرناها قبل قليل لا تتفق مع ما ذهب إليه النّقّاد المحققون كما سنرى -إن شاء الله-.

و بعد تطرقّنا للجانب النّظري في هذه المسألة ننتقل إلى الجانب العملي من خلال ذكرنا لمثالين حديثيين، الأول: في تعارض الوصل و الإرسال و الثاني: في زيادة لفظة في الحديث.

---

[1] شرحه على اختصار علوم الحديث ص 59.

[2] الكفاية: ص 425

[3] مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص 50

[4] الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (2/90-91).

المثال العملي الأول: (التعارض بين الوصل و الإرسال)

روى ابن عبّاس: (أنّ جارية بكرا أتت النّبي صلى الله عليه و سلم فذكرت له أنّ أباها زوّجها و هي كارهة، فخيّرها النّبي صلى الله عليه و سلم)

هذا الحديث أخرجه أبو داود و النّسائي و ابن ماجة و أحمد و الدّارقطني و البيهقي، و ذكره ابن أبي حاتم في علله[1].

و قد ورد من بعض الطرق موصولا، و من بعضها الآخر مرسلا، واشتهرت رواية الوصل من طريق حسين بن محمد المرورذيّ عن جرير بن حازم عن أيوب السّختياني عن عكرمة عن ابن عبّاس مرفوعا.

و رواية الإرسال اشتهرت من طريق حمّاد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرفوعا.

و اختلف نقّاد الحديث في ترجيح أحدهما عن الآخر، فبعضهم رجّح الموصول عن المرسل و البعض الآخر أعلّ الموصول بالمرسل.

ترجيح العلاّمة أحمد شاكر الوصل على الإرسال:

سلك الشيخ أحمد شاكر مسلك المتأخّرين في ترجيح الموصول على المرسل، لأنّ فيه زيادة من ثقة. فهي مقبولة عنده على إطلاقها. فيقول في تعليقه على هذا الحديث: "رواه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن حسين بن محمد، ثم رواه عن محمد بن عبيد عن حمّاد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن النّبي صلى الله عليه و سلم و قال أبو داود: لم يُذكر ابن عباس و هكذا رواه النّاس مرسلا، معروف. يريد أبو داود

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب "النكاح"باب" في البكر يزوجها أبوها و لا يستأذنها (233/2)

-النّسائي في السنن الكبرى. كما جاء في نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي (195/3).

-ابن ماجة في سننه كتاب "النكاح" باب" من زوّج ابنته و هي كارهة" الحديث رقم 1875 (603/1).

-أحمد في مسنده (شرح شاكر) الحديث رقم 2469 من مسند ابن عباس (155/4).

-الدّارقطني في سننه: الحديث رقم 56 من كتاب النكاح (234/3).

-البيهقي في سننه: كتاب "النكاح" باب" ماجاء في إنكاح الآباء الأبكار (117/7).

-ابن أبي حاتم في علله الحديث (417/1).

تعليل الموصول بالمرسل و تبعه على ذلك البيهقي، و هو تعليل غير مقبول"[1]

و لكي نستوضح مدى صحّة ما قاله الشيخ -رحمه الله- لا بد أن نعرض آراء بعض المتقدمين من نقاد الحديث، و بعض المتأخرين وما قالوه في ترجيح وصل الحديث أو إرساله ثم نوازن بين كلا الموقفين لنخلص في الأخير إلى وجه الصّواب في المسألة -إن شاء الله-.

آراء بعض المتقدمين:

أبو داود: أورد الإمام أبو داود في سننه كلا الطريقين الموصول و المرسل، و بعد ذكره للرواية المرسلة من طريق حمّاد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن النّبي صلى الله عليه و سلم قال: لم يذكر ابن عباس و كذلك رواه الناس مرسلا معروف. انتهى"[2] أي أنّه رجّح المرسل عن الموصول.

أبوحاتم و أبو زرعة: يقول أبو محمد بن عبد الرحمان الرّازي:"سألت أبي و سئل أبو زرعة عن حديث رواه حسين المروذيّ عن جرير بن حازم عن أيّوب عن عكرمة عن ابن عباس، أنّ رجلا زوّج ابنته و هي كارهة ففرّق النّبي صلى الله عليه و سلم بينهما، قال أبي هذا خطأ إنّما هو كما رواه الثقات عن أيّوب عن عكرمة أنّ النّبي صلى الله عليه و سلم، مرسل منهم ابن عليّة و حمّاد بن زيد، أنّ رجلا تزوّج، و هو الصحيح، قلت لهم ممّن؟ قال من حسين ينبغي أن يكون ، فإنّه لم يرو عن جرير غيره، قال أبي رأيت حسين المرورروذيّ و لم أسمع منه، قال أبو زرعة: حديث أيّوب ليس هو بصحيح انتهى"[3] .

الدّارقطني: أورد الإمام الدّارقطني في سننه طرق الحديث الموصولة، طريق جرير بن حازم عن أيّوب عن عكرمة عن ابن عبّاس مرفوعا، و طريق زيد بن حبان عن أيّوب عن عكرمة عن ابن عباس.

و طريق أيّوب بن سويد عن سفيان الثوري عن أيّوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ثم أشار إلى أنّ غير أيّوب بن سويد يرسله عن الثوري عن أيّوب عن عكرمة عن النّبي صلى الله عليه و سلم، ثم رجّح

---

[1] مسند أحمد بتحقيق شاكر (151/4)

[2] سنن أبي داود (233/2)

[3] علل الحديث لابن أبي حاتم (417/1).

لإرسال عن الوصل بقوله:" و الصحيح المرسل"[1] .

البيهقي: أورد في سننه الحديث من الطريق الموصول، عن حسين بن محمد عن جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عبّاس مرفوعا، ثم قال:"فهذا حديث أخطأ فيه جرير بن حازم على أيوب السختياني، و المحفوظ عن أيوب عن عكرمة عن النّبي صلى الله عليه و سلم مرسلا، ثم ذكر الحديث المرسل من طريق أبي داود عن محمد بن عبيد عن حمّاد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن النّبي صلى الله عليه وسلم مرسلا"[2].

الخطيب البغدادي: قال الخطيب البغدادي كما جاء عنه في التنقيح ردا على أبي حاتم الذي اعتبر حسين بن محمد منفردا بالرواية عن جرير بن حازم. "قد رواه سليمان بن حرب عن جرير بن حازم أيضا كما رواه حسين فبرئت عهدته وزالت تبعته. ثم رواه باسناده قال: ورواه أيوب بن سويد هكذا عن الثوري عن أيوب موصولا. و كذلك رواه معمر بن سليمان عن زيد بن حبان عن أيوب انتهى"[3]. و حاصل الكلام أنّه يرجّح الموصول عن المرسل.

آراء بعض المتأخرين:

ابن قيّم الجوزية: قال ابن القيّم تعليقا على هذا الحديث:"على طريقة البيهقي و أكثر الفقهاء و جمع أهل الأصول هذا حديث صحيح، لأن جرير بن حازم ثقة ثبت، و قد وصله و هم يقولون: زيادة الثقة مقبولة فما بالها تقبل في موضع، بل في أكثر المواضع التي توافق مذهب المقلّد، و ترد في موضع يخالف مذهبه؟ و قد قبلوا زيادة الثقة في أكثر من مائتين من الأحاديث رفعا ووصلا، وزيادة لفظ و نحوه، و هذا لو انفرد به جرير فكيف و قد تابعه على رفعه عن أيوب، زيد بن حبّان ذكره ابن ماجة في سننه. ثم يقول، و أمّا حديث جرير الذي أشار البيهقي إلى أنّه أخطأ فيه على أيوب فرواه النّسائي، أيضا من حديث جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس و ذكر الحديث. ثم ساق بعض الأحاديث التي توافق معنى الحديث من طرق أخرى يثبت من خلالها صحّة الحديث الموصول، و أنّ الإستئذان ليس مبنيا على الإستحباب بل على الوجوب"[4] .

ابن التركماني: قال العلاّمة ابن التركماني في الجوهر النّقي تعليقا على كلام الإمام البيهقي في الحديث "قلت جرير بن حازم ثقة جليل، و قد زاد الرفع فلا يضرّه إرسال من أرسله. كيف و قد تابعه الثوري و زيد بن

---

[1] سنن الدّارقطني بتصرف يسير(3/234-235)

[2] سنن البيهقي-بتصرف يسير (7/117).

[3] ينظر نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ الزيلعي (3/190).

[4] عون المعبود شرح سنن أبي داود لابن قيّم الجوزية- بشيء من الإختصار -دار الكتب العلمية بيروت لبنان-ط1: (1410هـ-1990م) (6/15).

حبّان فروياه عن أيوب كذلك مرفوعا كذا قال الدّارقطني و ابن القطّان و أخرج رواية زيد كذلك النّسائي و ابن ماجة في سننهما من حديث معمر بن سليمان عن زيد عن أيوب"[1] .

الموازنة بين الموقفين:

من خلال ما تقدّم من الأقوال و الآراء في الحديث، يتّضح الفرق بيّنا بين منهج المتقدمين و المتأخرين في معالجة هذه المسألة، فبينما يتمسك الجهابذة النقّاد بقرائن الأقوال و الملابسات في ترجيح الزّيادة نجد المتأخرين يكتفون بمجرد النظر في أحوال الرّواة من الحفظ و الإتقان من عدمه في حكمهم على الحديث. و لهذا رفض النّقّاد محققون قبول وصل الحديث على إرساله رغم أنّ الزيادة كانت من أحد الثقات و هو جرير بن حازم، لكن ذلك لم يكن كافيا عندهم لترجيح زيادته. فما السبب يا ترى الذي أدّى بهم إلى إعلال الموصول بالمرسل؟ و هل تفطّن المتأخرون لما غفل عنه المتقدمون في كون جرير ثقة و يجب قبول زيادته؟ هذا ما سنعرفه فيما يلي -إن شاء الله-.

عند تتبعنا لطرق الحديث و تقصينا لأحوال الرّواة اتّضحت لنا الأمور التالية:

ا- أنّ جملة من روى الحديث عن أيّوب السّختياني بطرقه الموصولة، هم جرير بن حازم و زيد بن حبّان و سفيان الثوري.و من رواه عنه مرسلا، هما حماد بن زيد و إسماعيل بن علّية.

ب- اختلفت أحوال روّاة الوصل الثلاثة، فجرير بن حازم من الثقات قال عنه شعبة: عليك بجرير بن حازم فاسمع منه. و قال يحيى بن معين هو ثقة، و رغم اختلاطه إلاّ أنّ أبناءه حجبوه فلم يسمع منه أحد ذكر ذلك عبد الرحمان بن مهدي، وقال عنه النسائي: ليس به بأس و قال أبو حاتم: جرير بن حازم صدوق صالح[2] .

أمّا زيد بن حبّان من الضعفاء قال معمر الرقيّ: تركنا حديثه ثم قال: كان معمر بن سليمان يقول: حدّثنا زيد بن حبّان قبل أن يفسد و قال يحيى بن معين زيد بن حبّان لا شيء. و قال الدّارقطني: ضعيف الحديث. و قال أبو أحمد بن عدي: لا أرى رواياته بأسا يحمل بعضه بعضا و ذكره ابن حبّان في الثقات[3].

أمّا سفيان الثوري و إن كان من كبار الحفّاظ إلاّ أنّ روايته عن أيّوب السّختياني مختلف فيها بين الوصل و الإرسال، فلقد ذكر الدّارقطني في سننه أنّ أيّوب بن سويد يرويه عن سفيان موصولا، و غيره يرسله عنه ثم رجّح رواية الإرسال عن الوصل[4].

---

[1] الجوهر النّقي بذيل السنن الكبرى للبيهقي: للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني (117/7).

[2] انظر الجرح و التعديل للرازي (504/2-505) و تهذيب الكمال للمزّي (524/4 و ما بعدها) كلاهما بتصرف يسير.

[3] المصدران نفسهما الجرح (561/3) و التهذيب (47/1 و ما بعدها) بتصرف يسير.

[4] سنن الدّارقطني (235/3)

و كان الخطيب البغدادي قد روى الحديث بإسناده عن أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب موصولا كما جاء ذلك عنه في التنقيح[1] .

3) أما روّاة الإرسال حمّاد بن زيد و إسماعيل بن عليّة و سفيان الثّوري في رواية عنه فقد بلغوا الغاية في الحفظ و الإتقان و الضّبط.

فحماد بن زيد متفق على إمامته في الحديث، قال أبو بكر بن خيثمة عن يحيى بن معين: ليس أحد في أيوب أثبت من حمّاد بن زيد، و قال يعقوب بن سفيان سمعت سليمان بن حرب يقول: حمّاد بن زيد في أيوب أكبر من كل من روى عن أيوب. قال عبّاس الدوريّ: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا اختلف إسماعيل بن عليّة و حمّاد بن زيد في أيوب كان القول قول حمّاد، قيل ليحيى فإن خالفه سفيان الثوري؟ قال فالقول قول حمّاد بن زيد في أيوب، قال يحيى: و من خالفه من النّاس جميعا في أيوب فالقول قوله، قال: و قال حمّاد بن زيد جالست أيوب عشرين سنة[2].

و أمّا اسماعيل بن عليّة فهو من الحفّاظ المتقنين. قال الإمام أحمد بن حنبل كان حمّاد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفيّ و وُهيب و كان يَفرُق من إسماعيل بن عليّة إذا خالفه[3] .

ترجيح مذهب النقاد المتقدمين:

بعد عرضنا لأحوال روّاة هذا الحديث بطرقه الموصولة و المرسلة يتّضح لنا صحّة مسلك النّقاد الذين ذهبوا إلى إعلال الموصول بالمرسل، و لم يغتروا بمجرد كون جرير من حازم من الثقات، فيقبلون روايته كما فعل ذلك المتأخرون. فحمّاد بن زيد راوي المرسل أوثق من روى عن أيوب السّختياني وأكثر الرّواة ملازمة له، فقد لازمه عشرين سنة كما ورد ذلك عنه. و من كانت هذه حاله مع أيوب، فكيف يجوز لنا أن نقدّم رواية غيره عنه و لو كان من الثقات مثل جرير بن حازم.

هذا في حالة ما إذا انفرد حمّاد برواية المرسل، فكيف و قد تابعه إسماعيل بن عليّة و سفيان الثوري في رواية عنه، و هما جبلان في الحفظ و الإتقان. فإذا كان حمّاد بن زيد لا يفرق إلاّ من اسماعيل بن عليّة إذا خالفه. فإنّ الإتفاق هنا حاصل بينهما في الرواية عن أيوب عن عكرمة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم هكذا مرسل.

و من هنا نكتشف البعد العلمي لصنيع المتقدّمين في هذا الحديث عندما أعلّوا الموصول بالمرسل و في المقابل تتهاوى حجج المتأخرين من أمثال ابن قيّم الجوزية و ابن التركماني و الشيخ أحمد شاكر و من ذهب مذهبهم من المتقدمين كالخطيب البغدادي.

---

[1] انظر نصب الراية (190/3)

[2] انظر مقدمة الجرح و التعديل (181/1) تهذيب الكمال (247/7 و ما بعدها) بقليل من التصرف.

[3] تهذيب الكمال (29/3). يفرُق من الفرق و هي الخوف -مختار الصحاح للرازي-: ص 500.

الردود على مرجّحي الوصل على الإرسال.

الرّد على الخطيب البغدادي: من خلال عرضنا لمحمل الآراء و جدنا أنّ الخطيب البغدادي يقف إلى جانب المتأخرين في ترجيح الوصل على الإرسال، و هذا ليس بغريب عنه فهو ممّن يقبلون زيادة الثقات بإطلاق فقد قال في الكفاية بعد عرضه لمحمل الآراء في المسألة:"و الذي نختاره من هذه الأقوال أنّ الزيّادة الواردة مقبولة على كل الوجوه و معمول بها إذا كان راويها عدلا حافظا و متقنا ضابطا"[1].

و قد اعتبر الحافظ ابن حجر كلام الخطيب هذا دليل على توسّطه بين القبول و الرّد فقال: "و هو توسّط بين المذهبين، فلا ترد الزيادة من الثقة مطلقا و لا نقبلها مطلقا"[2].

و لكن صنيع الخطيب هنا بترجيحه لرواية جرير بن حازم و إعراضه عن رواية حمّاد بن زيد، دليل واضح على كونه ممّن يقبلون زيادة الثقة في كلّ الحالات و ليس كما اعتبره ابن حجر وبذلك يكون قد خالف مذهب النقّاد في اعتبار المسألة دائرة على قرائن الأحوال و الملابسات، فتقبل تارة و تردّ أخرى.

الرد على ابن قيم الجوزية: تعليق ابن قيّم الجوزية على هذه الزيادة نلخّصه في ثلاث نقاط:

أولا: اعتباره بأنّ طريقة الفقهاء و الأصوليين تقتضي قبول الموصول على المرسل.

ثانيا: اعتباره أن الدافع الذي أدّى ببعض المتقدّمين إلى رفض الزيادةهو تعصّبهم المذهبي.

ثالثا:جرير بن حازم لم يكن منفردا بذكر الزيادة بل تابعه عليها زيد بن حبّان.

فنقول: أنّ موضع التحقيق هنا يتطلّب من ابن قيّم الجوزية أن يحرر مذهب النقّاد من أصحاب الحديث حول هذه الزيادة لا أن يأخذ بآراء الفقهاء و الأصوليين الذين عرفوا بتساهلهم في هذه المسائل.

أمّا اعتباره أنّ سبب ترجيح المتقدّمين للإرسال عن الوصل هو من أجل موافقة مذهبهم الفقهي في حكم استئذان البكر، فهذا محض تقوّل عليهم بلا دليل، فإنّ المسألة عندهم لا تحكمها الأهواء و النزعات بل هي مرتبطة بقواعد نقدية حديثية مبنية على الإستقراء التّام و التقصي الشامل لجميع طرق الحديث و أقوال روّاته.

و كونهم يقبلون زيادة الثقة في مواضع و يردّونها في أخرى، و التي اعتبرها ابن القيّم من باب إرضاء ميولاتهم و نزعاتهم المذهبية، فهي دليل عليه و ليس له، لأنّ مذهب النّقّاد في المسألة ليس مبنيّا على القبول المطلق أو الرد المطلق بل هو دائر على القرائن.

---

[1] الكفاية ص 424.

[2] النكت: ص 284.

و قد ردّ شيخنا الدكتور عبد الله حمزة المالياري على ما استخلصه ابن حجر من مذهب الخطيب في المسألة فقال:" ينظر فيما استخلصه الحافظ ابن حجر من قول الخطيب من أنّ مذهبه قبول زيادة الثقة إذا كان عدلا حافظا و متقنا ضابطا، و أنّه توسّط بين الرّد مطلقا و القبول مطلقا فإنّه مخالف لتصريح كلامه فقد قال الخطيب: و الذي نختاره من هذه الأقوال ان الزيادة الواردة مقبولة على كلّ الوجوه و معمول بها إذا كان راويها عدلا حافظا و متقنا ضابطا. يعني ثقة، فمذهبه قبول زيادة الثقة مطلقا كما يفهم من الأدلة التي ساقها- و الله أعلم-"

انظر: الحديث المعلول قواعد و ضوابط حمزة عبد الله المالياري: دار الهدى عين مليلة-الجزائر ص 50.

ما عتباره أنّ جرير بن حازم **لم يكن منفردا بل توبع من طرف** زيد بن حبّان فلا يمكن أن يكون سببا كافيا لترجيح الزيادة على اعتبار **أنّ زيدا من الضّعفاء** -كما أشرنا إلى ذلك سابقا-،و في المقابل رأينا أنّ من تابع حمّاد بن زيد في الإرسال **كان أحد الحفاظ المتقنين الذين يُرجّحون** حتى على جرير بن حازم نفسه، و هو إسماعيل بن عليّة.

الرد على ابن التركماني:

ذهب ابن التركماني أثناء تعليقه على **كلام البيهقي في الجوهر النّقي**، مذهب ابن القيّم في قبول الزيادة، على اعتباره أنّ جرير بن حازم **ثقة و قد زاد الرفع فلا يضرّه إرسال من أرسله**، و قد رأينا بطلان هذا المسلك. أما اعتباره أنّ سفيان الثوري **ممّن رووا الحديث موصولا فقد رأينا أنّ ذلك مختلف فيه** كما أشار إليه الدّارقطني في سننه[1].

الرّد على العلاّمة أحمد محمد شاكر

كنا قد أشرنا إلى رأيه في بداية كلامنا عن هذا الحديث و كان تعليقه على تعليل أبي داود و البيهقي للموصول بقوله:" **و هوتعليل غير مقبول**".

و نحن نقول أن تعليلهم **الموصول بالمرسل هو حدّ مقبول للأدلة** التي سبق ذكرها. و غير المقبول هوتساهل الشيخ -رحمة الله عليه- **في الرد عليهم دون البحث في سبب تعليلهم و ما ذهب إليه هو المعروف عنه في** كل تعليقاته من قبول **زيادة الثقة على كل أوجهها** كما رأينا ذلك عند عرضنا لآرائه في بداية هذا المبحث.

---

[1] سنن الدّارقطني (235/3).

المثال العملي الثاني: زيادة لفظة في متن الحديث

يقول الإمام الشافعي[1] :أخبرنا ابن عُيينة عن ابن نَجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال:"قدم رسول الله المدينة و هم يسلّفون في التمر السّنة و السنتين: فقال رسول الله: من سلّف فليسلّف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم".

هذا الحديث رواه البخاري و مسلم و النّسائي و أبو داود و الترمذي و ابن ماجة و أحمد في مسنده و الدّارمي في سننه[2] .

و قد ورد هذا الحديث من بعض الطرق باللفظ الذي ذكرناه آنفا، و من بعضها الآخر بدون ذكر جملة:(إلى أجل معلوم) و قد أخرج البخاري و مسلم و أحمد بن حنبل كلا الطريقين الزائدة و النّاقصة.

و لم نورده هنا كمثال للخلاف بين المتقدمين و المتأخرين في تصحيحه أو تعليله بل على العكس من ذلك. فالإتفاق حاصل على صحته كما هو ظاهر. وإن كان هذا المثال ليس مشتهرا عند المتقدمين و لا عند المتأخرين بأنّ فيه الزيادة و لم يرد في كتب المصطلح قديمها و حديثها - في حدود بحثنا واطّلاعنا القاصر - كمثال على زيادة الثقة المقبولة.

و لكن ما دعانا إلى إيراده هو تعليق العلاّمة أحمد شاكر عليه أثناء تحقيقه لرسالة الإمام الشافعي، بأن فيه زيادة ابن عيينة "إلى أجل معلوم" و الزيادة من الثقة مقبولة، و بذلك حصل الإتفاق بينه و بين النّقّاد على قبولها و أردنا من خلال ذكرنا لهذا المثال أن نبين كيف أنّ المتقدّمين قبلوا الزيادة التي في متنه لقرائن مرجّحة لذلك، و كيف وافقهم الشيخ أحمد شاكر تبعا لمذهبه المعروف في المسألة

---

[1] الرسالة للإمام الشافعي-تحقيق أحمد شاكر-ص 338.

[2] أخرجه البخاري: "كتاب السّلَم" باب السلم في وزن معلوم"

و مسلم في كتاب"البيوع" باب" السلم" (55/5-56)

و النّسائي كتاب "البيوع" باب" السلف (275/3) الحديث رقم (3463) دار الكتاب العربي بيروت.

و ابن ماجة: كتاب" التجارات" باب" السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" (765/2) رقم 2280.

و الترمذي -طبعة شاكر- أبواب البيوع باب ما جاء "في السلف في الطعام و التمر" (602/3) .

أحمد في مسنده (طبعة شاكر) من مسند ابن عباس رقم 1937 (288/3) كلّهم رووه عن سفيان بن عيينة عن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عبّاس مرفوعا. بزيادة "إلى أجل معلوم"

و أخرجه مسلم في نفس الكتاب و الباب من طريق وكيع و ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح و فيه الزيادة.

و أخرجه البخاري في كتاب السلم باب " السلم في كيل معلوم" (43/3).

و أحمد في مسنده -طبعة شاكر- الحديث رقم 1868 (263/3) كلاهما من طريق إسماعيل بن عليّة عن ابن أبي نجيح به.

وأخرجه مسلم (56/5) و احمد في مسنده الحديث رقم 2548 (189/4) كلاهما من طريق عبد الوارث عن ابن أبي نجيح به.

و أخرجه مسلم في نفس الكتاب و الباب من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح به (56/5) و الدّارمي في سننه كتاب "البيوع" باب" في السلف" (2/ 251) من طريق سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح به، و كلّهم لم يذكروا زيادة "إلى أجل معلوم".

قبول العلاّمة أحمد شاكر لزيادة "إلى أجل معلوم" الواردة في الحديث:

يقول العلاّمة أحمد شاكر في تعليقه على رسالة الإمام الشافعي: "و الرّاجح أيضا زيادة ابن عيينة في قوله:إلى أجل معلوم، لأنها زيادة ثقة و إن شكّ فيها هو بعد ذلك[1] و قد تابعه عليها الثوري. إذ رواه مرّة بدونها و مرّة قال:و وزن معلوم و وقت معلوم. كما رواه أحمد في مسنده[2] عن ابن مهدي عن الثوري".

و ترجيحه لزيادة ليس بغريب، لأنّ مذهبه قائم على قبول زيادة الثقة في كلّ الحالات سواء خالف النّقّاد و المتقدّمين في ذلك أو وافقهم كما هو حاصل في هذا المثال.

تصحيح النقاد للروايات التي فيها الزّيادة أو التي لم تذكرها:

أشرنا آنفا من خلال تخريجنا للحديث، أنّ جميع أصحاب الصّحاح و السنن الذين رووا الحديث قد ذكروه بطرقه الزائدة و النّاقصة، فأصحاب السنن ما عدا الإمام الدّارمي، رووه من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح. بذكر الزيادة، و هذا دليل قاطع على تصحيحهم لها... بينما نجد الأئمة، البخاري و مسلم و أحمد بن حنبل رووه بطرقه التي فيها الزّيادة و التي تخلو منها. بل قد وجدنا البخاري صنّف الرواية الزائدة في باب و الرواية النّاقصة في باب آخر من نفس الكتاب[3] . و هذا دليل على تصحيحه لكلا الطريقين، و كذلك الأمر بالنّسبة للإمام مسلم، بينما اقتصر الدّارمي على ذكر الرواية عن سفيان الثوري بدون ذكر الزيادة اعتمادا على تشكيك عبّاد بن كثير له[4] .

و أمّا اللّذان رويا الحديث بدون ذكر الزيادة، فهما إسماعيل بن عليّة و عبد الوارث بن سعيد.

---

(1) يشير إلى ما ذكره الدّارمي في سننه بقوله " وقد كان سفيان يذكره زمانا إلى أجل معلوم، ثم شككه عبّاد بن كثير" (260/2).

(2) مسند أحمد-بتحقيقه-الحديث رقم 3370 (126/5)

و مما يجدر التنبيه عليه هو الخطأ الذي وقع فيه العلاّمة أحمد شاكر -رحمه الله- و هو مستغرب من أمثاله، لأنّه عرف بالدقة والتمحيص في التحقيق بل كان يشير في الكثير من تعليقاته إلى أغلاط وقع فيها كبار العلماء كما رأينا ذلك في الفصل الأول من هذا البحث.

و يتمثل هذا الخطأ في كونه اعتبر وكيعا و ابن مهدي اللذين رويا الحديث عن سفيان الثوري كما جاء في رواية مسلم ممّن لم يذكروا زيادة "إلى أجل معلوم" بأي لفظ و هذا مخالف تماما لما ورد في صحيح مسلم، فقد رواه من طريق وكيع و عبد الرحمان بن مهدي فقال "كلاهما عن سفيان عن ابن أبي نجيح بإسنادهم مثل حديث ابن عيينة بذكر فيه "إلى أجل معلوم". انظر صحيح مسلم مع شرحه للنووي (42/11)

و مما يؤكد هذا الخطأ أيضا. ما ذكره النّووي في شرحه لصحيح مسلم من أنّ رواية سفيان الثوري، فيها ذكر الأجل فقال: "ثم ذكر حديث سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح و قال بمثل حديث ابن عيينة بذكر فيه الأجل" المصدر نفسه (42/11)

و قد أشار النّووي إلى أنّ ما جاء في صحيح مسلم من أنّ يحي بن يحي و أبا بكر بن أبي شيبة، و إسماعيل بن سالم رووه عن ابن عيينة و لم يذكروا " إلى أجل معلوم" ليس بصحيح و إنّما هؤلاء الثلاثة رووه عن إسماعيل بن عيينة-المصدر نفسه (42/11).

(3) الرواية التي فيها الزيادة أوردها البخاري في باب (السلم في وزن معلوم) و التي تخلو منها في باب (السلم في كيل معلوم).

انظر صحيح البخاري (43/3-44).

(4) عبّاد بن كثير الثقفي البصري، متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب، من السابعة مات بعد الأربعين و مائة. انظر التقريب (468/1).

و ما أدّى بالمتقدمين **إلى قبول زيادة سفيان بن عيينة هو** كونه من الأئمة الذين يقارنون بالإمام مالك و الثوري و أمثالهم **في الحفظ و الإتقان و الضبط، كما أنّ العدد الكثير** قد رووه عنه فطارت شهرته في الآفاق من طريقه فضلا على أنّ سفيان **الثوري الإمام الحافظ، قد تابعه** بذكرها و أصحاب السّنن جميعا.

قال الإمام البيهقي:"قال **الشافعي: حفظته كما وصفت** سفيان مرارا و أخبرني من أصدّقه في الصّحيح عن سفيان أنّه قال: كما قلت و **قال في الأجل : إلى أجل معلوم**. رواه البخاري في الصحيح عن صدقة و قتيبة و علي بن المديني و رواه مسلم **عن يحيى بن يحيى و عمر** النّاقد، كلّهم عن سفيان و قالوا : إلى أجل معلوم و كذلك قاله سفيان الثوري عن ابن **أبي نجيح**".[1]

و من خلال المثالين السّابقين يتّضح لنا **أنّ نقّاد** الحديث من المتقدمين ليس لهم عمل مطّرد في مسألة زيادة الثقة فقد يقبلونها **في بعض الأحيان و يرفضونها في أخرى** حسب القرائن و المرجّحات.

---

[1] السنن الكبرى للإمام البيهقي **(6/18-19)**.

تحرير مذهب النقاد حول زيادة الثقة:

أردنا من خلال هذا العنوان، أن نقف عند أهم محطة في هذا المبحث. فنكشف عن رأي النقّاد المحققين حول هذه المسألة التي كثر فيها الخلاف -كما رأينا- و سنحاول التركيز على آراء بعض أعلام هذا الفن كالبخاري و مسلم و أحمد بن حنبل و غيرهم حتى لا يطول بنا المقام.

مذهب الشيخين البخاري و المسلم:

لخّصه الحافظ ابن حجر في كلمة موجزة رائعة فقال:" و التحقيق أنّهما أي الشيخان ليس هما في تقديم الوصل عمل مطّرد، بل هو دائر مع القرينة مهما ترجّح بها اعتمداه، و إلاّ فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للإختلاف في وصله و إرساله انتهى[1].

قال الصّنعاني في توضيح الأفكار:"[2] بعد ذكره حديث أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى: (لا نكاح إلا بولي) و قبول البخاري لزيادة إسرائيل و قد أرسله شعبة و سفيان:" قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- إنّ الإستدلال أن الحكم للواصل دائما على العموم ليس من صنيع البخاري و لكنّه في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم، لأنّ البخاري لم يحكم فيه بالإتصال من أجل كون الوصل زيادة، إنّما حكم له بالإتصال لمعان أخرى رجّحت عنده حكم الموصول، منها أنّ يونس ابن أبي إسحاق و ابنه إسرائيل و عيسى رووه عن أبي إسحاق موصولا و لا شك أنّ آل الرجل أخص به من غيرهم ووافقهم على ذلك أبو عوانة و شريك النخعي و زهير بن معاوية و تمام العشرة من أصحاب أبي إسحاق مع إختلاف مجالسهم في الأخذ عنه و سماعهم إيّاه من لفظه و أمّا رواية من أرسله و هما شعبة و سفيان فإنّما أخذاه عن أبي إسحاق في مجلس واحد، فقد رواه الترمذي[3]، قال: حدثنا محمود بن غيلان قال حدثّنا أبو داود الطيالسي في مسنده قال حدثنا شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق سمعت أبا بردة يقول قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (لا نكاح إلا بولي) فقال أبو إسحاق نعم فشعبة و سفيان إنّما أخذاه معا في مجلس واحد عرضا كما نرى، و لا يخفى رجحان ما أخذه من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضا في محلّ واحد، هذا إذا قلنا حفظ شعبة و سفيان في مقابل عدد الآخرين، مع أنّ الشافعي يقول العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، فتبيّن أنّ ترجيح البخاري و صل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أنّ الواصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل بما ظهر من قرائن الترجيح و يزيد ذلك ظهورا تقديمه للإرسال في مواضع أخرى، مثاله ما رواه الثوري عن محمد بن أبي بكر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر هو ابن عبد الرحمان عن أبيه عن أمّ سلمة أنّ النّبي

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري كتاب الطب باب "رقية العين" (203/10)

[2] توضيح الأفكار: (341/1-342).

[3] انظر سنن الترمذي كتاب "النكاح" باب" ما جاء "لا نكاح إلاّ بولي" (409/3).

صلى الله عليه و سلم قال لها: (إن شئت سبّعت لك)[1] و رواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن الحارث أن النبيّ صلى الله عليه و سلّم قال لأم سلمة.

قال البخاري في تاريخه[2] : الصّواب قول مالك مع إرساله فصوّب الإرسال هنا لقرينة ظهرت له فتبيّن أنّه ليس له عمل مطّرد في ذلك انتهى".

و لقد سار الإمام مسلم على نفس ما سار عليه شيخه الإمام البخاري في عدم و جود مذهب مطّرد في ترجيح الوصل عن الإرسال.

فقد ذكر في كتاب التمييز[3]: حديث أيمن بن نابل عن أبي الزبير عن جابر أنّ النّبي صلى الله عليه و سلم كان يقول في التشهد:باسم الله و بالله والتحيات. الحديث[4]. و ذكر أنّ زيادة التسمية في التشهد تفرد بها أيمن بن نابل، و زاد في آخر التشهد، و أسأل الله الجنة، و أعوذ به من النار. و ذكر أن الحفاظ رووه عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس بدون هاتين الزيادتين قال: و الزيادة في الأخبار لا تلزم إلاّ عن الحفاظ الذين لم يكثر عليهم الوهم في حفظهم.

و ذكر مسلم أيضا في هذا الكتاب رواية من روى من الكوفيين ممن روى حديث ابن عمر في سؤال جبريل النّبي صلى الله عليه و سلم عن شرائع الإسلام: فأسقطوا من الإسناد عمر، و زادوا في المتن ذكر الشرائع، قال مسلم: في هذه الزيادة : هي غير مقبولة لمخالفة من هم أحفظ منهم من الكوفيين كسفيان، و لمخالفة أهل البصرة هم قاطبة. فلم يذكروا هذه الزيادة إنّما ذكرها طائفة من المرجئة ليشهروا بها مذهبهم. و أما زيادة عمر في الإسناد فقال: أهل البصرة أثبت و هم له أحفظ من أهل الكوفة، إذ هم الزائدون في الإسناد عمر، و لم يحفظه الكوفيون. و الحديث للزائد و الحافظ، لأنّه في معنى الشاهد الذي حفظ في شهادته ما لم يحفظه صاحبه، و هذا القياس الذي ذكره ليس بجواب لأنّه لو كان كذلك لقبلت زيادة كلّ ثقة زاد في روايته، كما تقبل ذلك في الشهادة، و ليس ذلك قول مسلم و لا قول أئمة الحفاظ و الله أعلم.

---

[1] رواه الإمام مسلم في صحيحه باب" قدر ما تستحقه البكر و الثيب من إقامة الزوج عنده عقب الزفاف" (173/4)

و أحمد بن حنبل في مسنده دار الفكر (292/6 و 295 و 308 و 320).

و مالك في الموطأ: كتاب النكاح باب" المقام عند البكر و الأيم" تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبع دار إحياء الكتب العربية القاهرة.ص529

و لفظ الحديث عند مسلم: عن أمّ سلمة أنّ رسول الله صلى الله عليه و سلم لما تزوّج أمّ سلمة أقام عندها ثلاثا و قال إنه ليس بك على أهلك هوان إن شئت سبّعت لك وإن سبّعت لك سبّعت لنسائي".

[2] كتاب التاريخ الكبير: للبخاري دار الكتب العلمية بيروت (47/1).

[3] كلام مسلم في التمييز نقلناه ملخّصا عن ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي ص 246 و انظر الكلام مفصلا في التمييز ص 141 تحت عنوان "من الأخبار المنقولة على الوهم في الإسناد و المتن جميعا" مطبوع مع منهج النقد عند المحدثين نشأته و تاريخه:د:محمد مصطفى الأعظمي: مكتبة الكوثر المملكة العربية السعودية: ط:3 (1410-1990).

[4] أخرجه الترمذي في أبواب الصّلاة باب "ما جاء في التشهد" (177/1)

و النّسائي في سننه (بشرح السّيوطي و حاشية السندي) كتاب الإفتتاح باب "أنواع التشهد" (237/2 و ما بعدها)

و ابن ماجة في سننه كتاب إقامة الصلاة و السنة فيها باب" ما جاء في التشهد" (290/1-292).

و إنّما قبلت زيادة أهل البصرة في الإسناد لعمر، لأنّهم أحفظ و أوثق ممّن تركه من الكوفيين، و في كلامه ما يدل على أن صاحب الهوى إذا روى ما يعضّد هواه لا يقبل منه و لا سيما إذا تفرّد بذلك"[1].

مذهب الإمام أحمد بن حنبل:

كنّا قد أشرنا إلى رأيه في المسألة أثناء عرضنا لما قاله ابن رجب الحنبلي في شرح العلل حول حكم زيادة الثقة، و ها نحن نعيده هنا لأهمية المناسبة مركزين على موضع الشّاهد فحسب.

قال ابن رجب:" فالذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في هذا الباب أنّ زيادة الثقة للفظة في حديث من بين لثقات إن لم يكن مبرزا في الحفظ و التثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة و لم يتابع عليها، فلا يقبل تفرده و إن كان ثقة مبرزا في الحفظ على من لم يذكرها ففيه، عنه روايتان: لأنّه قال مرّة في زيادة مالك (من لمسمين) كنت أتهيبه حتى وجدته من حديث العُمريين، و قال مرّة: إذا انفرد مالك بحديث هو ثقة، و ما قال أحد بالرأي أثبت منه"[2] .

و يقول في موضع آخر: "و قد تكرّر في هذا الكتاب ذكر الإختلاف في الموصول و الإرسال والوقف و الرفع و كلام أحمد و غيره من الحفّاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك و الأحفظ. و قد قال أحمد في حديث أسنده حمّاد بن سلمة أيّ شيء ينفع و غيره يرسله"[3].

مذهب الترمذي:

قال الإمام الترمذي:"وربّ حديث إنّما استغرب لزيادة، تكون في الحديث و إنّما يصّح إذا كانت الزيادة ممّن يعتمد على حفظه، مثل ما روى مالك بن أنس عن نافع عن بن عمر قال: فرض رسول الله صلى الله عليه و سلم زكاة الفطر في رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو انثى من المسلمين صاعا من تمر أو صاعا من شعير. فزاد مالك في هذا الحديث من المسلمين.

و روى أيوب السختياني و عبيد الله بن عمر و غير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر، و لم يذكر فيه من المسلمين، و قد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممّن لا يعتمد على حفظه. و قد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجّوا به، منهم الشافعي و أحمد بن حنبل قال:

---

[1] انظر تفصيل الكلام في التمييز ص 151-152 تحت عنوان (و من الخبر الذي لم ينقل على الصحة و أخطأ ناقله في الإسناد و المتن) و نقلنا ها ملخص كلامه من شرح العلل لابن رجب ص 246-247.

[2] شرح علل الترمذي ، ص 241.

[3] المصدر نفسه، ص243.

إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين. لم يؤد زكاة الفطر، و احتجّوا بحديث مالك، فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك منه"[1].

و من خلال كلام الترمذي السّابق، يتبيّن لنا أنّه ليس ممن يقبلون زيادة الثقة على الإطلاق، و إنّما تقبل ممّن كان مبرزا في الحفظ و الإتقان كالإمام مالك -رحمه الله و رضي عنه-

و كان له نفس الصنيع فيما إذا تعارض الوصل و الإرسال.

و نذكر هنا مثالا فيه ترجيح الإمام الترمذي للإرسال على الوصل من خلال قرائن ترجّحت لديه.

فقد روى الترمذي في "سننه"[2] حديث جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر: أنّ النّبي صلى الله عليه و سلم (قضى باليمين مع الشاهد). رواه هكذا من طريق عبد الوهّاب الثقفي عن جعفر بن محمد متصلا مسندا ثم رواه من طريق آخر عن اسماعيل بن جعفر عن جعفر بن محمد مرسلا ثم قال: "و هذا أصح، و هكذا روى سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن النّبي صلى الله عليه مرسلا".

مذهب الإمام الدّارقطني:

قال الإمام ابن رجب:"وهكذا الدّارقطني يذكر في بعض المواضع أنّ الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرّد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات و يرجّح الإرسال عن الإسناد، فدلّ على أن مرادهم زيادة الثقة في تلك المواضع الخاصّة و هي إذا كان الثقة مبرزا في الحفظ.

و قال الدّارقطني في حديث زاد في إسناده رجلان ثقتان،رجلا و خالفهما الثوري فلم يذكره، قال: لولا أن الثوري خالف لكان القول قول من زاد فيه، لأن زيادة الثقة مقبولة، وهذا تصريح بأنّه إنّما تقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه"[3].

قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي:"و صنيع الحافظ الدّارقطني رحمه الله في "التتبع" يدل على ما قاله ابن رجب رحمه الله"[4].

---

[1] المصدر السابق: ص 239

و قد عرض الحافظ ابن عبد البر، على اعتبار أن الإمام مالك قد انفرد بالزيادة فقال في التمهيد: "و لم يختلف عن مالك في إسناد هذا الحديث و لا في متنه و لا في قوله" من المسلمين" إلاّ قتيبة بعد سعيد وحده، فإنّه روى هذا الحديث عن مالك و لم يقل فيه من المسلمين، و سائر الرواة عن مالك قالوا عنه فيه من المسلمين و كذلك هو في الموطأ عند جميعهم فيما علمت، و قد زعم بعض الناس أنّه لا يقول فيه أحد من المسلمين غير مالك،

و ذكره أيضا أحمد بن خالد عن ابن وضّاح، و ليس كما ظن الظان، و قد قاله غير مالك جماعة، و لو انفرد به مالك لكان حجّة يوجب حكما عند أهل العلم فكيف و لم ينفرد به". انظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد: للحافظ ابن عبد البر-تحقيق سعيد أحمد أعراب (1404-1984) (312/14) طبع بالمغرب.

و قد ذكر ابن عبد البر من روى الحديث بمثل ما رواه-مالك أي بزيادة من" المسلمين" فليرجع إليه في المصدر نفسه (320/14-321).

و قد ذهب العراقي إلى مثل ما ذهب إليه ابن عبد البر في التمهيد فقال: "و على كل تقدير فلم ينفرد مالك بهذه الزيادة بل تابعة عليها جماعة من الثقات ابنه - أي ابن نافع- عمر بن نافع، و الضحّاك بن عثمان و كثير بن فرقد، و يونس بن يزيد و المعلي بن إسماعيل و عبد الله بن عمر العمري" انظر التقييد و الإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ العراقي تحقيق عبد الرحمان عثمان. دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع (1401هـ-1981م) ص 112.

[2] سنن الترمذي كتاب الأحكام: باب" ما جاء في اليمين مع الشاهد" (628/3) الحديث رقم 1344-1345.

[3] شرح علل الترمذي ص 348.

[4] مقدمة تحقيق الإلزامات و التتبع للدّارقطني: دراسة و تحقيق الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي: دار الكتب العلمية -بيروت-ط:2 (1405ه-1985م) ص 15.

تلخيص مذهب النقاد على ألسنة بعض المتأخرين:

كنّا قد رأينا فيما مضى من الكلام، رأي أقطاب هذا الفن الجليل من النّقّاد و المحققين في المسألة ووقفنا بذلك على منهجهم العلمي الرصين، المنطبق مع الواقع الحديثي، و ها نحن نلخّص هذا المنهج على ألسنة بعض المتأخرين الذين استوعبوا كلام المتقدمين و احسنوا الإفادة منه.

يقول ابن دقيق العيد-رحمه الله-:"من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم، أنّه إذا تعارض رواية مسند و مرسل، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد أنّ الحكم للزائد لم يصب في هذا الإطلاق، فإنّ ذلك ليس قانونا مطّردا، و المراجعة لأحكامهم الجزئية تعرّف صواب ما نقول و بهذا جزم الحافظ العلائي، فقال: كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن-كعبد الرحمن بن مهدي و يحيى بن سعيد القطان و أحمد بن حنبل و البخاري و أمثالهم-يقتضي ألاّ يحكم في هذه المسألة بحكم كليّ بل، عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوي عند أحدهم في حديث"[1].

وقال ابن حجر:"واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل، و لا يتأتى ذلك على طريق المحدّثين الذين يشترطون في الصّحيح أن لا يكون شاذا ثم يفسّرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، و العجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حدّ الحديث الصحيح. انتهى"[2]

و يقول أيضا:" و الحق في هذا أن زيادة الثقة لا تقبل دائما، و من أطلق ذلك عن الفقهاء و الأصوليين لم يصب. و إنّما يقبلون ذلك إذا استووا في الوصف و لم يتعرض بقيّتهم لنفيها لفظا و لا معنى و ممّن صرّح بذلك الإمام فخر الدين و ابن الأنباري شارح البرهان و غيرهما، قال ابن السمعاني:إذا كان راوي الناقصة لا يغفل عن تلك الزيادة و كان المجلس واحدا فالحق ألاّ تقبل رواية الزيادة هذا الذي ينبغي انتهى"[3].

و يقول أيضا "فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أنّ الزيادة إنّما تقبل ممّن يكون حافظا متقنا حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عددا منه أو كان فيهم من أحفظ منه أو كان غير حافظ و لو كان في الأصل صدوقا فإنّ زيادته لا تقبل و هذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة و أطلق و الله أعلم انتهى"[4].

---

[1] توضيح الأفكار (1/343-344).

[2] شرح نخبة الفكر ص 13.

[3] توضيح الأفكار (1/341).

[4] النكت ص 283.

و يقول البقاعي: "أن ابن الصّلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين فإن للحذّاق من المحدثين في هذه المسألة نظرا لم يحكه و هو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، و ذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطّرد و إنّما يديرون ذلك على القرائن. انتهى"[1]

و بعد أن رسمنا معالم منهج النّقّاد المحققين حول حكم زيادة الثقة و ذلك من خلال تعليقاتهم على المثالين السّابقين، و من أقوالهم و الأمثلة التي أوردوها في كتبهم، و كذا من خلال أقوال المتأخرين عنهم، يتّضح الفرق الواضح بين ما ذهبوا إليه في حكمهم على المسألة و بين ما ذهب إليه العلاّمة أحمد شاكر من القبول المطلق لها، و في الواقع لم ينفرد الشيخ -رحمه الله- برأيه هذا، بل شاركه فيه جلّ المتأخرين و المعاصرين من المشتغلين بهذا الفن، لكن و بعد أن حقّقنا المسألة ووقفنا على حقيقة تعامل النقّاد مع زيادات الثقات في الأحاديث، تبيّن لنا أن العلاّمة أحمد شاكر و من ذهب مذهبه، بعيدون عن تلمّس منهج النّقاد المحققين في تعاملهم مع الأحاديث تصحيحا و تضعيفا.

---

[1] توضيح الافكار (340/1).

المبحث الثالث
موقفه من جهالة الراوي

و سنتناول هذا المبحث خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: حقيقة الجهالة.

لقد تعامل المتقدمون مع مسألة الجهالة على وجه العموم، دون تحديد لمعانيها و لا تضييق لمسالكها، لذلك جاء موقفهم من المجهول مطابقا للواقع الحديثي الذي يترجمه تعاملهم المباشر مع روّاة الحديث و مروياتهم على خلاف ما ذهب إليه جلّ المتأخرين و المعاصرين الذين ربطوا جهالة الرّاوي من عدمها، بعدد الذين رووا عنه الحديث[1]. دون النظر إلى ملابسات و قرائن أخرى قد تحيط بالرّاوي فتخرجه من حيز الجهالة و لو برواية واحد عنه، أو تبقيه في دائرة المجهول و لو كان الرواة عنه كثيرون.

و العلاّمة أحمد محمد شاكر، من الذين تعاملوا مع المجاهيل بمنهج المتأخرين بل وذهب إلى أبعد مما ذهبوا إليه، حتى وصل إلى درجة التساهل الشديد حيث كان ينزع عن الراوي غطاء الجهالة و يوثّقه، بمجرد رواية الواحد عنه، و توثيق من تفرّد عنه أو غيره، بغض النظر عن مدى رسوخ من وثّقوه في علم الرجال.

و تناولنا رواية المجهول بحثا واستقصاء بشقيه النظري و التطبيقي سيزيد المسألة وضوحا، و يجلّي طريقه أحمد شاكر في حكمه على المجهول.

أ- المجهول في لغة العرب:[2]

- كل شيء غير معلوم الحقيقة.
- أو غير معلوم الوصف على وجه الدقة.
- أو في معرفته تردد و تشكك

ب- المجهول في اصطلاح المحدثين:

عرّفه الخطيب البغدادي بقوله "هو كلّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، و لا عرفه العلماء به، و من لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد"[3].

---

(1) و قد أشار إلى مسلك المتأخرين هذا الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه الرائع شرح علل الترمذي ص 8 و سيأتي تفصيل ذلك في ثنايا البحث.

(2) انظر: لسان العرب (713/1) القاموس المحيط (353/3)-معجم مقاييس اللغةلأحمد بن فارس تحقيق عبد السلام هارون-دار الفكر (1399هـ-1979م) (489/1) لكن لا تجد في هذه المعاجم العبارات التي عبرنا بها عن معنى الجهالة-لكن يوجد ما يقاربها.

(3) الكفاية: ص88

لكن أهل الإصطلاح إعتبروا أنّ هذا التعريف ينطبق على قسم واحد من أقسام المجهول.
لذلك نقول أنّه لا يمكننا أن نقدم تعريفا جامعا، إلاّ بعد معرفتنا لأقسام الجهالة و أحكام كل قسم منها

أقسام الجهالة:

لقد ذهب أكثر الذين صنّفوا في علم الحديث[1] إلى تقسيم الجهالة إلى ثلاثة أنواع.

1- مجهول العين-2- مجهول الحال-3- المستور

لكن الحافظ ابن حجر ذهب إلى إعتبار مجهول الحال هو المستور و اعتبرهما قسما واحدا[2].

وممّن ذهب إلى هذا التقسيم من المعاصرين و اعتمده ، الدكتور نور الدين عتر في كتابة "منهج النقد في علوم الحديث" و علل سبب اختياره لتقسيم ابن حجر بقوله:" و سبب اختيارنا هذا التّقسيم الثنائي، أنّه أقرب للعمل به، فإن التقسيم الثلاثي السابق، إنّما يمكن لمن شاهد الرّواة، فإنّه هو الذي يمكن أن يشاهد العدالة الظاهرة و الباطنة معا بالبحث و الفحص أو يشاهد الظاهر فقط، فيكون الرّاوي عنده مستورا، و أما بالنسبة إلينا فليس أمامنا إلاّ المصنّفات في الرجال، وهذه يصعب العثور فيها على التميز بين المجهول الحال و المستور، فكان التقسيمان بالنسبة إلينا سواء"[3].

و رغم أننا نميل بدورنا إلى تقسيم ابن حجر للمجهول على اعتبار أنه ليس ثمة فرق حقيقي بين مجهول الحال و المستور، إلاّ أنّنا مضطّرون للتعامل مع التقسيم الثلاثي تماشيا مع ما ذهب إليه الشيخ أحمد شاكر[4] -موضوع بحثنا- حتى يسهل علينا بعد ذلك مقارنة الجانب التطبيقي عنده بالجانب النظري مع الموازنة بينهما و بين مواقف النّقّاد من المتقدمين و المتأخرين.

أولا- مجهول العين:

تداول أغلب من كتبوا في مصطلح الحديث تعريف الخطيب البغدادي الذي سبق ذكره[5]. و الذي اعتبر فيه أن المجهول من كان متّصفا بصفتين.

---

[1] انظر مقدمة ابن الصلاح ص 65-66 واختصار علوم الحديث لابن كثير ص 92-و التدريب (1/316-317).

[2] نزهة النظر ص 53.

[3] منهج النقد ص91. و ممن رجّح هذا التقسيم أيضا الدكتور أحمد عمر هاشم في كتابه "قواعد أصول الحديث" دار الكتاب العربي (1404-1984) ص118 و الدكتور عبّاس محمود الحمش في كتابه "رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح و التعديل بين التوثيق و التجهيل" ط2 الرياض (1404، 1987م) ص 185.

بينما الدكتور حمدون الأحدب ذهب في كتابه أسباب إختلاف المحدثين "ص 440 " إلى أن التقسيم الثلاثي للمجهول الذي اتفقت عليه الجماهير أدق و أحكم على اعتبار أن هذه الأوصاف الثلاثة ممّا درج عليها كثير ممن كتبوا في أحوال الرواة حيث قيل بعضهم رواية المستور-كما سنرى لا حقا-أي معروف العدالة ظاهرا في حين رفضوا من جهلت عدالته الظاهرة و الباطنة (مجهول الحال) و هذا بمثابة الإقرار منهم على التقسيم الثلاثي للمجهالة.

[4] نخبة السيوطي بشرحه ص 103.

[5] انظر الكفاية ص 88.

1- عدم اشتهاره بطلب العلم في نفسه و لا عرفه العلماء به.

2- لم يعرف حديثه إلاّ من جهة راو واحد.

لكن رغم ذلك اختلف معه الكثيرون خصوصا من المتأخرين[1]، فيما اشترطه لارتفاع الجهالة من شهرة الرّاوي و تداول العلماء لحديثه.

و اكتفى أكثرهم في تعريفهم[2] "لمجهول العين" بقولهم: هو من لم يروي عنه إلاّ راو واحد.

و إلى نفس هذا التعريف ذهب العلاّمة أحمد شاكر في شرحه لألفية السيوطي[3] و قد تحدث الحافظ ابن حجر عن سبب جهالة عين الراوي فقال: "و سببها أمران: أحدهما أن الرّاوي قد تكثر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشيء منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله، و صنفوا فيه -أي في هذا النوع- (الموضح لأوهام الجمع و التفريق) و أجاد فيه الخطيب، و سبقه إليه عبد الغني بن سعيد المصري و هو الأزدي ثم الصوري، و من أمثلته محمد بن السائب بن البشير الكلبي نسبه بعضهم أبا النظر و بعضهم أبا سعيد و بعضهم أبا هشام، فصار يظن أنّه جماعة وهو واحد، و من لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئا من ذلك.

و الأمر الثاني أنّ الرّاوي قد يكون مقلاّ من الحديث، فلا يكثر الأخذ عنه و قد صنّفوا فيه الوِحدان و هو من لم يرو عنه إلاّ واحد و لو سمي فممّن جمعه مسلم و الحسن بن سفيان و غيرهما "[4].

آراء العلماء في مجهول العين:

و انقسمت آراؤهم في ذلك على خمسة أقوال:

القول الأول: الرد المطلق

ذهب أغلب العلماء من أهل الحديث و غيرهم إلى عدم قبوله، قال الإمام السيوطي: "و ردّه هو الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث و غيرهم"[5] .

---

(1) اعترض العلاّمة ابن الوزير اليماني -رحمه الله- على الشروط التي وضعها الخطيب في تعريف المجهول في أقل ما ترتفع به الجهالة، ووصفها بأنّها لم تعرف عند المحدثين، و قدّم أدلة على بطلانها. انظر تنقيح الأنظار بشرح توضيح الأفكار للصّنعاني (191/2).

(2) كابن الصلاح في المقدمة ص 192 و ابن حجر في شرح النخبة ص 53 و السخاوي في فتح المغيث شرح ألفية الحديث تحقيق صلاح محمد محمد عويضة دار الكتب العلمية -بيروت ط: 1 (1414هـ- 1993) (344/1).

(3) ألفية السيوطي -بشرحه- ص 103.

(4) شرح النخبة: ص (51-52).

(5) التدريب (317/1)

بل ذهب ابن كثير إلى أنّ الإتفاق حاصل على ردّه كما يفهم ذلك من كلامه إذ يقول:" فأمّا المبهم الذي لم يسم، أو من سمي و لا تعرف عينه، ممّن لا يقبل روايته أحد علمناه"[1] .

و قال الإمام الشوكاني[2] :"و الحق أنّها لا تقبل رواية مجهول العين و لا مجهول الحال، لأنّ حصول الظن بالمروي لا يكون إلاّ إذا كان الرّاوي عدلا. و قد دلّت الأدلة من الكتاب و السنّة على المنع من العمل بالظن كقوله تعالى: ﴿وإنّ الظّن لا يغني من الحقّ شيئا﴾[3] و قوله ﴿و لا تقف مل ليس لك به علم﴾"[4] ،

القول الثاني: القبول المطلق

قال السيوطي في التدريب "و قيل يقبل مطلقا و هو قول من لا يشترط في الراوي مزيدا على الإسلام"[5] .

و عزاه ابن الموّاق للحنفية، حيث قال: إنّهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد و بين من روى عنه أكثر من واحد، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق[6] .

و قال ابن الوزير اليماني:" ذهبت أئمة الحنفية إلى قبول المجهول من أهل الإسلام و ذهب إلى ذلك كثير من المعتزلة و الزيدية"[7] .

و قال العلاّمة التهانوي: "و أمّا عندنا فوحدة الرّاوي عنه ليس بجرح صرّح به في(مسلّم الثبوت) و شرحه (فواتح الرحموت)، و المجهول أي مجهول العين عندنا (أي الأحناف) هو من لم يعرف إلاّ بحديث أو حديثين و جهلت عدالته سواء انفرد عنه واحد أم روى عنه اثنان فصاعدا فحكمه أنّ هذا المجهول إن كان صحابيا فلا يضرّ جهالته، و إن كان غيره، فإما أن يظهر حديثه في القرن الثاني أم لا. فإن لم يظهر جاز العمل به في الثالث لا بعده، و إن ظهر فإن شهد له السلف بصحة الحديث، أو سكتوا عن الطعن فيه قبل، أو ردّوه ردّ، أو قبله البعض و ردّه البعض مع نقل الثقات عنه، فإن وافق حديثه قياسا ما قُبل، وإلاّ ردّ"[8] .

---

[1] اختصار علوم الحديث: ص 92

[2] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني-تحقيق محمد سعيد البدري-مؤسسة الكتب الثقافية ": ط2 (1413هـ-1993م) ص 101.

[3] سورة النجم الآية 28.

[4] سورة الإسراء الآية 36

[5] التدريب (317.1).

[6] فتح المغيث للسخاوي (45/2)

[7] الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم نقلا عن أسباب اختلاف المحدثين (447/2).

[8] قواعد في علوم الحديث: لظفر التهانوي-تحقيق عبد الفتاح أبو غدة شركة العبيكان الرياض-ط:5 (1404-1984) ص 207.

و قد كتب الدكتور خلدون الأحدب فصلا بديعا حقق فيه مذهب الأحناف في المجهول و توصل فيه إلى خلاف ما اشتهر عنهم في كتب المصطلح. حيث توصل إلى تلخيص مذهبهم في نقطتين.

1 صحة الرواية في المذهب يعيد عدم قبولهم مجهول العين و مجهول الحال.

2 قبولهم المستور مطلقا دون تقييد، وأنّ التقييد بقبوله في القرون الثلاثة الأولى كان من المتأخرين من علمائهم- انظر أسباب اختلاف المحدثين (2 480).

و قد صنّف الحافظ السّخاوي، ابن خزيمة و تلميذه ابن حبان من ضمن القائلين بالقبول المطلق لمجهول العين، حتى اشتهر عند كثيرين أنّ ابن حبان يوثّق المجاهيل و رمي بسبب ذلك بالتساهل.

قال السّخاوي: "و كذا مذهب ابن خزيمة إلى أنّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، و إليه يومئ قول تلميذه ابن حبان: العدل من لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبيّن جرحه، إذ لم يكلف النّاس ما غاب عنهم.

و قال ابن حبان في ضابط الحديث الذي يحتج به ما محصّله[1] : إنّه هو الذي يعري راويه من أن يكون: مجروحا، أو فوقه مجروح، أو دونه مجروح، أو كان سنده مرسلا أو منقطعا، أو كان المتن منكرا، فهذا مشعر بعدالة من لم يجرح ممن لم يرو عنه إلاّ واحد.

و يتأيّد بقوله، -أي بقول ابن حبان في ثقاته[2] - أيّوب الأنصاري عن سعيد بن جبير، و عنه مهدي بن ميمون لا أدري من هو؟ إبن من هو؟ فإنّ هذا فيه ما يؤيد أنّه ذكر في الثقات كلّ مجهول روى عنه ثقة ، و لم يجرّح و لم يكن الحديث الذي يرويه منكرا."[3]

و قد تعجب الحافظ ابن حجر مما ذهب إليه ابن حبان فقال:"و هذا الذي ذهب إليه ابن حبّان، من أنّ الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبيّن جرحه مذهب عجيب، و الجمهور على خلافه، و هذا هو مسلك ابن حبّان في كتاب "الثقات" الذي ألّفه، فإنه يذكر خلقا ممن نص عليهم أبو حاتم و غيره على أنّهم مجهولون، و كأنّ عند ابن حبان، أنّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، و هو مذهب شيخه ابن خزيمة و لكن جهالة حاله باقية عند غيره"[4] .

القول الثالث: قال الحافظ السيوطي :"و قيل إن تفرد بالرواية عنه من لا يروي إلاّ عن عدل كابن مهدي و يحيى بن سعيد و اكتفينا في التعديل بواحد قُبل وإلاّ فلا"[5] .

---

(1) انظر كتاب الثقات لابن حبّان مؤسسة الكتب الثقافية ط:1 (1393هـ-1973م) (12/1) بتصرف.

(2) المصدر نفسه (60/6)

(3) فتح المغيث (45/2)

(4) انظر لسان الميزان للحافظ بن حجر شركة علاء الدين للطباعة و التجليد بيروت ط2 (1390هـ 1971) (41/1) و من المعاصرين الذين دافعوا عن منهج بن حبان، و اعتبروه لا يتعد كثيرا عمّن التزموا الصحة في كتبهم كالشيخين في الحكم على المجهول. الدكتور عبّاب محمود الحمش في رسالته للدكتوراه (إمام ابن حبّان و منهجه في الجرح و التعديل) و قد لخص هذا المنهج في كتابه "روّاة الحديث، و كان ممّا قاله عن منهج ابن حبّان في الجهالة: "بينما ذهب ابن حبّان إلى أن الرجل يزول اسم الجهالة عنه برواية واحد ثقة عنه، و روايته هو ثقة، و لكنّه لا يقبل حديثه إلاّ إذا وافق الثقات، و لم ينفرد بأصل منكر و قول ابن حبّان لا يختلف عن قول الدّارقطني من أنّ الرجل الذي ليس له غير راو واحد يتوقف بأمره حتى يوافقه غيره، و هذا يعني أن من ليس له غير راو واحد ثقة يقبل حديثه في المتابعات و الشواهد عن جميعهم، و زاد عليهم ابن حبّان الذي يرمونه بالتساهل، بأنّ الذي لا يروي إلاّ عن الضعفاء، أولا يروي عن سوى الضعفاء لا يقبل حديثه في المتابعات و الشواهد، و لو تابعه ألف متابع لأنّه مجهول و المجهول عند ابن حبّان لا يحتج به أصلا، فهو و ما لم يرو من الحديث سيّان" انظر روّاة الحديث ص 202-203.

(5) التدريب (317/1)

و قد ذكر هذا القول في أغلب كتب المصطلح دون أن ينسب لأحد، لكنّ الدكتور خلدون الأحدب حقق المسألة و توصّل إلى جملة القائلين به منهم بعض الأصوليين كالجويني و ابن القشيري و الغزالي وصفي الهندي و السيف الآمدي و أبي عمر بن الحاجب و بعض المحدّثين كأحمد بن حنبل و ابن خزيمة و الحاكم و غيرهم انظر أسباب اختلاف المحدثين (454/2-455).

القول الرابع:

قال الإمام السّيوطي:" و قيل إن كان مشهورا في غير العلم بالزّهد أو النّجدة قبل و إلاّ فلا ، واختاره ابن عبد البر"[1] .

و هذا القول محكي عن ابن عبد البر كما أشار السّيوطي. و قد ذكر هذا القول ابن الصلاح فيما بلغه عن ابن عبد البر وِجادة، فقال "ثم بلغني عن أبي عمر ابن عبد البر الأندلسي وجادة[2] ، قال: كل من لم يرو عنه إلاّ رجل واحد فهو عندهم مجهول، إلاّ أن يكون رجلا مشهورا في غير حمل العلم. كاشتهار مالك بن دينار بالزّهد، و عمر بن معدي كرب بالنجدة"[3] .

القول الخامس:

قال الإمام السّيوطي "وقيل إن زكّاه أحد من أئمة الجرح و التعديل مع رواية واحد عنه قبل و إلاّ فلا، و اختاره أبو الحسن بن القطّان[4] و صحّحه شيخ الإسلام"[5] .

و نصّ عبارة ابن حجر ما يلي: "مجهول العين كالمبهم، فلا يقبل حديثه إلاّ أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح. و كذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك"[6] .

موقف العلاّمة أحمد محمد شاكر من مجهول العين:

إكتفى الشيخ أحمد شاكر في شرحه لألفية السّيوطي[7] بسرد آراء العلماء في مجهول العين دون ترجيح.و لكن بدا لي أنّه ممّن يرجحون مذهب ابن حجر و أبي الحسن بن القطّان الفاسي، أي أن جهالة العين عنده تقبل إن زكّاه أحد من أئمة الجرح و التعديل، مع رواية واحد عنه.

و ما دعانا إلى تقوية هذا الإحتمال، هو سرده لمذاهب العلماء في مجهول العين دون عزوها لأصحابها، إلاّ أنه أشار إلى اختيار أبي الحسن القطّان و تصحيح الحافظ ابن حجر، فقال في شرح الألفية[8] :" و الرابع: تقبل إن زكّاه أحد من أئمة الجرح و التعديل مع رواية واحد عنه واختاره أبو الحسن القطّان و صححه الحافظ ابن

---

(1) التدريب (317/1)

(2) سبق التعريف بالوجادة

(3) انظر مقدمة ابن الصلاح ص 192.

(4) هو أبو الحسن بن القطّان الفاسي اختار هذا القول في كتابه "بيان الوهم و الإيهام" انظر فتح المغيث (47/52)

(5) التدريب (317/1).

(6) نزهة النظر ص 53.

(7) ألفية السّيوطي -بشرحه- ص 103.

(8) المصدر نفسه ص 103.

حجر" وممّا يقوي احتمال اختياره لهذا المذهب هو تعامله مع بعض الأحاديث التي فيها مجاهيل وفق اختيار الحافظ ابن حجر، كما سنرى في الجانب التطبيقي لهذا المبحث[1] -بإذن الله.

مذاهب العلماء في ارتفاع جهالة العين:

لقد ذهب كثير ممن صنّفوا في أصول الحديث[2] إلى أن جهالة العين لا ترتفع عن الراوي إلاّ إذا روى عنه عدلان، لكن لا تثبت عدالته بمجرد روايتهما عنه واستندوا في اختيارهم هذا إلى ما قاله الخطيب البغدادي و محمد بن يحيى الذُّهْلي[3].

كما رواه الخطيب نفسه فقال: "و أقلّ ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرّجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم، لذلك أخبرنا محمد بن احمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم أنا ابراهيم بن اسماعيل القاري أنا أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى، قال سمعت أبي يقول إذا روى عن المحدّث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة، قلت إلاّ أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه"[4]

و كنّا قدأشرنا آنفا إلى ما قاله الحافظ ابن حجر في حكم مجهول العين و الذي يستفاد منه أنّه لا يشترط رواية عدلين لارتفاع الجهالة العينيّة على الراوي بل يكفي رواية الواحد عنه، بشرط أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح أو إذا زكّاه من تفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك[5].

و قد أفاد الحافظ السخاوي[6]، بعد نقله لتصحيح ابن حجر للقول الخامس في حكم المجهول، بأنّه على هذا القول يتمشى تخريج الشيخين في صحيحيهما لجماعة ممن لم يرو عنهم إلاّ راو واحد.

---

(1) رغم ترجيحنا كون أحمد شاكر اختار هذا القول إلاّ أنّنا سنرى في الأمثلة العملية لاحقا التباين الواضح بينه و بين الحافظ ابن حجر في الحكم على بعض من جُهّلوا و سنكتشف سرّ ذلك بإذن الله و توفيقه.

(2) انظر مقدمة ابن الصلاح ص66، التدريب (314/1) إختصار علوم الحديث ص 92.

(3) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس أبو عبد الله الذهلي النيسابوري أحد الأئمة الأعلام الثقات أكثر الترحال و صنّف التصانيف و كان الإمام أحمد يجلّه و يعظمه، قال أبو حاتم كان إمام أهل زمانه و قال أبو بكر بن أبي داود هو أمير المؤمنين في الحديث، توفي 258هـ. انظر شذرات الذهب (138/2)..

(4) الكفاية: ص88-89 و قد تعقب ابن الصلاح(المقدمة ص 66) قول الخطيب بصنيع الشيخين في صحيحيهما حيث حرّجا لمن لم يرو عنه غير واحد، و ردّ على هذا التعقيب الإمام النووي (التقريب مع شرحه التدريب)(318/1) و ذهب إلى تصحيح ما قاله الخطيب على اعتبار أنّ ما قدمه من أمثلة إنّما هي لصحابة و هم عدول و لا يحتاجون لرفع الجهالة عنهم بتعدد الرّواة و علّق على النووي الحافظ العراقي (التقييد والإيضاح ص 148) متحدثا عمّا به تثبت الصحبة، و كلّها مساجلات علمية يحسن الرجوع إليها في مظانها المشار إليها.

(5) شرح النخبة: ص 52.

(6) فتح المغيث (47/2)

و هذا الذي ذهب إليه ابن حجر يقترب كثيرا ممّا قاله المتقدمون الذين لخصّ مذهبهم الحافظ ابن رجب الحنبلي تلخيصا بديعا فقال: "قال يعقوب بن أبي شيبة: قلت: ليحي بن معين متى يكون الرجل معروفا؟ إذا روى عنه كم؟قال: إذا روى عنه الرجل مثل ابن سيرين و الشعبي، و هؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول، قلت: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب و أبي إسحاق؟ قال هؤلاء يروون عن مجهولين. انتهى

قال ابن رجب: و هذا تفصيل حسن، و هو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذّهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنّ لا يخرج الرجل عن الجهالة إلاّ برواية رجلين فصاعدا عنه و ابن المديني يشترط أكثر من ذلك، فإنه يقول فيمن يروي عنه-يحيى بن أبي كثير و زيد بن أسلم معا: إنه مجهول و يقول فيمن يروي عنه شعبة وحده: إنه مجهول.

و قال فيمن يروي عنه ابن المبارك و وكيع و عاصم: هو معروف و قال فيمن روى عنه عبد الحميد بن جعفر و ابن لهيعة: ليس بالمشهور و قال فيمن يروي عنه ابن وهب و ابن المبارك: معروف و قال فيمن يروي عنه المقبُري و زيد بن أسلم:معروف و قال في يُسيع الحضرمي: معروف و قال مرّة أخرى مجهول روى عنه ذرّ وحده و قال فيمن روى عنه مالك و ابن عيينة معروف

و قد قسّم -أي ابن المديني- المجهولين من شيوخ أبي اسحاق إلى طبقات متعددة و الظاهر: أنّه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء، و كثرة حديثه و نحو ذلك، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه.

و قال في داود ابن عامر بن سعد بن أبي وقاص:ليس بالمشهور مع أنّه روى عنه جماعة، و كذا قال أبو حاتم الرّازي في إسحاق بن أسيد الخراساني: ليس بالمشهور مع أنّه روى عنه جماعة من المصريين، لكنه لم يشتهر حديثه بين العلماء- و كذا قال أحمد بن حنبل في حصين بن عبد الرحمن الحارثي:ليس يعرف، ما روى عنه غير حجاج بن أرطأة و إسماعيل بن أبي خالد روى عنه حديثا واحدا.

و قال- أي أحمد- في عبد الرحمن بن وَعْلة: إنّه مجهول مع أنه روى عنه جماعة، لكن مراده أنّه لم يشتهر حديثه و لم ينتشر بين العلماء.

و قد صحّح حديث بعض من روى عنه واحد و لم يجعله مجهولا، قال في (خالد بن سُمير): لا أعلم روى عنه أحد سوى الأسود بن شيبان، لكنه حسن الحديث

و قال مرّة أخرى:حديثه عندي صحيح، و ظاهر هذا أنّه لا عبرة بتعدد الرواة، و إنما العبرة بالشهرة و رواية الحفّاظ الثقات"[1].

و قد ذكر العلاّمة التهانوي، أقوال بعض المتقدمين الآخرين ممّن لم يذكرهم ابن رجب فقال:" و في تعجيل المنفعة" في ترجمة عبد الله بن أبي حبيبة المدني، قال ابن الحذّاء: هو من الرجال الذين أكتفى في معرفتهم برواية مالك عنهم اهـ. و فيه أنّ رواية مالك وحده عن أحد ترفع الجهالة عنه، و مثل مالك شعبة و غيره من الحفّاظ النقاد"[2].

فهذه نصوص بعض المتقدمين التي تتحدث عماّ به ترتفع الجهالة عن الراوي، و اتضح من خلالها أنّ مدار الجهالة عندهم مرتبط بالشهرة بطلب العلم، و معرفة الحفاظ له.

ثانيا–مجهول الحال:

هو من جهلت عدالته ظاهرا و باطنا، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه[3] و قد ذهب العلماء في الحكم عليه على ثلاثة أقوال.

القول الأول: الرّد المطلق

و هو قول جماهير العلماء[4] من المحدّثين و الأصوليين و قد ذكر بعضهم الآمدي –رحمه الله– فقال: "مذهب الشافعي و أحمد بن حنبل و أكثر أهل العلم أنّ مجهول الحال غير مقبول الرواية، بل لا بد من خبرة باطنة بحاله، و معرفة سيرته، و كشف سريرته أو تزكية من عرفت عدالته و تعديله له"[5].

و قال السّخاوي: " و عزاه ابن الموّاق للمحققين، ومنهم، أبو حاتم الرازي و كذا قال الخطيب لا يثبت للراوي حكم العدالة برواية الإثنين عنه و قال ابن رُشيد: لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد و اثنين ما لم يصّرح الواحد أو غيره بعدالته، نعم كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوّي حسن الظن به، و أما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلاّ الضعفاء فهم متروكون كما قال، ابن حبّان على الأحوال كلها. و توجيه هذا القول: أن مجرد الرواية عن الراوي لا تكون تعديلا له على الصحيح كما تقدّم"[6].

---

[1] شرح علل الترمذي لابن رجب ص (81-82) و قد عقّب الدكتور عتاب محمود الحمش على كلمة الشهرة التي اشترطها المتقدمون لمعرفة الراوي، فقال: "و الذي لا مناص من الاعتراف به هو أن كلمة الشهرة، كلمة كبيرة فمعظم الرواة غير مشهورين، و مع ذلك و ثقوا و قبلت أحاديثهم ، فكأن ابن رجب يعني بالشهرة هنا، تناول أهل العلم لأحاديث الراوي" انظر: رواه الحديث ص 193.

[2] قواعد في علوم الحديث: ص357.

[3] انظر التدريب (316/1)، و قد رأينا أن النقاد المتقدمين لاينهجون بالضرورة إلى اشتراط رواية العدلين عنه لارتفاع الجهالة.

[4] انظر مقدمة ابن الصلاح ص 65 التدريب (316/1) إختصار علوم الحديث ص 92.

[5] الإحكام في أصول الاحكام لسيف الدين الآمدي –دار الكتب العلمية – بيروت طبعة (1403هـ–1983م) تحقيق جماعة من العلماء (110/2).

[6] فتح المغيث (50/2–51) بتصرف يسير.

و إلى هذا ذهب العلاّمة أحمد شاكر حيث قال: "و الصحيح عدم قبولها، و هو قول الجمهور"[1].

القول الثاني: القبول المطلق

و قد نُسب هذا القول إلى الأحناف، قال أبو إسحاق الشيرازي: "و إن كان مجهول الحال، لم يقبل خبره حتى تثبت عدالته، و قال أصحاب أبي حنيفة يقبل"[2].

و قال الحافظ السّخاوي:" و قد نسبه ابن المـوّاق لأكثر أهل الحديث كالبزار و الدّارقطني، و عبارة الدّارقطني: من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته و ثبتت عدالته"[3].

القول الثالث:

حكاه الإمام السيوطي فقال: "و قيل إن كان من روى عنه فيمن لا يروي عن غير عدل قبل و إلاّ فلا"[4].

و هذا القول يشبه القول الثالث في مجهول العين ممّا ذكرنا آنفا لكن يختلفان في العدد، فالأول هو تفرد من لا يرو إلاّ عن عدل، و هنا رواية اثنين فأكثر و فيهم من لا يرو إلاّ عن عدل، إذاً بالضّرورة أن يكون القائلون به، هم أنفسهم في كلا القسمين من جهالة العين و جهالة الحال.

ثالثا: المستور

1- **تعريفه:** إتفق كل من ذهب إلى أنّ المستور قسم ثالث من أقسام الجهالة يختلف عن مجهول الحال، في تعريفه و إن اختلفت عباراتهم في بعض الأحيان. فقد عرّفه ابن الصلاح بقوله: "و قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلا في الظاهر، و لا تعرف عدالة باطنه"[5]

و قال الحافظ العراقي:" و هذا الذي أبهم المصنف بقوله بعض أئمتنا، هو أبو محمد البغوي صاحب التهذيب

---

[1] انظر شرحه للألفية ص 103.

[2] اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي: تحقيق محي الدين ديب مستو و يوسف علي بديوي. دار ابن كثير للطباعة و النشر و التوزيع ط1: (1416هـ-1995م ص 166.

[3] فتح المغيث: (51/2).

[4] التدريب (316/1).

[5] مقدمة ابن الصلاح ص 65 و انظر اختصار علوم الحديث ص 92، التدريب (316/1) فتح المغيث (51/2).

فهذا لفظه بحروفه فيه، و يوافقه كلام الرافعي في الصوم، و صحّح النووي في شرح المهذب قبول روايته"[1].

و عرّفه إمام الحرمين الجويني بأنّه: "الذي لم يظهر منه نقيض العدالة و لم يتفق البحث الباطن عن عدالته"[2] و لا فرق بين كلا التعريفين إلا من حيث التعبير، و ذلك أمر طبيعي قد يقتضيه اختلاف المنهج الأصولي عن المنهج الحديثي.

2- حكم رواية المستور:

اختلف المحققون في حكم رواية المستور، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم قبول روايته

و أكثر الذين ذهبوا إلى هذا هم الأصوليون، كما صرّح بذلك بعض أئمتهم قال إمام الحرمين: "و الذي سار إليه المعتبرون من الأصوليين أنّه لا تقبل روايته"[3]

و قد نسبه الإمام الشوكاني:[4] إلى الإمام الشافعي، و إلى الأكثرين كما حكاه إلكيا الهرّاس.

القول الثاني: قبول روايته

يقول الإمام ابن الصلاح:" فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من ردّ رواية الأول و هو قول بعض الشافعيين و به قطع، منهم سُليم بن أيوب الرازي قال: لأنّ أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي، و لأنّ رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، و تفارق الشهادة فإنها تكون عند الحكّام، و لا يتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر و الباطن.

قلت- القائل ابن الصلاح- و يشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرّواة الذين تقادم العهد بهم و تعذّرت الخبرة الباطنة بهم و الله أعلم"[5].

و قال النّووي في التقريب[6] : "يحتج بها بعض من ردّ الأول و هو قول بعض الشافعيين".

---

[1] التقييد و الإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص 145- مختصرا.

[2] البرهان في أصول الفقه للجويني تحقيق الدكتور عبد العظيم محمود الديب-طبع دار الوفاء- بالمنصورة- ط3 (1412-1992) (396/1) الفقرة 553.

[3] المصدر نفسه (396/1).

[4] إرشاد الفحول: ص 100.

[5] مقدمة ابن الصلاح ص 65-66.

[6] التقريب بشرح التدريب (36/1)

و قد نسب غير واحد إلى النّووي القول بقبول رواية المستور في شرح المهذب[1].

و نقل عن علي القاري أنّه قال:" و اختار هذا القول ابن حبان تبعا للإمام الأعظم إذ العدل عنده من لا يعرف فيه الجرح قال -ابن حبّان- : و النّاس في أحوالهم على الصّلاح و العدالّة حتى يتبيّن منهم ما يوجب الجرح. و لم يكلّف النّاس ما غاب عنهم، و إنّما كلّفوا الحكم بالظاهر"[2]

و قال الحافظ السّخاوي: المختار قبول المستور"[3].

و قد اعتبر الدكتور عبد الفتّاح أبو غدّة[4]، أنّ عمل الشيخين جار على قبول رواية المستور و احتج في ذلك بما قال الذهبي في ميزان الإعتدال بعد ترجمته لحفص بن بُغيل" حيث قال الذّهبي: "ففي الصحيحين من هذا النّمط خلق كثير مستورون، ما ضعّفهم أحد و لا هم بمجاهيل"[5] .

و إلى قبول رواية المستور ذهب العلاّمة أحمد شاكر، حيث قال:"فالأصح قبول روايته، لأنّ الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي"[6].

القول الثالث: التوقف في روايته إلى أن تستبين حاله.

لقد اشتهر هذا القول، عن الحافظ ابن حجر، حيث قال: "و التحقيق أن رواية المستور و نحوه ممّا فيه الإحتمال لا يطلق القول بردّها و لا بقبولها، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله. كما جزم به إمام الحرمين. و نحوه ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسّر"[7].

---

[1] انظر التقييد و الإيضاح ص 145- التدريب (317/1) شرح ألفية السّيوطي لأحمد شاكر ص 104 .

و قد شكك الدكتور عتّاب محمود الحمش في صحة هذا النقل على النووي، و ذلك في معرض ردّه على الدكتور أبي غدة الذي احتج بقول النووي هذا في البحث الذي كتبه عن سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي فقال في ردّه هذا: لم يجد لنا فضيلة الباحث، أين صحّح النووي في شرح المهذب رواية المستور" ثم ذكر جملة من النقول عن النووي في شرح المهذب، تفيد قبوله المستور في المتابعات و الشواهد فقط.

انظر رواة الحديث ص 223-224.

---

[2] شرح شرح النخبة نقلا عن قواعد في علوم الحديث ص 204، و أسباب اختلاف المحدثين (474/2).

[3] الغاية في شرح متن الهداية للسّخاوي، نقلا عن رواة الحديث ص 225.

[4] في بحثه في مجلة كلية أصول الدين بالرياض العدد الثاني سنة (1399-1400) تحت عنوان "سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي" انظر أسباب اختلاف المحدثين (475/2) و قد ردّ عليه الدكتور عتّاب في كتابه رواة الحديث، حيث اعتبر أنّ ذلك لم يحصل عندهما (البخاري و مسلم) إلاّ في المتابعات و الشواهد.

و أقول: إنّ شروط البخاري و مسلم في الرواية تتنافى مع مثل هذا الإدّعاء، و ما كان منها من إخراج لأمثال هؤلاء المجاهيل إنّما هو في المتابعات و الشواهد، كما توصل ذلك الدكتور عتّاب.

[5] ميزان الإعتدال (556/1).

[6] ألفية السّيوطي -بشرحه- ص 104.

[7] شرح النخبة ص 53 مع ملاحظة أنّ ابن حجر لا يفرق بين مجهول الحال و المستور -كما رأينا-

و رجّح الإمام الجويني هذا القول -كما أشار إلى ذلك ابن حجر-فيقول: "و الذي أوثره في هـذه المسألة، ألاّ نطلق ردّ رواية المستور و لا قبولها، بل يقال، رواية العدل مقبولـة و روايـة الفاسـق مـردودة و روايـة المسـتور موقوفة إلى استبانة حاله"[1].

[1] البرهان (397/1).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: نماذج عملية لمرويّات المجاهيل

و سنتناول هذا المطلب بالدراسة عبر النماذج الآتية:

النموذج العملي الأول:

قال الإمام أحمد: حدّثنا عبد الرزاق أخبرني يونس بن سُليم قال: أعلى عليّ يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري سمعت عمر بن الخطاب يقول:(كان إذا نزل على رسول الله صلى الله عليه و سلم الوحي، يُسمع عند وجهه دوي كدوي النحل، فمكثنا ساعة، فاستقبل القبلة و رفع يديه فقال: اللهم زدنا و لا تنقصنا، و أكرمنا و لا تُهنّا، و أعطنا و لا تحرمنا، و آثرنا و لا تؤثر علينا، و ارض عنّا و أرضنا، ثم قال: لقد أنزلت عليّ عشر آيات من أقامهن دخل الجنة، ثم قرأ علينا: ﴿قدأفلح المؤمنون﴾ [1] حتى ختم العشر).

أخرج هذا الحديث الإمام أحمد، و الترمذي و النسائي و الحاكم[2].

و قد أعلّه نقاد الحديث بجهالة روايه يونس بن سُليم و عدم معرفتهم له و في مقدمتهم عبد الرزاق و هو من روى عنه الحديث. فقد قال الإمام أحمد: سألت عبد الرزاق عنه فقال: أظنه لا شيء[3].

و نقل عثمان الدّارمي عن يحيى بن معين قوله: ما أعرفه يروي عنه عبد الرزاق[4] و قال النّسائي: هذا حديث منكر لا نعلم أحدا رواه غير يونس بن سليم، و يونس لا نعرفه[5].

وقال العقيلي: يونس بن سليم الصنعاني، لا يتابع على حديثه و لا يعرف إلاّ به[6].

و قد حذا حذوا هؤلاء بعض الحفاظ المتأخرين في إنكارهم ليونس بن سليم و لحديثه. كالإمام الذهبي في الميزان و الكاشف[7].

و كذا الحافظ ابن حجر في التهذيب و التقريب[8]

---

[1] سورة المؤمنون: الأية 1

[2] أخرجه أحمد في مسنده -طبعة شاكر- (123/1) و الترمذي في سننه في كتاب "تفسير القرآن "باب "و من سورة المؤمنون" الحديث رقم 3173 (من طبعة شاكر) (305/5).

و النسائي في السنن الكبرى. كما ذكرن المزي في تهذيب الكمال (510/32) و الحاكم في المستدرك كتاب "الدعاء" باب" رفع اليدين عند الدعاء" (535/1) و صححّه و أقرّه على ذلك الذهبي.

و أورده الحافظ السّيوطي في الدر المنثور (2/5) و عزاه لعبد الرزاق و عبد بن حميد و ابن المنذر و العقيلي و البيهقي في الدلائل و أيضا في المختارة

[3] الجرح و التعديل الترجمة1008 (240/9).

[4] المصدر نفسه (240/9) وانظر تهذيب الكمال (509/32).

[5] تهذيب الكمال (509/32). و ذكر ابن حجر في التهذيب (386/11) رواية أخرى عن النّسائي بأنّه قال عنه: ثقة.

[6] الضعفاء الكبير (460/4).

[7] انظر ميزان الإعتدال (481/4) و الكاشف (304/3).

[8] انظر تهذيب التهذيب (396/11)، و تقريب التهذيب (349/2).

و عللّه الترمذي، بأنه تارة يروى عن يونس بن سليم عن الزهري و تارة يروى عن يونس بن سليم عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري[1] و قد ذهب الإمامان ابن حبّان و الحاكم إلى خلاف ما ذهب إليه النّقاد ممن ذكرنا. فقد ذكر ابن حبان يونس بن سليم في الثقات[2] وصحح الحاكم إسناد الحديث و أقره على ذلك الذهبي[3].

و اعتمادا على توثيق ابن حبّان و تصحيح الحاكم لإسناده و موافقة الذهبي له، ذهب العلاّمة أحمد محمد شاكر إلى تصحيح إسناد الحديث[4] و اعتبر أن يونس بن سليم ثقة معروف، ارتفعت عنه الجهالة برواية عبد الرزاق عنه و صار من الثقات بشهادة ابن حبّان و الحاكم: و قد استأنس أحمد شاكر فيما ذهب إليه بما ذكره البخاري في التاريخ الكبير[5] بعد أن قام بتصحيح ما صحّفه نسّاخ التاريخ: فقال:" وفي التاريخ الكبير للبخاري: قال أحمد بن حنبل: سألت عبد الرزاق عنه فقال: كان خيرا من عين بقة! فظننت أنّه لا شيء وعين بقة هذه غلط فاتت على مصححي الكتاب، و صحّفها بعضهم إلى غير ثقة. وصححتها عن التاريخ الصغير للبخاري:قال أحمد: قال عبد الرزاق يونس بن سليم خير من برق، يعني عمرو بن برق، قال أحمد: فلما ذكر هذا، عند ذاك علمت أن ذا ليس بشيء.

و عمرو بن برق، هو عمرو بن عبد الله بن الأسوار اليماني، و فيه ضعف فالظاهر أن توثيق ابن حبان ليونس بن سليم صحيح، لأن عبد الرزاق فضّله على عمرو بن برق"[6]

---

[1] حكاه ابن العربي في عارضة الأحوذي بشرح سنن الترمذي دار الكتاب العربي (33/12)-بلا تاريخ للطبع-

[2] الثقات (288/9).

[3] مستدرك الحاكم (353/1) وما يثير الغرابة هو موافقة الذهبي على تصحيح الحاكم على الرغم من تجهيله له في الميزان و الكاشف كما ذكرنا.

[4] المسند -شرح شاكر- (123/1).

[5] انظر التاريخ الكبير (413/8) ، الترجمة (3532)

[6] المسند -بشرح شاكر- (123/1).

النموذج العملي الثاني:

يقول الإمام أحمد: حدّثنا وكيع حدّثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبـي طعمـة مولاهـم و عـن عبـد الرحمن بن عبد الله الغافقي أنّهما سمعا ابن عمر يقول: قال رسول الله صلى الله عليه و سـلم: (لُعنـت الخمـر بعينها و شار بها و ساقيها و بائعهـا، و مبتاعهـا و عاصرهـا، و معتصرهـا و حاملهـا و المحمولـة إليـه و آكـل ثمنها".

أخرج الحديث أحمد و أبو داود و ابن ماجة [1] .

و قد أعلّ بعض النقاد هذا الحديث بجهالة عبد الرحمن الغافقي فقد سأل عثمان بـن سـعيد الدّارمـي يحيى بـن معين عنه فقال: لا أعرفه[2] و قال ابن عدي إذا لم يعرف ابن معين الرجل فهو مجهول و لا يعتمد علـى معرفـة غيره[3] و هذا إقرار منه أيضا على تجهيل الغافقي و ذهب إلى تجهيله من الحفّاظ المتأخرين، الحافظ المـزيّ كمـا ذكر ذلك ابن حجر في التهذيب[4] . و كذا الحافظ الذهبي في الميزان حيث قال: لا أعرفه[5].

لكن الحافظ ابن حجر ذهب إلى خلافهم، و اعتبر عبد الرحمان معروفا، و ذلك اعتمادا على ما قاله ابن يونس و ابن خلفون فقال في التهذيب: "و قال ابن يونس: روى عنه عبد الله بن عياش قتلتـه الـروم بـالأندلس سـنة خمس عشرة و مائـة، لـه في الكتـابين- أي سـنن ابـن ماجـة وأبـي داود- حديـث واحـد في الخمـر، قلـت (ابن حجر) هذا الذي ذكر ابن عدي قاله في ترجمة عبد الرحمان بن آدم عقب قول ابن معين في كل منهما: لا أعرفه، وأقرّه المؤلف عليه (أي المزي)، و هو لا يتمشّى في كل الأحوال فربّ رجل لم يعرفه ابـن معـين بالثقـة و العدالة و عرفه غيره، فضلا عن معرفة العين، لا مانع من هذا، و هذا الرّجـل، قـد عرفـه ابـن يونـس و إليـه المرجع في معرفة أهل مصر و المغرب و قد ذكره ابـن خلفـون في الثقـات، و قـال كـان رجـلا صالحـا، جميـل السترة استشهد في قتال الفرنج في شهر رمضان"[6].

و اعتمادا على معرفة ابن يونس و توثيق ابن خلفون له و إقرار ابن حجـر لهمـا، صحّـح العلاّمـة أحمـد شـاكر إسناد الحديث[7].

---

[1] أخرجه أحمد في مسنده -طبعة شاكر- (12/7)

و أبو داود في كتاب "الأشربة" باب العنب يعصر للخمر" الحديث: 3674 (326/3).

و ابن ماجة في سننه في كتاب الأشربة "باب "لعنت الخمر على عشرة أوجه" الحديث 3380 (1121/2).

[2] تهذيب الكمال (244/17).

[3] تهذيب التهذيب (197/7).

[4] المصدر نفسه (197/7)

[5] ميزان الإعتدال (576/2).

[6] تهذيب التهذيب (197/7)، و قال في التقريب: مقبول (579/1).

[7] انظر المسند -بشرحه- الحديث: 4787 (13/7).

النموذج العملي الثالث:

قال الإمام أحمد: حدثنا يزيد، أنبأنا عبد الملك بن قدامة حدثنا إسحاق بن بكر بن أبي الفرات عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:(إنّها ستأتي على الناس سنون خدّاعة، يصدّق فيها الكاذب، و يكذّب فيها الصادق، و يؤتمن فيها الخائن، و يخوّن فيها الأمين، و ينطق فيها الرويبضة، قيل و ما الرويبضة؟ قال: السفيه يتكلم في أمر العامة)

أخرج الحديث، أحمد و ابن ماجة و الحاكم[1].

و قد أعلّه النقاد، بجهالة إسحاق بن بكر بن أبي الفرات، و كذا بعبد الملك بن قدامة المختلف في توثيقه[2].

و ما يهمنا في هذا الموضع هو تجهيل الحفاظ لإسحاق بن أبي الفرات[3].

فقد قال الحافظ ابن حجر متحدثا عن إسحاق: روى عن سعيد المقبري و عنه عبد الله بن قدامة الجمحي، و روى له ابن ماجة في الزهد حديثا واحدا[4] عن المقبري عن أبي هريرة سيأتي:(على النّاس سنوات خدّاعات) قلت (القائل ابن حجر): قال مَسلمة بن قاسم الأندلسي:إسحاق بن أبي الفرات مجهول[5].

و قال ابن حجر في التقريب: مجهول[6].

و قال الامام الذهبي في الكاشف: مجهل[7]

لكن العلاّمة أحمد شاكر حسّن إسناده إعتمادا على توثيق ابن حبان لإسحاق[8]، و كذا تصحيح الحاكم لحديثه فقال:" و لكن ذكره ابن حبان في الثقات، و صحّح له الحاكم ووافقه الذهبي فهو قد عرف بعضهم شخصه و حاله فهو على الستر -على الأقل- و يكون حديثه لا يقل عن درجة الحسن"[9]

---

[1] أخرجه أحمد في مسنده -طبعة شاكر- الحديث- 7899(37/15)

و ابن ماجة في سننه في كتاب الفتن "باب" شدة الزمان "الحديث 4036 (1339/2)

و الحاكم في مستدركه (4/466-467) و صحح إسناده و أقره على ذلك الذهبي، كلّهم رووه بألفاظ متقاربة.

[2] انظر ترجمته في تهذيب التهذيب و اختلاف الحفاظ في توثيقه دار الفكر بيروت ط: 1(1404-1984) .(367/6).

[3] ورد في تهذيب الكمال (468/2) و في تهذيب التهذيب (216/1) و في تقريب التهذيب (84/1) باسم إسحاق بن أبي الفرات بكر المدني.

[4] كذا رواه أحمد في مسنده (37/15) و الحاكم في المستدرك (4/466-467).

[5] انظر التهذيب (216/1).

[6] التقريب (84/1).

[7] الكاشف (112/1) و قد استغرب أحمد شاكر أمر الذهبي فقال في شرح المسند (38/15) "و من العجب أنّ الذهبي يقول هذا في الكاشف، ثم لا يذكره أصلا في ميزان الإعتدال! و أغرب منه أن يوافق الحاكم على تصحيح الحديث"

[8] لم أجده في الثقات و يبدو لي أن احمد شاكر اعتمد ما قاله السندي في تعليقه على سنن ابن ماجة (1340/2) دون تأكد.

[9] المسند -بشرحه- (37/15-38).

الفصل الثالث

طريقته في نقد الرجال

و فيه مبحثان:

المبحث الأول: نماذج عملية في تعامله مع الرواة

المبحث الثاني: المعايير العلمية لنقده الرجال

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول
نماذج عملية في تعامله مع الرواة

و سنتناوله بالدراسة من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: عبد الله بن لهيعة: [1]

و سنتحدّث عنه عبر الفروع التّالية:

الفرع الأول: رأي الشيخ أحمد شاكر في ابن لهيعة

لقد ذهب العلاّمة أحمد شاكر مذهبا عجيبا في الحكم على عبد الله بن لهيعة، حيث خالف جلّ النّقّاد و المتكلمين في الرجال، الذين ضعّفوه و أعلّوا جل أحاديثه، بينما ذهب هو إلى توثيقه و تصحيح مروياته. و لقد تتبّعت كل الأحاديث التي يرويها ابن لهيعة. فيما بين يديّ من الكتب التي حقّقها أحمد شاكر، فوجدته يتعقب نقّاد الحديث فيما إذا أعلّوا الحديث بابن لهيعة، فيصحّح حديثه بناءً على توثيقه له. فأردّت أن أقف عند حجج الشيخ -رحمه الله- في توثيقه له. و سنختم الحديث عنه ببعض الأمثلة الحديثية التي كانت مثار خلاف بينه و بين نقّاد الحديث بسبب رواية عبد الله بن لهيعة لها.

توثيق أحمد محمد شاكر لعبد الله بن لهيعة:

أشرنا قبل قليل إلى أن العلاّمة أحمد شاكر يرى توثيق ابن لهيعة، وكان يشير إلى ذلك في كامل تعليقاته على الأحاديث التي رواها، و خاصة في مسند الإمام أحمد الذي يحوي الكثير من مروياته و كذا سنن التّرمذي، و مما قاله في هذا الأخير."ابن لهيعة هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الغافقي، أبو عبد الرّحمان المصري القاضي الفقيه، و هو ثقة صحيح الحديث، و قد تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه، و قد تتبّعنا كثيرا من حديثه، و تفهّمنا كلام العلماء فيه، فترجّح لدينا أنّه صحيح الحديث،و أنّه ما قد يكون في الرّواية من الضعّف إنما هو ممن فوقه أو ممن دونه، و قد يخطئ هو كما يخطئ كل عالم و كل راوٍ، و روى أبو

---

[1] هو ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمان المصري، القاضي، أختلف في سنة و لادته فقيل ولد سنة 96 للهجرة و قيل سنة سبع و تسعين، و توفي سنة أربع و سبعين بعد المائة من الهجرة، -رحمة الله عليه- انظر تهذيب الكمال (487/15) و تقريب التّهذيب (526/1).

و الحضرمي نسبة إلى حضر موت، و هي من بلاد اليمن في أقصاها. انظر وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان لابن خلّكان، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت (39/3)

داود عن أحمد بن حنبل قال:و من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه و ضبطه و إتقانه! و قال سفيان الثّوري: عند ابن لهيعة الأصول و عندنا الفروع" [1]

و قال في المسند: "و هو ثقة تكلّموا فيه من قبل حفظه بعد احتراق كتبه و نحن نرى تصحيح حديثه، إذا رواه عنه ثقة حافظ من المعروفين"[2] .

الفرع الثاني: أقوال الأئمة المحقّقين في عبد الله بن لهيعة:

لقد أجمعت أغلب آراء المتكلمين في الرجال من الأئمة المحقّقين على تضعيف ابن لهيعة. و ذهب البعض الآخر إلى توثيقه و تصحيح حديثه. و ها نحن نسوق آراءهم فيه كما وردّت في كتب التراجم و الجرح و التّعديل، مبتدئين بآراء الموثّقين ثمّ الجارحين ثم نبدي رأينا فيه بإذن الله تعالى.

أولا: الموثّقون.

قال محمد بن يحيى بن حسّان قال سمعت أبي يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعدها قلت له: إن النّاس يقولون احترقت كتب ابن لهيعة فقال: ما غاب له كتاب. و قال أحمد بن سعيد الدّارمي سمعت قتيبة بن سعيد يقول: جضرت موت ابن لهيعة فسمعت اللّيث يقول: ما خلّف مثله.

و قال علي بن سهل النّسائي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: من سمع من ابن لهيعة قديما فسماعه صحيح، قدم علينا ابن المبارك سنة تسع و سبعين فقال، من سمع من ابن لهيعة منذ عشرين سنة فهو صحيح.

و ذكر ابن سعد في طبقاته أنّ أهل مصر يذكرون أنّه لم يختلط و لم يزل أول أمره وآخره واحد، و لكن كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه فيسكت عليه فقيل له في ذلك فقال: و ما ذنبي؟ إنما يجيئون بكتاب يقرؤونه و يقومون و لو سألوني لأخبرتهم أنّه ليس من حديثي.و قال زيد بن حباب سمعت سفيان الثّوري يقول: عند ابن لهيعة الأصول و عندنا الفروع. و قال أبو الطّاهر بن السّرح: سمعت ابن وهب يقول: و سأله رجل عن حديث، فحدّثه به، فقال له الرجل: من حدّثك بهذا يا أبا محمد؟ قال حدّثني به -والله- الصّادق البار عبد الله بن لهيعة، قال أبو الطّاهر: و ما سمعته يحلف بمثل هذا قطّ.

و قال أبو داود سمعت أحمد يقول: من كان في مصر يشبه ابن لهيعة في ضبط الحديث و كثرته و إتقانه. و قال: سمعت أحمد يقول: ماكان محدّث مصر إلاّ ابن لهيعة.و قال أبو جعفر أحمد بن صالح: ابن لهيعة صحيح الكتاب، كان أخرج كتبه فأملى على النّاس حتّى كتبوا حديثه إملاءً، فمن ضبط كان حديثه حسنا صحيحا، إلاّ أنّه كان يحضر من يضبط و يحسن، و يحضر قوم يكتبون و لا يضبطون و لا يصحّحون،

---

[1] تعليقاته على سنن التّرمذي (16/1)

[2] تعليقاته على مسند أحمد (59/1)

و آخرون نظّارة، و آخرون سمعوا مع آخرين، ثم لم يخرج ابن لهيعة بعد ذلك كتابا، و لم ير له كتاب، و كان من أراد السّماع منه ذهب فاستنسخ ممّن كتب نسخة لم تضبط جاء فيه خلل كثير ثم ذهب قوم، فكلّ من روى عنه عن عطاء بن أبي رباح فإنّه سمع من عطاء، و روى عن رجل عن عطاء، و عن رجلين عن عطاء و عن ثلاثة عن عطاء، تركوا ما بينه و بين عطاء و جعلوه عن عطاء. و قال ابن رمح: إنّي أذهب إلى أنّه لا يترك حديث محدّث حتّى يجمع أهل مصره على ترك حديثه.

و قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال: يحيى بن معين، قال أهل مصر: ما احترق لابن لهيعة كتاب قطّ، و ما زال ابن وهب يكتب عنه حتّى مات، و قال ابن وهب: كان ابن لهيعة صادقا.

أما الإمام الدارقطني فقد وثّقه من روايات البعض عنه دون الآخرين فقال: يعتبر بما يروي عنه العبادلة: ابن المبارك و المقرئ و ابن وهب.

و قال ابن عدي: هو حسن الحديث يكتب حديثه، و قد حدّث عنه الثّقات، الثّوري و شعبة ومالك بن الحارث و اللّيث بن سعد[1].

ثانيا: القادحون فيه.

أشرنا آنفا أنّ أكثر أئمة الجرح و التّعديل على تضعيفه و ردّ حديثه إذا لم يتابع عليه. و من بين هؤلاء، كبار نقدة الحديث من أمثال البخاري و ابن المديني و أبي زرعة و غيرهم.

قال الإمام البخاري في التّاريخ الكبير، قال الحميدي عن يحيى بن سعيد: كان لا يراه شيئا، و قال يحيى بن بكير: احترق منزل ابن لهيعة و كتبه في سنة سبعين و مائة. و قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد القطّان قال: قال بشر السرّي: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفا.

و قال أيضا أي -ابن المديني- سمعت عبد الرّحمان بن مهدي و قيل له تحمل عن ابن لهيعة قال: لاتحمل عنه قليلا و لا كثيرا.

---

[1] كل أقوال الموثقين أخذتها من الكتب التالية:

-الجرح و التعديل للرازي (5/145-148)

-المجروحين لابن حبان (2/11-13)

-الطبقات الكبرى لابن سعد. تحقيق محمد عبد القادر عطا-دار الكتب العلمية بيروت ط:1 1410 هـ -1990م: (7-358)

-تهذيب الكمال: (15/487-503)

-ميزان الإعتدال للذهبي (2/475/483)

- كتاب الضعفاء و المتروكين: للإمام الدار قطني ص115

-شرح علل التّرمذي: ص 106

و قال أبو حاتم: سمعت ابن أبي مريم يقول: حضرت ابن لهيعة في آخر عمره و قوم من أهل بربر يقرؤون عليه من حديث منصور و الأعمش و العراقيين، فقلت: يا أبا عبد الرّحمان ليس هذا من حديثك، فقال بلى، هذه أحاديث قد مرّت على مسامعي، فلم أكتب عنه بعد ذلك.

و قال ابن أبي مريم: ما أقربه قبل الإحتراق و بعده.

و قال إسماعيل الكرماني: سألت أحمد بن حنبل عبد الله ابن لهيعة فضعّفه.

و قال أبو بكر بن أبي خثيمة: سمعت يحي بن معين يقول: عبد الله بن لهيعة ليس حديثه بذلك القوي.

و عن عثمان بن سعيد قال: قلت ليحيى بن معين: كيف رواية ابن لهيعة عن أبي الزّبير عن جابر؟ فقال ابن لهيعة ضعيف الحديث.

و قال محمد بن إبراهيم: سمعت عمرو بن علي يقول: عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك و عبد الله بن يزيد المقريء أصح من الذين كتبوا عنه بعدما احترقت الكتب، و هو ضعيف الحديث.

و قال عبد الرّحمان: سألت أبي و أبا زرعة عن ابن لهيعة و الإفريقي[1] أيهما أحب إليكما فقالا: جميعا ضعيفان، بين الإفريقي و ابن لهيعة كثير، أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الإعتبار، قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك و ابن وهب، يحتجّ به؟ قال: لا.

و عنه أيضا قال: سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة، سماع القدماء منه؟ فقال آخره و أوّله سواء، إلاّ أن ابن المبارك و ابن وهب، كانا يتتبّعان أصوله، فيكتبان منه، و هؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ و كان ابن لهيعة لا يضبط و ليس ممن يحتجّ بحديثه.

و قال ابن حبان: كان شيخا صالحا و لكنّه يدلّس عن الضعّفاء قبل احتراق كتبه ثم احترقت كتبه في سنة سبعين و مائة قبل موته بأربع سنين.

قال أبو حاتم: و أما رواية المتأخّرين عنه بعد احتراق كتبه، ففيها مناكير كثيرة، و ذاك أنّه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة، سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه، فوجب التّنكّب عن رواية المتقدّمين عنه قبل احتراق كتبه، لما فيها من الأخبار المدلّسة عن الضعّفاء و المتروكين ، ووجب ترك الإحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه، لما فيه ممّا ليس من حديثه. و قال يحيى بن حسّان: جاء قوم و معهم جزء فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، قال: فقمت فجلست إلى ابن لهيعة فقلت: أيّ شيئ ذا الكتاب الذي حدّثت به، ليس ها هنا في هذا الكتاب حديث من حديثك و لا سمعتها أنت قطّ؟ قال: فما أصنع بهم؟ يجيئون بكتاب، فيقولون هذا من حديثك فأحدّثهم به.

---

[1] هو عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي سيأتي الحديث عنه لاحقا- إن شاء الله-

و قال ابن سعد في طبقاته: كان ضعيفا و عنده حديث كثير، ومن سمع منه في أول أمره، أحسن حالا في روايته ممّن سمع منه بآخره.

و قال نعيم بن حمّاد: سمعت ابن مهدي يقول: ما أعتدّ بشيئ سمعته من حديث ابن لهيعة إلاّ سماع ابن المبارك و نحوه.

و قد نفى عثمان بن صالح أن تكون سبب علّة ابن لهيعة هو احتراق كتبه، بل هي لسبب آخر، فقد قال يحيى بن عثمان بن صالح: سألت أبي: متى احترقت دار ابن لهيعة؟ فقال في سنة سبعين و مائة، فقلت: أو احترقت كتبه كما يزعم العامّة؟ فقال معاذ الله! ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلاّ من أصل كتاب ابن لهيعة، بعد احتراق داره، غير أنّ بعض ما كان يقرأ منه احترق، و بقيت أصول كتبه بحالها، قال ابن عثمان: قال أبي: و لا أعلم أحدا أخبر بسبب علّة بن لهيعة منّي، أقبلت أنا و عثمان بن عتيق بعد انصرافنا من الصّلاة يوم الجمعة نريد ابن لهيعة، فوافيناه أمامنا راكبا على حمار يريد إلى منزله، فأفلح و سقط عن حماره، فبدر ابن عتيق إليه فأجلسه، و صرنا إلى منزله فكان ذلك أوّل سبب علّته.

و قال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: ما حديث ابن لهيعة بحجّة و إنيّ لأكتب كثيرا ممّا أكتب أعتبر به، و هو يقوّي بعضه بعضا.

و قد اتّهمه الإمام أحمد بالتّدليس حيث قال: كان ابن لهيعة كتب عن المثنىّ بن الصّباح عن عمرو بن شعيب فكان بعد يحدّث بها عن عمرو نفسه.

و عن أبي داود قال: سمعت قتيبة يقول: كنّا لا نكتب حديث ابن لهيعة إلاّ من كتب ابن أخيه، و كتب ابن وهب، إلاّ ماكان من حديث الأعرج.

و قال ابن معين: هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه و بعد احتراقها.

و قال الإمام النّسائي: ضعيف، و قال أيضا: ما أخرجت له إلاّ حديثًا واحد: «في الحجّ سجدتان» و قد شدّد الإمام الجوزجاني النّكير على حديثه، فقال لا نور على حديثه، و لا ينبغي أن يحتجّ به.

و ذهب ابن عدي إلى حدّ اتّهامه بالتّشيّع فقال: بأنّه مفرط في التشيّع.

و قال أبو جعفر الطبري في "تهذيب الآثار": إختلط عقله في آخر عمره.

و قال أبو بكر بن خزيمة في صحيحه: ابن لهيعة ليس ممّن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرّد برواية، و إنّما أخرجت هذا الخبر لأنّ جابر بن إسماعيل معه في الإسناد.

و قد رماه ابن رجب الحنبلي بكثرة الإضطراب. و قال:" خرّج مسلم حديثه مقرونا بعمرو بن الحارث، و أمّا البخاري و النّسائي، فإذا ذكرا إسنادا فيه ابن لهيعة و غيره سميا ذلك الغير و كنيّا اسم ابن لهيعة و لم يسمّياه ".

و هذا ممّا يوحي بتضعيف هؤلاء الأئمة له. و قال الخطيب البغدادي: "كان عبد الله بن لهيعة سيئ الحفظ،

و احترقت كتبه، و كان يتساهل في الأخذ، و أيّ كتاب جاؤوا به حدّث منه، فمن هنـاك كثرت المناكير في حديثه". و قال الإمام الذهبي، العمل على تضعيف حديثه، ذكر ذلك في الكاشف و المغني[1]

نالتا: رأينا في عبد الله بن لهيعة:

إنّ تضعيف جلّ الأئمة لابن لهيعة **لا يعني بالضرّورة** -حسب ما نرى- أنّه متروك هالك، إذ لو كـان كذلـك، لما كان هذا الخلاف الحاد في الإحتجاج به من عدمه.

و الدّليل على ذلك أنّ أغلب الجارحين **ذهبوا إلى جواز** كتابة حديثه للإعتبار، منهم أبو حاتم و الرّازي و أحمد ابن حنبل وغيرهم ممّن رأينا آنفا، كما أن الإمام مسلم صاحب الصّحيح روى له مقرونا بعمرو بن الحارث و ما أحسن ما قاله الإمام الذهبي في شأن هذا الرجل الفاضل حيث قال:"كـان مـن بحـور العلـم علـى لـين في حديثه".[2]

و قال أيضا." لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الدّيار المصرية، هو و اللّيث بن سعد معا. كما كان الإمام مالك في ذلك العصر عالم المدينة، و الأوزاعي عالم الشام، و معمر عـالم اليمـن، و شعبة و الثّوري عالما العـراق، و إبراهيم بن طهمـان عـالم خراسـان، و لكـن ابـن لهيعـة تهـاون بالإتقـان و روى مناكـير، فـاخطّ عـن رتبـه الإحتجاج به عندهم.و بعض الحفّاظ يروي حديثه و يذكره في الشواهد و الإعتبـارات و الزّهـد و الملاحـم لا في الأصول، و بعضهم يبالغ في وهنه، و لا ينبغي إهداره، و تتجنّب تلك المناكير، فإنّه عـدل في نفسه أعـرض أصحاب الصحاح عن رواياته، و أخرج له أبو داود و التّرمذي و القزويني و ما رواه عنه ابن وهب و المقـرئ و القدماء فهو أجود"[3]

هذا نرى و الله أعلم- أن عبد الله بن لهيعة ممّن يحتج بحديثه في المتابعات و الشواهد لا في الأصول.

---

[1] أقوال الجارحين إستقيتها من الكتب التالية:

*التّاريخ الكبير للبخاري (5/182-183)

- الجرح و التعديل .(5/145-148)

- المجروحين لابن حبان:(12/11-13)

-طبقات ابن سعد:(7/358)

- الضعفاء الكبير للعقيلي: (2/293)

-تهذيب الكمال:(15/487-503)

-الكاشف:(2/122)

-المغني في الضعفاء للإمام الذهبي:تحقيق نور الدين عتر:(1/352) - ليس عليه بيانات الطبع.

- تهذيب التّهذيب: (5/327)

-صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر بن خزيمة تحقيق مصطفى الأعظمي - طبع المكتب الإسلامي- بيروت سنة 1992م (1/75)

-شرح علل التّرمذي: ص104-10

-الكفاية: ص183.

[2]،[3] سير أعلام النّبلاء للإمام الذهبي مؤسسة الرسالة - بيروت ط:1:(1401 هـ -1985م) (8/12-13).

الفرع الثالث: نماذج من أحاديث ابن لهيعة

و سنتعرض في هذا الفرع لنموذجين تطبيقيين من أحاديث ابن لهيعة، مبرزين موقف النّقّاد منهما و مركّزين في ذلك على رأي العلاّمة أحمد شاكر.

النموذج الأول:

يقول الإمام التّرمذي: حدّثنا قتيبة قال أخبرنا ابن لهيعة عن أبي الزّبير عن جابر عن أبي قتادة: "أنّه رأى النّبيّ صلى الله عليه و سلم يبول مستقبل القبلة".[1]

هذا الحديث معلول برواية ابن لهيعة له، كما أنّه يخالف ما ثبت في صحيح السنّة من عدم جواز استقبال القبلة ببول أو غائط -كما سنرى إن شاء الله-

لكن العلاّمة أحمد شاكر صحّح هذه الرّواية، بناء على توثيقه لابن لهيعة -كما رأينا آنفا-

تعليل النّقّاد للحديث:

إنّ تعليل النّقّاد لهذا الحديث لم ينصّ عليه لفظا عند الكثير منهم بحكم أن هذا الطريق الذي هو من رواية ابن لهيعة، إنفرد به الإمام التّرمذي فيما نعلم.و مع إخراجه له في سننه، ضعّفه بابن لهيعة و اعتبر حديث جابر[2] في الباب أصح منه، والى ذلك ذهب شرّاح التّرمذي، كابن العربي في العارضة[3] و المباركفوري في التّحفة[4] . كما أشار إلى ضعفه أيضا الحافظ نور الدين الهيثمي.[5] لكن ثبوت الحديث من طرق أخرى صحيحة، تخالف مارواه ابن لهيعة، هو إقرار ضمني من الذين أخرجوا هذه الطّرق في كتبهم، و من الذين استدلّوا بها على تضعيفهم لرواية ابن لهيعة.

ما صحّ عن رسول الله من مرويات في عدم جواز استقبال القبلة ببول أو غائط:

ثبت بالأحاديث الصّحاح، ما يخالف جواز استقبال القبلة ببول أو غائط، و من ذلك ما رواه أبو أيوب الأنصاري عن النّبيّ صلى الله عليه و سلم" أنّه نهى أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، و لكن شرّقوا أو غرّبوا، قال فقدمنا الشّام ، فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة. فننحرف و نستغفر الله"[6] .

---

[1] أخرجه التّرمذي في سننه أبواب الطّهارة ، باب "الرخصة في استقبال القبلة بغائط أو بول" الحديث رقم 10(1/9)

[2] نص حديث جابر هو قوله (نهى النّبيّ صلى الله عليه و سلم أن نستقبل القبلة ببول فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها). رواه التّرمذي و أحمد و أبو داود و البزار و ابن الجارود و ابن خزيمة و ابن حبان و الحاكم و الدار قطني، و حسّنه البزّار و صحّحه ابن السكن. كما نقله الشوكاني انظر تعليقات أحمد شاكر على سنن التّرمذي (15/1)

[3] عارضة الأحوذي شرح صحيح التّرمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي (26/1)

[4] تحفة الأحوذي (64/1)

[5] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين الهيثمي - مكتبة القدسي القاهرة (205/1-206)

[6] أخرجه البخاري انظر -فتح الباري- (245/1) كتاب الوضوء باب" لاتستقبل القبلة بغائط أو بول" الحديث رقم 144، و أخرجه أيضا في كتاب "الصّلاة" باب "قبلة أهل المدينة و أهل الشام و المشرق" (498/1) الحديث رقم 1394 و مسلم -شرح النووي- كتاب" الطّهارة" باب "آداب قضاء الحاجة"(152/3-153) بألفاظ متقاربة.

و روى أبو هريرة أنّ الرسول الله صلى الله عليه و سلم قال:"إنّما أنا لكم مثل الوالد. فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط، فلا يستقبل القبلة، و لا يستدبرها لغائط و لا بول و ليستنج بثلاثة أحجار و نهى عن الرّوث و الرّمة[1] و أن يستنجي الرجل بيمينه" [2].

و صحّة هذين الحديثين تغنينا عن الأخذ بما لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ومن هنا فلا وجه لتصحيح أحمد شاكر لحديث ابن لهيعة و لا لحديث جابر بن عبد الله.

أما قول التّرمذي بأنّ حديث جابر[3] عن النّبيّ صلى الله عليه و سلّم أصحّ من حديث ابن لهيعة[4] فلا يعني بالضرورة تصحيحه له، كما هو معروف عند أهل الإصطلاح و المقصود أنّ كليهما ضعيفان، و لكن حديث ابن لهيعة أشدّ ضعفًا.

أمّا قول العلاّمة أحمد شاكر ردًّا على تضعيف التّرمذي حديث ابن لهيعة:"و هذا الحديث الذي أعلّه بابن لهيعة إنّما أعلّه لأنّه رواه عن أبي الزّبير عن جابر عن أبي قتادة، و غيره رواه عن مجاهد عن جابر فقط، و لا مانع من صحة الروايتين، كما تراه في كثير من الأحاديث، و ليست إحداهما بنافية للأخرى"[5] .

فليس هناك من كلام الإمام التّرمذي ما يدلّ على ذلك، بل الواضح من تعليقه على الحديث أنّه أعلّه بابن لهيعة لما فيه من مقال، حيث قال التّرمذي عقب إخراجه الحديث "و ابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث، ضعّفه يحيى بن سعيد القطّان و غيره من قبل حفظه"[6] .

---

[1] الرّمة: العظم البالي. انظر لسان العرب مادة: رمم:(1737/3)

[2] أخرجه أبو داود في سننه كتاب "الطّهارة" باب"كراهية إستقبال القبلة عند قضاء الحاجة" (3/1)

و النّسائي في سننه كتاب "الطّهارة" باب "النهي عن الإستطابة بالرّوث"(38/1)

و ابن ماجة في سننه كتاب "الطّهارة" باب "الإستنجاء بالحجارة و النهي عن الروث و الرّمة" (214/1) رووه جميعا بألفاظ متقاربة

و قد حكم الإمام البغوي بصحته، انظر شرح السنّة للبغوي تحقيق سعيد اللّحام دار الفكر - بيروت ط (1414ه-1994م) (272/1)

[3] يقول الإمام أبو بكر الرّازي في "شرح المختصر"، تعليقا على حديث جابر: "أما حديث جابر فلا وجه للإحتجاج به، لأنّه لم يفرّق فيه بين البيوت و الصحاري جميعا، و أيضا لو ثبت أنّ المراد في حديث جابر استقبالها في البيوت، لكان خبر أبي أيوب الأنصاري و أبي هريرة قاضيا عليه لاتفاق الجميع على استعماله، لاختلافهم في استعمال حديث جابر أيضا فإنّ خبرنا حظر و في خبركم إباحة، و متى اجتمع خبران في أحدهما حظر و في الآخر إباحة ، كان خبر الحظر أولى، عاما كان أو خاصا و أيضا فإنّ في خبرنا أمرا و في خبركم فعل،و الفعل و الأمر إذا اجتمعا فالأمر أولى" نقلا عن تعليقات أبي الوفاء الأفغاني على "كتاب الآثار" للحافظ أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني -دار الكتب العلمية- بيروت ط.2 (1413هـ-1993م).

[4] سنن التّرمذي: (1 /9)

[5] تعليقاته على سنن التّرمذي: (16/1)

[6] سنن التّرمذي (9/1)

آراء العلماء في استقبال القبلة ببول أو غائط:

المسألة هذه مثار خلاف بين الفقهاء و شرّاح السنّة. و طبيعة بحثنا لا تسمح لنا بالخوض في مثل هذا الجدل الفقهي، لكن هذا لا يمنعنا من الإشارة إلى ملخص ما ذهبوا إليه. فقد انقسم العلماء في ذلك إلى أربعة مذاهب:

المذهب الأول: تحريم استقبالها في الصحراء ببول أو غائط و جواز ذلك بالبنيان و قد روي ذلك عن مالك و الشافعي، و هو ما رجّحه الإمام البخاري في صحيحه.

المذهب الثاني: لا يجوز ذلك لا في الصحراء و لا في البنيان، و هو قول أبي أيوب الأنصاري الصحابي و مجاهد و إبراهيم النّخعي، و سفيان الثّوري، و أبي ثور و أحمد في رواية.

المذهب الثالث: جواز ذلك مطلقا-أي سواء كان في الصحراء أو البنيان- و هو مذهب عروة بن الزّبير و ربيعة شيخ مالك، و داود الظاهري.

المذهب الرابع: عدم جواز الإستقبال في الصحراء، و لا في البنيان و جواز الإستدبار فيهما، و هي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة و أحمد.

و كلّ مذهب له مستند حديثي يطول المقام بذكره.

قال الأحوذي:" رجّح النّووي مذهب مالك و الشافعي و غيرهما، و إلى ذلك ذهب ابن حجر حيث قال: هو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة.

و عندي-القول للأحوذي-أولى الأقوال و أقواها دليلا، هو قول من قال أنّه لا يجوز ذلك مطلقا لا في البنيان و لا في الصحراء، فإنّ القانون الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه و سلم في هذا الباب لأمّته هو قوله: لا تستقبلوا القبلة و لا تستدبروها. و هو بإطلاقه شامل للبنيان و الصحراء، و لم يغيّره صلى الله عليه و سلم في حقّ أمته، لا مطلقا و لا من وجه"[1].

[1] تحفة الأحوذي:(58/1) و قد فصّل في بسط المسألة، فأجاد و أفاد، فانظره.

النموذج الثاني:

قال الإمام أحمد: حدّثنا قتيبة حدّثنا ابن لهيعة عن أبي هريرة عن أبي هبيرة عن ميمون المكّي "أنّه رأى عبد الله بن الزّبير و صلّى بهم يشير بكفيه حين يقوم، و حين يركع و حين يسجد و حين ينهض للقيام، فيقوم فيشير بيديه، فانطلقت إلى ابن عباس فقلت: إنّي رأيت ابن الزّبير صلّى صلاة لم أر أحدا يصليها، فوصفت له هذه الإشارة. فقال: إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه و سلم فاقتد بصلاة عبد الله الزّبير"[1]

هذا الحديث أعلّه النّقّاد برواية ابن لهيعة له و في إسناده، ميمون المكّي و فيه مقال[2]، كما أنّه يخالف ما ثبت في صحيح السنّة[3].

لكن العلاّمة أحمد شاكر و تماشيا مع مذهبه المعروف، حسّن إسناده و اعتبر أمر ميمون المكّي التّابعي على الستر و العدل حتّى يتبين جرحه، إعتمادا على ترجمة ابن حجر له في التّهذيب[4]، و لم يذكر فيه جرحا و لا تعديلا. و كذا سكوت أبي داود عنه.

تعليل نقاد الحديث لهذه الرّواية:

قال ابن قيّم الجوزية في عون المعبود "على أنّ الحديث ضعيف لا يقوم به الحجّة"[5]

وضعّفه ابن قيم، لمعارضته ماثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر، و فيه لا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السّجود [6]، و كذا بابن لهيعة، و ساق جملة من أقوال من ضعّفوه من أئمة الجرح و التّعديل، و التي عرضنا أكثرها آنفا.

---

[1] أخرجه أحمد في مسنده-طبعة شاكر-الحديث رقم 2308 (85/4) و أبو داود في سننه كتاب الصّلاة باب إفتتاح الصّلاة الحديث رقم 739(197/1).

[2] ميمون المكي، لا يعرف، تفرّد عنه عبد الله ابن هبيرة السّبائي - ميزان الإعتدال (236/4)

[3] ثبت بالأحاديث الصحيحة، سنيّة رفع اليدين عند كل رفع و خفض عدا السّجود و الرفع منه- انظر في ذلك ما رواه البخاري عن ابن عمرو مالك بن حويرث و تعليقات ابن حجر في هذا الشأن، في فتح الباري(219/2-221) و كذا ما رواه البغوي في شرح السنّة من ثبوت الرفع في هذه المواضع و أن ذلك متفق على صحته.

غير أن ابن حزم ذهب إلى عدم وجود تعارض بين هذه الأحاديث التي أثبتت رفع اليدين في كل خفض و رفع بما في ذلك السّجود و الرفع منه و اعتبر أن الأحاديث التي أثبتت الرفع في السّجود و الرفع منه فيها زيادة من ثقة (220/2-225)

و عنده زيادة الثقة واجب قبولها، و هو نفس ما ذهب إليه العلاّمة أحمد شاكر - انظر المحلّى -بتعليقه- (87/4 -95)

و قد كتب في تعليقه على سنن التّرمذي بحثا مستفيضا رجّح فيه الرفع عند كل خفض و رفع بما فيها السّجود و الرفع منه. و اعتبر أنّ الأحاديث التي فيها الزيادة فيها إثبات والأخرى نفي والإثبات مقدّم على النّفي (40/2-43)

[4] التّهذيب (352/10)

[5] عون العبود (309/2)

[6] ولفظ الحديث عند البخاري أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال:" رأيت النّبيّ صلى الله عليه و سلم، افتتح التكبير في الصّلاة فرفع يديه حين يكبر، حتى يجعلهما حذو منكبيه، و إذا كبّر للرّكوع فعل مثله، و إذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله و قال: ربنا و لك الحمد، و لا يفعل ذلك حين يسجد و لا حين يرفع رأسه من السّجود - انظر صحيح البخاري: كتاب " الأذان" باب "إلى أين يرفع يديه" (180/1).

و قال أحمد عبد الرّحمان البنا في بلوغ الأماني:" في إسناده ابن لهيعة و فيه مقال، و فيه أيضا ميمون المكّي و هو مجهول و تقدّم في الأحاديث الصّحيحة، أنّه صلى الله عليه و سلم كان لا يرفع يديه في هذين الموضعين... إلى أن قال: فالأولى أن يقال أنّ الحديث ضعيف لا تقوم به حجة و الله أعلم"[1] .

و قد أشار إلى هذا الحديث و إلى تضعيفه بابن لهيعة الشّوكاني في نيل الأوطار[2] .

الردّ على ما ترجّح عند الشيخ أحمد شاكر من سبب العلّة في إسناد فيه ابن لهيعة:

كنّا قد رأينا في بداية كلامنا عن ابن لهيعة، أن العلاّمة أحمد شاكر، عزا الضعّف لإسناد فيه هذا الأخير لمن فوقه أو لمن دونه من الروّاة.[3] .

لكنّنا نرجّح أن هذا الحكم غير مؤسس-حسب ما نرى- فلا يعقل أن يغفل كبار النّقّاد من أمثال البخاري و مسلم و أبي حاتم و أبي زرعة و غيرهم ممن رأينا، عن هذه الحقيقة الّتي ادّعاها أحمد شاكر، و هم أئمة الجرح و التّعديل و أعلم النّاس بعلل الأخبار و المرويّات دون منازع.

ولقد تتبّعت أحوال الكثير من شيوخه و تلاميذه فوجدت أكثرهم من الثّقات، بل منهم من كانوا من كبار الحفّاظ و المتقنين.

فلقد روى عن جعفر بن ربيعة، و أبي هبيرة، و الحارث بن يزيد الحضرمي، و سالم أبي النضر، و عبد الرّحمان بن هرمز، و عطاء بن أبي رباح، و عكرمة مولى بن عباس، و محمد بن المنكدر، و يزيد بن حبيب و كلّ هؤلاء من الثّقات.

كما روى عنه قتيبة بن سعيد، و حسن بن موسى الأشيب، و سعيد بن أبي مريم، و سفيان الثّوري، و شعبة ابن الحجاج، و عبد الله بن المبارك و عبد الله بن وهب، و اللّيث بن سعد و الوليد بن مسلم و يحي بن عبد الله بن بكر و كل هؤلاء أيضا من الثّقات، بل من كبار الحفّاظ.

و ما ذكرناه من أمثلة عملية حديثية آنفا، ينطبق عليها هذا الوصف، فقد روى ابن لهيعة حديث النّهي عن استقبال القبلة ببول أو غائط عن أبي الزّبير المكّي و هو مقبول الرّواية، و رواه عنه قتيبة بن سعيد و هو من كبار الحفّاظ.

و أما حديث رفع اليدين عند كل خفض و رفع فقد رواه عن أبي هبيرة و هو من الثّقات، و رواه عنه قتيبة بن سعيد و هو من الحفّاظ كما تقدّم.

---

[1] بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرّباني-أحمد عبد الرّحمان البنا (168/3)

[2] نيل الأوطار: للشوكاني، كتاب" الصّلاة" باب "رفع اليدين وبيان صفته و مواضعه" (14/3)

[3] انظر سنن التّرمذي -بشرحه- (16/1)

وهكذا فالأمثلة من هذا النوع كثيرة، و مسند أحمد يحوي أكثرها، فإذا رأينا النّقّاد يضعّفون حديثا في إسناده ابن هيعة، و كان ممن فوقه أو ممّن دونه، من الثّقات فلا تكون العلّة إلاّ منه، عكس ماذهب إليه الشيخ أحمد محمد شاكر -رحمة الله عليه- و الله أعلم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني:عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي[1]

و سنتحدّث عنه عبر الفروع الآتية.

الفرع الأول: رأيه في عبد الرّحمان الإفريقي

سار العلاّمة أحمد محمد شاكر في توثيق عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي، بما سار به في توثيق ابن لهيعة، و خالف بتوثيقه المطلق للإفريقي أهل الصّنعة من المتكلمين في الرّجال و ممّن يعتمد قولهم في الجرح و التّعديل، و كان -رحمة الله عليه- يتعقّب كلّ حديث ضعّف من النّقّاد بالإفريقي، فيصحّحه اعتمادا على توثيقه له.

توثيق أحمد شاكر لعبد الرحمان الإفريقي:

يقول الشّيخ - رحمه الله -في توثيق الإفريقي: "أمّا عبد الرحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي، فإنّه ثقة، و من ضعّفه فلا حجة له.قال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح: يحتج بحديث الإفريقي؟ قال: نعم فقلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم. و قال أبو بكر بن أبي داود: إنّما تكلم النّاس في الإفريقي و ضعّفوه لأنّه روى عن مسلم بن يسار، فقيل له: أين رأيته؟ فقال: بإفريقية، فقالوا له: مادخل مسلم بن يسار إفريقية قطّ، يعنون البصري، و لم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبذي و كان الإفريقي رجلا صالحا. و قال أبوالعرب التميمي في كتاب طبقات علماء إفريقية: وسمع من جلّة التابعين، و كان قد ولي قضاء إفريقية، و كان عدلا صلبا في قضائه، و أنكروا عليه أحاديث، ثم ذكر الأحاديث الستّة التي أنكرت عليه. و روى أبو العرب عن عيسى بن مسكين عن محمد بن سحنون قال: قلت لسحنون : إنّ أبا حفص الفلاّس قال: ما سمعت يحيى و لا عبد الرّحمان يحدّثك عن عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم؟ فقال: سحنون لم يصنعا شيئا عبد الرّحمان ثقة.

و أهل البلد أعرف به وأعلم، و الذي يظهر لي بالتتبع أنّ كثيرا من علماء الجرح و التّعديل من أهل المشرق، كانوا أحيانا يخطئون في أحوال الرواة و العلماء من أهل المغرب: مصر و ما يليها إلى الغرب"[2] .

---

[1] عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم، أبو أيوب الشعباني، الإمام القدوة، قاضي إفريقية مات سنة ست و خمسين بعد المائة للهجرة و قيل بعدها و قيل جاوز المائة و لم يصحّ و كان رجلا صالحا. انظر سير أعلام النّبلاء للإمام الذهبي (411/6) و التّقريب (569/1).

[2] سنن الترمذي- شرح شاكر- (76/1)

الفرع الثاني: آراء النّقّاد في عبد الرحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي .

يعتبر عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي، أشهر الأفارقة الروّاة، و من أكثرهم صلة بالمشرق، و قد كثرت العناية بذكره و نقده، لكثرة من روى عنهم و رووا عنه ،و لكثرة مرويّاته و قد اختلفت الأقوال فيه و كان جانب التّجريح فيه كبيرا [1] .

و سنسوق آراء من تكلموا فيه كما وردت في كتب الجرح و التّعديل، مبتدئين بآراء من وثّقوه ثمّ من ضعّفوه ثمّ الذين توسّطوا في شأنه، ثم نخلص إلى رأينا فيه بمشيئة الله.

أولا: المعدّلون له.

قال أبو داود السجستاني: قلت لأحمد بن صالح، نحتجّ بحديث الإفريقي؟ قال:نعم، قلت: صحيح الكتاب؟ قال نعم.

و نقل عن ابن صالح في رواية أخرى أنّه قال: من تكلّم في ابن أنعم فليس بمقبول، ابن أنعم ثقة.

و قال إسحاق بن راهوية: سمعت يحيى بن سعيد القطّان قال: عبد الرحمان بن زياد ثقة.

و كان الثّوري يعظّمه جدا و عبد الله بن وهب يطريه.

و نقل عن ابن عبد البرأنّه قال: أهل مصر و إفريقية يثنون عليه بالفضل و الدين و العقل، و هم أعلم به من سواهم.

و قال سحنون: عبد الرّحمان ثقة[2] .

ثانيا: القادحون فيه.

لقد ذهب أغلب المتكلمين في الرجال إلى تضعيف الإفريقي و طرح حديثه فقال علي بن المديني: سمعت يحي بن سعيد القطّان ضعّف الإفريقي و قال:كتبت عنه بالكوفة.

و قال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد و عبد الرحمان بن مهدي لا يحدّثان عن عبد الرحمان بن زياد بن أنعم. و قال عبد الرّحمان بن مهدي: أما الإفريقي فما ينبغي أن يروي عنه حديث.

---

[1] هذا الكلام لمحمد العروسي المطوي من كتابه: فضائل إفريقية في الآثار و الأحاديث الموضوعة.دار الغرب الإسلامي ضبعة (1403 هـ 1983م) ص 86

[2] هذه الأقوال نقلتها بشيئ من التصرف من الكتب التالية:

-تاريخ بغداد (214/10)

-تهذيب الكمال (102/17-110)

-سير أعلام النّبلاء (411/6)

-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن مخلوف- نقلا عن كتاب فضائل إفريقية ص 89

-طبقات علماء إفريقية لأبي التميمي - نقلا عن تعليقات شاكر في المسند (76/1)

و قال أحمد بن حنبل: عبد الرحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي ليس بشيئ و في رواية قال: لا أكتب حديث الإفريقي. و في أخرى قال: هو منكر الحديث و قال التّرمذي: و الإفريقي هو ضعيف عند أهل الحديث.

و قال الدّارقطني: عبد الرحمان بن زياد ضعيف لا يحتج به، و في رواية قال: ليس بالقوي.

و قد أغلظ الإمام ابن حبان القول فيه كثيرا فقال: كان يروي الموضوعات عن الثّقات و يأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم، و كان يدلّس على محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب.

و قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة:سمعت علي بن المديني، و سئل عن عبد الرحمان بن زياد بن أنعم فقال: كان أصحابنا يضعّفونه، و أنكر أصحابنا عليه أحاديث تفردّ بها لا تعرف.

و عن القاسم بن عيسى العصّار، قال: حدّثنا ابن يعقوب الجوزجاني قال:عبد الرحمان بن زياد بن أنعم غير محمود في الحديث، و كان صارما خشنا.

و سئل أبو علي صالح بن محمد عن عبد الرحمان الإفريقي فقال منكر الحديث و لكن كان رجلا صالحا.

و قال عبد الرحمان بن يوسف بن خراش: عبد الرحمان متروك الحديث. و قال الإمام النّسائي: ضعيف.

و قال أبو بكر بن خزيمة: لا يحتج به.

و قال أبو أحمد بن عدي: وعامّة حديثه لا يتابع عليه.

و قال ابن القطّان: من النّاس من يوثّق عبد الرّحمان و يربأ به عن حضيض ردّ الرّواية، و لكن الحق فيه أنّه ضعيف[1]

ثالثا: المعتدلون بشأنه

لقد ذهب عدد من النّقّاد إلى التوسّط في شأنه، فلم يعتبروه ثقة يحتج به، و لا ضعيفا يطرح حديثه، وإنّما تكتب مرويّاته للإعتبار.

---

[1] نقلت أقوال هؤلاء الأئمة عن الكتب التالية:

- الجرح و التعديل (234/5)
- كتاب المجروحين لابن حبّان (50/2)
- تاريخ بغداد (214/10)
- سنن التّرمذي (128/1)
- سنن الدارقطني (379/1)
- تهذيب الكمال (102/17-110)
- المغني في الضعفاء (560/2)
- ميزان الإعتدال (560/2)
- كتاب الضعفاء و المتروكين ص119.

و من هؤلاء الإمام البخاري الذي ترجم لعبد الرحمان بن زياد في تاريخه[1] ، فلم يذكر فيه جرحا و لا تعديلا، قال التّرمذي: و رأيت محمد بن إسماعيل يقوّي أمره، و يقول: هو مقارب الحديث، و تعقّب الإمام الذهبي هذا القول مؤكّدا له بقوله: و أيضا فلم يذكره في كتاب الضعّفاء له.و قد روى له البخاري في "الأدب" و في " أفعال العباد".

و قال يحيى بن معين: عبد الرحمان بن زياد بن أنعم، ليس به بأس و فيه ضعف، قيل ليحيى، هو أحبّ إليك أو أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم، قال: هو. وفي رواية سأل محمد بن عبدوس يحيى بن معين عن عبد الرحمان بن زياد ابن أنعم، فقال: هو ضعيف و يكتب حديثه، و إنّما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي كان يجيء بها.

و قال عبد الرحمان، سألت أبي و أبا زرعة عن الإفريقي و ابن لهيعة أيّهما أحب إليكما؟ قالا: جميعا ضعيفين، و أشبههما الإفريقي، و بين الإفريقي و بين ابن لهيعة كثير، أمّا الإفريقي فإنّ أحاديثه التي تنكسر عن شيوخ لا نعرفهم و عن أهل بلده. فيحتمل أن يكون منهم و يحتمل ألاّ يكون، و سئل أبو زرعة عن عبد الرحمان الإفريقي فقال: ليس بقوي.

و قد روي عن يحيى ابن معين أنّه سأل يحيى بن سعيد القطّان عن عبد الرحمان الإفريقي، فقال: لا يسقط حديثه، و هو ضعيف و قال يعقوب بن سفيان: لا بأس به و في حديثه ضعف و قال المفضل بن غسّان الغلابي: عبد الرحمان بن زياد بن أنعم يضعّفونه و يكتب حديثه.

و قال عمرو بن علي: الإفريقي مليح الحديث ليس مثل غيره في الضّعف و قال أبو حاتم: عبد الرحمان بن زياد بن أنعم يكتب حديثه و لا يحتجّ به[2]

رابعا: رأينا في الإفريقي.

يظهر لي بعد تتبّعي و استقرائي لجملة هذه الأقوال بشأنه، أنّ مذهب من رأى قبول مروياته للإعتبار، هي الأقرب إلى الصواب، حيث كان هذا اختيار كبار أئمة النقد -كما رأينا- كالإمام البخاري و يحيى بن معين و أبي حاتم و أبي زرعة و غيرهم.

---

[1] التّاريخ الكبير: (283/5)

[2] الجرح و التعديل (234/5)

- سنن التّرمذي: (128/1)

-تاريخ بغداد: (214/10)

- الضعّفاء الكبير: (332/2)

-تهذيب الكمال : (102/17-110)

-تاريخ الإسلام: (477/9).

و ما أحسن ما عبّر به الإمام الذهبي في وصفه عبد الرّحمان الإفريقي حيث قال:" عبد الرحمان بن زياد أنعم، الإمام القدوة، شيخ الإسلام، أبو أيوب الشّعباني الإفريقي، قاضي إفريقية و عالمها و محدّثها على سوء في حفظه"[1]

و من كانت هكذا حاله فمروياته يحتجّ بها في المتابعات و الشواهد و هو ليس كغيره في درجة الضّعف.

[1] سير أعلام النبلاء (6/ 411)

الفرع الثالث: نماذج من أحاديث الإفريقي:

و سنتناول في هذا الفرع بعض الأمثلة العمليّة من أحاديث الإفريقي و موقف المحقّقين منها، مبرزين رأي العلاّمة أحمد شاكر.

المثال العملي الأول:

عن معاذ بن جبل قال:" رأيت النّبيّ صلى الله عليه و سلم، إذا توضّأ مسح و جهه بطرف ثوبه"[1].

هذا الحديث معلول الإسناد لضعف روّاته رشدين بن سعد و عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي، و لكن العلاّمة أحمد شاكر و كعادته صحّحه بناء على توثيقه للإفريقي و كذا رشدين بن سعد.[2]

تعليل النقّاد للحديث:

أعلّ النقّاد هذا الحديث بالإفريقي و رشدين بن سعد، فقال التّرمذي عقب روايته الحديث:"هذا حديث غريب وإسناده ضعيف، و رشدين بن سعد، و عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي يضعّفان في الحديث.

و قد رخّص قوم من أهل العلم من أصحاب النّبيّ صلى الله عليه و سلم و من بعدهم في التمندل بعد الوضوء"[3].

و حكم ابن حجر في التلخيص[4] بضعفه فقال:"و أخرج التّرمذي من حديث معاذ: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه. و إسناده ضعيف".

و كذا ضعّفه النّووي في المجموع[5] فقال:" و روي في التّنشيف أحاديث ضعيفة[6] منها حديث معاذ رضي الله عنه: رأيت النّبيّ صلى الله عليه و سلم، إذا توضأ مسح و جهه بطرف ثوبه، رواه التّرمذي و قال غريب و إسناده ضعيف" و ذهب المباركفوري في التحفة [7] إلى ماذهب إليه التّرمذي، حيث ضعّف رشدين بن سعد، و عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي، و هذا حكم منه بإعلال الحديث، رغم أنّه رجّح مذهب

---

[1] أخرجه التّرمذي في أبواب الطهارة باب "ما جاء في التمندل بعد الوضوء" الحديث رقم 54 (37/1) من طريق رشدين بن سعد عن عبد الرحمان بن زياد بن أنعم عن عتبة بن حميد عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل مرفوعا.

[2] سنن التّرمذي -بتعليقه-(76/1)

[3] المصدر نفسه (76/1)

[4] تلخيص الحبير (109/1)

[5] المجموع شرح المهذب للنووي: (459/1)

[6] منها ماذكره العلاّمة أحمد شاكر كشاهد على هذا الحديث و هو من رواية البيهقي (236/1) و من طريق أبي العباس محمد بن إسحاق الثقفي عن ابي رجاء قتيبة بن سعيد ثم قال:"قال أبو العباس:سمعت أبا رجاء يقول: سألني أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فكتبه". و تعقبه شاكر بقوله: "و قد بحثت عنه في مسند أحمد فلم أجده" انظر تعليقاته على سنن التّرمذي (76/1). (76/1).

[7] تحفة الأحوذي (175/1 و ما بعدها)

جواز التنشيف لترخيص كثير من أصحاب رسول صلى الله عليه و سلم و من بعدهم في ذلك، منهم عثمان بن عفّان، و الحسن بن علي، و أنس بن مالك، و الإمام مالك و الثوري و أحمد بن حنبل و غيرهم كثيرون.

و قد حكى الإمام الترّمذي، سبب كراهة بعض العلماء له فقال "و من كرهه إنّما كرهه من قبل أنّه قيل: إنّ الوضوء يوزن، و روي ذلك عن سعيد بن المسيّب و الزّهري حدّثنا محمد بن حميد الرّازي حدّثنا جرير قال حدّثنيه عليّ بن مجاهد عنيّ و هو عندي ثقة ، عن ثعلبة عن الزهري قال: إنّما كره المنديل بعد الوضوء لأنّ الوضوء يوزن"[1] .

و تعقّبه العلاّمة أحمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث من سنن الترّمذي فقال: "هذا تعليل غير صحيح، فإنّ ميزان الأعمال يوم القامة ليس كموازين الدنيا، و لا هو ممّا يدخل تحت الحسّ في هذه الحياة، و إنّما هي أمور من الغيب الذي نؤمن به كما ورد".[2]

---

[1] سنن الترّمذي طبعة شاكر (77/1)

[2] المصدر نفسه (77/1)

المثال العملي الثاني:

عن زياد بن الحارث الصّدائي قال:" أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أؤذن في صلاة الفجر: فأذّنت فأراد بلال أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "إنّ أخا صداء قد أذّن و من أذّن فهو يقيم".هذا الحديث أخرجه التّرمذي و أبو داود و ابن ماجه و أحمد في مسنده و البيهقي في سننه[1] .

و قد أعلّه بعض نقّاد الحديث من قبل إسناده. و ذهب الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله-إلى تصحيحه بناء على توثيقه للإفريقي: فقال: "حديث صحيح، روّاته ثقات، و لم يتكلّموا فيه إلاّ من أجل الإفريقي و قد رجّحنا أنّه ثقة".[2]

و إلى قريب من هذا، ذهب العلاّمة السّندي في تعليقه على سنن ابن ماجه[3]

حيث قال: "الإفريقي في إسناد الحديث و إن ضعّفه يحيى بن سعيد القطّان و أحمد، لكن قوّى أمره محمد بن إسماعيل البخاري، فقال: هو مقارب الحديث.

و قال التّرمذي، و العمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنّ من أذّن فهو يقيم، و تلقّيهم الحديث بالقبول ممّا يقويّ أيضا، فالحديث صالح، فلذلك سكت عليه أبو داود".

تعليل النقّاد للحديث:

أعلّ النقّاد الحديث بالإفريقي، منهم التّرمذي الذي أعلّه بتفرّد الإفريقي بحديث زياد هذا. فقال: بعد روايته الحديث في سننه[4] : "و حديث زياد إنّما نعرفه من حديث الإفريقي"

كما ضعّفه ابن حزم في المحلى فقال:" و جائز أن يقيم غير الذي أذّن، لأنّه لم يأت عن ذلك نهي يصح، و الأثر المروي . إنّما يقيم من أذّن. إنّما جاء من طريق عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم، و هو هالك"[5] .

---

[1] أخرجه التّرمذي -طبعة شاكر- "أبواب الصلاة" ، باب "ما جاء أنّ من أذّن فهو يقيم" (383/1) .

و أبو داود "كتاب الصلاة" باب "في الرجل يؤذن و يقيم آخر " (142/1) .

و ابن ماجة كتاب "الآذان و السنة فيها" باب "السنة في الآذان" (237/1).

و أحمد في مسنده (169/4).

و البيهقي في سننه كتاب "الصلاة" باب"الرجل يؤذن و يقيم غيره" (399/1). كلّهم رووه من طريق عبد الرحمان بن زياد الإفريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصّدائي مرفوعا و بألفاظ متقاربة. و لفظ الحديث هنا للتّرمذي، و أصل الحديث طويل، ذكر قطعة مطوّلة منه البيهقي في سننه (381/1) و ذكره بطوله المزّي في تهذيب الكمال، بإسناده إلى القطيعي عن بشير بن موسى (245/9-248)

[2] سنن التّرمذي -بشرحه- (386/1)

[3] سنن ابن ماجه (237/1)

[4] سنن التّرمذي -طبعة شاكر- (383/1)

[5] انظر المحلى -بتعليقه- (147/2) المسألة رقم 329.

و قال ابن التركماني: "في سنده عبد الرّحمان الإفريقي سكت عنه هنا (أي البيهقي)، و قال في باب فرض التشهّد، ضعّفه القطّان و ابن مهدي و ابن معين و ابن حنبل و غيرهم، و قال في باب عتق أمّهات الأولاد، ضعيف، و أخرج الحديث الترّمذي، و قال: إنّما نعرفه من حديث عبد الرّحمان بن زياد الإفريقي، و هو ضعيف عند أهل الحديث ضعّفه القطّان و غيره، و قال أحمد: لا أكتب حديثه"[1] .

و يلتمس من ذكره لنقول هؤلاء النقّاد تضعيفه للإفريقي و تعليله للحديث. و إلى هذا ذهب المباركفوري في التحفة فقال: "قال في البدر المنير: ضعيف لكثرة روايته المنكرات مع علمه و زهده، و رواية المنكرات كثيرا ما يعتري الصالحين لقلّة تفقّدهم للروّاة، كذلك قيل لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث كذا في النيل، و قال ميرك: ضعّف الحديث الترّمذي لأجل الإفريقي، و حسّنه الحازمي و قوّاه العقيلي و ابن الجوزي، و الحديث أخرجه أبو داود و ابن ماجه" [2].

ما ورد من آثار فيمن يقيم:

لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه و سلم حديث قائم، فيمن يقيم و كلّ ما ورد من آثار في هذا الموضوع إنّما هي معلولة. و قد لخّصها الزيلعي في نصب الراية [3] فقال:." لا يستحب لمن أذّن أن يقيم عندنا، و عند مالك. و قال الشافعي و أحمد: يستحب لنا، لما أخرجه أبو داود عن أبي سهل محمد بن عمرو عن محمد بن عبد الله عن عمّه عبد الله بن زيد أنّه أُري الآذان قال: فجئت إلى النّبيّ صلى الله عليه و سلم، فأخبرته، فقال: ألقه على بلال، فألقيته فأذّن، ثم أراد أن يقيم فقلت: يا رسول الله أنا رأيت، فأريد أن أقيم، قال: فأقم أنت، فأقام هو و أذّن بلال .انتهى

و أعلّوه بأبي سهل، تكلم فيه ابن معين و غيره، قالوا: و على تقدير صحته، فإنّما أراد تطييب قلبه، لأنّه رأى المنام، أم لبيان الجواز.

و استدلّوا بحديث الصّدائي، من أذّن فهو يقيم رواه أبو داود، و الترّمذي و ابن ماجه من حديث عبد الرّحمان ابن زياد الإفريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصّدائي، قال الترّمذي: إنّما نعرفه من حديث الإفريقي، و قد ضعّفه سعيد القطّان و غيره، و قال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي، وحديث عبد الله بن زيد أخرجه الطحاوي في شرح الآثار، عن عبد السلام بن حرب عن أبي العميس عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جدّه ، أنّه حين أُري الأذان أمر النّبيّ صلى الله عليه و سلم بلال فأذّن، ثم أمر عبد الله فأقام."

---

[1] انظر تعليقات ابن التركماني على سنن البيهقي على الحديث بنصه المطول في باب "السنّة في الآذان لصلاة الصبح قبل طلوع الفجر" (1/380-381)

[2] تحفة الأحوذي (1/597)

[3] انظر نصب الراية (1/279-280)

و قال الأحوذي:" حديث عبد الله بن زيد و حديث الصّدائي كلاهما ضعيفان و الأخذ بحديث الصّدائي أولى، لما ذكر الحازمي و لأنّ قوله صلى الله عليه و سلم في حديث الصّدائي: من أذّن فهو يقيم قانون كلي، و أما حديث عبد الله بن زيد ففيه بيان واقعة جزئية، يحتمل أنّه صلى الله عليه و سلم أراد بقوله لعبد الله بن زيد: فأقم أنت، تطييب قلبه لأنّه رأى الأذان في المنام، و يحتمل أن يكون لبيان الجواز، ولأنّ لحديث الصّدائي شاهدا ضعيفا من حديث ابن عمر" [1] .

إختلاف العلماء فيمن له أولوية الإقامة:

و قد لّخص جملة هذه الأقوال الإمام الشوكاني فقال: "قال الحازمي في كتابه الناسخ:و اتّفق أهل العلم في الرجل يؤذن و يقيم غيره أنّ ذلك جائز، و اختلفوا في الأولوية فقال أكثرهم، لافرق و الأمر متّسع، و ممّن رأى ذلك، مالك و أكثر أهل الحجاز و أبو حنيفة، و أكثر أهل الكوفة، و أبو ثور، و قال بعض العلماء: من أذّن فهو يقيم، قال الشافعي: و إذا أذّن الرجل أحببت أن يتولىّ الإقامة، و إلى أولوية المؤذن بالإقامة ذهب الهادوية، و احتجّوا بهذا الحديث، و احتجّ القائلون بعدم الفرق بحديث عبد الله بن زيد المذكور، و الأخذ بحديث الصّدائي أولى"[2].

وقد أبدع الإمام الحازمي في طريقة الجمع بين الحديثين فقال: "و طريق الإنصاف أن يقال: الأمر في هذا الباب على التوسّع، و ادّعاء النسخ مع إمكان الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل، إذ لا عبرة بتجرّد التّراخي على ما قرّر في المقدمة، ثم نقول في حديث عبد الله بن زيد: إنّما فوّض الآذان إلى بلال لأنّه كان أندى صوتا من عبد الله على ما ذكر في الحديث، و المقصود من الآذان الإعلام و من شرطه الصوت، و كلما كان الصوت أعلى كان أولى، و أما زياد بن الحارث فكان جهوريّ الصوت[3] و من صلح للآذان كان للإقامة أصلح، و هذا المعنى يؤكد من قال: من أذّن فهو يقيم"[4] .

---

[1] تحفة الأحوذي (598/1)

[2] نيل الأوطار (110/2) بشيئ من التصرف. و انظر الكلام عن هذه الأحاديث و أسانيدها في:"الإعتبار في الناسخ و المنسوخ من الآثار لأبي بكر الحازمي تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة.ط1410-1989م:ص (194-196).

[3] جهوريّ الصوت: أي رافع الصوت و عاليه، انظر مختار الصحاح ص 115 و معجم مقاييس اللّغة (487/1) مع شيئ من التصرف.

[4] الإعتبار: ص 196.

المثال العملي الثالث:

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:" إذا أحدث-يعني الرجل- و قد جلس في آخر صلاته، قبل أن يسلّم فقد جازت صلاته"

أخرجه التّرمذي و أبو داود و الدارقطني[1].

و هذا الحديث من منكرات عبد الرّحمان بن زياد الإفريقي لذلك أعلّه نقّاد الحديث. ووافقهم على ذلك العلاّمة أحمد شاكر على غير عادته.

تعليل أحمد شاكر لحديث الإفريقي:

عمى غير العادة أعلّ الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله-هذا الحديث كما أعلّه النقّاد -كما سنرى لاحقا-. فإذا كان النقّاد قد أعلّوه بالإفريقي فهو يرى أنّه قد يكون ممّا أخطأ فيه ابن زياد. فيقول: "و الإفريقي سبق الكلام عليه، و مدار أسانيد هذا الحديث عليه، و لعله ممّا أخطأ فيه حفظه، و هو معارض للحديث الصحيح: وتحليلها التسليم. فلا يقوى حديث الباب على معارضته، بل يأخذ بالأصح"[2].

تعليل النقّاد للحديث:

فقد أعلّه التّرمذي بالإفريقي و كذا باضطراب إسناده، فقال: "هذا إسناد ليس بذلك القوي، و قد اضطربوا في إسناده"[3].

و قال الدّارقطني عقب روايته الحديث: "عبد الرّحمان بن زياد لا يحتجّ به."[4] و هذا حكم منه بتضعيف الحديث.

و قال الإمام البيهقي: " و هذا الحديث إنّما يعرف بعبد الرّحمان من زياد الإفريقي و قد ضعّفه يحيى بن معين، و يحيى بن سعيد القطّان"[5]

---

[1] أخرجه التّرمذي -طبعة شاكر- (261/2)

و أبو داود كتاب الصلاة باب" الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر ركعة" (167/1) .

و الدار قطني كتاب الصلاة باب "الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه من آخر ركعة" (167/1)

كلهم رووه من طريق الإفريقي عن عبد الرحمان بن رافع و بكر بن سوادة عن عبد الله بن عمر مرفوعا بألفاظ متقاربة و لفظ هذا الحديث للترمذي.

[2] انظر تعليقات أحمد شاكر على سنن التّرمذي مع بعض الإختصار (261/2).

[3] المصدر نفسه (261/2).

[4] سنن الدارقطني (167/1).

[5] انظر نصب الراية (63/2)

و قد أعلّه الإمام الخطّابي أيضا بالإفريقي و بمعارضته لما صحّ من حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم في وجوب التسليم. فقال: "هذا حديث ضعيف، و قد تكلم بعض الناس في نقلته، و قد عارضته الأحاديث التي فيها إيجاب التشهد و التسليم، و لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بظاهره"[1]

لكن العلاّمة الصنعاني نسب القول بسنيّة التشهد للأحناف و أنّ حجتهم في ذلك حديث الإفريقي هذا ، فقال:" و ذهبت الحنفية و آخرون إلى أنّه سنة، مستدلين على ذلك بقوله صلى الله عليه و سلم في حديث ابن عمر: إذا رفع الإمام رأسه من السجدة و قعد ثم أحدث قبل التسليم فقد تمت صلاته. فدلّ على أن التسليم ليس ركنا واجبا و إلاّ لوجبت الإعادة، و لحديث المسيئ صلاته فأنّه صلى الله عليه و سلم لم يأمره بالسّلام، و أجيب عنه بأنّ حديث ابن عمر ضعيف باتفاق الحفّاظ"[2]

---

[1] معالم السنن للخطابي، نقلا عن ما قال أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي في عون المعبود (228/12)

[2] سبل السلام للصنعاني تحقيق إبراهيم عصر. دار الحديث القاهرة (331/1)

المبحث الثاني
المعايير العلمية لنقد الرجال[1]

لا أقصد بالمعايير، تلك القواعد التي هي محل إجماع عند نقّاد الحديث، و لا محيد من التعامل معها عند المشتغلين بهذا الفن و المهتمين بأحوال الرواة، مهما اختلفت رؤاهم و تعدّدت مدارسهم، كقبول رواية من توفرت فيه شروط العدالة و الضبط، و رد رواية من توفّر فيه ضدّهما، أو كتقديم الجرح المفسر على التعديل إذا صدر ممن يعتدّ بقولهم في هذا الشأن، أو قبول رواية المدلّس الثقة إذا صرحّ بالسماع، إلى غير ذلك من القواعد التي هي من مسلّمات هذا الفن، و لا يعذر مشتغل بالحديث بجهلها.

لكني قصدت منها، تلك القواعد التي اعتمدها العلاّمة أحمد شاكر اعتمادا كبيرا، مخالفا بها جل النقّاد و المحقّقين، و التي كانت سببا في تساهله في تصحيح الكثير من الأحاديث المتكلّم فيها و كذا توثيقه لرواة أجمع أغلب المتكلمين في الرجال على تضعيفهم أو تجهيلهم.

و إن كان الشيخ-رحمة الله عليه- قد دافع دفاعا مستميتا على منهجه، من خلال إشادته بما وصلت إليه اجتهاداته في تحقيق الكثير من المسائل، و كذا تقديمه للحجج و الأدلة على صحة اختياراته .إلاّ أن طريقته، خاصة فيما سنذكره من معايير، لا تصمد أمام النقد الحديثي و التّحقيق العلمي النزيه.

هذه المعايير و إن كان الشيخ أحمد شاكر لم يصرح باعتمادها صراحة إلاّ في بعضها، إلاّ أنني استفدتها من خلال اطّلاعي على كيفية تعامله مع الرواة و الحكم عليهم، و التي ذكرنا منها نموذجين بارزين جدا خصّصنا لهما مبحثا مستقلا هذا الفصل- كما رأينا- للتعرف على طريقته في التعامل مع الرواة. و سنزيد على ذلك بذكر أمثلة أخرى في ثنايا هذا المبحث إن شاء الله.

و سأقسّم هذا المبحث إلى ستة مطالب نلخّص فيها طريقته في نقد الرجال.

---

[1] لخص الطالب في رسالة -الماجيستير-، سمات منهج الشيخ أحمد شاكر في الجرح و التعديل في ست عشر نقطة و اكتفى بإيرادها مع ذكره لبعض الأمثلة من أعماله، و دون أن يخوض في نقاش علمي لأي منها، و لم يفرّق في ذلك بين ما كان منها سببا في تساهله أو ما كان محلا للإتفاق بينه و بين بقية المحققين، بل أراد من خلال حديثه عن هذه السمات التدليل على قوة منهج الشيخ-رحمه الله- في الجرح و التعديل.

و هذا ما أعتبره شخصيا تسرّعا من الطالب و تقصيرا منه في البحث و التحري، إذا لو حاكم هذه السمات إلى منهج النّقد الحديثي النزيه، لما وصل إلى تلك النتيجة التي لم يدلل حتى على صحتها و ثبوتها عند المحققين.

المطلب الأول: إعتماده على توثيق ابن حبّان.

لقد أكثر العلاّمة أحمد شاكر من الإعتماد على ابن حبان في التوثيق، مما أفضى به إلى مخالفة الكثير من المحقّقين في تصحيح جملة من الأحاديث، و كذا في الحكم على الرّواة، على اعتبار أن لابن حبان منهجا مخالفا لما عليه النقّاد في تصحيح الأحاديث و توثيق الروّاة، و هذا ما حدا بالشيخ ناصر الدين الألباني أن يعتبر ذلك قاعدة جرى عليها العمل عند أحمد شاكر في تعليقاته، فيقول "و مع هذا فقد صحّح الإسناد المعلّق على المسند، الأستاذ أحمد شاكر على قاعدته التي جرى عليها في تعليقه هذا و غيره من الإعتماد على توثيق ابن حبان، خلافا للمحقّقين من العلماء"[1].

و لقد أكثر علماء الجرح و التعديل من التعليق على منهج ابن حبان، بعد استقصائهم لأهم مؤلفاته في الرجال فتوصّلوا إلى الحكم عليه بأنّه متساهل في التوثيق متعنّت في الجرح.

و لكي نتبين حقيقة هذا المنهج، يتوجّب علينا أن نتعرف على أهم القواعد التي اعتمدها ابن حبان في توثيق الرواة، و تصحيح المرويات و التي جعلته متساهلا في نظر النقّاد.

القواعد التي اعتمدها ابن حبان في توثيق الرواة و تصحيح الأحاديث:

قال الإمام ابن حبان في ضابط الحديث الذي يحتج به: "فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول. فهو صدوق، يجوز الإحتجاج بخبره إذا تعرّى خبره عن خمس خصال، إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الإحتجاج بروايته، و الخبر يكون مرسلا لا يلزمنا به الحجة، أو يكون منقطعا لا يقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلّس لم يبيّن سماعه في الخبر من الذي سمع منه"[2]

ثم أفصح بقاعدته فقال:" فكل من ذكرته في كتابي هذا، إذا تعرّى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها، فهو عدل يجوز الإحتجاج بخبره، لأنّ العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضدّه، إذ لم يكلّف الناس معرفة ماغاب عنهم، و إنّما كلّفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيّب عنهم[3].

موقف النقّاد من مذهب ابن حبّان في التوثيق

كما أشرنا آنفا، فانّ كثيرا من المحقّقين انتقدوا مسلك ابن حبان في توثيق الرواة، و اعتبروه من المتساهلين في

---

[1] تعليقات الألباني على المصطلحات الأربعة في القرآن-لأبي الأعلى المودودي، دار القلم الكويت، ط:9 . 1405-1484م ص 134 هذه التعليقات هي عبارة عن تخريج لأحاديث الكتاب ملحقة به في آخره.

[2]،[3] انظر مقدمة كتاب الثقات لابن حبان مؤسسة الكتب الثقافية ط:1 1393 -1973م (1/12/1-13).

الحكم على الأحاديث، رغم أنّه التزم الصحة في كتابه.

فابن الصلاح و بعد حديثه عن تساهل الإمام الحاكم، ووصفه بأنّه واسع الخطو في شرط الصحيح قال بعد ذلك:" و يقاربه في حكمه، صحيح أبي حاتم بن حبان البستي، رحمهم الله أجمعين، و الله أعلم"[1]

و قد استغرب الحافظ ابن حجر الشروط التي وضعها ابن حبان لتوثيق الراوي، فقال: تعقيبا على ما ذهب إليه ابن حبان:"و هذا الذي ذهب إليه ابن حبان. من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، كان على العدالة إلى أن يتبيّن جرحه، مذهب عجيب، و الجمهور على خلافه، و هذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألّفه فإنّه يذكر خلقا ممّن نصّ عليهم أبو حاتم و غيره على أنّهم مجهولون، وكأنّ عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، و هو مذهب شيخه ابن خزيمة، و لكن جهالة حاله باقية عند غيره"[2] .

و قال الإمام السّخاوي: "فابن حبان البستي يداني الحاكم في التساهل، و ذلك يقتضي النظر في أحاديثه أيضا لأنّه غير متقيد بالمعدلين، بل ربما يخرج للمجهولين، لا سيما و مذهبه إدراج الحسن في الصحيح مع أنّ شيخنا[3] قد نازع في نسبته إلى التساهل إلاّ من هذه الحيثية"[4] .

و قد ذهب الدكتور نورالدين عتر، إلى تاكيد كلام المحقّقين في مذهب ابن حبان: فقال:"ذهب ابن حبان إلى أنّ الرّاوي إذا خلا من أن يكون مجروحا أو فوقه في السند مجروح أو دونه مجروح و لم يرو منكرا، فأنّه يقبل حديثه، لذلك فأنّه يوثّق الراوي المجهول إذا روى عن ثقة و كان الراوي عنه ثقة، و لم يرو منكرا. و لا يخفى أنّه لا يلزم ممّا ذكره أن يكون الرّاوي ثقة، فما أكثر الضّعفاء الذين يروون عن الثقات، و ما أكثر الثقات الذين يروون عن الضّعفاء، لذلك وصف ابن حبان بالتساهل في تصحيح الأحاديث و في تعديل الرواة، في هذه النقطة و هي تعديل المجهولين، و إن كان متعنتا في الجرح من جهة أخرى لأدنى سبب يلوح له"[5]

و قال الشيخ عبد الرّحمان المعلمي اليماني، و هو يتحدث عن مراتب المترجمين في كتاب الثقات: "و التّحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرّح به كأن يقول:كان متقنا أو مستقيم الحديث أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم و خبِرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

---

[1] علوم الحديث لابن الصلاح: ص14

[2] لسان الميزان (14/1) سبق الإستشهاد بمقولة ابن حجر، و أعدناها لمناسبة المقام.

[3] هو الحافظ ابن حجر العسقلاني، و عبارته كما نقلها السيوطي في التدريب (108/1): "و ما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحا، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه، فهي مشاحة في الإصطلاح، و إن كانت باعتبار خفّة شروطه فإنّه يخرّج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلّس، سمع من شيخه و سمع منه الآخر عنه، و لا يكون هناك إرسال و لا انقطاع، و إذا لم يكن في الراوي جرح و لا تعديل، و كان كلّ من شيخه و الراوي عنه ثقة، و لم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة".

[4] فتح المغيث (50/1-51)

[5] منهج النقد في علوم الحديث: ص(104-105)

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه ، أنّه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: مادون ذلك.

فالأُولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلّها أثبت من توثيق كثير منهم، و الثانية قريب منهـا، و الثالثة مقبولة، و الرابعة صالحة، و الخامسة لا يؤمن فيها الخلل و الله أعلم"[1] .

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني تعقيبا على كلام الشيخ المعلمي:

"و هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف-المعلمي-رحمه الله تعالى و تمكّنه من علم الجرح و التعديل، وهو ممّا لم أره لغيره فجزاه الله خيرا. غير أنّه قد ثبت لديّ بالممارسة أنّ من كان منهم من الدرجة الخامسة، فهو على الغالب مجهول لا يعرف و يشهد بذلك صنيع الحفّاظ كالذّهبي و العسقلاني و غيرهما من المحقّقين، فإنّهم نادرا ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممّن كان في هذه الدرجة و التي قبلها أحيانا"[2] .

و لقد ردّ عليهما الدكتور عدّاب الحمش، و لم يرتض صنيعيهما، و اعتبر أنّ ما ذكره المعلمي في حديثه عن مراتب المترجمين في كتاب الثقات، كلام غير دقيق.فقال: "فإنني أرى أنّ هذه الإطلاقات من فضيلة الشيخ اليماني -رحمه الله- عامة عائمة! وما ذكره فضيلة الشيخ الألباني من أنّ كلام الشيخ المعلمي تفصيل دقيق، غير دقيق! ولايفيد في التّحقيق العلمي شيئا؟! "[3] .

و أخذ الدكتور الحمش، يتحدث عن ألفاظ التوثيق عن ابن حبان و عن مراتبهم حسب ما بدا له من خلال ممارسته العملية[4] .

و قال العلاّمة عبد الفتاح أبو غدّة-رحمه الله- في معرض رده على الإمامين اللكنوي و التهانوي الذين نفيا عن ابن حبان التساهل:" تابع المؤلف اللكنوي على هذا الرأي شيخنا التهانوي-رحمه الله تعالى- في قواعد في علوم الحديث. و في هذا الذي ذهب إليه نظر بالغ، فأنّه لا تنافي بين ما نسب إلى ابن حبان من التساهل في باب التوثيق، و ما سبق ذكره عنه من التعنت و الإسراف في باب الجرح، فإنّه على ما يبدو: متساهل في التعديل متشدد في الجرح، و قد اشتهر تساهله في التوثيق اشتهارا كبيرا، إذ كلّ راو انتفت جهالة عينه كان ثقة عنده إلى أن يتبيّن جرحه، و قد نصّ على تساهله هذا غير واحد من العلماء القدامى و المتأخرين"[5]

---

[1] التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (669/2)

[2] المرجع نفسه في حاشية الموضع ذاته (669/2)

[3] رواة الحديث: ص 71.

[4] المرجع نفسه: ص (69-72) و قد اشار إلى أنّه فصّل في هذا الموضوع في رسالته للدكتوراه "الإمام ابن حبان و منهجه في الجرح و التعديل" و قد بدا فضيلة الدكتور في كل هذا مدافعا عن منهج ابن حبان في دفع تهمة التساهل عنه و إلى نفس هذا المسلك ذهب كثير من المعاصرين منهم الإمامان اللكنوي و التهانوي- كما أشرنا- و كذا محقق كتاب المجروحين لابن حبان. الشيخ محمود إبراهيم زايد.

[5] انظر تعليقات أبي غدة على الرفع و التكميل في الجرح والتعديل لعبد الحي اللكنوي دار الأقصى-بيروت ط3. 1407-1987.ص(335-337)

و بعد استدلاله بما قاله ابن حجر عن مذهب ابن حبان ختم الحديث بقوله: "و من هذا تبيّن لك مذهب ابن حبان و تساهله في التوثيق، فإذا رأيت في كتب الرجال أو كتب الجرح و التعديل قولهم:وثّقه ابن حبان أو ذكره ابن حبان في الثّقات. فالمراد بتوثيقه عنده، أنّ جهالة عينه قد انتفت، و لم يعلم فيه جرح، و هذا مسلك متّسع خالف فيه جمهور أئمة هذا الشأن، فكان به من المتساهلين في التوثيق و الله أعلم"[1]

و قال الشيخ عبد المجيد السلفي في هذا الشان أيضا:"إنّ توثيق ابن حبان مما لا يقبله المحقّقون إذا انفرد هو بالتوثيق، بل يصرحون بجهالة من يوثّقه، فإننا إذا تتبعنا أقوالهم في التراجم لرأيناهم قلّما يعتمدون على توثيقه"[2] .

و ها أنا أتبع الأقوال النظرية بأمثلة عملية، أبيّن من خلالها كيف أنّ ابن حبان ذكر كثيرا من الرواة في ثقاته و هم عند أئمة النقد من المجاهيل. و سأذكر بعض الأمثلة على ذلك، مكتفيا بأقوال الإمامين الذهبي و ابن حجر فيهم.

- أبان بن طارق البصري ذكره ابن حبان في الثقات[3] ، قال الذهبي في المغنى في الضّعفاء:لا يعرف[4] و قال ابن حجر في التقريب: مجهول الحال[5] .

- سلمة بن عبد الله و يقال: ابن عبيد الله، ذكره في ثقاته[6] ، و قال ابن حجر :مجهول[7] .

- حاتم بن أبي نصر القنسريني، ذكره في ثقاته[8] ، قال الذهبي: مجهول [9] و كذا قال ابن حجر[10].

---

[1] المرجع السابق ص (335-337)

[2] انظر ذلك في المقدمة التي صنعها على تحقيقه للمعجم الكبير للطبراني ط.2 بدون بيان للطبع. (12/1)

[3] الثقات (37/4)

[4] المغني في الضعفاء (7/1)

[5] التقريب (51/1)

[6] الثقات (398/6)

[7] التقريب (377/1)

[8] الثقات (336/6)

[9] المغني (140/1)

[10] التقريب (171/1)

- طارق بن أبي الحسناء، ذكره في ثقاته[1] ، قال الذهبي: مجهول[2] و كذا قال ابن حجر[3]

-عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر، ذكره في ثقاته[4] ، فقال الذهبي: لا يعرف [5] و قال ابن حجر: مجهول [6] .

-الوليد بن سفيان بن أبي مريم الغسّاني ذكره في ثقاته[7] ، قال الذهبي: لا يعرف[8] و قال ابن حجر: مجهول[9] .

● كما ذكر ابن حبان خلقا من الرواة من التابعين في ثقاته، و قال عنهم بأنّه لا يعرفهم، منهم:

-الحسن الكوفي، شيخ يروي عن ابن عباس، روى عنه ليث بن أبي سليم، لا أدري من هو ولا ابن من هو[10]

-الزبرقان شيخ يروي عن النواس بن سمعان، روى داود بن أبي هند عن شهر بن حوشب عنه: لا أدري من هو و لا ابن من هو[11] .

-سبرة شيخ يروي عن أنس، روى عنه السّدى، لاأدري من هو[12]

-شهاب شيخ يروي عن أبي هريرة، روت عنه القلّوص بنت عليّة لا أدري من هو[13] .

-عطاء المدني يروي عن أبي هريرة في صلاة الجمع، روى عنه منصور، لا أدري من هو و لا ابن من هو[14] .

-سهل يروي عن شداد بن الهاد، روى عنه أبو يعقوب، و لست أعرفه و لا أدري من أبوه [15] .

---

[1] الثقات (490/6)

[2] المغني (314/1)

[3] التقريب (447/1)

[4] الثقات (53/7)

[5] المغني (333/1)

[6] التقريب (481/1)

[7] الثقات (551/7)

[8] المغني (722/1)

[9] التقريب (285/2)

[10] الثقات (126/4)

[11] المصدر نفسه (265/4)

[12] المصدر نفسه (341/4)

[13] المصدر نفسه (363/4)

[14] المصدر نفسه (207/5)

[15] المصدر نفسه (406/6)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

• و من المآخذ التي أخذها نقّاد الحديث على ابن حبان أيضا، هو ذكره لجملة من الرواة في كتابه الثقات ساكتا عنهم، و ذكرهم أيضا في المجروحين، على الرغم من أنّه نصّ في مقدمة ثقاته، أنّ كل من أودعه كتاب الثقات فهو صدوق يحتج بروايته، إذا توفرت فيه الشروط الخمسة التي ذكرها[1] .

و إليك نماذج من هؤلاء الرواة:

- إسحاق بن أبي يحيى الكعبي: سكت عنه في الثقات[2] ، وقال في المجروحين: لا يحل الإحتجاج به و لا الرواية عنه إلا على سبيل الإعتبار[3] .

-إسماعيل بن محمد بن حجادة اليماني، سكت عنه في الثقات[4] ، و قال في المجروحين: خرج عن حد الإحتجاج به إذا انفرد[5] .

-أفلح بن سعيد القبائي المدني: سكت عليه في الثقات[6] ، و قال في المجروحين: لا يحل الإحتجاج به و لا الرواية عنه بحال[7] .

- ثبيت بن كثير الضّبي، سكت عليه في الثقات[8] ، و قال في المجروحين: منكر الحديث على قلته، لا يجوز الإحتجاج بخبره إذا انفرد[9] .

-حريث بن أبي حريث، سكت عليه في الثقات[10] و قال في المجروحين: منكر الحديث جدا، كان الأوزاعي شديد الحمل عليه[11] .

فمن خلال ما قدمناه من نماذج عملية، يتضح لنا وجاهة مسلك النقّاد فيما ذهبوا إليه من رمي ابن حبان

---

[1] انظر مقدمة المصدر السابق (1/12-13).

و قد ذهب الدكتور عدّاب الحمش في رواة الحديث ص(249) للدفاع عن مسلك ابن حبان، وأنّ صنيعه هذا لا يعد من باب التناقض. فقال: "و هؤلاء الذين ذكرهم في الثقات، و كرر ذكرهم في المجروحين على قسمين: منهم من جرحه هو في كتاب الثقات، و منهم من ذكره ساكتا عليه هناك ثم ذكره في كتاب المجروحين، و فسّر جرحه، و قد كان هؤلاء على مراتب متعددة، من حيث الإحتجاج أو الإعتبار أو الترك". ثم بعد ذكره لنماذج ممن سكت عنهم في ثقاته، و جرحهم في المجروحين قال:"هذه بعض المواضع تبيّن لك أن سكوت ابن حبان على الرجل في الثقات لا يعني أنّه حجة عنده بإطلاق، ناهيك عن مئات المواضع التي سكت فيها ابن حبان على الرواة وضعّفهم أو جهّلهم أو تركهم".

[2] الثقات (8/109)

[3] المجروحين (1/137)

[4] الثقات (8/96)

[5] المجروحين (1/128)

[6] الثقات (8/134)

[7] المجروحين (1/176)

[8] الثقات:(6/129)

[9] المجروحين: (1/208)

[10] الثقات :(4/176)

[11] المجروحين:(1/260)

بالتساهل في تصحيح الأحاديث و توثيق الرواة، و من أنّ الإعتماد على توثيقه بإطلاق دون النظر في أقوال غيره من النقّاد، فيه نظر كثير.

نماذج ممن ضعّفهم النقّاد، ووثّقهم العلاّمة أحمد شاكر، إعتمادا على ذكر ابن حبان لهم في الثقات:

الرواة الذين وثّقهم الشيخ أحمد شاكر بناء على هذه القاعدة كثيرون، و يظهر بصفة جلية في تعليقاته على مسند الإمام أحمد بن حنبل، و سنختار نماذج من هؤلاء الرواة الذين جرى توثيقهم على هذا الأساس و أقوال أئمة النقد فيهم.

- وثّق محمد بن عبد الرّحمان بن لبيبة[1] ، بناء على ذكر ابن حبان له في ثقاته[2] ، لكنّ الجمهور على تضعيفه، قال يحي بن معين: ليس بشيئ، و قال الدارقطني: ضعيف[3] و قال ابن سعد: كان قليل الحديث، و قال أبو زرعة: حديثه عن علي بن أبي طالب مرسل[4] .

-وثّق حكيم بن شريك الهذلي[5] ، لذكر ابن حبان له في ثقاته[6] ، لكن النقّاد على تضعيفه قال أبو حاتم: مجهول[7] ، و كذا قال ابن حجر في التقريب[8] .

-وثّق عبد الله بن يسار أبا همام الكوفي، و يقال: عبد الله بن نافع[9] ، لذكر ابن حبان له في ثقاته[10] ، وأئمة النقد على تجهيله، قال ابن المديني: شيخ مجهول[11] ، و كذا جهّله أبو جعفر الطبري[12] .

- وثّق حنظلة بن عبيد الله السدوسي[13] ، بناء على توثيق ابن حبان له[14] ، لكن أئمة النّقد على توهينه، قال يحي القطّان: تركته عمدا كان قد اختلط، و ضعّفه أحمد و قال: منكر الحديث يحدّث بأعاجيب، و قال ابن معين: ليس بشيء تغيّر في آخر عمره و قال النّسائي: ليس بقوي، و قال مرّة : ضعيف[15] .

---

(1) المسند:(62/1)

(2) الثقات:(369/7)

(3) ميزان الإعتدال:(118/3)

(4) التهذيب: (268/9)

(5) المسند:(111/1)

(6) الثقات:(215/6)

(7) الميزان: (786/1)

(8) التقريب: (235/1)

(9) المسند: (110/2)

(10) الثقات: (51/5)

(11) الميزان:(527/2)

(12) التهذيب:(77/6)

(13) المسند (30/4).

(14) الثقات (167/4)

(15) الميزان (621/1)

و قال صالح بن أحمد عن أبيه: ضعيف يروي عن أنس أحاديث مناكير، و قال أبو حاتم: ليس بقوي، و قال ابن حبان أيضا في كتاب الضعفاء، إختلط بآخره حتّى كان لا يدري ما يحدّث به، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير[1] .

- وثّق عمرو بن حرملة [2] ، لذكر ابن حبان له في ثقاته[3] ، و أئمة النّقد على تجهيله. قال الإمام الذّهبي: لا يدرى من هو، و قال أبو زرعة: لا أعرفه إلاّ في هذا الحديث [4] و قال ابن حجر: مجهول[5] .

-وثّق طيب بن محمد اليمامي[6] إعتمادا على ذكر ابن حبان له في ثقاته[7] ، لكنّ الإمام الذهبي قال: لا يكاد يعرف و له ما ينكر[8] ، و ذكره العقيلي في الضّعفاء و قال: يخالف في حديثه[9]

و قد ذهب العلاّمة أحمد شاكر، إلى حد التصريح بأنّ توثيق ابن حبان معتمد عند المحقّقين، خلافا لمن ادّعى غير ذلك، و ذلك في معرض رده على ماقاله ابن حجر في تجهيل أبي سلمة الجهني، و ها نحن نورد نص ابن حجر و رد أحمد شاكر عليه كاملا.

يقول أحمد شاكر:"و ترجمه أيضا -أبو سلمة الجهني-في لسان الميزان [10] -أي ابن حجر- بنحو هذا ثم قال: و الحق أنّه مجهول الحال، و ابن حبان يذكر أمثاله في الثقات، و يحتج به في الصحيح، إذا كان مارواه ليس بمنكر. و هذه دعوى من الحافظ-الكلام لأحمد شاكر-فكلهم يحتجون في توثيق الراوي بذكر ابن حبان إياه في الثقات، إذا لم يكن بمجروحا بشيئ ثابت، وفضلا عن هذا فإنّ البخاري ترجمه في الكنى برقم 341، فلم يذكر فيه جرحا، و هذا مع ذلك يرفعان جهالة حاله و يكفيان في الحكم بتوثيقه"[11] .

---

(1) التهذيب (3/54-55)

(2) المسند (3/276)

(3) الثقات (5/149)

(4) الميزان (3/186)

(5) التقريب (1/713) ذكره في باب "عمر"

(6) المسند:(14/244)

(7) الثقات:(6/493)

(8) الميزان: (2/346)

(9) الضعفاء الكبير :(2/232)

(10) لسان الميزان -الكنى- (7/56)

(11) المسند (5/267)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: إعتباره سكوت البخاري عن الراوي دليلا على التوثيق.

و من القواعد التي اعتمدها الشيخ أحمد شاكر في توثيق الرواة، هو اعتباره سكوت البخاري إقرارا منه بتوثيقه، و أمثلة ذلك كثيرة في المسند و في غير ذلك من أعماله، نذكر منها ما يلي:

-وثّق الحكم بن مصعب القرشي المخزومي، رغم أن الحفّاظ على تضعيفه[1] ، إعتمادا منه على ترجمة البخاري له في التّاريخ الكبير[2] و لم يذكر فيه جرحا و لم يذكره في الضّعفاء، فهو ثقة عنده -أي عند البخاري- كما قال أحمد شاكر[3] .

- وثّق زيد العَمّي المتكلم فيه عند الحفّاظ[4] إعتمادا على سكوت البخاري عنه في التّاريخ الكبير[5] فقال متحدثا عن صنيع البخاري:" فلم يذكر فيه جرحا و هذا يؤيد أنّه ثقة"[6] .

-وثّق أبو طعمة (هلال)، المتكلم فيه عند الحفّاظ[7] ، إعتمادا على سكوت البخاري عنه في تاريخه[8] ، فقال: "و هذا كاف في توثيقه"[9] .

-وثّق هلال بن أبي زينب[10] ، رغم أنّ الحفّاظ على تجهيله و تضعيف حديثه[11] ، إعتمادا منه على

---

[1] قال أبو حاتم: هو شيخ للوليد لا أعلم روى عنه أحد غيره، و ذكره ابن حبان في الثقات و قال يخطئ، قال ابن حجر: هنا مقل جدا، فإن كان أخطأ فهو ضعيف، و قد قال أبو حاتم مجهول و ذكره ابن حبان في الضعفاء أيضا، و قال روى عنه أبو المغيرة أيضا لا يجوز الإحتجاج بحديثه ولا الرواية عنه إلا على سبيل الإعتبار، و قال الأزدي: لا يتابع على حديثه فيه نظر. انظر الجرح و التعديل (128/3) و التهذيب (378/2)

[2] التاريخ الكبير:(338/2)

[3] المسند -طبعة شاكر- (55/4)

[4] هو زيد بن الحواري أبو الحواري العمّيّ البصري قاضي هراة، قال أحمد بن حنبل: صالح، وقال يحيى بن معين: لا شيئ، و قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يكتب حديثه و لا يحتج به، و قال أبو زرعة، ليس بقوي وأهي الحديث ضعيف، و قال النّسائي:ضعيف، و قال الدارقطني:صالح. و قال ابن عدي عامة ما يرويه ضعيف، و قال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث، و قال ابن المديني، كان ضعيفا عندنا، و قال ابن حبان : يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصول لها حتّى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها و كان يحيى بمرض القول فيه، و هو عندي -ابن حبان- لا يجوز الإحتجاج بخبره و لا أكتبه إلاّ للإعتبار. انظر الجرح و التعديل (560/3-561). التهذيب (352/3).

[5] التاريخ الكبير:(392/3)

[6] المسند -طبعة شاكر- (312/6)

[7] أبو طعمة الأموي مولى عمر بن عبد العزيز إسمه هلال شامي سكن مصر قال ابن عمار الموصلي: أبو طعمة ثقة، و قال أبو أحمد الحاكم، رماه مكحول بالكذب: قلت (القائل ابن حجر) لم يكذّبه مكحول التكذيب الإصطلاحي. و إنما روى الوليد بن مسلم عن ابن جابر أن أبا طعمة حدّث مكحولا بشيئ ، و قال: ذروه يكذب. هذا محتمل أن يكون مكحول طعن فيه على من فوق أبي طعمة. التهذيب:(153/12) الميزان(541/4).

[8] التاريخ الكبير (47/8)

[9] المسند -طبعة شاكر- (15/7)

[10] المصدر نفسه (100/15-101)

[11] قال أحمد تركوه، و قال الذهبي: لا يعرف تفرد عنه ابن عون، و ذكره ابن حبان في الثقات قال ابن حجر: ضعفه الساجي و قال: قال أحمد بن حنبل تركوه، وهو عجيب (القول لابن حجر) فإنما قال ذلك أحمد في شيخه، و قد ذهب ابن حجر في التقريب إلى تجهيله.

انظر ميزان الإعتدال: (314/4) التهذيب:(70/11) التقريب (272/2)

توثيق ابن حبان[1] و سكوت البخاري[2] و ابن أبي حاتم عنه[3] ، فلم يذكرا فيه جرحا.

- و قد ذهب العلاّمة أحمد شاكر إلى حد التصريح بأنّ سكوت البخاري عن الراوي هو كاف في التوثيق في نظره، و إن كان الجمهور على تضعيفه. و ذلك عند ترجمته ليوسف بن أبي ذرّة[4]. فقال:"يوسف بن أبي ذرة الأنصاري، قال فيه ابن حبان ما نقله العراقي، كما في الميزان و التعجيل و لسان الميزان، و فيها أيضا عن ابن معين قال:لا شيئ و لكني-القول لشاكر- أرجح توثيقه، لأن البخاري و النّسائي لم يذكراه في الضّعفاء، بل ترجمه البخاري في الكبير[5] و أشار إلى حديثه هذا قال :يوسف بن أبي ذرة الأنصاري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أنس بن مالك، رواه عنه انس بن عياض أبو ضمرة.

و هذا الصنيع من البخاري و النّسائي توثيق واضح كاف عندي، أرجحه على قول يحي بن معين[6] و ابن حبان[7]" .

- و في موضع آخر إعتبر سكوت البخاري عن الراوي في تاريخه أمارة التوثيق، و ذلك عند توثيقه للوليد بن أبي هشام مولى الهمداني[8] إعتمادا على سكوت البخاري عنه فقال:"و في التّاريخ الكبير[9] :الوليد بن أبي هشام عن زيد بن زائد، قاله محمد بن يوسف عن إسرائيل عن السّدّي. فلم يذكر فيه جرحا، و هو أمارة التوثيق في تاريخ البخاري"[10] .

---

[1] الثقات:(573/7)

[2] التاريخ الكبير:(209/8)

[3] الجرح و التعديل:(76/9)

[4] المسند -طبعة شاكر-(23/8)

[5] التاريخ الكبير: (387/8)

[6] قال يحي بن معين لا شيئ. انظر الجرح و التعديل (222/9)

[7] قال ابن حبان: لا يجوز الإحتجاج به بحال..انظر ميزان الإعتدال (465/4)

[8] قال أبو حاتم: ليس بالمشهور، و قال ابن حجر مستور: الجرح و التعديل :(20/9) ، التقريب (290/2)

[9] التاريخ الكبير:(157/8)

[10] المسند- طبعة شاكر- (285/5)

هل سكوت البخاري عن الراوي ذهاب منه لتوثيقه؟

درج كثير من المعاصرين من المشتغلين بالحديث منهم الشيخ أحمد محمد شاكر -رحمه الله- على أنّ سكوته ذهاب منه لتوثيقه. و ممن ذهب للتأكيد على ذلك فضيلة الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة - رحمه الله- حيث قال:"فإذا علم هذا كلّه، اتضحت وجاهة ما أثبته من أنّ مثل البخاري أو أبي زرعة و أبي حاتم أو ابنه أو ابن يوسف المصري الصدفي و ابن حبان أو ابن عدي أو الحاكم الكبير أبي أحمد، أو ابن النجار البغدادي أو غيرهم ممن تكلّم أو صنّف في الرجال، إذا سكتوا عن الراوي الذي لم يجرح و لم يأت بمتن منكر، يعدّ سكوتهم عنه من باب التوثيق و التعديل و لا يعد من باب التجريح و التجهيل، و يكون حديثه صحيحا أو حسنا أو لا ينزل عن درجة الحسن إذا سلم من المغامز و الله أعلم"[1] .

وممّن اعترض على هذا الإدّعاء، الدكتور عدّاب محمود الحمش الذي ردّ ردا شديدا على الشيخ عبد الفتاح -رحمه الله-. و ألف في ذلك كتابا مستقلا[2] ، تحدّث فيه عن مناهج الأئمة: البخاري و أبي حاتم و المنذري و الهيثمي و من نحا نحوهم كالإمام الذهبي و ابن حجر، و بيّن بيانا شافا أنّ سكوتهم عن الراوي لا يعدّ بالضرورة توثيقا منهم له.

و الذي يهمّنا هنا، هو الإمام البخاري و مدلول سكوته، و هل أنّ المسكوت عنهم عنده على درجة واحدة في سلّم الجرح و التعديل؟

فالمتتبع لصنيع البخاري في تاريخه، يكتشف لأول وهلة، أنّ الرواة الذين سكت عنهم ليسوا على درجة واحدة.

و قد ذهب الدكتور عدّاب الحمش في بحثه القيّم إلى تأكيد هذا وقدّم أمثلة على ذلك فقال:" فقد يسكت على أئمة ثقات، حيث ترجم للإمام الشافعي[3] بسطرين و سكت عليه، كما سكت على الإمام أحمد بن حنبل[4]، و أحمد بن إشكاب[5]، و أحمد بن منيع[6] و غيرهم.

- و قد يسكت على أناس مشهورين بالضعف و النكارة، كسكوته على محمد بن أشعث بن قيس الكندي[7] و محمد بن إبراهيم[8] و غيرهما.

---

[1] هذا الكلام من البحث الذي كتبه الشيخ أبو غدة-رحمه الله-تحت عنوان:"سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح و لم يأت بمتن منكر يعدّ توثيقا له" من مجلة أصول الدين العدد الثاني لعام 1399 ه-1400 ه ص 124 نقلا عن رواه الحديث ص 22

[2] هذا الكتاب بعنوان:"رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح و التعديل بين التوثيق و التجهيل" و قد أشرنا إليه في عديد المرات في بحثنا.

[3] التاريخ الكبير: (42/1)

[4] المصدر نفسه:(5/2)

[5] المصدر نفسه: (4/2)

[6] المصدر نفسه (6/2)

[7] المصدر نفسه:(22/1)

[8] المصدر نفسه:(26/1)

-و قد يسكت على أناس مجاهيل، كسكوته على محمد بن إبراهيم الباهلي[1] ، و محمد بن إبراهيم بن عبد الله الهاشمي[2] ، و إبراهيم بن إسحاق عن الوليد بن أبي الوليد[3] و إبراهيم بن إسحاق عن طلحة بن كيسان[4] و غيرهم.

و قد يسكت البخاري علىأناس لم يعرفهم، حتى أنّه لم يفرّق بين أسمائهم. و إليك بعض الأمثلة على ذلك.

-ترجم البخاري لمحمد بن قيس الأسدي الكوفي، و ذكر عنه عدّة طرق ثم قال : و قال يحيى بن آدم حدّثنا أبو بكر النهشلي عن محمد بن قيس عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس في العتق ثم قال: فلا أدري هو الأسدي أم لا؟[5] .

-و ترجم لمحمد بن قيس عن أبي الحكم البجلي ، ثم ترجم لمحمد بن قيس المكي و ختم ترجمته بقوله: فلا أدري أهو الأوّل أم لا؟[6]

-و ترجم لإسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرّحمان بن أبي ربيعة المخزومي، ثم ترجم لإسماعيل بن إبراهيم بن أبي ربيعة، و ختم ترجمته بقوله: إن لم يكن هذا الاول فلا أدري؟[7] .

فهذه الأمثلة اليسيرة يمكن لفت الأنظار إلى أنّ الرواة المسكوت عليهم في التّاريخ الكبير و هم الجمهرة العظمى من تراجم الكتاب ليسوا على درجة واحدة في سلّم الجرح و التعديل"[8]

ثم يقول في موضع آخر من نفس الكتاب:"و ممّا ينبغي ملاحظته أيضا أنّه لا يجوز الجزم بأنّ النقّاد كلهم قد سكتوا على راو ما لم تصبر كتب السنّة كلّها، و كتب العلل، و الجرح و التعديل و كتب التراجم و التواريخ، ثم إنّ الذين تكلّموا في الجرح و التعديل أضعاف من تعرضنا لهم في هذا الكتاب"[9] .

• و هناك من الروّاة الذين سكت عليهم البخاري في موضع من كتبه، و تكلّم عليهم في كتاب آخر.

و قد ذكر الدكتور عدّاب أمثلة على ذلك فقال:

" -عبد الله بن محمد بن عجلان مولى فاطمة بنت عتبة، سكت عليه البخاري في التّاريخ الكبير[10] و قال في الضّعفاء الصغير: لا يتابع في حديثه.

---

[1] المصدر السابق:(23/1)

[2] المصدر السابق: (25/1)

[3] المصدر السابق:(273/1)

[4] المصدر السابق:(273/1)

[5] المصدر السابق:(210/1)

[6] المصدر السابق:(213/1-214)

[7] المصدر السابق:(339/1)

[8] انظر رواة الحديث: ص (35-36) مع حذفنا لبعض الأمثلة

[9] المرجع نفسه: ص 245

[10] التاريخ الكبير:(188/5)

-عبد الله بن معاوية بن عاصم أبو معاوية الزبيري القرشي، سكت عليه في التّاريخ الكبير[1] و قال في الضّعفاء الصغير: في بعض أحاديثه مناكير، بينما قال في التّاريخ الصغير: منكر الحديث.

- عبد الله بن يعلى النهدي، سكت عليه في الكبير[2] ، و قال في الضّعفاء: فيه نظر.

-عبد الرّحمان بن شيبة عن النّبيّ صلى الله عليه و سلم، سكت عليه في الكبير[3] و قال في الضّعفاء:حديثه ليس

-معبد بن خالد الجهني سكت عليه في الكبير[4] ، و الصغير، و ترجمه في الضّعفاء.

- معتمر بن نافع الهذلي، روى له في الكبير و سكت[5] ، بينما نقل عنه في اللّسان قوله فيه: منكر الحديث.

- مفضّل بن صالح النخاس، سكت عليه في الكبير[6] ، بينما قال في التّاريخ الصغير: منكر الحديث.

- المنهال بن خليفة، أبو قدامة العجلي البكري، سكت عليه في الكبير[7]، و قال في التّاريخ الصغير: فيه نظر، ونقل عنه الذهبي قوله فيه: منكر الحديث.

-الوليد بن عيسى بن وهب من آل عمارة، سكت عليه في الكبير[8] ، و نقل الحافظ قوله فيه: فيه نظر" [9] .

أئمة النقد لا يعتبرون من سكت عنه البخاري ثقة بالضرورة:

لقد كان مذهب المحقّقين و الحفّاظ، عدم اعتبار من سكت عنه البخاري ثقة بالضرورة و من هؤلاء، الإمام الذهبي و الحافظ الهيثمي، و شيخ الإسلام ابن حجر.

• و إليك نماذج ممن سكت عنهم البخاري و حكم الإمام الذهبي، بنكارتهم وجهالتهم.

-ترجم البخاري لمحمد بن إبراهيم بن عبد الله الهاشمي و سكت[10] ،و قال الذهبي: مجهول[11] .

- ترجم البخاري لمحمد بن إبراهيم الباهلي و سكت[12] ، و قال الذهبي: مجهول[13] .

---

[1] التاريخ الكبير:(200/5)

[2] المصدر نفسه:(234/5)

[3] المصدر نفسه:(295/5)

[4] المصدر نفسه:(399/7)

[5] المصدر نفسه :(49/8-50)

[6] المصدر نفسه: باب "الكنى"(75/8)

[7] المصدر نفسه:(12/8)

[8] المصدر نفسه:(150/8)

[9] نقلت هذه الأمثلة من رواه الحديث ص(246-247)

[10] التاريخ الكبير(27/1)

[11] ميزان الإعتدال:(445/3)

[12] التاريخ الكبير:(23/1)

[13] ميزان الإعتدال:(445/3)

-ترجم البخاري لمحمد بن إبراهيم بن مسلم القرشي و سكت[1] و قال الذهبي: روى عنه هشام بن عمار خبرا موضوعا في الدعاء لحفظ القران...و ختم ترجمته بقوله: وآفته القرشي "يعني اتهمه بالوضع[2] ".

• و ممّن سكت عنهم البخاري، و حكم المنذري بتضعيفهم أو تجهيلهم:

-ترجم الإمام البخاري في تاريخه، لنهاس بن قهم أبو الخطاب البصري، و سكت عليه[3] و قال المنذري:لا يحتجّ بحديثه[4] .

-ترجم الإمام البخاري لعلي بن زيد بن عبد الله بن جدعان و سكت عليه[5] ، وقال المنذري : لا يحتج بحديثه[6]

• و ممّن سكت عنهم البخاري في تاريخه، و هم بين مجهول و مستور و ضعيف عند الحافظ ابن حجر:

- ترجم البخاري لمحمد بن إبراهيم الباهلي و سكت[7] ، و قال ابن حجر: مجهول[8] .

- ترجم لعثمان بن زفر الكوفي و سكت[9] ، و قال ابن حجر: مجهول[10].

ترجم لعثمان بن سعد الكاتب و سكت[11] ، و قال ابن حجر: ضعيف[12] .

- ترجم البخاري لأزهر بن راشد الكاهلي و سكت[13] ، و قال ابن حجر: ضعيف[14] .

-ترجم البخاري لإسحاق بن عبيد الله المدني و سكت[15] ، و قال ابن حجر: مجهول الحال[16] .

-ترجم البخاري لعتبة بن يقظان و سكت[17] ، و قال ابن حجر: ضعيف [18]

---

[1] التاريخ الكبير:(23/1)

[2] ميزان الإعتدال:(446/3)

[3] التاريخ الكبير:(137/8)

[4] مختصر سنن أبي داود: تحقيق محمد حامد الفقي مطبعة السنة المحمدية-القاهرة-بيروت بلا تاريخ(43/8)

[5] التاريخ الكبير:(275/6)

[6] مختصر سنن أبي داود:(29/8)

[7] التاريخ الكبير:(23/1)

[8] تقريب التهذيب:(141/2)

[9] التاريخ الكبير:(222/6)

[10] التقريب:(8/2)

[11] التاريخ الكبير:(225/6)

[12] التقريب:(9/2)

[13] التاريخ الكبير:(455/1)

[14] التقريب:(50/1)

[15] التاريخ الكبير:(398/1)

[16] التقريب:(59/1)

[17] التاريخ الكبير:(526/6)

[18] التقريب (5/2)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث : تقديمه التوثيق على الجرح في حالة الراوي المختلف فيه

و هي العلامة البارزة في كلام العلاّمة أحمد محمد شاكر في الرجال، فلقد أكثر-رحمه الله- من مخالفة النقّاد في كلامهم على الرواة، فبمجرد أن يجد من ذهب إلى توثيق الراوي،فإنّه يعتمد قوله وإن ذهبت الجماهير إلى تضعيفه، و مرّ بنا في المبحث الأول مثالين بارزين كاد العلاّمة أحمد شاكر أن ينفرد برأيه فيهما، و ذلك بتوثيقه المطلق لعبد الله بن لهيعة و عبد الرّحمان الإفريقي على خلاف ما ذهب إليه المحقّقون كما رأينا و سنزيد على ذلك نماذج أخرى -على كثرتها في أعماله رحمه الله- ممّن رفعهم إلى مراتب الثقات، و هم عند أغلب النقّاد، مضعفون.

النموذج الأول:

وثّق أيّوب بن جابر بن سيّار السحيمي اليمامي، إعتمادا على ما قاله أحمد و البخاري في شأنه رغم أنّ عبارتيهما- على ما نرى و الله أعلم- لا تدل بالضرورة على التوثيق، فقال الشيخ أحمد شاكر:"أيّوب بن جابر بن سيّار السحيمي اليمامي، ثقة تكلم بعضهم في حفظه، و قال أحمد: يشبه حديثه حديث أهل الصدق و ذكره النّسائي في الضّعفاء و قال:ضعيف. و لم يذكره البخاري فيهم و في التّهذيب[1] عن التّاريخ الأوسط للبخاري قال:هو أوثق من أخيه محمد. و ترجمه في الكبير[2] فلم يذكر فيه جرحا، فعن قول أحمد و البخاري رجحنا توثيقه"[3] .

و على خلاف رأي أحمد شاكر، ذهب أئمة النقد من المتكلمين في الرجال إلى تضعيف أيّوب، قال العباس بن محمد الدوري: قلت ليحيى بن معين: أيّوب بن جابر كيف كان حديثه؟ قال: هو ضعيف، قلت: هو كان أمثل أو أخوه محمد؟ قال: و لا واحد منهما، و قال أحمد بن عاصم كان علي بن المديني يضعف حديث أيّوب بن جابر، و قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: أيّوب بن جابر ضعيف الحديث، و سئل أبو زرعة عن أيّوب بن جابر فقال: واهي الحديث ضعيف و هو أشبه من أخيه[4] .

و قال معاوية بن صالح عنه: ليس بشيئ، و قال النّسائي: ضعيف، و قال ابن عدي: و سائر أحاديث أيّوب بن جابر متقاربة يحمل بعضها بعضا، و هو ممن يكتب حديثه، و قال ابن حبان: كان يخطئ حتى خرج عن حد الإحتجاج به لكثرة و همه، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم[5] .

---

[1] تهذيب التهذيب:(350/1)

[2] التاريخ الكبير:(410/1)

[3] المسند- طبعة شاكر-(143/8)

[4] انظر الجرح و التعديل:(243/2)

[5] انظر تهذيب التهذيب:(350/1)

النموذج الثاني:

و ثّق حجّاج بن أرطأة لتوثيق البعض له ، فقال:" و الحجّاج عندنا ثقة، لا نترك من حديثه إلاّ ما ثبت أنّه دلّسه، أو أخطأ فيه"[1] .

و قد اختلف فيه أئمة النقد كثيرا و أغلبهم مال إلى تضعيفه على إمامته وفقهه و تقواه، قال أحمد بن يونس: كان زائدة لا يروي عن الحجّاج كان قد ترك حديثه، و قال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن حجّاج. و قال أحمد بن حنبل: حجّاج بن أرطأة لم يكن يحيى بن سعيد يرى أن يروي عنه و قال: هو مضطرب الحديث، و قال يحيى بن سعيد القطّان: الحجّاج بن أرطأة و محمد بن إسحاق عندي سواء، و تركت الحجّاج متعمدا و لم أكتب عنه حديثا قطّ.

و قال أحمد بن حنبل عندما سئل عن رواية الحجّاج عن الزهري فقال: يقولون لم يلق الزهري، و كان يروي عن رجال لم يلقهم، و كأنّه ضعّفه-الكلام لابن أبي حاتم- و قال يحيى بن معين: كوفي صدوق ليس بالقوي يدلّس عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب، و في رواية أخرى قال: -أي ابن معين-الحجّاج ليس بذاك القوي و هو مثل ابن ليلى و مجالد، و قال: أبو حاتم: حجّاج بن أرطأة صدوق يدلّس عن الضّعفاء يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيّن السماع و لا يحتج بحديثه، لم يسمع الزهري و لا من هشام بن عروة و لا من عكرمة، و قال أبو زرعة: الحجّاج بن أرطأة صدوق مدلّس[2] .

و قال ابن المبارك: كان الحجّاج يدلّس فكان يحدّثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العرزمي متروك، وقال النّسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: إنّما عاب النّاس عليه تدليسه عن الزهري و غيره، و ربما أخطأ في بعض الروايات ، فأما أن يتعمّد الكذب فلا، و هو ممّن يكتب حديثه، و قال يعقوب بن أبي شيبة: واهي الحديث في حديثه اضطراب كثير، و قال: صدوق و كان أحد الفقهاء، و قال السّاجي: كان مدلّسا صدوقا سيئ الحفظ ليس بحجة في الفروع و الأحكام، و قال ابن سعد: كان شريفا و كان ضعيفا في الحديث، و قال الحاكم: لا يحتج به و كذا قال الدارقطني، و قال إسماعيل القاضي: مضطرب الحديث لكثرة تدليسه، و قال محمد بن نصر: الغالب على حديثه الإرسال و التدليس و تغيير الألفاظ، و قال ابن حجر: رأيت له في البخاري رواية واحدة متابعة تعليقا في كتاب العتق[3] و قال أيضا: أخرج له مسلم مقرونا، ووصفه النّسائي و غيره بالتدليس عن الضّعفاء، و ممن أطلق عليه التدليس: ابن المبارك، و يحيى بن القطّان، و يحيى بن معين و أحمد[4]

---

[1] سنن الترمذي بشرحه:(138/1) و (406/2)

[2] الجرح و التعديل: (155/3-156)

[3] التهذيب: (173/2-174)

[4] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر تحقيق عبد الغفّار سليمان البغدادي و محمد أحمد عبد العزيز - دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1405هـ-1984م) ص125

النوذج الثالث:

وثّق علي بن عاصم الواسطي، إعتمادا على ذكر العجلي له في ثقاته، وكذا على رجوع أحمد بن حنبل عن رأيه بعد أن كان لا يراه ثقة-حسب ظاهر الرواية كما سنرى- فقال:"على بن عاصم الواسطي شيخ أحمد تكلموا فيه كثيرا، و الراجح عندي أنّه ثقة، ففي التّهذيب:ذكره العجلي فقال: كان ثقة معروفا بالحديث، و الناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها فلم يفعل. ثم قال:-أحمد شاكر-و في التّهذيب أيضا قال محمود بن غيلان أسقطه أحمد و ابن معين وأبو خيثمة، ثم قال لي عبد الله بن أحمد: أنّ أباه أمره أن يدور على كل من نهاه عن الكتابة عن علي بن عاصم، فيأمره أن يحدث عنه.

فهذا بيّن في أنّ أحمد رجع عن أقواله فيه، و تبيّن له أنّه ثقة فأمر بالحديث عنه [1] ".

و لكن أئمة النقد ذهبوا إلى عدم الإحتجاج به، و إن كان لا مانع عند بعضهم من كتابة حديثه، قال أحمد بن حنبل: علي بن عاصم مثل الناس يغلط، أتراه أضعف من ابن لهيعة؟ و قال يحيى بن معين: علي بن عاصم ليس بثقة ، و قال أحمد بن حنبل في رواية أخرى يكتب حديثه، أخطأ يترك خطأه و يكتب صوابه، قد أخطأ غيره قال أبو بكر بن أبي خيثمة، قيل ليحيى بن معين، أنّ أحمد بن حنبل قال: أنّ علي بن عاصم ثقة، قال: لا و الله ما كان علي عنده ثقة، و لا حدّث عنه بحرف قط، فكيف صار اليوم عنده ثقة[2] ، و قال أبو عبد الرحمان: لين الحديث يكتب حديثه و لا يحتج به[3] .

و قال ابن المديني: كان كثير الغلط، وكان إذا غلط فرُدّ عليه لم يرجع، وقال صالح بن محمد: ليس هو عندي ممّن يكذب، و لكن يهم و هو سيئ الحفظ كثير الوهم، يغلط في أحاديث يرفعها و يقلبها و سائر حديثه صحيح مستقيم، و قال عثمان بن أبي شيبة: كنّا عند يزيد بن هارون أنا و أخي أبو بكر، فقلنا: يا أبا خالد علي بن عاصم إيش حاله عندكم؟ فقال:مازلنا نعرفه بالكذب، و حكي عن يزيد بن هارون فيه خلاف هذا. و روي عن خالد الحذّاء أنّه قال عنه: كذّاب فاحذروه، و روى عن شعبة أنّه قال: لا تكتبوا عنه، وقال ابن خرز عن يحيى بن معين: كذّاب ليس بشيء، و في رواية أخرى عن يحي بن معين أنّه قال: ليس بشيء و لا يحتج به[4]

---

[1] المسند -طبعة شاكر- (1/171-172) لكن الحافظ بن حجر، تعقب رواية محمود بن غيلان بقوله: وممن يقال له على بن عاصم اثنان متأخران عن طبقة هذا" انظر التهذيب:(7/305) لكن العلاّمة أحمد شاكر لم يشر إلى هذا التعقيب في معرض حديثه عن علي بن عاصم رغم أنّه أخذ أقوال المؤتّفين من تهذيب ابن حجر فلعل مراد ابن حنبل علي بن عاصم آخر و ليس الواسطي الذي قصده أحمد شاكر.

[2] و قد تعقبه أحمد شاكر بقوله : "و هذا غلو من ابن معين، و نفي للثابت عن أحمد، فإن أحاديثه عن علي بن عاصم كثيرة في المسند"
انظر المسند -طبعة شاكر- (1/172)

[3] انظر مجمل هذه الأقوال في الجرح و التعديل:(6/198-199)

[4] انظر تهذيب التهذيب:(7/303-305) و قد أطال القول فيه.

النموذج الرابع:

وثّق يزيد بن أبي زياد، بناء على توثيق البعض له فقال: "هو أبو عبد الله القرشي مولى بني هشام و هو ثقة، قال أحمد بن صالح المصري: ثقة و لا يعجبني قول من تكلم فيه.

و فيه خلاف كثير و الراجح ما قلنا، وقد ترجم له البخاري في التّاريخ الكبير[1] و لم يذكر فيه جرحا[2].

وقد مال أغلب الحفّاظ إلى تضعيفه، قال عثمان بن أبي شيبة: سألت جريرا عن ليث و عطاء بن السائب و يزيد بن أبي زياد فقال: يزيد أحسنهم إستقامة في الحديث و قال أحمد بن حنبل : لم يكن يزيد بن أبي زياد، بالحافظ ليس بذاك، وقال يحي بن معين: لا يحتج بحديثه، و قال أبو حاتم: ليس بالقوي، و قال أبو زرعة : كوفي لين يكتب حديثه ولا يحتج به [3] .

و قال ابن فضيل: كان من أئمة الشيعة الكبار، و قال الجوزجاني: سمعتهم يضعفون حديثه، وقال أبو داود: لا أعلم أحدا ترك حديثه و غيره أحب إلّي منه،وقال ابن عدي: هو من شيعة الكوفة و مع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن المبارك إرم به ، وقال ابن حبان : كان صدوقا إلا أنّه لما كبر ساء حفظه و تغير و كان يُلقّن ما لقن فوقعت المناكير في حديثه، وقال ابن سعد: كان ثقة في نفسه إلا أنّه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب ، وقال البرديجي روى عن مجاهد و في سماعه منه نظر و ليس بالقوي، وقال ابن خزيمة: في القلب منه ، وقال النّسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: لا يخرج عنه في الصحيح، ضعيف يخطئ كثيرا و يلقن إذا لقن.[4]

فهذه نماذج أربعة من أمثلة كثيرة، يتبين لنا من خلالها ميل الشيخ أحمد شاكر إلى تعديل الرواة المختلف في توثيقهم حتى و لو كان القدح صادرا من كبار أئمة النقد، وحسبه في ذلك أن يجد من المتكلمين في الرجال من ذهب إلى توثيق ذلك الراوي. فهذا الصنيع يؤدي بنا حتما إلى الحديث عن مسألة مهمة تكلّم فيها كل منحرّر الكلام في علم الجرح و التعديل، و هي إذا تعارض الجرح و التعديل في راو فأيّهما يقدّم؟ و سنلخص مذهب النقّاد في المسألة كي نستوضح وجه الصواب أو الخطأ فيما يذهب إليه العلاّمة أحمد شاكر في أكثر كلامه عن الرواة المختلف في توثيقهم.

---

[1] التاريخ الكبير :(334/8)

[2] المسند -طبعة شاكر-(71/2).

[3] الجرح و التعديل :(265/9)

[4] تهذيب التهذيب: (288/11-289)

تعارض الجرح و التعديل في الراوي الواحد:

يقول الخطيب البغدادي: "إتفق أهل العلم ، على أنّه من جرحه الواحد و الإثنان و عدّله مثل عدد من جرحه فان الجرح به أولى، و العلة في ذلك أنّ الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، و يصدق المعدل، و يقول له قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، و إخبار المعدل عن العدالة الظاهرة، لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به فوجب لذلك، أن يكون الجرح أولى من التعديل"[1]

و ذهب البغدادي إلى أنّ جمهور العلماء، يذهبون نفس المذهب أي تقديم الجرح على التعديل، و لو كان عدد المعدلين أكثر من الجارحين للعلة نفسها و هي أنّ عند الجارحين زيادة علم ليس عند المعدلين[2] .

لكن أيّ جرح يكون مقدما على التعديل؟ هل الجرح المبهم أم الجرح المفسر السبب؟ و هل يشترط في التعديل أن يكون مفسرا أيضا؟

يقول أبو عمرو بن الصلاح: "التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأنّ أسبابه كثيرة يصعب ذكرها فان ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا و كذا فيعدد جميع ما يفسّق بفعله أو بتركه ، و ذلك شاق جدا، و أما الجرح فأنّه لا يقبل إلا مفسرا مبيّن السبب لأنّ الناس يختلفون فيما يجرح و ما لا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناءا على أمر اعتقده جرحا و ليس بجرح في نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيما هو جرح أم لا" [3] .

و قد رجّح الخطيب هذا المذهب، و اعتبر أنّ أئمة النقد من أمثال البخاري و مسلم و غيرهما ذهبوا إليه فقال: "و هذا القول هو الصواب عندنا و إليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث و نقّاده مثل محمد بن إسماعيل البخاري و مسلم بن الحجّاج النيسابوري و غيرهما، فان البخاري قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم و الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس في التابعين، و كإسماعيل بن أبي أويس و عاصم بن علي و عمرو بن مرزوق في المتأخرين و هكذا فعل مسلم بن الحجّاج، فأنّه يحتج بسويد بن سعيد و جماعة غيره ، اشتهر عمّن ينظر في حال الرواة الطعن فيهم و سلك أبو داود السجستاني هذه الطريق و غير واحد ممن بعده، فدل ذلك على أنّهم ذهبوا إلى أنّ الجرح لا يثبت إلاّ إذا فسر سببه و ذكر موجبه"[4] .

و قد نبّه العلاّمة اللكنوي، إلى وجوب فهم المعنى الذي ذهب إليه المحقّقون من أنّ الجرح مقدم على التعديل، و أنّ ذلك ليس على إطلاقه، فقال: قد زل قدم كثير من علماء عصرنا، بما تحقّق عند المحقّقين، أنّ الجرح مقدم على التعديل لغفلتهم عن التقييد و التفصيل توهما منهم أنّ الجرح مطلقا -أي جرح كان - من أي جارح

---

[1] الكفاية ص(105-106)

[2] المصدر نفسه ص 107

[3] مقدمة ابن الصلاح ص 63 و إلى مثل هذا ذهب أغلب من صنفوا في مصطلح الحديث، انظر : التدريب (305/1) ، فتح المغيث (328/1). توضيح الأفكار (133/2) و قد أطال محقّق الكتاب محمد محي الدين عبد الحميد في بسط المسألة و كانت له آراء جريئة يحسن الإطّلاع عليها.

[4] الكفاية ص 108 -190

كان، في شأن أي راو كان، مقدم على التعديل مطلقا أي تعديل كان – من أي معدل كان في شأن أي راو كان و ليس الأمر كما ظنوا، بل المسألة –أي تقديم الجرح على التعديل– مقيّدة بأن يكون الجرح مفسرا، فان الجرح المبهم غير مقبول مطلقا على المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يعارض التعديل و إن كان مبهما، و يدل عليه أن الأصوليين يذكرون مسألة الجرح المبهم، و يرجّحون عدم قبوله المبهم، و يذكرون بُعيدها أو قبيلها مسألة تعارض الجرح و التعديل، و تقدم الجرح على التعديل، فدّل ذلك على أن مرادهم في هذا البحث هو الجرح المفسر دون غير المفسر، فأنّه لا معنى لتعارض غير مقبول عند ذوي العقول"[1] .

و في المسألة أقوال أخرى، منها ما حكاه الإمام السيوطي:" لا يجب ذكر السبب في واحد منهما إذا كان الجارح و المعدل عالمين بأسباب الجرح و التعديل، و الخلاف في ذلك بصيرا مرضيا في اعتقاده و أفعاله، و هذا اختيار القاضي أبي بكر، و نقله عن الجمهور و اختاره إمام الحرمين و الغزالي و الرّازي و الخطيب، و صحّحه الحافظ أبو الفضل العراقي و البلقيني في محاسن الإصطلاح"[2] .

و قد توسط شيخ الإسلام ابن حجر بين هذه الآراء جميعا –ما ذكرناه و ما لم نذكره– و قد حكى اختياره هذا الإمام السيوطي في التدريب فقال:"و اختار شيخ الإسلام تفصيلا حسنا، فان كان من جرّح مجملا قد وثّقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل جرح فيه من أحد كائنا من كان إلاّ مفسرا، لأنّه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلاّ بأمر جلي، فإنّ أئمة هذا الشأن لا يوثّقون إلا من اعتبروا حاله في دينه، ثم في حديثه، و نقدوه كما ينبغي، و هم أيقظ الناس فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح، و إن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف، لأنّه إذا لم يعدل فهو في حيّز المجهول، و إعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله"[3].

و قد لَخص الإمام اللكنوي جملة هذه الأقوال، فقال:"فالحاصل أنّ الذي دلت عليه كلمات الثقات و شهدت به جمل الأثبات، هو أنّه إن وجد في شأن راو تعديل و جرح مبهمان: قدّم التعديل، و كذا إن وجد الجرح مبهما و التعديل مفسرا: قدّم التعديل، و تقديم الجرح إنّما هو إذا كان مفسرا سواء كان التعديل مبهما أو مفسرا، فاحفظ هذا فأنّه ينجيك من المزلة و الخطل، و يحفظك من المذلة و الجدل"[4] .

---

[1] الرفع و التكميل: ص(117-118)

[2] التدريب:(308/1) و قد ردّ محمد محي الدين عبد الحميد على اختيار القاضي أبي بكر، أثناء تحقيقه للمسألة في توضيح الأفكار (143/2-144) و بيّن ردّه على أنّه لا حرج على الجارح من ذكر السبب كما كان على المعدل حرج في ذكر سبب العدالة و على أن الناس يختلفون في أسباب الجرح.

[3] التدريب :(308/1)

[4] الرفع و التكميل: ص 120

و قد رجّح العلاّمة أحمد محمد شاكر من جملة هذه الأقوال ما ذهب إليه الحافظ بن حجر الذي رأيناه آنفا فقال: "و التفصيل الذي اختاره ابن حجر هو الذي يطمئن إليه الباحث في التعليل و الجرح و التعديل بعد استقرار علوم الحديث و تدوينها"[1] .

لكن ما لاحظناه من خلال هذه الأمثلة العملية التي قدمناها و ما سبقها في ثنايا البحث، أن الشيخ-رحمه الله- لم يلتزم في كثير من الأحيان بما رجحه، و ما اختلافه مع الحافظ ابن حجر في الحكم على الرجال-و الذي رأينا نماذج كثيرة منه -إلاّ دليلا على ذلك و ما نُلاحظه عموما على طريقته في الحكم على الرجال، هو ترجيحه قول المعدل على المجرح سواء كان الجرح مبهما أو مفسّرا، بل رأيناه يقدّم التعديل حتى ولو أجمع النقاد على تجريح ذلك الراوي.

و لقد كان مسلكه هذا من أهم أسباب تساهله في الحكم على الرجال.

جمعية تميم عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] الباعث الحثيث: ص91 و ألفية السيوطي ص 100

المطلب الرابع: إعتماده العدالة الدينية كدليل على التوثيق

و من الأسس التي اعتمدها العلاّمة أحمد شاكر و سار بها في توثيق الرواة، هو حمله لشهادة إمام من أئمة الجرح و التعديل في راو من الرواة بكونه كان من أهل الصلاح و التقوى و العبادة كعلامة على توثيقه و تصحيح حديثه أو تحسينه على الأقل.

و قد وثّق على هذا الأساس جملة من الرواة متكلم فيهم عند أئمة النقد، نذكر منهم ما يلي:

-زبان بن فائد[1] ، و قال في شأنه: "و زبان بن فائد ضعّفه أحمد و ابن معين و غيرهما، و قال ابن حبان: منكر الحديث جدا يتفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنّها موضوعة، لا يحتج به. و قال أبو حاتم: شيخ صالح، و قال الليث بن سعد: لو أراد زبان أن يزيد في العبادة مقدار خردلة ما وجد لها موضعا. و قال ابن يونس: كان على مظالم مصر، و كان من أعدل و لاّتهم مات سنة 155.

و مثل هذا يرجح عندي أن لا يقل حديثه عن درجة الحسن"[2] .

-حماد بن الجعد[3] ، و قال في شأنه: حمّاد بن الجعد متكلم فيه، فضعّفه ابن معين و النّسائي و غيرهما، و قال ابن حبان: منكر الحديث. و أنا أرجّح - الكلام لشاكر- أنّه ثقة، لأن أبا داود الطيالسي تلميذه، قال: كان إمامنا أربعين سنة، ما رأينا إلا خيرا. و النفس تطمئن إلى شهادة من عرفة أربعين سنة، و روى عنه"[4] .

-الحسن بن أبي جعفر[5] ، و يقول في شأنه :"و الحسن بن أبي جعفر صدوق مستقيم الحال. و لكن ضعيف من قبل حفظه، و قد جعل الساجي هذا الحديث من مناكيره و قال ابن حبان: من خيار عباد الله الخشن، ضعّفه يحيى و تركه أحمد و كان من المتعبدين المجابي الدعوة و لكنه ممن غفل عن صناعة الحديث و حفظه، فإذا حدّث و هم و قلّب الأسانيد و هو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به، و إن كان فاضلا.

و الظاهر عندي أنّ حديثه حسن، إذا لم يخالف غيره من الثقات"[6] .

فهذه أمثلة عملية، نلاحظ من خلالها كيف أن العلاّمة أحمد محمد شاكر و ثّق هؤلاء الرواة بناء على ما قيل حول عدالتهم الدينية، رغم أن أئمة النقد اعتبروهم من الغافلين عن صناعة الحديث و ضعّفوا رواياتهم.

---

[1] هو زبان بن فائد الحمراوي قال أحمد بن حنبل: زبان بن فائد أحاديثه مناكير، و يقول يحيى بن معين: زبان بن فائد شيخ ضعيف، و قال أبو حاتم: صالح انظر الجرح و التعديل:(616/3).

[2] انظر سنن الترمذي -بشرحه-:(388/2)

[3] هو حماد بن اجعد البصري، قال عبد الرحمان بن مهدي: كان عند حماد بن الجعد ثلاثة كتب عن محمد بن عمرو و ليث وقتادة، فما كان يفصل بعضا عن بعض و قال يحيى بن معين: حماد بن الجعد ليس بثقة و قال أبو حاتم: ما بحديثه بأس، و قال أبو زرعة: بصري لين.

انظر الجرح و التعديل (134/3)

[4] انظر سنن الترمذي -بشرحه-:(257/1)

[5] هو الحسن بن أبي جعفر الجفري، بضم الجيم و سكون الفاء، البصري ، ضعيف الحديث مع عبادته و فضله، من السابعة، مات سنة سبع و ستين بعد المائة، التقريب(201/1)

[6] سنن الترمذي -بشرحه-.(156/2)

و يبدو أن الشيخ -رحمة الله عليه- من خلال تعامله مع هؤلاء الرواة و غيرهم، لا فرق عنده بين العدالة في الدين و الضبط في الرواية.

هذا الاستنتاج يسوقنا حتما، للحديث عن شروط أئمة النقد في صفة من تقبل روايته ومن ترد، حتى نعرف وجه الصواب أو الخطأ في صنيعه -رحمة الله عليه- و سنتوخى الإيجاز قدر الإمكان، دون الدخول في التفاصيل التي ليست من مستلزمات بحثنا.

صفة من تقبل روايته و من ترد عند نقّاد الحديث:

أجمع جماهير أئمة الحديث و الفقه على أنّه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون: عدلا ضابطا لما يرويه[1] .

و اجتماع هذين الركنين بشروطهما التي نص عليها نقّاد الحديث، يجعل الراوي ثقة محتجا بحديثه.

و سنورد أقوال أئمة السلف في هذا الشأن، من صحابة و تابعين و أئمة النقد من أصحاب الصنعة، حتى نستوضح مقصودهم من العدالة و الضبط، أو بالأحرى في صفة من تقبل روايته و من ترد عندهم.

نقل الخطيب البغدادي[2] عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قوله: "لا يكتب -أي الحديث- عن الشيخ المغفل"، ثم أخذ الخطيب يوضح معنى الغفلة: بذكره لبعضهم ممن كتبوا أحاديث يصرّحون فيها بسماعها من شيوخ لم يسمعوها، و كذا ممّن ينبهون إلى غلط في كتابهم فيحدثون برواية غيرهم دون تمحيص مما قد يؤدي بهم إلى التصحيف و تغيير المعنى المراد و غير هؤلاء.

و قال الإمام شعبة بن الحجّاج عندما سئل: متى يترك حديث الرجل؟ قال: "إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، و إذا كثر الغلط، و إذا اتهم بالكذب، و إذا روى حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه فتركه، طرح حديثه، و ما كان غير ذلك فاَرووا عنه"[3] و قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس : "لا تأخذوا العلم عن أربع، و خذوا ممن سواهم، لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه، و إن كان أروى الناس، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، و لا من كذّاب يكذب في أحاديث النّاس، و إن كنت لا تتهمه بكذب على رسول الله صلى الله عليه و سلم، و لا من شيخ له عبادة و فضل إذا كان لا يعرف الحديث"[4].

و من أجمع ما قيل في صفة من تقبل روايته، هو ما قاله الإمام الشافعي رضي الله عنه:

"و لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ و أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما

[1] انظر الكفاية في علم الرواية ص 23 و ما بعدها، علوم الحديث لابن الصلاح: ص62 فتح المغيث:(314/1) تدريب الراوي (300/1) و غيرها من مصنفات المصطلح.

[2] الكفاية ص 148

[3] المحدث الفاصل بين الراوي و الواعي للرامهرمزي تحقيق محمد عجاج الخطيب دار الفكر بيروت ط3 (1404ه-1984)ص 410 و معرفة علوم الحديث للحاكم ص 62

[4] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع للقاضي عياض بن موسى اليحصبي - مكتبة التراث. القاهرة:ط1 (1389ه- 1970م) ص60

سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنّه إذا حدث به على المعنى و هو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال و الحرام. و إذا أدّاه بحروفه فلم يبق وجه يخاف منه إحالته الحديث، حافظا إذا حدّث به من حفظه، حافظا لكتابه إن حدّث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريّا من أن يكون مدلّسا، يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه، و يحدث عن النّبيّ ما يحدث الثقات خلافه عن النّبيّ صلى الله عليه و سلم و يكون هكذا من فوقه من حدثه، حتى ينتهي بالحديث موصولا إلى النّبيّ صلى الله عليه و سلم أو إلى من انتهي به إليه لأنّ كلّ واحد منهم مثبت لمن حدّثه و مثبت على من حدّث عنه، فلا يستغنى في كل واحد منهم عمّا وصفت"[1].

و قال الخطيب البغدادي: "ما يعرف به صحة المحدث العدل الذي يلزم قبول خبره، على ضربين، فضرب منه يشترك في معرفته الخاصة و العامة، و هو الصحة في بيعه و شرائه و أمانته، ورد الودائع، و إقامة الفرائض، و تجنب المآثم، فهذا و نحوه اشترك الناس في علمه و الضرب الآخر هو العلم بما يجب كونه عليه من الضبط و التيقظ و المعرفة بأداء الحديث و شرائطه و التحرّز من أن يدخل عليه ما لم يسمعه، ووجوه التحرز في الرواية و نحو ذلك مما لا يعرفه إلا أهل العلم بهذا الشان، فلا يجوز الرجوع فيه إلى قول العامة، بل التعويل فيه على مذاهب النقّاد للرجال، فمن عدّلوه و ذكروا أنّه يعتمد على ما يرويه جاز حديثه، و من قالوا فيه خلاف ذلك و جب التوقف عنه"[2].

و يقول القاضي عياض مخاطبا طالب العلم و ممن يجب أن يأخذ الحديث: "و يكون أخذه عن أهل الثقة لما ينقلون، و المعرفة به و الضبط له، فإن وجد من اجتمعت فيه هذه الخصال من الدين و العلم و الإتقان، فقد ظفرت يداه بحاجته، و إن لم يكن إلاّ من فيه بعضها، فليجتنب من لا دين له، فإنّ أخذه عنه عناء، إذ لا يوثّق بما عنده، و لا يحتج به لنفسه و لا لغيره، و الأصل فيه قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّها الذينَ آمنُوا إنْ جَاءكم فاسقٌ بنبأٍ فَتبيَّنُوا﴾[3] واشتراطه تعالى الرضا و العدالة في الشهداء، و كذلك يجتنب من لا ضبط عنده، و من عرف بكثرة الوهم و سوء الحفظ فأنه من نمط الأول"[4].

و جملة هذه الأقوال يمكن تلخيصها فيما قاله الحافظ أبو عمرو بن الصلاح-رحمه الله تعالى-عن الشروط التي يجب توفرها فيمن يحتج بروايته، فقال: "يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون: عدلا ضابطا لما يرويه، و تفصيله أن يكون: مسلما بالغا، عاقلا سالما من أسباب الفسق و خوارم المروءة، مستيقظا غير مغفل، حافظا إن حدّث

---

[1] الرسالة -بشرحه- : ص 370-372

[2] الكفاية: ص93

[3] سورة الحجرات الآية: 06.

[4] الإلماع: ص 58

من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدّث من كتابه، و إن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني "[1] .

و لقد أحسن الدكتور نور الدين عتر، تلخيص منهج النقّاد في هذا الشأن فقال: "إنّ المقياس الذي يعرف به الراوي المقبول من المردود مقياس موضوعي شامل، حيث لم يكتف فيه المحدثون بمجرد استقامة السلوك الديني، بل لاحظوا العوامل الداخلية، فنظروا إلى ما يخشى أن يدفع الراوي من انحياز فكري (بدعة) أو اجتماعي إلى عدم التحري في النقل و درسوا حاله النفسية من حيث الاعتدال و التحرز أو الاستهتار و التساهل على ضوء ما أسموه (بالمروءة) وراعوا أهليته العلمية و الذهنية للأداء الصحيح في شروط الضبط، فجاء مقياسهم هذا موضوعيا لا يتحيز و لا يحيف، شاملا كافة العوامل الدينية و النفسية و الاجتماعية التي تدفع إلى الصدق و تنزه الراوي عن الكذب و تجعله قمينا بأداء الحديث كما هو، و بذا أصبح ميزانا يعرف به حقيقة الرواة بكل دقة، و إنصاف و عدالة" [2] .

و نختم كلامنا عن هذه المسألة، بما نقله ابن رجب عن بعض الأئمة، يتهمون فيه الصالحين و العبّاد، بالغفلة و الوهم و الغلط، فيقول:" الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم و الغلط، و قد قال أبو عبد الله بن مندة: إذا رأيت في حديث، حدّثنا فلان الزاهد، فاغسل يديك منه، و قال يحيى بن سعيد: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث. و الحفّاظ منهم قليل، فإذا جاء الحديث من جهة أحد منهم، فليتوقف فيه حتى يتبين أمره"[3] .

فمن خلال هذه الشروط التي وضعها النقّاد لقبول رواية الراوي، يتضح لنا كيف أن أحمد محمد شاكر اعتمد في توثيقه لبعض الرواة عن ركن واحد من ركني التوثيق، ألا وهي العدالة، معتبرا إيّاها كافية في قبول رواية الراوي، و إن لم يصرح بذلك لكن واقع الحال في تعامله مع الرواة يسير في هذا الاتجاه، كما يبدو جليا من خلال ما قدّمناه من أمثلة عملية. و هو بذلك يقترب من أولئك الذين يكتفون في قبول رواية الراوي بظهور الإسلام و السلامة من الفسق ظاهرا[4] .

---

[1] علوم الحديث: ص62

[2] منهج النقد في علوم الحديث: ص(139-140)

[3] شرح علل الترمذي: ص (372-373)

[4] و قد عزاه الآمدي في أصوله إلى أبي حنيفة و أتباعه، كما ذكر ذلك التهانوي في قواعده ص(203-204)

المطلب الخامس: تقديمه التعديل الصادر عمّن تلقوا عن الراوي أو من أهله و أقاربه أو من أهل بلده

و من أبرز سمات طريقته في نقد الرجال، هو تقديمه التعديل إذا صدر عمّن تلقوا عن الراوي و تتلمذوا عليه، أو جاءت تزكيته من بعض أهله و أقاربه أو حتى من أهل بلده، يقدم تعديلهم، حتى و لو ذهب جمهرة النقّاد إلى خلاف ذلك.

و سنعرض بعض النماذج من الرواة الذين وثّقهم الشيخ أحمد شاكر اعتمادا منه على هذه القاعدة، على الرغم من أنّ أئمة الجرح و التعديل ذهبوا إلى تضعيفهم و توهين حديثهم.

النموذج الأول:

و ثّق إسماعيل بن مسلم بناء على توثيق محمد بن عبد الله الأنصاري و هو ممّن تلقى عنه فقال: "إسماعيل بن مسلم تابعي، روى عن أبي طفيل عامر بن واثلة، و قد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه كما قال الترمذي، و لعله أخطأ في بعض أحاديثه، فتكلم فيه من تكلم، و قال ابن سعد في الطبقات:أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال: كان إسماعيل بن مسلم بصريا، و لكنّه نزل مكة سنتين، فتعرف بذلك، فلما رجع إلى البصرة قيل له المكي، وكان له رأي و فتوى و بصر و حفظ للحديث و غيره، و كان الناس عليه و على عثمان البتي، و كان يجلس إسماعيل بن يونس بن عبيد واحدا، فكنت أجئ فأجلس إليهما، فأكتب على إسماعيل وأدع يونس، لنباهة إسماعيل عند الناس بما كان شهر به من الفتوى. و هذه شهادة عظيمة من الأنصاري إذ رجّحه على يونس بن عبيد، و شهد له بحفظ الحديث، و هو أعرف بشيخيه"[1] .

و قد ذهب النقّاد إلى تضعيفه، قال يحيى بن سعد القطّان: لم يزل مختلطا، كان يحدّثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب، وقال عمرو بن علي، كان يحيى و عبد الرّحمان لا يحدثان عن إسماعيل المكي، و قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، و قال يحيى بن معين: ليس بشيء و قال علي بن المديني: لا أكتب حديثه، و قال أبو حاتم: ضعيف الحديث مخلط، ليس بمتروك يكتب حديثه وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[2] .

و قال ابن عينية، كان إسماعيل يخطئ، أسأله عن الحديث فما كان يدري شيئا، وقال الفلاس: كان ضعيفا في الحديث يهم فيه و كان صدوقا يكثر الغلط، يحدث عنه من لا ينظر في الرجال، و قال الجوزجاني واه جدا، و قال البخاري: تركه يحيى و ابن مهدي و تركه ابن المبارك و ربما ذكره، و قال النّسائي متروك الحديث، و قال مرة: ليس بثقة، و قال ابن عدي أحاديثه غير محفوظة إلا أنّه ممن يكتب حديثه، و قال ابن حبان: كان فصيحا و هو ضعيف يروي المناكير عن المشاهير و يقلب الأسانيد و قال الحربي: كان يفتي وفي

---

[1] سنن الترمذي -بشرحه-: (454/2)

[2] الجرح و التعديل: (198/2-199)

حديثه شيء، و قال أبو علي الحافظ: ضعيف، و قال ابن خزيمة: أنا أبرأ من عهدته، و قال البزار ليس بالقوي و ذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، و ذكره العقيلي و الدولابي و الساجي و ابن الجارود و غيرهم في الضّعفاء، و قال ابن سعد: قال محمد بن عبد الله الأنصاري: كان له رأي و فتوى و بصر و حفظ للحديث فكنت أكتب عنه لنباهته[1] .

النموذج الثاني:

و ثّق حماد بن الجعد، اعتمادا منه على تزكية تلميذه أبي داود الطيالسي و الذي قال فيه: كان إمامنا أربعين سنة، ما رأينا إلا خيرا، و قد رأينا آنفا[2] أنّ هذه التزكية لا تدل بالضرورة على الضبط في الرواية، و إنّما هي من باب العدالة الدينية، و قد استعرضنا فيما سبق[3] ما قاله النقّاد في تضعيف حماد. فلا داعي لإعادتها هنا.

النموذج الثالث:

و ثّق عبد الرّحمان بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس[4] ، بناء على معرفة ابن يونس له، واعتمد في ذلك على ما قاله ابن حجر في التّهذيب في معرض رده على ابن عدي، الذي أقر ابن معين في عدم معرفة عبد الرّحمان، فقال: "فربّ رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة و العدالة و عرفه غيره، فضلا على معرفة العين لا مانع من هذا، و هذا الرجل يعني عبد الرّحمان الغافقي، قد عرفه ابن يونس و إليه المرجع في معرفة أهل مصر و المغرب، و قد ذكره ابن خلفون في الثقات و قال: كان رجلا جميل السيرة، استشهد في قتال الفرنج في شهر رمضان"[5]

و قد ذهب بعض أئمة النقد إلى تجهيله، قال الإمام الذهبي: "لا يعرف، تفرد عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، قال ابن معين: لا أعرفه و لا أعرف عبد الرّحمان بن آدم[6] أجاب بذلك لعثمان الدارمي، و قال ابن عدي: هذان إذا كان مثل ابن معين قال: لا أعرفهما، فمثل ذلك مجهول، و إذا عرفه غيره لم يعتمد على معرفته، لأنّ ابن معين به تستيراً أحوال الرجال، و قال ابن يونس: روى عنه عبد الله بن عياش"[7] .

---

[1] التهذيب:(289/1-290)

[2و3] انظر ما قلناه عن حماد بن الجعد عند حديثنا عن العدالة الدينية

[4] المسند -بشرحه-:(13/7)

[5] تهذيب التهذيب: (197/6)

[6] هو عبد الرحمان بن آدم صاحب السقاية مولى أم برثن روى عنه قتادة و سليمان التيمي سئل عنه ابن معين فقال: لا أعرفه.

انظر الجرح و التعديل: (209/5)

[7] ميزان الإعتدال: (576/2)

و قد رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل، كيف أنّه اعتمد في توثيق ابن لهيعة و الإفريقي في جملة ما اعتمد، على تزكية بعض أهل بلديهما مصر و إفريقية. لكن هل هذه الاعتبارات، من كون الجارح و المعدل تلميذا للراوي أو من أهله أو من أهل بلده، معتمدة اعتمادا مطلقا عند أئمة الجرح و التعديل؟. هذا ما سنعرفه من خلال حديثنا عن الشروط التي وضعها المحقّقون للمتكلّمين في الرجال.

الشروط التي يجب توفرها في الجارح و المعدّل:

ليس كلّ من تكلم في الرجال يعتمد قوله، فكما أن هناك شروطا يجب أن تتوفر في الراوي لقبول روايته، فكذلك هناك جملة من الشروط لا بد من توفرها في الذي يتكلم فيه جرحا أو تعديلا، و قد ألّف الإمام الذهبي رسالة في [ذكر من يعتمد قوله في الجرح و التعديل][1] و هذا ذهاب منه إلى أنّ هناك من تكلم في الرجال لكن لا يعتدّ بقوله لعدم أهليته لذلك و هذا ما يفسره أقوال الحفّاظ الذين تكلموا عن شرط الجارح و المعدل.

قال التاج السبكي: من لا يكون عالما بأسبابهما -أي الجرح و التعديل-لايقبلان منه لا بإطلاق و لا بتقييد[2]

و قال بدر الدين بن جماعة: من لا يكون عالما بالأسباب، لا يقبل منه جرح و لا تعديل لا بالإطلاق و لا بالتقييد[3].

و قال الحافظ ابن حجر: تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف، لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة و اختبار[4] .

و قال أيضا: و ينبغي أن لا يقبل الجرح و التعديل إلاّ من عدل متيقظ[5] .

و قال الإمام الذهبي في ترجمة (أبي بكر بن الصديق) من كتابه [تذكرة الحفّاظ][6] : "حق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه، و أن يسأل أهل المعرفة و الورع ليعينوه على إيضاح مروياته، و لا سبيل إلى أن يصير العارف - الذي يزكي نقلة الأخبار و يجرحهم- جهبذا، إلا بإدمان الطلب و الفحص عن هذا الشأن، و كثرة المذاكرة و السهر و التيقظ و الفهم، مع التقوى و الدين و الإنصاف و التردد إلى العلماء و الإتقان و إلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها *** و لو سوّدت وجهك بالمداد

---

[1] و قد قام بتحقيقها العلاّمة عبد الفتاح أبو غدة-رحمه الله-مع رسالتين أخريين الأولى للإمام تاج الدين السبكي بعنوان "قاعدة في الجرح و التعديل" و الثانية للإمام الذهبي بعنوان "قاعدة في المؤرخين" و قد طبعت الرسائل الثلاثة مع بعضها في كتاب واحد انظر ط:3 بيروت: 1400ه

[2] [3] الرفع و التكميل للكنوي: ص68

[4] شرح النخبة: ص 88

[5] المصدر نفسه: ص 89

[6] تذكرة الحفّاظ للإمام الذهبي ط: 1 إلى ط:7 دار إحياء التراث العربي-بيروت بلا تاريخ (4/1)

فان آنست من نفسك **فهما وصدقا و دينا وورعا، و إلا فلا تفعل، و إن غلب عليك الهوى و العصبية لرأي و لمذهب، فبالله لا تتعب و إن عرفت أنك** مخلط مخبط مهمل لحدود الله: فأرحنا منك أهـ".

و قال أيضا في رسالته **[الموقظة]**[1] : **"و الكلام في الرواة** يحتاج إلى ورع تام، و براءة من الهوى و الميل، و خبرة كاملة بالحديث، **و علله و رجاله".**

و قال العلاّمة بحر العلوم في **[فواتح الرحموت شرح مسلّم الثبوت]**[2] : "لا بد للمزكي أن يكون عدلا عارفا بأسباب الجرح و التعديل، **و أن يكون منصفا ناصحا، لا أن يكون متعصبا و معجبا بنفسه،** فأنّه لا اعتداد بقول المتعصب

---

[1] ذكره أبو غدة في تعليقاته على الرفع و التكميل ص 67

[2] انظر الرفع و التكميل ص 69. و قواعد في علوم الحديث: ص193

المطلب السادس: إعتباره أنّ التّابعين على الستر و القبول حتى يثبت فيهم ما يجرحهم

و من القواعد التي اعتمدها في توثيق الرواة، إعتباره أن التابعين على الستر و القبول حتى يثبت فيهم ما يجرحهم، هذه القاعدة أفضت به إلى توثيق جملة منهم غير معروفين عند نقّاد الحديث. و من هؤلاء:

-أبو سخيلة، و ثّقه بناء على هذه القاعدة فقال: "أبو سخيلة قال أبو زرعة: لا أعرف اسمه. و لم يذكروا فيه جرحا، و التابعون على الستر والقبول حتى يثبت فيهم ما يجرحهم"[1] .

لكنه عند أئمة النقد مجهول، قال أبو زرعة: لا أعرف اسمه[2] . وقال ابن حجر: مجهول[3] .

- أبو محمد الهذلي، و ثّقه للقاعدة نفسها فقال: "و لم أجد فيه جرحا و لا تعديلا و ذكره الذهبي في الميزان بالإسمين، و قال في كليهما: لا يعرف، و أنا أرى أن التابعين على الستر و الثقة، حتى نجد خلافهما"[4] .

لكن لا يعرف عند أئمة الجرح و التعديل، قال الإمام الذهبي: لا يعرف[5] و قال ابن حجر: مجهول[6] .

-أبو كعب مولى بن عباس، وثّقه و حسّن حديثه فقال: " لم أجد فيه جرحا و لا تعديلا، فهو تابعي حاله على الستر، حتى يتبيّن، فلذلك حسّنا الحديث"[7] و لم يعرفه بعض أئمة النقد، فقال أبو حاتم: لا يعرف إلا في هذا الحديث"[8]

و قال الحافظ ابن حجر :فيه جهالة، قال أبو زرعة: لا يسمى و لا يعرف إلا في هذا الحديث[9] .

-نعيم بن يزيد و ثّقه و اعتبر حاله على الستر فقال: "تابعي لم يرو عنه غير عمر بن الفضل قال أبو حاتم: مجهول. و التابعون على الستر حتى نجد فيهم جرحا صريحا"[10] .

لكن أئمة الجرح و التعديل ذهبوا إلى تجهيله، قال الإمام الذهبي: مجهول[11]. و كذا قال ابن حجر[12]

و بعد هذه الأمثلة و النماذج، يمكن أن نطرح السؤال، هل أنّ النّقّاد المحققين ذهبوا لمثل ما ذهب إليه الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله- من كون التابعين على الستر و القبول حتى يثبت فيهم الجرح؟. و هل أنّ التابعين عندهم في مرتبة واحدة من حيث الإحتجاج؟

---

[1] المسند - بشرح-ه: (84/2).

[2] الجرح و التعديل: (388/9)

[3] التقريب:(404/2)

[4] المسند -بشرحه-: (69/2)

[5] ميزان الإعتدال:(570/4)

[6] التقريب:(463/2)

[7] المسند -بشرحه- :(32/4)

[8] مجمع الزوائد:(167/5)

[9] تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر، تحقيق لُمَن صالح شعبان، دار الكتب العلمية ط:1 (1416 ه-1996م' بيروت ص590

[10] المسند بشرحه (84/2)ميزان الإعتدال: (271/4)

[11] ميزان الإعتدال: (271/4)

[12] التقريب:(463/2)

هذا ما سنعرفه من خلال عرضنا لأقوال بعض أئمة النقد.

أقوال بعض الأئمة في عدالة التابعين:

قال الإمام الذهبي: "و أما التابعون فيكاد يعدم فيهم من يكذب عمدا، لكن لهم غلط و أوهام، فما ندر غلطه في جنب ما قد حمل احتمل، و من تعدد غلطه و كان من أوعيه العلم اغتفر له أيضا و نقل حديثه و عمل به، على تردد بين الأئمة الأثبات في الاحتجاج بمن هذا نعته كالحارث الأعور[1] ، و عاصم بن ضمرة و صالح مولى التوأمة، و عطاء بن السائب و نحوهم، و من فحش خطؤه و كثر تفرّده لم يحتج بحديثه ، و لا يكاد يقع ذلك في التابعين الأولين، و لو وجد ذلك، في صغار التابعين فمن بعدهم"[2]

و قال أيضا: و سبب قلة الضّعفاء في ذلك الزمان -أي زمان التابعين- قلة متبوعيهم من الضّعفاء، إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول، و أكثرهم من غير الصحابة بل عامتهم ثقات صادقون، يعون ما يروون و هم كبار التابعين، فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال، كالحارث الأعور، و عاصم بن ضمرة و نحوهما. نعم فيهم عدة من رؤوس أهل البدع، من الخوارج و الشيعة، و القدرية، نسأل الله العافية كعبد الرّحمان بن ملجم، و المختار بن أبي عبيد الكذاب، و معبد الجهني، ثم كان في المائة الثانية في أوائلها جماعة من الضّعفاء من أوساط التابعين و صغارهم، ممن تكلم فيهم من قبل حفظهم، أو لبدعة فيهم، كعطية العوفي، و فرقد السّبخي، و جابر الجعفي و أبي هارون العبدي"[3] .

و إلى ذلك ذهب الإمام السّخاوي محتجا بما قاله الذهبي فقال:" و لا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض من الصحابة و كبار التابعين، ضعيف إلاّ الواحد بعد الواحد، كالحارث الأعور، و المختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول و دخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضّعفاء الذين ضعفوا غالبا من قبل تحملهم و ضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف و يرسلون كثيرا و لهم غلط كأبي هارون العبدي، فلما كان عند آخر عصر التابعين و هو حدود الخمسين و مائة تكلم في التوثيق و التضعيف طائفة من الأئمة فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي و ضعّف الأعمش جماعة ووثّق آخرين و نظر في الرجال شعبة، و كان متثبتا لا يكاد يروي إلا عن ثقة، و كذا كان مالك"[4] .

---

[1] قال العلاّمة عبد الفتاح أبو غدة: "هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني. و لشيخنا الأستاذ عبد العزيز بن الصديق الغماري المغربي جزء في توثيقه، سمّاه (الباحث عن علل الطعن في الحارث)، دافع فيه عنه، و ذهب إلى أنه أوثق من بعض رجال الصحيحين، فانظره، و في "الجزء" هفوات لسان قاسية و قعت منه، طبع في القاهرة بمطبعة الشرق دون تاريخ، بعد سنة 1370 في 44 صفحة" انظر تعليقات أبي غدةعلى قواعد في علوم الحديث ص179.

[2] قواعد التحديث: ص187

[3] انظر "ذكر من يعتمد قوله في الجرح و التعديل" للحافظ الذهبي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ص (160-161)

[4] فتح المغيث: (266/3)

فجملة هذه الأقوال تبين لنا كيف أن التابعين ليسوا على درجة واحدة، فمنهم الثقة الحجة، و منهم الثقة و منهم الضعيف و منهم المجهول و منهم الكذّاب على قلّته و بالتالي يجري فيهم ما يجري في غيرهم من الرواة في سبر أحوالهم، إلاّ أن التابعين الأولين يندر فيهم المتكلم فيه، كما قال الحافظ الذهبي.

و الذي يبدو أن العلاّمة أحمد شاكر من خلال تبنّيه هذه القاعدة متأثر إلى حد بعيد بطريقة ابن حبان في تعديل الرواة و على الخصوص التابعين منهم. و قد رأينا آنفا أن العدل في تعريف ابن حبان من لا يعرف فيه الجرح[1] ، وقد نقل علي القاري عن ابن حبان قوله :"و النّاس في أحوالهم على الصلاح و العدالة، حتى يتبيّن منهم ما يوجب الجرح، و لم يكلف الناس ما غاب عنهم و إنّما كلفوا الحكم بالظاهر"[2] .

و قول ابن حبان هذا يكاد يطابق القاعدة التي اعتمدها الشيخ -رحمة الله عليه- و قد رأينا كيف أن النقّاد انتقدوا مسلك ابن حبان في تعديل الرواة.

---

[1] التاريخ الكبير :(334/8)

[2] المسند -طبعة شاكر-(71/2).

[3] الجرح و التعديل :(265/9)

[4] تهذيب التهذيب: (288/11-289)

---

[1] رأينا ذلك عند حديثنا عن مسألة اعتماده على توثيق ابن حبان

[2] انظر قواعد في علوم الحديث ص(204-205) عن شرح شرح النخبة لعلي القاري.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمـــة:

و بعد هذا المشوار العلمي الذي قضيناه مع جهود الشيخ العلاّمة أحمد محمد شاكر في خدمة السنة مـن خـلال بحثنا، فإننا نخلص في الأخير إلى جملة من النتائج، استخلصناها بعد طول بحث و دقة تمحيص و سبر دقيـق لآراء الشيخ -رحمه الله-.

أولا: الشيخ أحمـد محمـد شـاكر يعـد مـن أعـلام هـذا العصـر البـارزين ممـن أحيـوا العمـل بسنة رسـول الله صلى الله عليه و سلم، و اهتموا بمصنفاتها تحقيقا و شرحا و فق منهجيـة دقيقـة و مضبوطـة موصولـة الحبـال بجهود السلف الصالح،و تجنح إلى الإبتكار و التجديد وفق ما تقتضيه مستلزمات العصر.

ثانيا: أعماله المتعددة و المتنوعة، كشفت عن مقدرة فائقة لدى الشيخ -رحمه الله- في التعامل مع كل مـا هـو مخطوط من كتب التراث و أيا كانت مادتها، فكانت بذلك تحقيقاتـه و تصحيحاتـه غايـة في الدقـة و الإتقـان و الضبـط، و ممـا سـاعده علـى ذلـك هـو إطلاعـه الواسـع علـى أسـرار و مكنونـات لسـان العـرب و ما يمتلكه من معرفة بفنون الثقافة الإسلامية.

ثالثا: كانت لدى الشيخ -رحمه الله- آراء جريئة استمات في الدفاع عنها و التدليل على صحتها فيمـا يتعلـق بالحكم على الأحاديث و الرجال، دلّت على روح الإبتكار و التجديد التي كـانت تسكنه، و نبـذه للتعصـب لأي من الآراء و المذاهب مهما كان صاحبها.

رابعا: أعماله و ما احتوتها من آراء، كشف عن غزارة علمه و إحاطته الواسعة بكثير من الفنـون، و لا غرابـة في ذلك، إذ كان سليل أسرة كريمة مشـهود لهـا بـالعلم و المعرفـة، فلـم تقتصـر آراؤه علـى الجـانب الحديثي فحسب، بـل كـانت لـه مواقـف مشـهورة في بعـض مسـائل الفقـه و الأصـول و الأدب و القضـاء و الفلـك و الحساب و في شتى المعارف.

خامسا: كانت له طريقة مميزة في الحكم على الأحاديث و الكلام علـى الـرواة، تختلـف عـن تلـك الـتي عليهـا النقاد المتقدمون أفضت بهم إلى مخالفتهم في مواطن عديدة فحكم بالصحة على كثير من الأحاديث التي أعلّهـا المحققون ووثق الكثير من الرجال المتكلم فيهم عندهم و كان في كل ذلـك يتكلـم بلغـة الواثـق مـن صحـة مـا يذهب إليه.

سادسا: كشفت تلك المخالفات عن مدى تساهل الشيخ -رحمه الله- في ردّ كلام المتقدمين في نقـد الحديـث و الروّاة، على الرغم من كون منهجهم أكمل المناهج في مجال النقد.

سابعا: أفرط العلاّمة أحمد شاكر في التحاكم و التعامل مع بعض القواعد التي منهـا مـا هـو محـل خـلاف عنـد المحققين ومنها ما لا يعتبر قاعدة مطردة عندهم كقبوله لتفرد الثقة بإطلاق و كذا رأيه بوجوب قبـول زيـادات

التقات و مهما كان نوع تلك الزيادة واعتمادها الكبير على توثيق ابن حبان و سكوت الإمام البخاري عن الرّاوي و العدالة الدينية...

ثامنا: اشتهاره ببعض الآراء التي ينفرد بها، خصوصا في حكمه على الرجال فقد رفع كثيرا من الضعفاء إلى مراتب الثقات، و أشهرهم ابن لهيعة، و عبد الرحمان بن زياد الإفريقي فضلا على كثيرين غيرهما، كحنظلة السدوسي، و هلال بن أبي زينب، و حجاج بن أرطأة و زبان بن فائد، و إسماعيل بن مسلم، و أبو محمد الهذلي...الخ.

و الشيء نفسه فعله مع كثير من المجاهيل، إذ رفع عنهم غطاء الجهالة و صحّح رواياتهم، كيونس بن سُليم الصنعاني و عبد الله بن يسار أبي هام الكوفي و عمر بن حرملة و أبي سخيلة و أبي كعب مولى بن عباس...الخ .

و حسبنا و بعد استخلاصنا لهذه النتائج أن نكون قد أعطينا صورة واضحة المعالم على مجمل جهود العلاّمة أحمد محمد شاكر الحديثية، و استطعنا بذلك أن نرسم معالم منهجه وطريقته في نقد الأحاديث و الحكم على الرجال. فرحمه الله رحمة واسعة و نفع بآثاره العلمية طلبة العلم و محي سنة المصطفى صلى الله عليه و سلم.

و بعد هذا جهد المقل رغم السنين التي قضيتها في البحث و التقصي، و لبنة تضاف إلى الصّرح المشيد من قبل الأسلاف جهابذة العلم و أساطين المعرفة في خدمة سنة سيد الخلق أجمعين محمد رسول الله صلى الله عليه و سلم.

و لست أدّعي الإلمام و الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، فهذا صعب المنال على أمثالي ممّن لا يزالون يعدون خطواتهم الأولى في مجال البحث العلمي.

و لكن حسبي و بعد هذا العمل المتواضع الذي قدّمته أن أكون قد أنرت السبيل وأسلت شيئا من لعاب الراغبين في خوض غمار البحر في مثل هذا الموضوع الذي تناولته أو ما يقاربه.

و الله نسأل التوفيق و السداد لي و لجميع طلبة العلم و رواد المعرفة خصوصا طلبة الحديث الشريف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس العامة للبحث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات

السـورة	الآيـة	الصفحـة
البقرة (2)		
1- "ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين"	1	61
آل عمران (3)		
2- " ليسوا سواء من أهل الكتاب....."	113	62
3- "لتبيّننه للناس و لا تكتمونه....."	187	85
النساء (4)		
4- فآمنوا بالله و رسله و لا تقولو ثلاثة....."	171	65
الإسراء (18)		
5- "ولا تقف ما ليس لك به علم....."	36	130
المومنون (23)		
6- "قد أفلح المؤمنون....."	1	140
الحجرات (49)		
7- يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ....."	6	193
النجم (62)		
8- " إن الظن لا يغني من الحق شيئا....."	28	130
الجمعة (62)		
9- "إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة....."	9	54
الطلاق (65)		
10- "الله الذي خلق سبع سموات و من الأرض مثلهن"	12	53

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث و الآثار

(أ)

1- إذا أحدث-يعني الرجل - و قد جلس.....167

2- إذا رفع الإمام رأسه من السجدة.....168.

3- أقيلو ذوي الهيآت زلاتهم.....48

4- ألقه على بلال.....165

5- ألا لا يمنعن أحدكم رهبة الناس..... 85

6- إن شئت سبعت لك.....122

7- إنّ الملائكة قالت يا ربنا.....76

8- إنما أنا بشر إذا حدثتكم بشيء من أمر دينكم.....49

9- إنما أنا لكم مثل الوالد.....152

10- إنه ليس بك على أهلك هوان.....122

11-إنّها ستأتي على الناس سنون خدّاعة.....143

12- إنّ أخا صداء قد أذّن..... 164

13- أنّ جارية بكرا أتت.....111

14- أنّ رجلا قدم علينا يكذّب بالقدر.....76

15- أنّ النبي صلى الله عليه و سلم قضى باليمين مع الشاهد.....124

16- أنتم أعلم بأمور دنياكم.....49

17- أنّه حين أري الآذان.....165

18- أنّه رأى النبي صلى الله عليه و سلم يبول مستقبل القبلة.....151

19- أنّه رأى عبد الله بن الزبير.....154

20-أنّه نهى أن نستقبل القبلة بغائط و بول.....151

21- أول الوقت رضوان الله.....67

22- أي الخلق أعجب إيمانا.....56

23- أيما امرأة نكحت.....56

(ب)

24- البر حسن الخلق.....69

(خ)

25- الخراج بالضمان.....50

(ر)

26- رأيت النبي صلى الله عليه و سلم إذا توضأ.....162

27- رأيت النبي صلى الله عليه و سلم افتتح التكبير.....154

(غ)

28- غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري.....65

(ف)

29- فرض رسول الله زكاة الفطر.....123

30- في كل أرض نبي كنبيكم و آدم كآدم.....53

31- في كل أرض نحو إبراهيم عليه السلام.....53

(ك)

32- كان إذا نزل على رسول الله صلى الله عليه و سلم الوحي.....140

33- كان يقول في التشهد.....122

34- كل أمر ذي بال.....47

(ل)

35- لا تقرأ الحائض و لا الجنب.....95

36- لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر.....72

37- لا نكاح إلا بولي.....121

38- لا يجمع بين المرأة و عمتها و لا بين المرأة و خالتها.....67

39- لعنت الخمر.....142

(م)

40- المؤمن غر كريم و الفاجر خبّ لئيم.....57

41- من ذرعه القيء و هو صائم.....101

42- من سلّف فليسلّف في كيل معلوم.....118

(ن)

43- نحن الآخرون السابقون يوم القيامة.....54

44- نهى النبي صلى الله عليه و سلم أن نستقبل القبلة.....151

(و)

45- و الذي نفسي بيده لينتهين بهم سوء رأيهم.....76
46- و هو يقهم حلّه.....36

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام المترجم لهم (**)

(أ)

1- أبان بن طارق البصري.....173

2- أحمد بن الحسين الجعفي (أبو الطيب المتنبي).....78

3- أحمد بن محمد بن حنبل.....32

4- أحمد محمد شاكر.....(12-31)

5- أزهر بن راشد الكاهلي.....183

6- أسامة بن زيد الليثي.....74

7- أسامة بن منقذ.....80

8- إسحاق بن أبي فرات.....143

9- إسحاق بن عبيد الله.....183

10- إسحاق بن أبي يحيى الكعبي.....175

11-إسماعيل بن علية.....115

12- إسماعيل بن عمر بن كثير (عماد الدين أبو الفداء).....55

13- إسماعيل بن عياش.....(97-98)

14- إسماعيل بن محمد بن ححادة اليمامي.....175

15- إسماعيل بن مسلم.....195

16- أفلح بن سعيد القباني.....175

17- أيوب بن جابر بن سيار السحيمي.....184

(ب)

18- بقية بن الوليد.....73

(ت)

19- تيودور- فيلم جان- جوينبول.....50

(**) ملاحظة: لقد اقتصرت على ذكر الصفحة التي ترجمت فيها للعلم دون أن أشير إلى جميع مواضع وروده في البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(ث)

20- ثبيت بن كثير الضبي البصري.....175

(ج)

21- جرير بن حازم.....114

22- جمال الدين القاسمي.....20

(ح)

23- حبيب الله الشنقيطي.....21

24- حجاج بن أرطأه.....185

25- حريث بن أبي حريث.....175

26- الحسن بن أبي جعفر.....191

27- الحسن الكوفي.....174

28- الحكم بن مصعب القرشي المخزومي.....178

29- حكيم بن شريك الهذلي.....176

30- حماد بن الجعد.....191

31- حماد بن زيد.....115

32- حماد بم سلمة.....48

33- حنظلة بن عبيد الله السدوسي.....176

(ر)

34- الربيع بن سلمان المرادي.....64

35- زبان بن فائد.....191

36- الزبرقان.....174

37- زيد بن حبان.....114

38- زيد العمي.....178

(س)

39- سيرة.....174

40- أبو سخيلة.....199

41- سعود أحمد شاكر.....16

42-سلمة بن أبي نصر القنسليني.....173

43- سليم البشري.....21

44- سهل.....174

(ش)

45- شهاب.....174

(ص)

46- صلاح الدين بن كيكلدي (الحافظ العلائي) 54

(ط)

47- طارق بن أبي الحسناء.....174

48- طاهر الجزائري.....20

49- أبو طعمة (هلال) 175

50- طيب بن محمد اليمامي.....177

(ع)

51 عبّاد بن كثير.....119

52- عبد الرحمان بن زياد بن أنعم الافريقي.....157

53- عبد الرحمان بن شيبة.....182

54- عبد الرحمان الغافقي. 142

55- عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني.....73

56- عبد الله بن لهيعة... 145

57- عبد الله بن محمد بن عجلان.....181

58- عبد الله بن معاوية بن عاصم أبو معاوية الزبيري.....182

59- عبد الله بن يسار أبو همام الكوفي.....176

60- عبد الله بن يعلى النهدي.....182

61- عبد الله بن ابي بكر بن زيد بن المهاجر.....174

62- عبد الملك بن هشام.....63

63- عتبة بن يقظان.....183

64- عثمان بن زفر الكوفي.....183

65- عثمان بن سعد الكاتب 183

64- عثمان بن زفر الكوفي.....183
65- عثمان بن سعد الكاتب 183
66- عثمان بن عبد الرحمان الشهر زوري (ابو عمروبن الصلاح).....40
67- عطاء المدني.....174
68- علي بن بلبان (علاء الدين الفارسي) 44
69- علي بن خلف (ابن بطال) 103
70- علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان.....183
71- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم.....68
72- علي بن عاصم الواسطي.....186
73- على بن أبي العز الحنفي.....75
74- على محمد شاكر.....15
75- عماد الدين ابن كثير.....55
76- عمرو بن حرملة.....177

(ق)

77- قرة بن عبيد الرحمان حيوئيل.....47

(ك)

78- أبو كعب مولى بن عباس.....199

(م)

79- محمد بن ابراهيم الباهلي.....183
80- محمد بن ابراهيم بن عبد الله الهاشمي.....182
81- محمد بن ابراهيم بن مسلم القريشي.....183
82- محمد بن أحمد بن مفرج.....72
83- محمد بن إدريس الشافعي.....63
84- محمد أسامة المعتز.....16
85- محمد الأمين الشنقيطي.....20
86- محمد حامد الفقي.....22
87- محمد بن حبان البستي.....44
88- محمد رشيد رضا.....19
89- محمد شاكر.....19

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

88- محمد رشيد رضا.....19
89- محمد شاكر.....19
90- محمد عبد الحي الكتاني.....19
91 - محمد بن عبد الرحمان بن لبيبة.....176
92- محمد بن عيسى بن سدرة (الترمذي).....39
93- محمد محمد شاكر.....15
94- أبو محمد الهذلي.....199
95- محمد بن يحيى الذهلي.....133
96- محمود أبو دقيقة.....19
97- محمود الفرناس.....16
98- محمود محمد شاكر.....15
99- معاذ بن عبد الله بن خبيبا.....74
100- معبد بن خالد الجهني.....182
101- معتمر بن نافع الهذلي.....182
102- مفضل بن صالح النخاس.....182
103- المنهال بن خليفة.....182
104- مهنأ بن يحيى الشامي.....102
105- ميمون المكي.....154

(ن)

106- نعيم بن يزيد.....199
107- نهاس بن قهم أبو الخطاب البصري.....183

(هـ)

108- هارون عبد الرزاق.....15
109- هلال بن أبي زينب.....175

(و)

110- الوليد بن سفيان بن أبي مريم الغساني.....174
111- الوليد بن عيسى بن وهب.....182
112- الوليد بن أبي هشام مولى الهمداني.....179

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

113- يحيى بن آدم القرشي.....50

114- يزيد بن أبي زياد.....187
115- يوسف بن أبي ذرة.....179
116- يعقوب بن نقولا صروف.....81
117- يونس بن سليم.....140

جمعية الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر و المراجع

(أ)

1- أبحاث في أحكام -فقه و قضاء و قانون- أحمد محمد شاكر (ت: 1377 هـ) مكتبة ابن تيمية لطباعة و نشر الكتب السلفية القاهرة،ط 2- (1407هـ).

2- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة أبو الحسنات محمد عبد الحي اللّكنوي(ت: 1304هـ) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة القاهرة. ط: 3 (1414 هـ- 1913م).

3- الإحكام في أصول الأحكام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: 456هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت. ط: 2 (143هـ- 1983م).

4- الإحكام في أصول الأحكام سيف الدين الآمدي- علي بن أبي علي بن محمد (ت-631هـ) تحقيق جماعة من العلماء دار الكتب العلمية بيروت ط (1403هـ-1983م).

5- العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر و جهوده في السنة المطهرة (رسالة ماجستير) للطالب علاء عنتر محمد مصطفى -محفوظة في مكتبة كلية أصول الدين بجامعة الأزهر.

6- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. محمد بن علي الشوكاني (ت: 1255هـ) تحقيق محمد سعيد البدري- مؤسسة الكتب الثقافية. ط:2 (1413هـ-1993م).

7- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي بيروت ط:1 (1399هـ-1979م).

8- أسباب اختلاف المحدثين. د/ خلدون الأحدب الدار السعودية للنشر و التوزيع ط:1 (1405هـ-1985م).

9- الإشفاق على أحكام الطلاق محمد زاهد الكوثري (ت 1371هـ) دار ابن زيدون -بيروت.

10- أصول الحديث النبوي علومه و مقاييسه، د/ الحسيني عبد المجيد الهاشمي دار الشروق بيروت ط3 (1408هـ- 1988م).

11- إصلاح المنطق ابن السكّيت -يعقوب بن اسحاق (ت 244) تحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون دار المعارف، ط4.

12- الأعلام- قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب المستعربين و المستشرقين خير الدين الزركلي (ت 1976م) دار العلم للملايين بيروت، ط7 آيار (مايو) 1986م.

13- الإعتبار في الناسخ و المنسوخ في الآثار أبو بكر الحازمي-محمد بن موسى (584هـ) تحقيق د/عبد المعطي أمين قلعجي دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة، ط2(1410هـ-1989م).

14- الإلزامات و التتبع للدارقطني دراسة و تحقيق أبو عبد الرحمان مقبل بن هادي الوادعي. دار الكتب العلمية بيروت، ط2 (1405هـ-1985م).

15- ألفية السيوطي في علم الحديث تحقيق أحمد محمد شاكر دار المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع بيروت.

16- الإلماع في معرفة أصول الرواية و تقييد السماع عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ) مكتبة التراث الإسلامي القاهرة ط1 (1389هـ-1970م).

17- الأمالي المطلقة ابن حجر العسقلاني- أحمد بن علي- (ت 852) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. المكتب الإسلامي بيروت ط1(1416هـ-1995م).

18- الأنساب عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت 562هـ) تحقيق عبد الله عمر البارودي مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط1 (1408هـ-1988م).

(ب)

19- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث أحمد محمد شاكر دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1403-1983).

20- البرهان في أصول الفقه إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني (ت478هـ) تحقيق د/عبد العظيم محمود الديب طبع دار الوفاء بالمنصورة ط3 (1412ه-1992م).

21- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة جلال الدين عبد الرحمان السيوطي (911هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر ط2 (1399هـ-1979م).

(ت)

22- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير و الأعلام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ) تحقيق عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي بيروت ط1 (1411هـ-1991م).

23- تاريخ بغداد لأبي أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت463هـ) المكتبة السلفية المدينة المنورة.

24- التاريخ الكبير محمد بن اسماعيل البخاري (ت256) دار الكتب العلمية بيروت.

25-تحفة الأحوذي لشرح جامع الترمذي محمد عبد الرحمان بن عبد الرحيم المباركفوري (ت1353هـ) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف دار الفكر ط3 (1399هـ-1979م).

26- تدريب الراوي جلال الدين السيوطي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف دار التراث الإسلامي القاهرة ط2 (1392هـ-1972م).

27- التذكرة و التبصرة شرح ألفية العراقي زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت 806هـ) دار الكتب العلمية بيروت.

28- تذكرة الحفاظ شمس الدين الذهبي دار إحياء التراث العربي (ط1-ط7) بلا تاريخ.

29- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق أيمن صالح شعبان دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1416هـ-1996م).

30- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق عبد الغفار سليمان البغدادي و محمد أحمد عبد العزيز دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1405هـ-1985م).

31- تفسير ابن كثير عماد الدين اسماعيل بن كثير (ت 774هـ) دار الأندلس للطباعة و النشر و التوزيع بيروت لبنان.

32- تقريب التهذيب الحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1413هـ-1993م).

33- التقييد و الإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح زين الدين العراقي تحقيق عبد الرحمان محمد عثمان دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع (1401هـ-1981م).

34- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ابن حجر العسقلاني تحقيق شعبان محمد اسماعيل مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة.

35- التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد أبو عمر و يوسف بن عبد البر (ت 463هـ) تحقيق أحمد أعراب ط(1404هـ-1984م) بالمغرب.

36- التمييز لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261هـ) مطبوع مع منهج النقد عند المحدثين نشأته و تاريخه د/ محمد مصطفى الأعظمي مكتبة الكوثر المملكة العربية السعودية ط3 (1410هـ-1990م).

37- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل عبد الرحمان بن يحيى المعلمي اليماني (ت 1386هـ) تحقيق محمد ناصر الدين الألباني و زهير شاويش و عبد الرزاق حمزة المكتب الإسلامي ط2 (1406هـ-1986م).

38- تهذيب الكمال جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزّي (ت 742هـ) تحقيق بشار عواد مؤسسة الرسالة بيروت ط2 (1403هـ-1983م).

39- تهذيب التهذيب ابن حجر العسقلاني دار الفكر بيروت ط1 (1404هـ-1984م).

40 - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني (ت 1182هـ) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبة السلفية المدينة المنورة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(ث)

41- الثقات محمد بن حبان البستي (ت 354هـ) مؤسسة الكتب الثقافية ط1 (1393هـ-1973م).

(ج)

42- الجرح و التعديل عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ) مصورة دار إحياء التراث العربي عن طبعة دائرة المعارف العثمانية في الهند (1371هـ-1952م).

43- الجوهر النقي بذيل السنن الكبرى للبيهقي ابن التركماني -علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني- (ت 745هـ) دار الفكر.

(ح)

44- الحديث المعلول قواعد و ضوابط د/حمزة عبد الله الماليباري دار الهدى عين مليلة الجزائر.

(خ)

45- الخراج يحيى بن آدم القرشي (ت 203هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر المطبعة السلفية ط2: (1384م).

(د)

46- الدر المنثور في التفسير بالمأثور جلال الدين السيوطي دار المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع بيروت.

(ذ)

47- ذكر من يعتمد قوله في الجرح و التعديل شمس الدين الذهبي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ضمن مجموعة رسائل حديثية، ط3 بيروت 1400هـ.

(ر)

48- الرسالة الإمام الشافعي-محمد بن ادريس- (ت 204هـ) بدون بيانات للطبع.

49- رسالة أبي داود إلىأهل مكة في وصف سننه تحقيق محمد الصبّاغ دار المكتب الإسلامي بيروت ط3 سنة (1401هـ).

50- الرفع و التكميل في الجرح و التعديل عبد الحي اللكنوي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة دار الأقصى بيروت ط3 (1407هـ-1987م).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

51- رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح و التعديل بين التوثيق و التجهيل د/ عدّاب محمود الحمش ط2 الرياض (1407هـ-1987م).

(س)

52- سبل السلام للأمير الصنعاني -محمد بن اسماعيل- (ت 1182هـ) تحقيق إبراهيم عصر دار الحديث القاهرة.

53- سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت 279هـ) دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ط2 (1403-1983م).

54- سنن الترمذي للإمام الترمذي تحقيق أحمد محمد شاكر دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت.

55- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 273هـ) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.

56- سنن الدارقطني للإمام الدارقطني-علي بن عمر- (ت 385هـ) و بذيله التعليق المغني على سنن الدارقطني لأبي الطيب محمد الأبادي عالم الكتب بيروت ط4 (1406هـ-1986م).

57- سنن الدارمي عبد الله الدارمي (ت255هـ) دار الفكر بيروت.

58- السنن الكبرى للبيهقي أبو بكر بن أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458هـ) مع الجوهر النقي لابن التركماني دار الفكر.

59- سنن ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر .

60- سنن النّسائي أحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ) بشرح السيوطي وحاشية السندي دار الكتاب العربي بيروت.

61- سير أعلام النبلاء شمس الدين الذهبي مؤسسة الرسالة ط1 (1401-1981).

(ش)

62- شذرات الذهب في أخبار من ذهب أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت 1089هـ) دار الكتب العلمية بيروت.

63- شرح السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 516هـ) تحقيق سعيد اللّحّام دار الفكر ط (1414هـ-1994م).

64- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية صدر الدين علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت 702هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر مطابع المختار الإسلامي القاهرة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

65- شرح علل الترمذي زين الدين عبد الرحمان بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت 795هـ) تحقيق صبحي السّامرائي عالم الكتب ط2 (1405هـ-1985م).

66- شرح معاني الآثار أبو جعفر الطحاوي -أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي (ت 321هـ) تحقيق محمد زهري النجار و محمد سيد جاد الحق و يوسف عبد الرحمان المرعشلي عالم الكتب ط 1 (1414هـ-1994م).

(ص)

67- صحيح البخاري محمد بن اسماعيل البخاري دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت ط: (1401هـ-1981م).

68- صحيح ابن حبان الإمام ابن حبان البستي بترتيب علاء الدين الفارسي-علي بن بلبان- تحقيق أحمد محمد شاكر (ت 739هـ) مكتبة ابن تيمية لطباعة الكتب السلفية.

69- صحيح ابن خزيمة أبو بكر بن خزيمة (ت 311) تحقيق مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي بيروت سنة 1992م.

70- صحيح مسلم للإمام مسلم بن حجاج القشيري دار الفكر. بيروت.

71- صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت 676هـ) دار الفكر بيروت.

(ض)

72- الضعفاء الكبير محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت 322هـ) تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي دار الكتب العلمية بيروت، ط1 (1404هـ-1984م).

73- الضعفاء و المتروكين للإمام الدارقطني تحقيق صبحي بدري السّامرائي مؤسسة الرسالة ط2 (1406هـ-1986م).

(ط)

74- طبقات الحفّاظ جلال الدين السيوطي دار الكتب العلمية بيروت ط1(1403هـ-1983م).

75- الطبقات الكبرى محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري (ت 230هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1410هـ-1990م).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(ع)

76- عارضة الأحوذي بشرح سنن الترمذي أبو بكر بن العربي -محمد بن عبد الله الأشبيلي المالكي- (ت546هـ) دار الكتاب العربي.

77- العبر في خبر من غبر للإمام الذهبي دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1405هـ-1985م).

78- علل الحديث ابن أبي حاتم الرازي دار المعرفة بيروت.

79- علوم الحديث لابن الصلاح- عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري- (ت 643هـ) تحقيق مصطفى ديب البغا مطبعة الصباح دمشق ط1 (1404هـ-1984م).

80- عمدة التفسير اختصار تفسير ابن كثير أحمد محمد شاكر مكتبة التراث الإسلامي القاهرة.

81- العمدة في الأحكام في معالم الحلال و الحرام عبد الغني المقدسي تحقيق أحمد محمد شاكر مؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان ط3 (1407هـ).

82- عمدة القاري شرح صحيح البخاري المسمى بالعيني على البخاري بدر الدين العيني-محمود بن أحمد- (ت 855هـ) دار الفكر بيروت.

83- عون المعبود شرح سنن أبي داود ابن قيم الجوزية-محمد بن أبي بكر- (ت 751هـ) دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1410هـ-1990م).

(ف)

84- فتح الباري شرح صحيح البخاري ابن حجر العسقلاني تحقيق محب الدين الخطيب و محمد فؤاد عبد الباقي دار المعرفة بيروت.

85- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني محمد عبد الرحمان البنا الشهير بالساعاتي (ت1371هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت.

86- فتح المغيث شرح ألفية الحديث محمد بن عبد الرحمان السخاوي (ت 902هـ) تحقيق محمد محمد عويضة دار الكتب العلمية بيروت ط1(1414هـ-1993م).

87- فضائل افريقية في الآثار و الأحاديث الموضوعة محمد العروسي المطوي دار الغرب الإسلامي ط (1403هـ-1983م).

88- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة محمد بن علي الشوكاني تحقيق عبد الرحمان المعلمي اليماني المكتب الإسلامي بيروت .ط2 (1992م).

89- فيض القدير شرح الجامع الصغير محمد عبد الرؤوف المناوي (ت 1031هـ) دار الفكر ط2.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(ق)

90- القاموس الإسلامي وضع أحمد عطية الله مكتبة النهضة الإسلامية القاهرة ط1 (1390هـ-1976م).

91- القاموس المحيط أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 817هـ) دار الكتاب العربي

92- قواعد التحديث جمال الدين القاسمي (ت 1332هـ) دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1399هـ-1979م).

93- قواعد في أصول الحديث أحمد عمر هاشم دار الكتاب العربي ط (1404هـ-1984م).

94- قواعد في علوم الحديث ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت 1304هـ) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة شركة العبيكان الرياض ط 5 (1404هـ-1984م).

(ك)

95- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة الإمام الذهبي تحقيق عزت علي عطية و موسى محمد علي الموشي دار الكتب الحديثية.

96- كتاب الآثار أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت 189هـ) تحقيق أبي الوفاء الأفغاني دار الكتب العلمية بيروت ط3 (1413هـ-1993م).

97- الكفاية في علم الرواية الخطيب البغدادي دار الكتب العلمية بيروت (1409هـ-1988م).

98- كلمة الحق أحمد محمد شاكر مكتبة السنة القاهرة ط2 (1408هـ)

(ل)

99- لباب الآداب الأمير أسامة بن منقذ (ت 584هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر المطبعة الرحمانية بمصر (1354هـ-1935م)

100- لسان العرب لابن منظور -جمال الدين محمد بن مكرّم- دار المعارف.

101- لسان الميزان الحافظ ابن حجر العسقلاني طبع شركة علاء الدين للطباعة و التجليد نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ط2 (1390هـ-1971م).

102- لمحات في أصول الحديث د/محمد أديب صالح المكتب الإسلامي ط5 (1409ه-1988م)

103- اللمع في أصول الفقه أبو اسحاق الشيرازي (ت 476هـ) تحقيق محيي الدين ديب مستو و يوسف علي بديوي دار ابن كثير للطباعة و النشر و التوزيع ط1 (1416هـ-1995م).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

104- المجروحين من المحدثين و الضعفاء و المتروكين محمد بن حبان البستي تحقيق محمود ابراهيم زايد دار الوعي حلب ط2 (1402هـ)

105- مجمع الزوائد و منبع الفوائد نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807هـ) مكتبة القدس القاهرة.

106- المجموع شرح المهذب أبو زكريا محيى الدين بن شرف النووي دار الفكر تحقيق محمد عجاج الخطيب دار الفكر ط3 (1404هـ-1984م).

108- المحلى الإمام ابن حزم دار الفكر بيروت.

109- مختار الصحاح محمد بن أبي بكر الرازي (ت 760هـ) دار الفكر.

110- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ابن منظور-محمد بن مكرّم- (ت711هـ) تحقيق ابراهيم صالح دار الفكر دمشق ط (1408هـ-1987م).

111- مختصر سنن أبي داود حمد بن محمد الخطابي البستي (ت 388هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر و محمد حامد الفقي مطبعة السنة المحمدية القاهرة بلا تاريخ.

112- المستدرك على الصحيحين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405) دار الكتاب العربي بيروت.

113- المسند للإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) دار الفكر بيروت.

114- المسند للإمام أحمد بن حنبل تحقيق أحمد محمد شاكر دار الجيل للطباعة الفجالة مصر.

115- المصطلحات الأربعة أبو الأعلى المودودي (ت 1979م) تعليق محمد ناصر الدين الألباني دار القلم الكويت ط9 (1405هـ-1985م).

116- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد شمس الدين الجزري (ت 833هـ) مطبوع مع مسند الإمام أحمد -طبعة شاكر- دار الجيل الفجالة مصر.

117- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة دار إحياء التراث العربي بيروت.

118- معجم البلدان ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ) تحقيق فريد عبد العزيز الجندي دار الكتب العلمية بيروت.ط1 (1410هـ- 1990م)

119- المعجم العربي الأساسي تأليف و إعداد جماعة من كبار اللّغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم

120- المعجم الكبير أبو قاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360هـ) تحقيق عبد المجيد السلفي ط2 بدون بيانات للطبع.

121- معجم مقاييس اللّغة أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ) تحقيق عبد السلام هارون دار الفكر ط (1399هـ-1979م).

122- معجم المطبوعات العربية و المعربة يوسف إليان سركيس طبع في لبنان.

123- معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم النيسابوري دار إحياء العلوم بيروت ط1 (1406هـ-1986م).

124- المغني في الضعفاء شمس الدين الذهبي تحقيق نور الدين عتر ليس عليه بيانات الطبع.

125- منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر دار الفكر دمشق ط3 (1412هـ- 1992م) .

126- الموازنة العلمية بين المتقدمين و المتأخرين في تصحيح الأحاديث و تعليلها د/حمزة عبد الله الماليباري دار البعث قسنطينة ط2.

127- الموطأ مالك بن أنس (ت179هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

128- ميزان الإعتدال في نقد الرجال شمس الدين الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي دار المعرفة بيروت.

(ن)

129- نزهة النظر شرح نخبة الفكر الحافظ ابن حجر العسقلاني دار الشهاب باتنة الجزائر.

130- نصب الراية لأحاديث الهداية جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت 762هـ) دار الحديث القاهرة.

131- نظام الطلاق في الإسلام أحمد محمد شاكر دار الطباعة القومية بفجالة مصر ط2 (1389هـ).

132- النكت على كتاب ابن الصلاح الحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق مسعود عبد الحميد السعدني و محمد فارس، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 (1414هـ-1994م).

133- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار محمد بن علي الشوكاني تحقيق طه عبد الرؤوف سعد و مصطفى محمد الهواري-مكتبة الكليات الأزهرية.

(هـ)

134 هدي الساري مقدمة فتح الباري الحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق محب الدين الخطيب دار المعرفة بيروت.

135- هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين إسماعيل باشا البغدادي (ت 1339هـ) مطبوع مع كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون للعلامة حاجي خليفة دار الفكر بيروت (1402هـ-1982م).

136- الوسيط في علوم الحديث محمد أبو شهبة عالم المعرفة جدة ط1 (1403هـ-1983م).

137- وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان شمس الدين أحمد بن أبي بكر بن خلكان (ت 681هـ) تحقيق إحسان عبّاس دار صادر بيروت.

المجلات و الدوريات.

138- كتاب الأصالة ملتقى السنة النبوية الشريفة (و هو الملتقى السادس عشر من ملتقيات الفكر الإسلامي المنعقد في تلمسان (6-13 شوال 1402هـ-27 يوليو أغسطس 1982م) طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية الجزائر 1989م.

139- مجلة الأزهر تصدر غرّة كل شهر عربي الجامع الأزهر القاهرة الأعداد التالية.

- عدد ديسمبر 1956.
- عدد جمادى الآخرة 1410هـ-يناير 1990م
- عدد ذي القعدة 1416هـ- مارس/ أبريل 1996م.

140- مجلة المجلة المجلد (2) الصادرة سنة 1958 القاهرة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

المقدمة 01

الفصل الأول: العلامة أحمد محمد شاكر و أعماله في الشروح و التحقيقات

المبحث الأول: التعريف بالعلاّمة أحمد محمد شاكر

المطلب الأول: عصره 12

الحالة السياسية..... 12

الحالة الإجتماعية..... 13

الحالة العلمية..... 13

المطلب الثاني: حياة العلاّمة أحمد محمد شاكر..... 15

إسمه و نسبه و مولده و لقبه و كنيته..... 15

ثانيا: أسرته..... 15

نشأته و طلبه للعلم..... 16

المناصب التي تولاّها..... 17

سماعاته و إجازاته..... 18

شيوخه الذين تلقى عليهم العلم..... 19

ثناء العلماء عليه..... 22

و فاته..... 24

المطلب الثالث:آثاره العلمية..... 25

المبحث الثاني: جهوده في تحقيق بعض المصنفات الحديثية (رواية و دراية)

المطلب الأول: شروحه و تعليقاته على مسند الإمام أحمد حنبل..... 32

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أبرز معالم عمله في هذا الكتاب.....34
المطلب الثاني: تعليقاته على سنن الترمذي.....39
أهم معالم عمله في الشرح و التحقيق.....40
المطلب الثالث: تعليقاته على صحيح ابن حبّان بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي.....44
أبرز معالم عمله في الكتاب.....45
المطلب الرابع: تعليقاته و شروحه على كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي.....50
المطلب الخامس: تعليقاته على ألفية السيوطي في علم الحديث.....52
طريقته في تصحيح و شرح الألفية.....52
المطلب السادس: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير.....55
أبرز معالم عمله في هذا الكتاب.....55

المبحث الثالث: جهوده في مختلف المعارف الإسلامية

المطلب الأول: عمدة التفسير إختصار تفسير ابن كثير للعلامة أحمد محمد شاكر.....58
معالم منهجه في عمدة التفسير.....59
المطلب الثاني: شروحه و تعليقاته على كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي.....63
أبرز معالم الشرح و التحقيق.....64
المطلب الثالث: تعليقاته على الإحكام في أصول الأحكام للإمام ابن حزم.....68
أبرز معالم عمله في هذا التحقيق:.....68
المطلب الرابع: تعليقاته على المحلى لابن حزم.....71
أهم معالم الشرح و التحقيق.....71

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الخامس: تعليقاته على شرح الطحاوية في العقيدة السلفية.....75
المطلب السادس: نظام الطلاق في الإسلام.....77
أبرز معالم عمله في الكتاب:.....78
المطلب السابع: تعليقاته و شروحه على لباب الآداب للأمير أسامة بن منقذ.....80
أبرز محاور عمله في تحقيق الكتاب.....81
المطلب الثامن: أبحاث في أحكام – فقه و قضاء و قانون –.....84
المطلب التاسع: كلمة الحق.....85

الفصل الثاني: طريقته في نقد الحديث

المبحث الأول: موقفه من مسألة التفرّد

المطلب الأول: أهمية التفرد في الكشف عن العلل.....89
المطلب الثاني: حقيقة التفرّد.....91
لغة.....91
إصطلاحا.....91
أقسامه:.....91
أ- الفرد المطلق.....91
ب- الفرد النّسبي.....92
التفرد لا يقتضي ضعف الحديث.....92
ترادف "الفرد" و "الغريب".....92
تحقيق المذهب الرّاجح في الحكم على الحديث الفرد.....93
المطلب الثالث: نماذج تطبيقية لمسألة التفرد عند أحمد شاكر.....95
المثال العملي الأول.....95
أقوال بعض النقاد من المتقدمين و المتأخرين في الحديث.....96

الموازنة بين موقف نقّاد الحديث و بين ما ذهب إليه أحمد شاكر.....97
أقوال الحفّاظ في إسماعيل بن عيّاش.....97
أقوال الموثّقين بإطلاق.....97
أقوال الذين وثقوه في أحاديث الشام و ضعفوه في غيرها.....98
أقوال الذين ضعفوه بإطلاق.....98
رأينا في إسماعيل بن عياش.....98
القول الراجح في الحكم على الحديث.....99
المثال العملي الثاني.....101
تصحيح العلاّمة أحمد شاكر لما انفرد به عيسى بن يونس.....101
آراء بعض النقاد المتقدمين في الحديث.....102
نصوص بعض المتأخرين.....103
الموازنة بين الموقوفين.....104
ممن ينبغي أن يكون الوهم؟.....106

المبحث الثاني:موقفه من زيادة الثقة.....107
المطلب الأول: حقيقة زيادة الثقة.....107
تعريفها.....107
أقسامها.....107
1) الزيادة في السّند.....107
2) الزيادة في المتن.....109
المثال العملي الأول: (التعارض بين الوصل و الإرسال).....111
ترجيح العلاّمة أحمد شاكر الوصل على الإرسال.....111
آراء بعض المتقدمين.....112
آراء بعض المتأخرين.....113
الموازنة بين الموقفين.....114

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ترجيح مذهب النقاد المتقدمين.....115
الردود على مرجّحي الوصل على الإرسال.....116
الرّد على الخطيب البغدادي.....116
الرد على ابن قيم الجوزية.....116
الرد على ابن التركماني.....117
الرّد على العلاّمة أحمد محمد شاكر.....117
المثال العملي الثاني: زيادة لفظة في متن الحديث.....118
قبول العلاّمة أحمد شاكر لزيادة "إلى أجل معلوم" الواردة في الحديث.....119
تصحيح النقاد للروايات التي فيها الزّيادة أو التي لم تذكرها:.....119
تحريرمذهب النقاد حول زيادة الثقة.....121
مذهب الشيخين البخاري و المسلم.....121
مذهب الإمام أحمد بن حنبل.....123
مذهب الترمذي.....123
مذهب الإمام الدّارقطني.....124
تلخيص مذهب النقاد على ألسنة بعض المتأخرين.....125

المبحث الثالث: موقفه من جهالة الرّاوي

المطلب الأول: حقيقة الجهالة.....127
أ- المجهول في لغة العرب.....127
ب- المجهول في اصطلاح المحدثين.....127
أقسام الجهالة.....128
أولا:مجهول العين.....128
آراء العلماء في مجهول العين.....129
القول الأول: الرد المطلق.....129
القول الثاني: القبول المطلق.....130

القول الثالث.....131
القول الرابع.....132
القول الخامس.....132
موقف العلاّمة أحمد محمد شاكر من مجهول العين.....132
مذاهب العلماء في ارتفاع جهالة العين.....133
ثانيا-مجهول الحال.....135
القول الأول: الرّد المطلق.....135
القول الثاني: القبول المطلق.....136
القول الثالث.....136
ثالثا: المستور.....136
1- تعريفه.....136
2- حكم رواية المستور.....137
القول الأول: عدم قبول روايته.....137
القول الثاني: قبول روايته.....137
القول الثالث: التوقف في روايته إلى أن تستبين حاله.....138
المطلب الثاني: نماذج عملية لمرويات المجاهيل.....140
النموذج العملي الأول.....140
النموذج العملي الثاني.....142
النموذج العملي الثالث.....143

الفصل الثالث: طريقته في نقد الرجال

المبحث الأول: نماذج عملية في تعامله مع الرواة

المطلب الأول: عبد الله بن لهيعة.....145
الفرع الأول: رأي الشيخ أحمد شاكر في ابن لهيعة.....145

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

توثيق أحمد محمد شاكر لعبد الله بن لهيعة.....145
الفرع الثاني: أقوال الأئمة المحقّقين في عبد الله بن لهيعة.....146
أولا: الموثّقون.....146
ثانيا: القادحون فيه.....147
ثالثا: رأينا في عبد الله بن لهيعة.....150
الفرع الثالث: نماذج من أحاديث ابن لهيعة.....151
النموذج الأول.....151
تعليل النّقّاد للحديث.....151
ما صحّ عن رسول الله من مرويات في عدم جواز استقبال القبلة ببول أو غائط.....151
آراء العلماء في استقبال القبلة ببول أو غائط.....153
النموذج الثاني.....154
تعليل نقاد الحديث لهذه الرّواية.....154
الردّ على ما ترجّح عند الشيخ أحمد شاكر من سبب العلّة في إسناد فيه ابن لهيعة.....155
المطلب الثاني:عبد الرّحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي.....157
الفرع الأول: رأيه في عبد الرّحمان الإفريقي.....157
توثيق أحمد شاكر لعبد الرحمان الإفريقي.....157
الفرع الثاني: آراء النّقّاد في عبد الرحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي.....158
أولا: المعدّلون له.....158
ثانيا: القادحون فيه.....158
ثالثا: المعتدلون بشأنه.....159
رابعا: رأينا في الإفريقي.....160
الفرع الثالث: نماذج من أحاديث الإفريقي.....162
المثال العملي الأول.....162
تعليل النقّاد للحديث.....162
المثال العملي الثاني.....164

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تعليل النقّاد للحديث.....164
ما ورد من آثار فيمن يقيم.....165
إختلاف العلماء فيمن له أولوية الإقامة.....166
المثال العملي الثالث.....167
تعليل أحمد شاكر لحديث الإفريقي.....167
تعليل النقّاد للحديث.....167

المبحث الثاني: المعايير العلمية لنقده الرجال

المطلب الأول: إعتماده على توثيق ابن حبّان.....170
القواعد التي اعتمدها ابن حبان في توثيق الرواة و تصحيح الأحاديث.....170
موقف النقّاد من مذهب ابن حبّان في التوثيق.....170
نماذج ممن ضعّفهم النقّاد، ووثّقهم العلاّمة أحمد شاكر، إعتمادا على ذكر ابن حبان لهم في الثقات176
المطلب الثاني: إعتباره سكوت البخاري عن الراوي دليلا على التوثيق.....178
هل سكوت البخاري عن الراوي ذهاب منه لتوثيقه؟.....180
أئمة النقد لا يعتبرون من سكت عنه البخاري ثقة بالضرورة.....182
المطلب الثالث : تقديمه التوثيق على الجرح في حالة الراوي المختلف فيه.....184
النموذج الأول.....184
النموذج الثاني.....185
النوذج الثالث.....186
النموذج الرابع.....187
تعارض الجرح و التعديل في الراوي الواحد.....188
المطلب الرابع: إعتماده العدالة الدينية كدليل على التوثيق.....191
صفة من تقبل روايته و من ترد عند نقّاد الحديث.....192

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الخامس: تقديمه التعديل الصادر عمّن تلقوا عن الراوي أ و من أهله و أقاربه
أو من أهل بلده..... 195
النموذج الأول..... 195
النموذج الثاني..... 196
النموذج الثالث..... 196
الشروط التي يجب توفرها في الجارح و المعدّل..... 197
المطلب السادس: إعتباره أنّ التّابعين على الستر و القبول حتى يثبت فيهم ما يجرحهم..... 199
أقوال بعض الأئمة في عدالة التابعين..... 200
الخاتمـــــة 203
فهرس الآيات..... 206
فهرس الأحاديث و الآثار..... 207
فهرس الأعلام المترجم لهم..... 210
فهرس المصادر و المراجع..... 216
فهرس الموضوعات..... 227

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية